مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد السابع ــ السنة الثانية ــ تشرين أول / أكتوبر 2013

رئيس التحرير: أ. د. عبد علي كاظم المعموري

هيئة التحرير:

أ. د. محسن صالح
أ. م. د. جواد كاظم البكري
أ. م. د. كامل حسون القيم
أ. م. د. حسن لطيف الزبيدي
م. د. فايق حسن الشجيري
سكرتارية التحرير: بسمة ماجد ــ غفران عبد علي
التصحيح اللغوي: أ. م. د. هاشم جعفر الموسوي
التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس
الطباعة: مطبعة صبح ـ بيروت
التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ـ بيروت

الهيئة الاستشارية:

أ. د. أمحمد مالكي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. نورهان الشيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. سعيد مجيد دحدوح ـ أستاذ العلوم السياسية ـ العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. بدر الدين عبدالله حسن ـ القانون الدولي ـ السودان
د. عبد الحسين شعبان ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. عروس الزبير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. كامل وزنة ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

مجلة حمورابي للدراسات

مجلة فصلية تُعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية على مستوى المنطقة والعالم، وتضع في أولوياتها الرصانة العلمية والموضوعية، ولا تعبر عن موقف سياسي مسبق، بل تنتمي إلى مصالح شعوب المنطقة في البناء والتطور، والسيادة والاستقلال، وتدعو الباحثين والكتاب العرب بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية، إلى رفدها بدراساتهم ونتاجاتهم الفكرية، وفي مختلف المجالات التي تهتم بها المجلة، على أن تخضع البحوث والدراسات لشروط البحث العلمي والأكاديمي وتخضع للتقويم العلمي، وعلى وفق الشروط الآتية:

أن لا يكون البحث قد تم نشره سابقاً.

لغة المجلة: اللغة العربية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.

توثيق الكتب: اسم المؤلف ــ عنوان الكتاب ــ جهة النشر ــ مكان النشر ــ سنة النشر ــ رقم الصفحة.

توثيق البحوث: اسم الكاتب ــ عنوان البحث ــ اسم المجلة ــ مكان الصدور، تاريخ الصدور، رقم الصفحة.

أن لا يتجاوز البحث 15 صفحة A4

يحق لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازة نشرها.

تقوم هيئة التحرير بإخطار الباحث بقبول بحثه أو دراسته خلال شهر من تسلمها، وتعتذر المجلة عن إعادة البحوث والدراسات التي يتعذر نشرها.

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد: 1709 لسنة 2012
ISSN 2227 - 5312

سعر النسخة الواحدة من «حمورابي»
4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

المحتويات

في ثلاثية الإرهاب الدولي... المراوحة والمناورة ومحاور التوظيف — د. عبد الحسين شعبان 4

ملف العدد: الدور السعودي الجديد في المنطقة العربية

الموقف السعودي من قوى المقاومة والممانعة — د. محسن صالح 20

السياسات القطرية السعودية... ملمح للتوظيف الإسرائيلي — د. يحيى ابو زكريا 44

التسلح السعودي لمن؟ قراءة في الدوافع — د. منعم خميس مخلف 58

مستقبل الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن — د. اسهام عبد الله الارياني 70

بحوث حمورابي

انحسار الإردوغانية في الشرق الأوسط — د. بسام ابو عبد الله 80

شمال أفريقيا المجهز الجديد للتطرف — د. عبدالسلام البغدادي 98

حصاد التغيير: بين السطوة الأميركية وإرادة الشعوب العربية — د. طه حميد العنبكي 108

الربيع النفطي والديمقراطية: حدود مفتوحة للتعارض — د. عبد علي كاظم المعموري ـ بسمه ماجد حمزة 126

أوراق حمورابي

ضبابية أمن المنطقة: قراءة من منظور عراقي — حسين شلوشي 136

الإرهاب والعنف في العراق... ومراوحة العمل السياسي — د. منى جلال عواد 148

البعد النفسي للفكر الديني المتطرف... قراءات ارتباطية — د. ناهض موسى طلفاح 156

دور العوامل الاقتصادية في تجفيف منابع الكراهية والإرهاب — د. مهدي خليل شديد 164

الأبواب الثابتة

مقالات مترجمة — عبد السليم مجيد 174

متابعات — عطارد عوض عبد الحميد 184

الرسائل والأطاريح — نضال جهاد حميد 186

عرض كتب: عربي ـ انكليزي — د. سناء حمودي ـ رؤى خليل 194

قراءات في كتب حمورابي — بسمة عبد المحسن 214

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3
بغداد ـ الجادرية ـ صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.com/ar/

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961 - 842304
Baghdad - Aljadriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hcrss2006@yahoo.com

رقم شهادة التسجيل 271874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

عادت السعودية مرة أخرى إلى واجهة الفاعلين في المنطقة، بعد خفوت دورها مدةً من الزمن، جرى فيه إسناد المهمة للحليف الصغير(قطر)، والتي لا تعد أكثر من قناة فضائية وخزان للغاز الطبيعي، كما زعم بندر بن سلطان، ولدولة أخرى هي من الدول الصاعدة التي حاولت أن تستفيد من إرثها العثماني وانتمائها الطائفي، لتبني نهضتها الاقتصادية على معطى أن المنطقة تعد امتداداً تاريخياً لها، بعدما أغلقت أوربا بوجهها.

والسعودية تأريخياً وقد لا يختلف اثنان من المحققين للتاريخ، بأنها دولة العائلة التي لاتماثلها دولة في العالم قط، هي منبت ومصنع التطرف الفكري الديني المغمس بنزعة الإقصاء والرفض المطلق للآخر وصولاً الى قتله. منها بدأت الأفكار التي تعصف الآن بالمنطقة والعالم، والولايات المتحدة الأميركية هي الأكثر اطلاعاً في شؤون الجماعات المتطرفة وتحريكها نحو الوجهة المرغوب فيها.

ولعل تبادل الأدوار وتداول السلطة وفق مقررات أميركية صرف لا يمكن تسجيلها تحولاً ديمقراطياً، بل إنهاء لأدوار انجزت، أو أعيقت، ولهذا تعود السعودية بثقلها المالي وهيمنتها على الجماعات المسلحة في المنطقة، كعمود ومرتكز للسياسة الأميركية في تدبير شؤونه، بعدما ظهرت نذر الخوف الأميركي من المستقبل، وهو ذات الخوف متلبد في عباءة النظام السعودي، الذي يصارع بكل قواه من أجل أن لا تفلت الأمور، وتدخل رياح التغيير الى أرض نجد والحجاز، وهو إدراك مسبق، إلا أن ذلك لا يلغي حركة التاريخ، في حتمية أن يذهب النظام السعودي، كما هي النظم المتكلسة إلى مزبلة التاريخ، ولو بعد حين.

من هنا اختارت هيئة التحرير أن يخصص ملف العدد بالدور السعودي، وهو دور مشبوه بل مثقل بعلائم الشبه، من الفكر إلى التمويل ومروراً بالتجميع وانتهاءً بما تقوم به خلف الكواليس، ولا سيّما البلدان التي اختارت أن تسقط عليها مخرجات سياستها وهي مصر وسوريا والعراق.

لقد ظلت هذه الدولة/ العائلة أمينة لتعهداتها التي منحتها للبريطانيين بشأن القدس وفلسطين واليهود النازحين من كل أصقاع الدنيا، وهي كذلك مع الولايات المتحدة والفارق بين الحالتين أن الأخيرة لم تعد تتحمل كلف مالية واقتصادية نظراً لأوضاعها الاقتصادية المأزومة، فاسندت الأنفاق على فوضى المنطقة وتطبيق أطروحة الشرق الاوسط الكبير من عوائد البترو دولار السعودي، والقوة البشرية المعدة إعداداً تدميرياً ممنهجاً للمجموعات التكفيرية والإرهابية، التي تمتد لها قنوات التواصل الأميركي-السعودي.

والسؤال الحري بالإجابة عليه، لماذا لاتستهدف القاعدة أو جبهة النصرة أو داعش أو جيوش المسلمين الكيان الصهيوني ولم تطلق رصاصة واحدة عليها، ألا يضع هذا عشرات علامات الاستفهام بدءاً من الخطاب الاعلامي وانتهاءً بالفعل الإجرائي، إنه نوع جديد من التصهين المغمس بالدين .

رئيس التحرير

في ثلاثية الإرهاب الدولي... المراوحة والمناورةومحاور التوظيف

د. عبد الحسين شعبان*
أكاديمي ومفكر من العراق

* أستاذ القانون الدولي ـ جامعة أونور للاعنف ـ لبنان ـ مستشار مركز حمورابي

مقدمة

مع أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 الإرهابية برزت ثلاثية الإرهاب الدولي، ولا سيّما بين توظيف الدين والسياسة والقانون كمتلازمات لعلاقات عضوية لعب فيها الإعلام دوراً كبيراً، خصوصاً لجهة ربط ذلك بالإسلام والمسلمين، الأمر الذي وضع الإسلام على بساط البحث وفي المشاريع الدولية على نحو لم يسبق له مثيل من قبل وإن كان الإسلام في صلب العلاقات الدولية منذ انهيار الكتلة الاشتراكية وانتهاء عهد الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات، بوصفه عدواً تعويضياً للقوى المتنفّذة في الغرب بعد الإطاحة بالعدو الشيوعي.

لقد كثر الحديث عن «**الإرهاب الدولي**» International Terrorism، وتباينت التفسيرات بخصوص الجهات والتيارات التي تقف خلفه، الأمر الذي بات من الضروري تسليط الضوء عليه للوقوف عند أسبابه ومعرفة جذوره، خصوصاً بعد أن أصبح موضوع مكافحة الإرهاب الدولي موضوع الساعة، وذلك بعد الهجوم الذي بدأته الولايات المتحدة وبعض حلفائها ضد تنظيم القاعدة وابن لادن وحكومة طالبان في أفغانستان، المتهمين بالعملية الإرهابية الإجرامية التي حدثت في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا ضد السكان المدنيين العزل، والتي قالت إنه قد يشمل 40 بلداً وأكثر من 60 حركة سياسية، وقد يمتد إلى أكثر من 10 سنوات، وقد مضى على تلك الستراتيجية أكثر من ذلك ولا تزال مستمرة، بل متصاعدة.

أصبح موضوع مكافحة الإرهاب الدولي موضوع الساعة

ولم تقتصر الاستراتيجية الأميركية لما يسمى مكافحة الإرهاب على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحسب، بل كانت قضايا الفكر والثقافة والإعلام والفن والأدب كلّها مستنفرة، لدمغ الإسلام كلّه بالإرهاب عن طريق:

- محاولات مفكرين وإعلاميين غربيين بمن فيهم رجال دين لتصوير الصراع الكوني ضد الإرهاب بوصفه صراعاً بين الحضارة الغربية والحضارات الآخرى، ولا سيّما الإسلام وهو ما ذهب اليه فرانسيس فوكوياما وصموئيل هنتنغتون[1].

(1) انظر: صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ترجمة محمود خلف ومالك أبو شهيوة، 1999.
انظر كذلك: Fukuyama, Francis- The end of history and the last man, Harper perennial, 1993.

- إصدار بيان مثّل 60 مثقفاً أمريكياً بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، كان أقرب إلى بلاغ حربي منه إلى بيان ثقافي يدين العملية الإرهابية.

- الوصف الذي أطلقه البابا بنديكتوس السادس عشر على النبي محمد وما أثاره من تفسيرات وتداعيات «ماضوية»، ومن ثَمَّ من ردود فعل سلبية ضد المسيحية والمسيحيين، استخدمتها القوى المتطرفة والجماعات المتعصّبة والإرهابية، ضد المسيحيين، مثلما استخدمتها القوى الصهيونية ذريعة بزعم أن الصراع في المنطقة ديني، وأن المسلمين لا يطيقون التعايش مع غيرهم، وإن كانوا من المسيحيين، الذين هم جزء أساس من سكان البلاد الأصليين، فكيف إذا كان الأمر مع اليهود، وفي ذلك محاولة لاستدرار عطف القوى المسيحية بشكل عام والقوى الفرنسية بشكل خاص، ضد الإسلام والمسلمين من جهة ومن جهة أخرى للظهور بمظهر «الحمل الوديع».

- عودة الرئيس بوش الابن لاستخدام مصطلح «الفاشية الإسلامية» في حرب تموز (يوليو) العام 2006 ضد لبنان، وذلك بعد إشارته السابقة التي قيل فيها إنها زلّة لسان حول مصطلح «الحرب الصليبية» ضد الإسلام[2].

(2) أنظر: عبد الحسين شعبان، الإسلام والإرهاب الدولي، ط2، دار ورد، عمان، 2008، المقدمة ص12.

وشهد العالمان العربي والإسلامي تصعيداً خطيراً فيما يتعلق بالإرهاب، فهما مستهدفان من جهة كون الذين اتهموا بالعمليات الإرهابية ينتمون إليهما **أولاً**، **وثانياً** لكونهما ما زالا لا ينخرطان «كلياً» في الحملة الدولية ضد الإرهاب الدولي، أو أن تعاونهما كان محدوداً وأحياناً دون «حماسة»، ولاسيّما في التعاون الأمني واللوجستي لمكافحة الإرهاب، بل إن بعض

إن بعض أصدقاء الولايات المتحدة أبدوا بعض التحفظات ضد حملة مكافحة الإرهاب، التي ورد فيها الكثير من عناصر الابتزاز والاستفزاز

أصدقاء الولايات المتحدة أبدوا بعض التحفظات ضد حملة مكافحة الإرهاب، التي ورد فيها الكثير من عناصر الابتزاز والاستفزاز، تلك التي تضمنت الدعوة إلى تغيير المناهج الدراسية، والأمر لا يتعلق بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية، بقدر ارتباطه بالتدخل السافر في الشؤون الداخلية في محاولة لإملاء الإرادة.

أولاً: عالمية الإرهاب الدولي

تُعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 أحداثاً **عالمية** بكل معنى الكلمة، لما تركته من تأثيرات في الساحة الدولية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وثقافياً ونفسياً، وخصوصاً لما له تأثيرات في الإسلام والمسلمين، ولعلّ أحداث11 أيلول (سبتمبر) شكلت محطة متميزة في تاريخ العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام القطبية الثنائية، بل إن البعض يعّدها أحداثاً فاصلة وحاسمة، بمعنى أن تداعياتها طالت شعوباً وأمماً وثقافات وحضارات وأديانا، طبعت مرحلة كاملة من السياسة الكونية، لا سيما للولايات المتحدة وحلفائها.

إنها **عالمية** لأنها هزّت أكبر وأعظم دولة في العالم وهي الولايات المتحدة، مهدّدة أمنها الإستراتيجي وعابرة قارات وآلاف الأميال والحدود والبلدان، شاملة لدول وحكومات وجماعات وأفراد مستخدمة سلاحاً غير تقليدي وأساليب أقرب إلى الابهام والغموض.

إنها **عالمية** «وما فوق قومية» لأنها خارج نطاق الجغرافيا، إذ كان العالم كله الفضاء الذي تحركت فيه. ولأنها قتلت أشخاصاً من عدة بلدان وأمم وأصول وتكوينات بينهم مسلمون وعرب، فإنها استحقت أن توصف **بالعالمية** أيضاً، وعلى حد تعبير المفكر البريطاني **الفريد هاليداي** أنها كانت «شرخاً في التفاؤل بالألفية الثالثة وبالحداثة»[3].

لقد نبّهت أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 إلى ثلاث قضايا أساسية هي:

الأولى: استمرار ظاهرة الإرهاب الدولي منذ عقود من الزمان، على الرغم

(3) انظر: الفريد هاليداي، ساعتان هزتا العالم، 11 أيلول (سبتمبر) 2001، الأسباب والنتائج، ترجمة عبدالاله النعيمي، دار الساقي، بيروت- لندن 2002، ص 19 وما بعدها.

من وجود نحو 12 اتفاقية وإعلان دولي لمكافحته، إلا أن المنظمات التي وصفت بالإرهاب بصرف النظر عن تباين التقديرات والتقويمات بشأنها، ما زالت قائمة ومستمرة ولم يتم وضع حدّ لهذه الظاهرة الخطيرة والمستفحلة، سواءً بشكلها القديم أو الشكل الجديد الذي اتخذته، **وأكّدت أحداث السنوات الماضية قدرة الإرهاب على تفقيس بيضة في أماكن مختلفة**، وامتلاكه إمكانية هائلة على التحرك والانتقال وتغيير المواقع.

أكّدت أحداث السنوات الماضية قدرة الإرهاب على تفقيس بيضة في أماكن مختلفة

الثانية: إن تجفيف منابع الإرهاب والقضاء على مصادره واجتثاثه من جذوره ووضع حد له، يستوجب البحث في أسبابه ودوافعه، خصوصاً الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والدينية والقومية والنفسية وغيرها، فإستمرار الاحتلال والاستعمار والاستيطان والتنكر لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، فضلاً عن العنصرية والتمييز العنصري، والاضطهاد القومي والديني والطائفي، وكذلك الفقر والفاقة والأمية وهدر حقوق الإنسان، كلّها تؤدي إلى استمرار ظاهرة الإرهاب.

إن تجفيف منابع الإرهاب والقضاء على مصادره واجتثاثه من جذوره ووضع حد له، يستوجب البحث في أسبابه ودوافعه

إن استلاب البلدان النامية والاستحواذ على ثرواتها وتشجيع النزاعات الداخلية والحروب الإقليمية، والتجارة بالسلاح واستمرار العدوان والانحياز إلى المعتدين على حساب الشعوب، واتساع الفجوة بين بلدان الجنوب والشمال والبلدان الغنية والبلدان الفقيرة، والتفاوت في توزيع الثروة والاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا، كلّها أمور تساعد في استمرار ظاهرة الإرهاب.

ولعل من المناسب أن نذكر هنا ما أورده الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيد **كورت فالدهايم**، في تقرير كتبه في أواسط السبعينيات، حين عزا به أسباب الإرهاب إلى حق الفيتو وتهاون الدول الكبرى من القيام بواجباتها واغتصاب حق الشعوب[4]. وأن ضعف البناء الديمقراطي في البلدان النامية ومنها بلداننا العربية والإسلامية، وتقليص أو غياب الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان، وعدم الإقرار بالتعددية السياسية والفكرية والقومية وقبول التنوّع، وهضم حقوق المجموعات الثقافية الدينية والقومية وغيرها، وتفاقم ونشوء ظاهرة الهجرة، ولا سيما الهجرة من بلدان الجنوب إلى الشمال

(4) انظر: إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية: وواقع المقاربة الفردية، مجلة المستقبل العربي، العدد 281، تموز (يوليو) 2002.

واتساع العمالة الخارجية، ومشاكل اللاجئين أسهم في إيجاد أجواء خصبة لبذرة الإرهاب.

وقد كشفت أحداث ما اصطلح عليه «الربيع العربي» عن هشاشة الدول والحكومات من جهة ليس هذا بحسب، بل عن ضعف وتشظي المجتمعات من جهة أخرى، خصوصاً بارتفاع منسوب العنف والإرهاب وتخريب منشآت الدولة والعبث بممتلكاتها، فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي والمالي والإداري وعدم الشعور بالمسؤولية، ناهيكم عن الانقسام الطائفي والمذهبي والإثني، وخصوصاً بالعودة إلى ما قبل الدولة.

الثالثة: تحوّل الاستراتيجية الأميركية وخصوصاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والنظام الشمولي في أوروبا الشرقية، إلى اتباع سياسة استخدام القوة أكثر من ذي قبل، وذلك باستخدام منظّم مرتبط بوجود عسكري ولا سيّما في الشرق الأوسط، إذ توجد أكثر من 36 قاعدة أميركية كبرى، وقد تعاظمت بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية وغزو الكويت وحرب الخليج الثانية واحتلال أفغانستان والعراق، فضلاً عن وجود إسرائيل كقاعدة متقدمة، ارتبطت مصالحها بمصالح الامبريالية على النطاق الكوني، وأصبحت من منظومتها.

ثانياً: الاستراتيجية الأميركية واستخدام القوة

لقد استخدمت الولايات المتحدة القوة المسلحة لأجل بلوغ أهداف سياسية، وحضّرت لهذه الإستراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وقبل انتهاء الحرب الباردة. ولعلّ تلك المرحلة اتسمت بعدد من المشاريع الاستراتيجية، التي يمكن هنا ذكرها باختصار شديد، بهدف المساعدة في قراءة استعادية للماضي القريب:

1 ـ مبدأ ترومان: الذي قام على فكرة «**القوة الضاربة**»، وهي فكرة مفادها إعطاء الحق للولايات المتحدة للتدخل بقوة عسكرية حين تقتضي مصالحها. وهي الخطة التي طبقت في كوريا والفيتنام وأميركا اللاتينية وغيرها. وكان الرئيس ترومان قد أعلن هذا المبدأ في 12 آذار (مارس) 1947.

2 ـ مبدأ ايزنهاور، الذي اعتمد على ما سمي بـ«**نظرية ملء الفراغ**»، حفاظاً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، التي أعلن عنها من على ظهر

حاملة الطائرات الأميركية في 7 كانون الثاني (يناير) 1957، وذلك بالتدخل المباشر ولا سيّما في الشرق الأوسط الذي عدّه «أقيم قطعة عقار في العالم»..

وكان نكسون قد دعا إلى أن لا تكون أميركا «شرطي العالم»، لأن ذلك يسبب حرجاً سياسياً وأخلاقياً لها، فضلاً عن إرهاقها عسكرياً

3 ـ مبدأ نيكسون، الذي قام على نظرية "**الدركي بالوكالة**»، وكانت تلك الصيغة أقرب إلى دعوة للمشاركة من حلفاء الولايات المتحدة، ولا سيّما في تحمّل أعباء النفقات العسكرية واستقطاب متعدد الأطراف، بحسب **زبيغنو بريجنسكي** مستشار الأمن القومي الأسبق فيما بعد[5]، **وكان نكسون قد دعا إلى أن لا تكون أميركا «شرطي العالم»، لأن ذلك يسبب حرجاً سياسياً وأخلاقياً لها، فضلاً عن إرهاقها عسكرياً**. ولعلّ من ثمار مبدأ نكسون الانسحاب من فيتنام في العام 1975، ولولا فضيحة ووترغيت لكان يمكن استمراره في السلطة إلى العام 1976، وخلفه الرئيس جيرارد **فورد**.

(5) عبد الحسين شعبان، أميركا والإسلام، دار صبرا للطباعة والنشر، دمشق، نيقوسيا، 1987 ص 40 وما بعدها.

4 ـ مبدأ كارتر المعروف بـ «**التدخل السريع والمباشر**»، الذي بموجبه يحق لواشنطن أن تتصدى بأية وسيلة بما فيها القوة المسلحة، «أي تطاول» على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وهو ما عناه بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق «**قوس الأزمات والعمليات الصاعقة**»،الذي يعني التدخل المسلح لمجرد وجود خطر وشيك الوقوع ومحتمل يهدد لمصالح الحيوية للولايات المتحدة.

إن مبدأ كارتر هو استمرار لمبدأ ايزنهاور المعروف بمبدأ «إملاء الفراغ»، تبعاً للمصالح الحيوية بوجه «الخطر السوفيتي»، وبموجب ذلك فوّض الكونغرس الأميركي الرئيس «سلطة أستخدام القوة العسكرية»، وحق استقدام قواتها لمساعدة أي بلد أو مجموعة ممن البلدان تطلب المساعدة[6].

(6) قارن كتاب، الوجود العسكري الإمبريالي في الشرق الأوسط، ندوة اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دمشق، 1986.

وقد عبّر عن ذلك منذ وقت مبكر **جون فوستر دالاس**، وزير الخارجية الأميركي الأسبق لدى زيارته للشرق الأوسط عام1953، بضرورة بناء «الحزام الشمالي»، وفي جنوب شرق آسيا عبّر عنها بفكرة بناء «السدود المنيعة»[7].

(7) قارن: إسماعيل صبري مقلّد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت 1979، ص 353.

أما الرئيس كارتر فقد أدرج في هذا المجال، أوروبا الغربية والدول الإسكندينافية وأفريقيا والشرق الأدنى وجنوب شرقي آسيا. ثم تطور الأمر

على يديه ليعد العالم كله مجالاً حيوياً للمصالح الأميركية، ولا سيّما منابع النفط في الخليج العربي، إذ يحق لواشنطن أن تصدّ بأية وسيلة، بما فيها القوة المسلحة أي تطاول على المصالح الحيوية الأميركية[8].

(8) قارن: Washington Post, 1980، 4 February.

ولعلّ هذا بالضبط ما قصده المفكّر الأميركي اليهودي: **نعوم تشومسكي** في كتابه «إعاقة الديمقراطية» Deterring Democracy»، حين قال: إن النظام الأميركي هو نظام مركزي كوني، وهو صورة للنظام العالمي الجديد، وإن «أي تحد له لا يمكن التسامح حياله: فكل عمل من جانب الولايات المتحدة يهدف لتعزيز نظامها وآيديولوجيتها، والحالة هذه هو عمل دفاعي[9].

(9) انظر: Chomsky, Naom- Deterring Democracy, Verso books,!rst edition, 1991.
وللمزيد ينظر كذلك: نقلاً عن عصام نعمان، مجلة المستقبل العربي، حلقة نقاشية حول الإرهاب الدولي، بإشراف وإدارة: خير الدين حسيب، مدير مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 272، تشرين الأول (اكتوبر) 2001.

5 ـ مبدأ ريغان: المعروف بـ «**مبدأ التوافق الستراتيجي**»، الذي تم بموجبه تطوير فكرة التدخل العسكري السريع والمباشر مع الحلفاء، لتحقيق أفضل النتائج لحماية المصالح الحيوية، وتحقيقاً لأهداف المجمع الصناعي-الحربي، الهادف إلى بسط السيطرة الأميركية على مناطق شاسعة من العالم، وتطبيقاً لسياسة العصا الغليظة، الذي اتخذ شكل هيمنة وتسيد على العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية.

لقد تطورت «نظرية الحرب ونصف الحرب» في عهد **ريغان**، لتصبح «**نظرية الحربين ونصف الحرب**» بحسب كاسبار واينبرغر في أوروبا والخليج، وحروب صغيرة في أميركا اللاتينية، بعد أن كانت تدعى «**نظرية الحرب ونصف الحرب**» في **عهد كارتر**، أي حرب شاملة في أوروبا ونصف حرب في أي مكان من العالم.

6 ـ مبدأ الاستخدام الأوسع لنظرية القوة المسلحة: وهو المبدأ الذي دشنه الرئيس الأميركي**جورج بوش الأب**، ومن بعد **الرئيس كلينتون** ثم **الرئيس جورج دبليو بوش الابن**، إذ جرى تقديم القوة المسلحة وسيلة لفض النزاعات الدولية على الوسائل السياسية السلمية وحتى قبل استنفادها، وربما دون إعارة اهتمام لها وبشكل خاص في عهد الرئيس بوش الابن. وإذا كان الرئيس كلينتون قد انتهج سياسة الاحتواء المزدوج ب بإزاء العراق وإيران، فإنه بالتدريج توجه إلى سياسة المجابهة، لا سيّما بعد تشريع قانون تحرير العراق من جانب الكونغرس العام 1998، مع تشديد الحصار

كانت محطة ١١ أيلول (سبتمبر) مناسبة جديدة لإظهار عزم الولايات المتحدة على استخدام القوة من دون حدود

والعقوبات الاقتصادية ضد الشعب العراقي. وقد **كانت محطة 11 أيلول (سبتمبر) مناسبة جديدة لإظهار عزم الولايات المتحدة على استخدام القوة من دون حدود**، ولربما دون الحاجة إلى تحالف دولي، كما حصل عند ضرب العراق عام 1991 بعد غزو قواته للكويت عام 1990، وقد تبلورت تلك السياسة مباشرة باحتلال أفغانستان العام 2001 وفيما بعد عند احتلال العراق في العام 2003.

7 ـ مبدأ أوباما: وهو المبدأ الذي يقوم على «**المسار المزدوج**» بمعنى الضغط واستخدام العقوبات لتحقيق الأهداف، دون اللجوء إلى الحل العسكري إلا اضطراراً وعلى نحو محدود، وقد قادت هذه الستراتيجية إلى الانسحاب الأميركي من العراق 2011، وإعلان الرغبة في الإنسحاب الأميركي من أفغانستان العام 2014، وعدم اللجوء إلى الحسم العسكري في ليبيا، إلا بمشاركة دولية، وعدم الرغبة في الحسم العسكري في سوريا مع التلويح بالضربة العسكرية ونظام العقوبات ومن دون إرسال قوات برية، وإجبار الأخيرة على تقديم التنازلات بالتخلي عن الأسلحة الكيمياوية، مع التفتيش عن حلول سياسية مع روسيا وإيران، وقد سوّغ أوباما ذلك بأننا أي الأميركان «**أمة استثنائية**» في القيم والمبادئ الأخلاقية، وعلينا اتباع سياسة استثنائية للحفاظ على سمعة الولايات المتحدة والتبشير بمبادئها.

لعلّ انتهاج واشنطن طريق القوة المسلّحة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا، وإن اتخذ طريقاً مباشراً أو غير مباشر، إلّا أن سمته البارزة كانت تقوم على فرض الارادة بوسائل عنفية، وإعطاء الحق للولايات المتحدة بملاحقة خصومها واستخدام العقوبات ضدهم، بغض النظر عن مصالح الشعوب وتطلعاتها، بما فيها القوى التحررية التي كانت تدافع عن نفسها من جهة، وتسعى لتحقيق أهدافها المشروعة من جهة أخرى، لا سيّما مقاومة تلك السياسات، علماً بأن هذه القوى والشعوب هي من طالتها يد الإرهاب الدولي، قبل أحداث11 أيلول (سبتمبر) الإرهابية، بل إنها كانت ضحيته أيضاً.

أصبح الإرهاب الدولي اليوم ظاهرة كونية بحكم العولمة وتأثيراتها والثورة العلمية التقنية

وإذا **أصبح الإرهاب الدولي اليوم ظاهرة كونية بحكم العولمة وتأثيراتها والثورة العلمية التقنية**، لا سيّما في وسائل الاتصالات والمواصلات، والطفرة الرقمية

«الديجيتل»، فإن من الضروري تدارس سبل مجابهته من جهة، وتجنّب إلصاق التهمة بالعرب والمسلمين وهم ضحايا الإرهاب على المستوى الخارجي من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة، فإن الجمع بين تأمين احترام حقوق الإنسان، ومهمة حماية الأمن بشكل عام والأمن الوطني والقومي، من جهة أخرى، إذ لا ينبغي أن تؤدي مهمة مكافحة الإرهاب إلى تشديد قبضة الدولة على المجتمع وهيئاته وإعلامه.

ولا بدّ هنا من التوقف لبحث مسألة التفريق بين أعمال الإرهاب الفردية والجماعية والدولية، وبين الحق في المقاومة ضد الاحتلال والاستعمار والاستيطان وهدر حقوق الإنسان الجماعية، ولا سيّما حق تقرير المصير، وذلك إحدى إشكاليات تعريف الإرهاب وإحدى تداعياته على المستوى الدولي، وهو ما يهمّنا وما يميّزنا من غيرنا بخصوص موضوع مكافحة الإرهاب مع وجود إسرائيل، واستمرار عدوانها وتنكّرها للشعب العربي الفلسطيني وحقوقه العادلة والمشروعة.

ثالثاً: الإرهاب وتروست الأدمغة

منذ وقت مبكر صاغت بعض المعاهد الاستراتيجية الأميركية، فكرة «مكافحة الإرهاب الدولي» بتحضيرات آيديولوجية ساهم فيها متخصصون وتروست الأدمغة، أو «مجمّع العقول»، الذي يضم النخب الفكرية والثقافية والسياسية، التي تشكل هيئة مستشارين عادة، وتساهم في تقديم تصوراتها إلى راسمي السياسة الأميركية، بمن فيهم الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع المخابرات CIA ومجلس الأمن القومي وغيرهم.

السيناريو الأميركي كان قد اكتمل في السبعينيات، بدمغ جميع حركات التحرر الوطني بالإرهاب وعدّها جميعها إرهابية

وكان كتاب السيدة كلير سترلينغ Clair Sterling شبكة الإرهاب The TerroristNetwork عام 1977، مؤشراً جديداً بأن **السيناريو الأميركي كان قد اكتمل في السبعينيات، بدمغ جميع حركات التحرر الوطني بالإرهاب وعدّها جميعها إرهابية**، والإرهاب متصل بيروت والأخيرة متصلة بموسكو كما جاء على لسان شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي في وقت سابق[10].

(10) انظر: آرييل شارون، مقابلة ولا سيّما مع مجلة السياسة الدولية التي تصدر في باريس، 1983.

وصاغ مؤتمرا معهد جاناثان المنعقدان في تموز (يوليو) 1979 وحزيران (يونيو) 1984 في القدس وواشنطن، الأساليب الجديدة لمواجهة الإرهاب

الأحمر والإرهاب الأسود، وساهم فيها كيسنجر وهنري جاكسون وروبرت موس رئيس تحرير الايكونومست البريطانية ومؤلف كتاب «كتلة الجليد» الذي تناول موضوع دور الـ KGP (المخابرات السوفيتية) في عمليات الإرهاب[11]، أما اليوم فالإرهاب الإسلامي هو السمة البارزة التي تلتصق بغالبية الأعمال الإرهابية على المستوى الدولي.

إن الإرهاب الدولي الذي أثار جدلاً حول مفهومه وتعريفه في إطار القانون الدولي لعقود من الزمان، وهو ما يحاول البحث تسليط الضوء عليه، يستند إلى إطارين أساسيين:

الأول: الإرهاب الجماعي في كل ما يتعلق بتهديد السلم والأمن الدوليين أو يعكر صفوهما.

الثاني: الإرهاب الفردي الذي يشمل حقوق الأفراد، الذين تتعرض حقوقهم الإنسانية الأساسية للتجاوز من جهة أخرى.

وإذا كان مفهوم الإرهاب قد اتّسع ليشمل إرهاب الأفراد والجماعات وإرهاب الدولة، فإن إرهاب الأفراد ينصب على الأعمال الموصوفة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بصرف النظر عن قوانين بلدانهم الأصلية. وقد انعقدت محاكتمان جنائيتان لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم الحرب في **يوغسلافيا** السابقة، **ورواندا**، ثم أسست المحكمة الجنائية الدولية بموجب معاهدة روما عام 1998، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من تموز (يوليو) 2002 بعد تصديق أكثر من 60 دولة عليها، برغم معارضة الولايات المتحدة ومحاولتها عرقلة قيام المحكمة ثم التوقيع عليها في اللحظات الأخيرة، قبل إغلاق باب التوقيع في31 ـ 12 ـ 2000، لكنها عادت وأعلنت انسحابها بعد أن سعت للضغط من أجل عدم اكتمال التصديق عليها في نيسان (ابريل) 2002، وكانت محاكمة الرئيس اليوغسلافي ميلوسوفيتش، قد أعطت انطباعاً بأن يد العدالة يمكن أن تمتد إلى المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، من دون اعتبار لمواقعهم الرسمية، أو صفاتهم الحكومية، فضلاً عن ملاحقات لمسؤولين آخرين، بصرف النظر عن إزدواجية المعايير أو انتقائية السياسات المتبعة.

أما إرهاب الدولة فيتعلق بمخالفات المبادئ الأساسية والأحكام النافذة في

(11) بخصوص الإرهاب الدولي والسياسة والاستراتيجية الأميركية: أنظر المصادر التالية:
ـ سوياك Sojak (نص تشيكي) ـ العلاقات الدولية في عصرنا، براغ 1976.
ـ لاتسينا Lacina (نص تشيكي) ـ السياسة الأميركية، أمس واليوم، براغ، 1976.
ـ عبد الحسين شعبان، الاستراتيجية العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط، مجلة الهدف، العدد 684 في 1983/8/8.
ـ Sterling Claire. The Terrorist Network. N.Y-1977.
ـ غراتشوف، تحت فوهة الإرهاب، دار التقدم، موسكو، 1983.
ـ عبد الحسين شعبان، قرطاجة يجب أن تدمر، دار صبرا للطباعة والنشر، دمشق ـ نيقوسيا، 1985.
ـ اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولة، مصدر سابق.
ـ عبد الحسين شعبان، أميركا والإسلام، دار صبرا للطباعة والنشر، دمشق ـ نيقوسيا، 1987.
ـ انظر: البروفسور ماريوس نيكولانيكوس Professor Marios Nikolinakos (رئيس معهد الدراسات الاقتصادية اليونانية) الذي تناول فيه بحثه القيّم الذي قدمه إلى الملتقى الفكري الدولي حول «الإرهاب والإرهاب الدولي»: مصادر الإرهاب والأزمة الاقتصادية الدولية والجوانب الفلسفية والآيديولوجية والقضايا العملية في الإرهاب ك محاولة لفرض الهيمنة في العلاقات الدولية، اثينا، الملتقى الدولي الفكري 5 ـ 7 كانون الأول (ديسمبر) 1986.
ـ انظر: رضوان السيد والأب أنطوان ضو وحسن جابر ومحمد نور الدين- ندوة حوار، مستقبل العلاقة بين الإسلام والغرب، مجلة شرق المتوسط، العدد 105، شتاء 2002.
ـ كذلك: فؤاد نهرا ـ متغيرات السياسة الأميركية بإزاء العرب، وشفيق المصري ـ الإرهاب في القانون الدولي، مجلة شرق المتوسط، المصدر السابق.
ـ انظر كذلك: عبد الحسين شعبان، نظرة في مفاهيم وآيديولوجيا الإرهابالأميركي والصهيوني، أثينا (الملتقى الدولي الفكري) 1986 المصدر السابق.

أما إرهاب الدولة فيتعلق بمخالفات المبادئ الأساسية والأحكام النافذة في القانون الدولي

القانون الدولي، لا سيّما للقواعد الآمرة Jus Cogens، وبالطبع يشمل المواثيق واللوائح الدولية بخصوص حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ووفقاً لذلك فإن الدولة تُعدُّ مسؤولة أمام القانون الدولي وما يحدده من أحكام وجزاءات وتعويضات جراء انتهاكها.

رابعاً: محاكمات دولية

وسواء تعلّق الأمر بإرهاب الأفراد أو إرهاب الدول، فإن قضية الإرهاب الدولي شهدت تطوراً كبيراً، في محاكمات دولية مشهودة، وقد انعقدت منذ بدايات القرن العشرين خمس محاكمات دولية لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهي محاكمة لايبزك 1923 ـ 1921 ومحاكمة نورنمبرغ وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن محاكمة يوغسلافيا ورواندا كما ذكرنا. ولعله لأول مرّة في التاريخ يتم الوصول إلى إقامة محكمة جنائية دولية ذات ولاية قضائية دولية وبصفة دائمة. فقد كانت جميع المحاكم قبل هذا التاريخ ذات ولاية قضائية محددة ومؤقتة.

أما نظام محكمة روما فإنه وفّر إمكانية ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية،أو جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم العدوان وتهديد السلم والأمن الدوليين، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان، بصفة دائمة وعلى امتداد العالم كلّه، إذ لم يعد بإمكان أحد الإفلات من يد العدالة، وسيكون الأمر في غاية الأهمية كلما اقتربنا من موازين قوى جديدة على المستوى العالمي، إذ يمكن بموجبه تفعيل هذه المرجعية الدولية، التي سيكون لها شأن دولي خطير فيما إذا اعتمدت.

في 11 أيلول (سبتمبر)2001 تعرّضت الولايات المتحدة إلى ثاني كارثة في نصف قرن، ففي 7 ـ 12 ـ 1941 شنت القوات اليابانية هجوماً على ميناء بيرل هاربير الأميركي، راح ضحيته 2200 بحار وجندي أمريكي، وتم تدمير عدد كبير من السفن وكان الهجوم على برجي التجارة العالمية في نيويورك، والذي راح ضحيته أكثر من 3 آلاف مواطن هو الهجوم الثاني الكبير، لذلك خاضت الولايات المتحدة حروبها ليس فوق أراضيها، وهو ما دعى الرئيس الأميركي بوش أن يقول في خطابه إلى الكونغرس: سبق للشعب الأميركي أن شاهد حروباً في السابق، ولكن هذه الحروب اندلعت خارج أراضيه منذ

136 سنة، باستثناء ما حصل يوم الاحد من عام 1941. لقد سقط في صفوفه ضحايا من جراء هذه الحروب، لكن هذه الأخيرة لم تسقط يوماً في مركز مدينة كبرى في صباح يوم هادئ...»[12].

(12) قارن: فؤاد نهرا، متغيرات السياسة الأميركية بإزاء العرب، وشفيق المصري - الإرهاب في القانون الدولي، مجلة شرق المتوسط، العدد 105.

خامساً: الأمم المتحدة والتكييف القانوني للإرهاب: التسويغ والتفسير

في الأجواء التي أعقبت مؤتمر «ديربن» حول العنصرية، الذي أحرز نصف نجاح لصالح العرب والمسلمين وألحق نصف هزيمة بإسرائيل والولايات المتحدة[13]، حدث العمل الإرهابي في 11 أيلول (سبتمبر)، والذي غيّر ميزان القوى على نحو سريع وصاخب. وبودّي هنا أن أقول **إنَّ الإرهاب بالأساس كان قد خرج من عباءة العنصرية**، إذ إن العنصرية وبما تفرضه من «تفوق» و«استعلاء» و«إرهاب» واستخدام «القوة» لتحقيق سيادتها، أدت وتؤدي إلى وظيفة زرع الإرهاب في المجتمع داخلياً ودولياً، ونجم وينجم عنها ردود فعل وأعمال مقاومة وعنف، وهو أمر طبيعي، إذ **لا يوجد إرهاب أشرار وإرهاب أخيار، وإرهاب أقوياء وإرهاب ضعفاء، وإرهاب فقراء وإرهاب أغنياء**، فالأساس في الإرهاب واحد ولا جنسية أو وطن للإرهاب، وهو ما يدعة للتفريق بين الإرهاب والمقاومة.

إنَّ الإرهاب بالأساس كان قد خرج من عباءة العنصرية

لا يوجد إرهاب أشرار وإرهاب أخيار، وإرهاب أقوياء وإرهاب ضعفاء، وإرهاب فقراء وإرهاب أغنياء

(13) انظر: عبد الحسين شعبان، مجلة المستقبل العربي، ديربن وسؤال العنصرية، مصدر سابق.

في هذه الأجواء أيضاً انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الـ56)، وفي دورة لا تشبه غيرها لا من إذ الشكل ولا من إذ المضمون، وبرغم أنها عهدت إلى لجنة قانونية للتحضير لتعريف الإرهاب، لكنها هي الآخرى فشلت في التوصل إلى مشتركات بهذا الخصوص، وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر ثلاثة قرارات عقب الأعمال الإجرامية، التي راح ضحيتها حوالي أكثر من ثلاثة آلاف مواطن أمريكي، برقم (1368) و(1373) و(1390)[14].

(14) قارن: عبد الحسين شعبان، تعريف الإرهاب واحتكار العدالة، الملف العربي ـ الأوروبي، باريس، العدد111، تشرين الثاني (نوفمبر) 2001. انظر كذلك: عبد الحسين شعبان، ثلاثية الثلاثاء الدامي: الإسلام والإرهاب الدولي، دار الحكمة، لندن، 2002.

لقد عدّ القرار 1368 أحداث 11 أيلول (سبتمبر) تهديداً للسلم والأمن الدوليين، شأنها شأن أي عمل إرهابي، وطالب الدول بعمل عاجل من أجل تقديم مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية ومنظميها ورعاتها إلى العدالة[15].

(15) انظر: نصوص قرارات مجلس الأمن 1368، 1373، 1390 في كتابنا الاسلام والإرهاب الدولي، ط2، دار ورد، عمان، 2008.
انظر: نص قرار مجلس الأمن الدولي 1368 في 12 أيلول (سبتمبر) 2001.
قارن كذلك: شفيق المصري، الإرهاب في القانون الدولي، مجلة شرق المتوسط، العدد 105، مصدر سابق.

إن الجديد في القرار 1373 أنه يدخل ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الخاص بالعقوبات. وبالتحديد في نطاق المادة 40 التي تتيح لمجلس الأمن أن يتخذ التدابية المنصوص عليها في المادة 39، فيما إذا وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو وقع عمل من أعمال العدوان وذلك تمهيداً للمادة 41، التي تنص على اتخاذ تدابير وقف العلاقات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية، وقفاً كلياً أو جزئياً وقطع العلاقات الدبلوماسية، وذلك لإجبار الدولة على تطبيق القرار، وإلّا فإن مجلس الأمن سيكون ملزماً بالانتقال إلى المادة 42، إذ يمكن إكراه الدولة عسكرياً على تطبيق القرار[16] والقرار:

1 ـ يعطي الحق للدولة في إعلان الحرب متى تشاء وضد من تشاء، إذا اشتبهت أو تأكدت بأن الطرف الآخر يمارس أو يحضّر للإرهاب، أو أن ما ستقوم به هو عمل إرهابي وذلك دون اعتماد أية مرجعية أخرى مثل مجلس الأمن.

2 ـ إن القرار جاء متخطّياً في بعض نصوصه ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ أساسية في القانون الدولي المعاصر، والعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الجماعية، الشارعة أي المنشئة أو المثبته لقواعد قانونية دولية جديدة أو قائمة.

3 ـ إن القرار 1373 تجاوز على نص المادة 51 التي تجيز للدول فرادى أو جماعات «حق الدفاع عن النفس»، إلى أن تتم دعوة مجلس الأمن للانعقاد لمعالجة الموقف واتخاذ التدابير الكفيلة بردع العدوان والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. لكن القرار المذكور يمضي قدماً حين يقرر "الحق" في إعلان الحرب ضد أي عمل أو أمر وشيك الوقوع، أو لمجرد الشبهات ضد دولة أو جهة تصنف بأنها إرهابية.

4 ـ لم يذكر القرار 1373 الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب الدولي، وكذلك وراء قضايا التطرف والتعصب والعنف.

أغفل القرار ١٣٧٣ مبدأ حق تقرير المصير والحق في المقاومة عند الحديث عن ظاهرة الإرهاب الدولي

5 ـ أغفل القرار 1373 مبدأ حق تقرير المصير والحق في المقاومة عند الحديث عن ظاهرة الإرهاب الدولي، ويذهب

(16) تنص المادة 41 من الفصل السابع فيما يتعلق بالإجراءات التي على مجلس الأمن، أن يتخذها عند تهديد السلم والأمن الدوليين في حالة الإخلال بهما ووقوع العدوان ما يلي: لمجلس الأمن أن يقرّر ما يجب اتخاذه من التدابية، التي تتطلّب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء «الأمم المتحدة» تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون ما بينها: ووقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية».
ونصت المادة 42 على ما يلي: «إذا رأى مجلس الأمن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض، أو ثبت أنها لم تفي به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي، أو لإعادته إلى نصابه ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى، بطريق القوات الجوية أو البحرية التابعة لأعضاء «الأمم المتحدة». للمزيد انظر: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، آذار (مارس) 1995

الفقه الدولي اليوم إلى عِّد حق تقرير المصير قاعدة أساسية مثل قاعدة حق الدفاع عن النفس.

6 ـ وبرغم أن هذا القرار استند إلى القرار 2625 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في14 ـ 10 ـ 1970، إلا أنه يخالف في بعض توجهاته ذلك القرار والمعروف باسم «التعايش السلمي»، أو علاقات الصداقة والتعاون في إطار العلاقات الدولية، الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها باستخدام جميع الوسائل.

7 ـ في ظل غياب مرجعية قانونية موحدة وفي ظل انعدام تعريف موحد وشامل للإرهاب، فإن الربط بينه وبين الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغسل الأموال وتجارة التهريب بالأسلحة والمواد المحظورة، يلقي ظلالاً من الشك حول التطبيق خصوصاً لجهة شمول هذه القاعدة الموسّعة من القضايا.

إن القرار 1373 لا يوفر الأرضية لاجتثاث ظاهرة الإرهاب، ولن يكون بإمكانه وضع حد لهذه الظاهرة، خصوصاً بإجازته استخدام الوسائل العسكرية في إطار اختلال شديد لتوازن القوى على المستوى الدولي، وقد يقود تطبيقه في ظل ردود الفعل الكيدية والثأرية،إلى خلق حالة من عدم الاستقرار والفوضى وأعمال العنف، خصوصاً وأن الولايات المتحدة تحاول توظيفه سياسياً سواءً باستخدام القوة العسكرية أو للابتزاز السياسي والاقتصادي وإملاء الإرادة.

لقد صدر القرار 1373 ضد مجهول، على الرغم من ذكر حكومة طالبان أو تنظيم القاعدة أو غيرها، لكنه ظل قراراً ضد مجهول وليس ضد جهة محددة، تجاوزت على قواعد القانون الدولي أو مارست عملاً من أعمال الإرهاب الدولي، لكنه أدرج ضمن «الخانة المعلومة»، مواصفات يمكن وضعها في معايير الدول المتنفذة كوسائل لإملاء الإرادة.

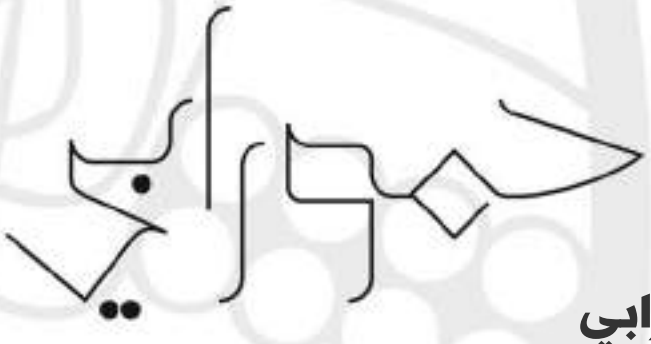

ملف حمورابي

الدور السعودي الجديد في المنطقة العربية

الموقف السعودي من قوى المقاومة والممانعة — د. محسن صالح

السياسات القطرية والسعودية... ملمح للتوظيف الإسرائيلي — د. يحيى أبو زكريا

التسلح السعودي لمن؟ قراءة في الدوافع — د. منعم خميس مخلف

مستقبل الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن — د. اسهام عبدالله الارياني

الموقف السعودي من قوى المقاومة والممانعة

د. محسن صالح*
أكاديمي وباحث من لبنان

* أستاذ الفلسفة السياسية والاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

مقدمة تاريخية استدلالية

منذ ظهور ملامح الضعف والتفكك في بنية السلطنة العثمانية، أخذت تنشأ بعض الحركات الدينية والسياسية، ولاحقاً «الدول» التي عبرت عن نزعات تاريخية وثقافية، لا تخلو من عناصر البدأوة في مقابل التقدم الإسلامي، وهاتان المفردتان، بما تحملانه من عناصر دلالية، وليس بالضرورة من زاوية أخلاقية في هذا السياق، لهما دلالات سياسية واجتماعية على مستوى سير الجماعة في طريق التطور التاريخي الذي يحكم المجتمعات من حيث المؤسسات والتركيب الاجتماعي، تماشياً مع الركب الإنساني بالأخذ بالأسباب الموجبة للتقدم، في المغرب كما في المشرق العربيين جرت محاولات متعددة للانفصال عن السلطنة العثمانية ولدواع شتى، ولكن أهمها الاستبداد الذي كانت ترزح تحته شعوب العالم الإسلامي، إبان حكم هذه السلطنة البائسة البائدة،إذ تسللت بعض الدول الغربية من مثل بريطانيا، التي كانت تحتل الهند (قبل تقسيمها) ومصر قبل سقوط السلطنة، إلى أطراف الجزيرة العربية وقلبها، واستطاعت أن توظف مجموعات متتالية لخدمتها، إحدى هذه المجموعات التي تلبس لبوس الدين،اسمها «الوهابية» التي أسسها محمد بن عبد الوهاب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بالاتفاق مع محمد بن سعود، الذي قبل أن يحمل الدعوة في قبيلته ورجاله لتضحى عقيدة السلطة السعودية.

وهكذا استطاعت بريطانيا أن توجِد جماعة عربية تقوم على أسس قومية وبغطاء ديني تقسيمي، من أجل محاربة «السلطنةالعثمانية» وولاتِها، ودعمت بريطانيا هؤلاء بالمال والسلاح حتى قويت شوكتهم، واستطاعوا أن يفرضوا

قوتهم على (الأمراء) المنصَبين من السلطان العثماني، كي يتخلوا عن أخذ أوامر السلطان ويدعموا الإنكليز في مخططاتهم، فقد تبنى عبد العزيز قضية بريطانيا وراح يحرض المسلمين على تركيا، ويحثهم على التفاني في خدمة الإنكليز، وعن طريق الدعم والتوجيه البريطانيين وهزال السياسات العثمانية، قويت شوكة هؤلاء مع بدايات القرن الثامن عشر وأصبحوا يشكلون مصدر قلق للسلطنة المتهالكة، حينذاك وجهت السلطنة حملة قوية بقيادة محمد علي باشا، الذي أصبح والياً على مصر، واستطاع هزيمتهم في معركتين، واضطرهم إلى الجوء إلى إحدى القبائل من آل مبارك في الكويت، هناك أعاد الإنكليز تجهيزهم، من أجل استئناف إشغال السلطنة في أحداث داخلها وعلى حدودها، من ناحية وتكبير حجم الاحتجاج على الأتراك بين القبائل العربية.

فقد ذكر حافظ وهبة أنه عندما زار عبد العزيز الكويت سنة 1916، اجتمع بوجهائها وكان حديثه معهم كله هجوماً على الأتراك وتحقيراً لهم، والإعلان أنه لو كان في جسمه نقطة دم تميل إلى الأتراك، لبذل كل وسيلة لإخراجها منه. . .(و) أن كل إنسان فيه دين وحميَّة عربية، أنه يجتهد في جهاد الأتراك وحلفائهم، لأن اليوم والله ما أخبر عدو للإسلام والعرب غيرهم (أي الأتراك)[1].

(1) محمد عوض الخطيب، الوهابية فكراً وممارسةً، بيروت، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، ط 3، 2011، ص 269.

وقد أنعم بيرسي كوكس الموظف والمفوض البريطاني على كل من شيخ الكويت من آل مبارك، وعلى ابن سعود بالوسام البريطاني، فأبرق هذين (الشيخين) إلى السلطات الإنكليزية يشكرانها على ما قدمته لهما وختما برقيتهما بالقول: (نرجو أن نكون دائماً كاسبين رضاكم بالخدمة الخالصة، وملحوظين بعين عنايتكم الجليلة)[2].

(2) المصدر نفسه، ص 270.

إذن، سعى الغرب، ولا سيّما دوله المؤثرة مثل بريطانيا وفرنسا، أن يمهد بخطوات ميدانية وجيو ـ سياسية واجتماعية، لاقتسام وتجزئة المنطقة التي كانت تسيطر عليها السلطنة العثمانية، الرجل المريض آنذاك، وتمثلت هذه السياسات والخطط بتشكيل قوى محلية عربية وغير عربية، تمولها وتعسكرها وتدعمها باستمرار، كي تكون في خدمتها عندما يحين الوقت المناسب، من إيران القاجارية وبعدها رضا بهلوي وولده محمد إلى كمال أتاتورك التركي، وصولاًإلى العلاقة مع الشريف حسين النجدي من أرض العرب، الذي تخلوا

ما تقدمه الوهابية من فكر يصلح أنموذجاً لشرذمة المنطقة وتقسيمها

عنه، ووجدوا ضالتهم في الدعوة الوهابية وحامليها من آل سعود، ولا سيّما أن هذه الدعوة تحمل في معتقداتها ونظرتها إلى الآخر المسلم نظرة عدائية تكفيرية، إذ لا ترى في جميع المدارس الفقهية والكلامية السنّية والشيعية، إلا الظلال والانحراف والبدع، وهذا ما أعجب الإنكليز، ولا سيّما أن في ما تقدمه الوهابية من فكر يصلح أنموذجاً لشرذمة المنطقة وتقسيمها، بناءاً على تكفير متبادل من قلب الفكر الأسلامي.

لاحقاً، أصبح لهذه الدعوة والعائلة الأثر الكبير على المنطقة العربية من الناحيتين السياسية والمادية، ولا سيّما بعد اكتشاف النفط في مناطق متعددة من الجزيرة العربية، ما كان هذا التأثير ليحصل ويستمر لولا الرعاية والدعم البريطاني المتواصل واللامتناهي، ولا سيّما وأن وظيفتها العرقية و(الدينية) والسياسية، كانت متصلة في خدمة المخططات البريطانية، حتى أضحت جزءاً منها وامتداداً لها أولاً، ومن ثم الهيمنة المتطاولة للولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية إلى العصر الراهن.

ويروي روبرت لايسي في كتابه الشهير عن آل سعود، كيف أن البحرية البريطانية ساعدت عبد العزيز ابن سعود، على العودة إلى الحجاز بعد أن هزمه ابن الرشيد، مع أن الحملة كانت بقيادة أحد العساكر من آل مبارك الكويتي[3]، إذ رعى الضابط البريطاني بيرسي كوكس، وقاد حركة آل سعود عن كثب في حلهم وترحالهم، حتى أعلنوا مملكتهم في بداية ثلاثينات القرن العشرين (1932)، وأن حاييم وايزمان يروي في مذكراته، إن ونستون تشرشل (وزير المستعمرات ولاحقاً رئيس الوزراء البريطاني)، أرسله إلى ابن سعود من أجل أن يتفق معه على استراتيجية معينة، تتعلق بهجرة اليهود إلى فلسطين وقضايا أخرى!

(3) روبرت لايسي، المملكة: الصحراء العربية وآل سعود، 1981، ص، 39.

يذكر وايزمن في مذكراته أنه: في صباح 11 ـ 3 ـ 1942 ذهبت لأودع (كان ذاهباًإلى الولايات المتحدة) جون مارتن، سكرتير تشرشل، فقال لي أن تشرشل لديه بضع دقائق من الفراغ وسأدخلك عليه، وقال لي تشرشل: أريدك أن تعلم أني وضعت مشروعاً لكم (أي اليهود)، وهو لا ينفذ إلا بعد نهاية الحرب (العالمية الثانية).

(إني أريد منك أن ترى ابن سعود سيداً على الشرق الأوسط، وكبير كبراء

هذا الشرق، على شرط أن يتفق معكم أولاً، ومتى تم هذا فعليكم أن تأخذوا منه ما أمكن أخذه، وليس من شك في أننا سنساعدكم في هذا، وعليك أن تحتفظ بكتمان هذا الحديث، ولكن انقله إلى روزفلت، وليس هناك شيء يستحيل تحقيقه، إذ أعمل لتحقيقه أنا وروزفلت)[4]، ويذكر وايزمان ما كان يحصل فعلياً في دوائر القرار البريطاني:

(4) مذكرات حاييم وايزمن بقلمه، بيروت، دار الفنون للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 183؛ والكتاب في الأصل الإنكليزي بعنوان: التجربة والخطأ.

1 ـ عن مدى العلاقة والثقة البريطانية بآل سعود.

2 ـ عما كان يفكر فيه البريطانيون لناحية تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، ومساعدتهم في احتلالها بمساعدة أو بغض طرف بعض العرب، ممن هم في سدة القرار.

وبعد تقسيم الدول والشعوب العربية وجعلهم في حالة فوضى وإرباك، وتماشياً مع هذا المخطط، أعدت كل من فرنسا وبريطانيا اتفاقية سايكس ـ بيكو لتجزئة المنطقة منذ عام 1916.

ويقول وايزمن في مكان آخر من مذكراته، وما كنت أعير كلام تشرشل أهمية، لولا أن الرجل الذي حدثني بذلك الحديث، من دون أن أطلب منه ذلك (محل ثقة وتأثير)، ثم كنت قد قابلت السر جون فيلبي قبل بضعة شهور، وتحدثنا عن العرب واليهود، فقال لي: بحسب أن هناك سبيلين فقط لحل قضيتكم، هما:

يقول روزفلت وتشرشل لابن سعود إننا نريد منك تحقيق برنامج اليهود في فلسطين

1 ـ إن يقول روزفلت وتشرشل لابن سعود إننا نريد منك تحقيق برنامج اليهود في فلسطين.

2 ـ إن يعمل تشرشل وروزفلت على تمهيد السبيل لجعل ابن سعود سيد الأقطار العربية، ثم تقديم قرض كبير له[5].

(5) مذكرات حاييم وايزمن بقلمه، مصدر سابق، ص 180.

ويلخص وايزمن في مذكراته، حماسة السلطات البريطانية هذه، لإصدار وعد بلفور والسير في مشروع بناء (دولة لليهود) بالقول: (إن من الأسباب العديدة التي حدت بالإنكليز لقطع وعد بلفور، وأهمها أن الإنكليز ظنوا أن قيام دولة يهودية في فلسطين، سيساعدهم للتصرف والسيطرة على الشرق)[6].

(6) المصدر السابق نفسه، ص 220.

ولعل نفس الأسباب التي حدت ببريطانيا للقيام بهذا الدور الاستعماري القديم في تشتيت المنطقة، هي نفسها ما تعتمده الولايات المتحدة

الأميركية، وذلك منذ أن أعلنت (دولة الاغتصاب الصهيوني)، وبداية الأفول التدريجي للهيمنة البريطانية في العالم وحلول وليدتها، الولايات المتحدة محلها، يقول وايزمن في هذا السياق: (وكانت أول زيارة رسمية قمت بها بوصفي رئيساً لدولة إسرائيل، قبولي دعوة من (هاري) ترومان للنزول في البيت الأبيض، ضيف شرف كأول رئيس لدولة إسرائيل)[7].

(7) المصدر السابق نفسه، ص212.

وهكذا تتوضح الأهداف الغربية والأميركية بشكل متدرج: تفتيت بنيوي للمجتمعات العربية ووضع حدود نفسية وسياسية، استتباع واستضعاف وقسر عن الفعل، ثم تنفيذ المخطط اللئيم بالهيمنة والاستعباد الممنهج، وهذا ما اختصرته العقلية البريطانية في التعامل مع شعوب الشرق، من الهند إلى العراق والجزيرة العربية (**فرق تسد**).

الوظيفة الأداتية: آل سعود نموذجاً

على أن دور إبن سعود في خدمة السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وفي أثنائها، لم يقتصر على الجزيرة العربية، بل تجاوزها إلى الدول العربية والعالم الإسلامي، وكان هذا ديدنهم بعد الحرب العالمية الثانية، ودخول أميركا إلى المنطقة قوةً (غربية) بديلة عن بريطانيا وفرنسا، في سنة 1922، ويذكر عبد الرزاق الحسني في كتابه (الوزارات العراقية)، أنه عندما فشلت القوات البريطانية في إكراه العراقيين على قبول الانتداب البريطاني، حركت ابن سعود للإغارة على أطراف عشائر المنتفك ليلة 11 من آذار، وذلك بقصد دفع العراقيين إلى الارتماء في أحضان بريطانيا، كي تحميهم من إبن سعود.

وفي سنة 1925 كان الانكليز هم الذين خططوا للهجوم السعودي على شرقي الأردن، كما يقول جون فيلبي نفسه، فقد جاء في كتاب (تاريخ آل سعود)، عن لسان فيلبي قوله: (كنت في الأردن قبل مجيء جلوب إليها، وكان عبدالله بن الحسين صعب المراس نسبياً، بعد أن أخرجناه وعائلته من الحجاز، وجئنا بصديقنا عبد العزيز، ونفينا والده (والد عبدالله الشريف حسين) وإخوته، وقد أثرت هذه العوامل على نفسيته، إلا أنه كان معزولاً، ولم يزلِ يرى نفسه أعلى مني ومن عبد العزيز طبقة ووظيفة ومقاماً، وأنه لا يزال أميراً وحاكماً... ولما رأيت منه هذه البوادر ... أمرت عبد العزيز آل سعود، بإرسال مجموعة من «الإخوان» البدو من نواحي قرى الملح لمطاردة

عبدالله بن الحسين وقتله. وطلبنا من ابن عدوان أن يثور من داخل الأردن على عبدالله بن الحسين... فقتلوا بأسلحتهم الحديثة (التي سلمها لهم البريطانيون طبعاً) بضعة آلاف من قبائل البلقاء وقبائل الحويطات وبني صخر، ومن بينهم العديد من الأطفال والنساء، وما علمت بعد ذلك إلا وعبدالله بن الحسين يربط حقائبه استعداداً للهرب من الأردن. ولما سألته إلى أين وجهته قال: سأذهب إلى جهنم، أبعدوني إلى المنفى مع والدي ما دمتم لا تريدون حمايتي...

فقلت لعبدالله (يقول فيلبي): لقد عارضتني عندما قلت لك: عليك أن لا تساعد الثوار اللاجئين الحجازيين ضد آل سعود وعارضتني، حينما قلت لك أن لليهود كل الحق في أن يحكموا فلسطين...، ولما اعترف عبدالله بأن سوء تفاهم قد حصل، ولما تمادى السعوديون وقبيلة ابن عدوان، أمرت بإرسال قواتنا لتسحق جنود «الإخوان» السعوديين[8].

(8) محمد عوض الخطيب، مصدر سابق، ص 274.

لم يكن موقف آل سعود (كعرب) من القضية الفلسطينية، منذ أن انتدب البريطانيون أنفسهم عليها، ولا منذ إعلان الكيان الغاصب عام 1948، ما يشي بأنهم ينتمون سياسياً، في الأقل، إلى هذه المنطقة وقضاياها الخطيرة، كذلك فإن **موقف آل سعود من حركات التحرر، لم يكن أقل سوءاً منذ ما قبل ثورة عبد الناصر في مصر**، إذ صدرت وثائق حديثة تدين السعودية بمؤامرة ما لقتل عبد الناصر، أما الموقف من الجمهورية الإسلامية في إيران منذ قيامها، فلم يكن إلا مناصبة العداء، إذ موَّل آل سعود صدام في حربه على الجمهورية الإسلامية في إيران مدّة ثماني سنوات 1980 ـ 1988. وقتلت قوات الأمن السعودي مئات الحجاج الإيرانيين والعرب في ثمانينات القرن الماضي، لأنهم قاموا بتظاهرة براءة من المشركين، للتنديد بسياسات الولايات المتحدة تجاه العرب وإيران وفلسطين تحديداً.

موقف آل سعود من حركات التحرر، لم يكن أقل سوءاً منذ ما قبل ثورة عبد الناصر في مصر

وقد ساهمت (المملكة السعودية) مساهمة فعالة، ولا سيّما بنواحي الدعم المالي والإعلامي والاستخباري، في تنفيذ الخطط الأميركية للمحافظين الجدد بعد أحداث 11 ـ 9 ـ 2001 من العراق إلى أفغانستان، وفي العراق ولا سيّما لعبت المملكة على خط التحريض الطائفي، الذي لا زال مستعراً إلى الآن، والذي ذهب ضحيته مئات الألوف من العراقيين، وأنها حشدت

جيشها إلى داخل البحرين لقمع المعارضة السلمية، والتي تطالب بأبسط الحقوق الإنسانية: تبدأ بحرية التعبير وتنتهي بحق الوظيفة والمشاركة في القرار، إذ يستأثر آل خليفة بالسلطة في هذه الجزيرة، بدعم غربي وتحديداً بريطاني، وطبعاً بجيش وقوى أمنية سعودية تقتل وتسجن وترهب وتدمر المساجد وتعتقل النساء والأطفال وتبيح كل المحرمات، حتى إن بعض منظمات حقوق الإنسان الغربية، استهولت الأمر ولكن منطق المصالح الأميركي الغربي غلب منطق الحرية والديموقراطية، التي يتشدق بها الغرب، ولا سيّما حرية غير الإنسان الأبيض، هذا هو منطق الغلبة الجاهلي اللاإنساني في القرن الواحد والعشرين.

وفي العراق ولا سيّما لعبت المملكة على خط التحريض الطائفي، الذي لا زال مستعراً إلى الآن

لم يكن الموقف السعودي أكثر إيجابية تجاه المقاومة الإسلامية في لبنان، أو حتى في فلسطين، ولا سيّما بعد عام 2000 إذ حققت المقاومة الإسلامية في لبنان انتصاراً نموذجياً فريداً في التاريخ العربي على الاحتلال الصهيوني، الذي بقي جاثماً على أرض الجنوب مّدة 22 سنة، هذا الانتصار الذي حصل بفعل المقاومة، لم يعجب معظم الدول العربية التي كانت تعول على الخطط الأميركية والغربية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، ولا سيما أن أغلب الحكام وصلوا إلى السلطة بدعم وتخطيط غربي، إذن مرجعيتهم الكونية المعاصرة واحدة: الولايات المتحدة الأميركية.

ازداد تفعيل التنسيق السعودي الأميركي من أجل إنهاء حال القوة المقاومة في لبنان، ولا سيّما لأنها أحيت الآمال بتحرير فلسطين وشجعت الشعب الفلسطيني على القيام بانتفاضته الثانية في أيلول من نفس سنة انتصارالمقاومة في لبنان (أيلول2000)، إذ كان يُخطط للمبادرة السعودية التي طرحت إبان مؤتمر القمة العربية عام 2002 في بيروت، هذه المبادرة السعودية صرحت بشكل لا لبس فيه بالرغبة العربية الرسمية في الاعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب، إذا رغب هذا الكيان في الموافقة على إقامة (دولة فلسطينية) في الضفة الغربية وقطاع غزة، من دون النظر إلى وضع الفلسطينيين المشردين خارج الأرض المحتلة، هذا يعني وللمرة الأولى، بعد زيارة السادات إلى القدس الشريف ممهداً الطريق لاتفاقات كامب ديفيد المذلة والاستسلامية، والتي أخرجت أكبر دولة عربية من الصراع مع المغتصبين،

المبادرة السعودية صرحت بشكل لا لبس فيه بالرغبة العربية الرسمية في الاعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب

صفقة عربية شاملة للاعتراف بالكيان الغاصب وتثبيته وطمس ونسيان فلسطين التاريخية، اسماً ورسماً ووصفاً.

إن مواقف المملكة من المقاومة كان يحركها مسألتان، **الأولى**: هي ما ترغب فيه الولايات المتحدة وما تقرره، والثانية: ما يديم آل سعود في السلطة، وإن أمكن، وفي ظل انتشار فتن الاستضعاف العربي، إبقاء مكانتها السياسية الإقليمية والنفطية العالمية لا سيّما لم تكن السعودية يوماً ما جزءاً عربياً (أصيلاً) من الصراع ضد قوى الهيمنة الغربية الأميركية الصهيونية، بل كانت في الأمور الجوهرية على الجانب الآخر من الصراع، هذا ما برز جلياً في معركتين حاسمتين مع هذه القوى: في أثناء العدوان الصهيوني على لبنان عام 2006، إذ وصفت السعودية وعلى لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل: عمل المقاومة بأنه (**مغامرة**) وهو لا يساندها أولاً، والعدوان الغربي الأميركي على سوريا ثانياً، أما الموقف من الجمهورية الإسلامية في إيران فكان دائماً التبني للمواقف الأميركية المعادية للشعب والحكومة الإسلامية فيها، كداعم أساسي لقوى الحرية والعدالة والمقاومة في لبنان وفلسطين والمنطقة.

لم تكن السعودية يوماً ما جزءاً عربياً(أصيلاً) من الصراع ضد قوى الهيمنة الغربية الأميركية الصهيونية

فالعدوان على سوريا، الذي لا زال مستمراً، إذ تتسنم السعودية الآن مقدمة الحملة وبكل الأساليب، ولا سيّما بعد تنحية قطر عن قيادة الحملة الكونية لقوى الهيمنة التاريخية على المنطقة، لفشلها هي وتركيا في أن تغير الأوضاع لصالح قوى العدوان الأورو ـ أمريكي ـ الصهيوني، هذه المواقف من سوريا هي في حقيقتها إضعاف لمحور المقاومة والممانعة في وجه المخططات الصهيو ـ أميركية، لتفتيت المنطقة وإضعافها وإشاعة الفتنة والتحريض المذهبيين، والمشاركة المباشرة فيها بتدريب وإرسال الرجال ودفع الأموال وشراء السلاح.

لقد دفعت السعودية، ولا سيّما بعد تسلم بندر بن سلطان المسؤولية عن الأمن والمخابرات السعودية، بالأزمة في سوريا إلى ذروتها، وقد حشدت لهذا الموضوع كل طاقاتها من أجل إسقاط النظام، والمعروف أن بندراً كان سفير السعودية في الولايات المتحدة مدّة طويلة، وتربطه علاقات مديدة باللوبي الصهيوني في أميركا، وكان يدعى (بندر آل بوش).

أن بندراً كان سفير السعودية في الولايات المتحدة مدّة طويلة، وتربطه علاقات مديدة باللوبي الصهيوني في أميركا

صوَر في التدخل الشنيع في أوطان الآخرين لتخريبها

يكشف مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط السابق، دينيس روس عن تهديد واضح وصريح وجهه ملك السعودية عبدالله بن عبد العزيز آل سعود للولايات المتحدة، مؤداه أن السعودية ستسير في عملية تطوير السلاح النووي في حال حققت إيران تقدماً في هذا المجال، وينقل روس بعض أقوال للملك عبدالله جرت في اجتماع عقده مع رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في نيسان عام 2009، إذ قال: (إذا امتلك الإيرانيون سلاحاً نووياً سنمتلك سلاحاً مماثلاً)، حديث روس هذا عن الملك السعودي أتى في لقاء له مع الباحث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط ديفيد مكوبيسكي[9].

(9) صحيفة اللواء اللبنانية، 31 ـ 5 ـ 2012.

هذا الإعلان سبقه ولحقه كلام لوزيرة الخارجية الأميركية، عن أن بعض دول الخليج ولا سيّما السعودية ستحذو حذو إيران، وسيحصل سباق تسلح نووي في المنطقة، حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة هي التي تحرض السعودية وغيرها من دول المنطقة على الجمهورية الإسلامية، ولا سيّما أن عقوبات الولايات المتحدة والغرب أخفقت في جعل إيران تستسلم للإملاءات الصهيو ـ أميركية لناحيتي دعم المقاومة في لبنان، فضلاً عن الموقف المبدأي الداعم للفلسطينيين في صراعهم مع العدو الصهيوني.

في هذا السياق كتب (باتريك سيل) المختص في شؤون الشرق الأوسط، مقالاً بعنوان «حملة هيلاري (كلينتون، وزيرة الخارجية الأميركية السابقة) ما يأتي: (في الرياض، عادت من جديد يوم السبت في 31 آذار (مارس) الماضي (2012) إلى موضوعها المعهود القائم على السعي إلى تحريض دول الخليج العربية ضد إيران، وهو البلد الذي تشدد بوصفه خطراً إقليمياً وعالمياً).

وفي إطار مؤتمر عقدته مع وزراء الخارجية في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، اقترحت إقامة درعاً صاروخية قوية تهدف إلى حماية دول الخليج العربية، وأعلنت: (تقوم أولوية الولايات المتحدة على مساعدة مجلس التعاون الخليجي على بناء منظومة دفاع إقليمية صاروخية لردع ما عدّه التهديد البالستي الإيراني)[10].

(10) جريدة الحياة اللندنية، 6 ـ 4 ـ 2012.

ويسأل (سيل): هل تريد كلينتون القول إن أميركا تبنت الهدف الإسرائيلي القاضي بإرغام إيران على الموافقة على وقف التخصيب؟ إن سؤال سيل الأخير هو الواقع الفعلي الذي تتبناه الولايات المتحدة، الكيان الغاصب بلا شك والغاية فرضه أو اقناع العرب به.

إن الموقف السعودي والخليجي عامة والمشتق من السياسات الأميركية في المنطقة، يريح الكيان الغاصب وينقل الصراع إلى مكان آخر، بتجسيد العدو في دولة وشعب صديقين.

وفي مجال آخر، وبدل أن تستجيب المملكة لمطالب شعبها في الإصلاح والعدالة والمساواة بين مكونات الشعب في البلد، فإنها تلجأ إلى الأساليب القمعية، متخذة من المشتركات العقائدية بين سكان المنطقة الشرقية في بلاد الحجاز والشعب الإيراني، ذريعة للتحامل والاعتداء على سكان هذه المنطقة، فقد ذكرت صحيفة الفايننشل تايمز اللندنية (أن السلطات السعودية استدعت عدداً من رجال الدين الشيعة النافذين والمثقفين، لاستجوابهم بعد قيامها باعتقال 16 شخصاً بتهمة التجسس لصالح إيران)[11].

الموقف السعودي والخليجي عامة والمشتق من السياسات الأميركية في المنطقة، يريح الكيان الغاصب وينقل الصراع إلى مكان آخر

(11) صحيفة البلد اللبنانية، 9 ـ 4 ـ 2013.

وقالت الصحيفة إن وزارة الداخلية السعودية استدعت في الأيام والأسابيع الماضية العشرات من رجال الدين والمثقفين من منطقة الأحساء في المنطقة الشرقية، وقالت إن الشيخ حسن الصفار، رجل الدين الشيعي المؤثر الذي قاد حركة الطائفة السياسية في المنفى، قبل أن يعود إلى السعودية بعد مصالحة في تسعينات القرن الماضي.

وأشارت الصحيفة إلى أن استدعاء الشيخ الصفار، جاء على خلفية إلقاء خطبة اتهم فيها الحكومة السعودية، باللعب على الوتر الطائفي لصرف الأنظار عن مطالب الإصلاح[12]، إذن لم تكن تهمة الشيخ الصفار سوى أنه يطالب بأبسط حقوق المواطنة: حرية التعبير وعدالة مع أهل البلد، ولا سيّماأن أهل المنطقة الشرقية الذين يقطنون هذه البقعة لمئات السنين، يتعرضون لأبشع أنواع التمييز الطائفي والمذهبي في منطقة يتواجد فيها معظم الثروة النفطية، التهمة الجاهزة لهم أنهم يتعاملون مع إيران، مع أنهم كانوا يتعرضون للاضطهاد قبل الثورة الإسلامية في إيران، وهنا تظهر السعودية

(12) النهار اللبنانية 28 ـ 3 ـ 2013.

نفسها على أنها عدوة لشعبها وللجمهورية الإسلامية، ولنفس الأسباب التي ذكرت آنفاً.

الظلم والقهر السعودي للشخصيات الدينية والثقافية في المنطقة الشرقية، تحت ذريعة تهم ملفقة تتعلق بالأمن والسياسة

الظلم والقهر السعودي للشخصيات الدينية والثقافية في المنطقة الشرقية، تحت ذريعة تهم ملفقة تتعلق بالأمن والسياسة، لم تتوقف بالنسبة إلى عدد كبير من أهل الرأي والنخبة، فقد نفت 135 شخصية شيعية من الإحساء «الاتهام المسيء» لوزارة الداخلية السعودية المتعلق بارتباط 16 شخصية بالمخابرات الإيرانية، وفي بيان لهم نفوا نفياً قاطعاً، وقالوا إن المعتقلين هم من المواطنين الخيرين الذين يحوزون على مكانة اجتماعية محترمة[13]، وقد طالب الموقعون على البيان بأطلاق سراح المعتقلين ولا سيّما، وأن بينهم أطباء وأكاديميين ورجال دين.

(13) جريدة الأخبار اللبنانية، 20 ـ 4 ـ 2013.

ومن بين هؤلاء الشيخ نمر النمر، الذي اتهم بـــ(مساعدة الإرهابيين والتحريض على الاضطرابات)، وقد أوردت الصحيفة السبب الحقيقي للمشكلة بين سكان المنطقة والسلطات التي تمارس بحق السكان الشيعة التهميش ومنعهم من تبوؤ الوظائف الإدارية والعسكرية، وخصوصاً المراتب العليا في الدولة، وهذا الظلم المديد والمتواصل جعل أبناء المنطقة في (زمن الثورات العربية) المطالبة بحقوقهم المنسية من سلطاتهم.

ذكرت بعض الصحف الإسرائيلية أن «واشنطن تسلح حلفاءها بوجه إيران»

أما التدرج في العداء للجمهورية لم يقف عند هذا الحد، ووصل إلى عقد صفقات الأسلحة التي تزود بها الولايات المتحدة «أصدقاءها»، وولا سيّما الكيان الغاصب والمملكة وبعض دول الخليج الآخرى، فقد ذكرت بعض الصحف الإسرائيلية أن «واشنطن تسلح حلفاءها بوجه إيران». صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية أوردت أن وزير الحرب في الولايات المتحدة تشاك هاغل ينوي إنجاز صفقات أسلحة مع كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على أن لا تمس هذه الصفقات، التفوق النوعي للكيان الغاصب.

وأشارت الصحيفة إلى أن السعودية لا تزال تنتظر(84) طائرة من طراز «أف 15» في صفقة وقعت عليها في العام 2010، تستطيع في إطار الصفقة الحالية تزويد هذه الطائرات بصواريخ «جو ـ أرض» أميركية متطورة[14]، في

(14) جريدة الأخبار اللبنانية، 20 ـ 4 ـ 2013.

جميع بنود هذه الصفقات هناك شرط أميركي دائم، أن هذه الأسلحة أكانت جوية أو أرضية لا تستخدم ضد العدو الصهيوني، وهذا ما لا يحتاج إلى تفسير، بأن المملكة لا تريد أو لا ترغب في الخروج عن القرار الأميركي، تحديداً فيما له علاقة بضمان أميركا لأمن هذا الكيان المغتصب لفلسطين والقدس الشريف.

ومن المفارقات في العلاقات السياسية والأمنية، أن المملكة السعودية لا ترى أمنها مهدداً من الكيان الصهيوني الغاصب، والعكس صحيح! ومن الأمور الملفتة والمسلية في آن واحد أنه عندما انتخب الرئيس الشيخ حسن روحاني رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران، ودعي رؤساء وممثلين للدول لحضور حفل التنصيب بتاريخ 2 ـ 8 ـ 2013، لبى هذه الدعوة عدد من الرؤساء ومسؤولين من بلدان متعددة ومن بينهم رئيس جمهورية السودان عمر البشير، قامت سلطات المملكة السعودية بمنع طائرته من عبور أجوائها، وهو في طريقه إلى طهران.

الولايات المتحدة الأميركية ـ السعودية والقضية السورية

لقد أعلن وزير الخارجية الأميركي جون كيري مؤخراً، أن المملكة السعودية تقدم كل أشكال المساعدة في «مكافحة الإرهاب»، وكلمة إرهاب في القاموس الأميركي ترمز إلى كل من يقاوم سياساتها وهيمنتها على المنطقة، طبعاً كيري لا يقصد الإرهاب الصهيوني ضد الفلسطينيين أو العرب والمسلمين عامة، يقول كيري: (هناك مؤامرات (التخطيط لعمليات) لم تتم وأمكن إحباطها بسبب مساعدة السعودية، التي تقدم لنا مساعدات قيمة في مجال مكافحة الإرهاب، وفي التعاون (البيومتري)، وأنا شخصياً لدي ثقة كاملة بقدرات المملكة السعودية للقيام بذلك. ولدي ثقة كبيرة بجهود الملك عبدالله بن عبد العزيز في عدد من القضايا)[15]، هذه الثقة الأميركية بالسعودية وتعاونها هي محصلة تجربة تاريخية عمرها عشرات السنين، إنَّ الإذعان السعودي للنمط السياسي الأميركي الغربي، تمظهر بوضوح بالمواقف المتدرجة والحادة من القضية السورية، وولا سيّما فيما يتعلق باستهداف النظام المقاوم والممانع في وجه الغزو الأميركي الهدام للمنطقة تخطيطاً وتنفيذاً.

(15) جريدة الشرق الأوسط، 18 ـ 4 ـ 2013

ومن المحتمل أن يكون تعيين بندر بن سلطان أتي في سياق محاولة أميركية

لتغيير الأوضاع والموازين العسكرية، وولا سيّما في الوضع السوري واللبناني أيضاً. فقد قامت صحيفة الاندبندنت البريطانية بتحقيق عن هذه الشخصية المخابراتية، التي تربطها علاقات وطيدة مع مراكز الضغط في أميركا والغرب. كتب ديفيد أوزبورن في الاندبندنت: أن رئيس المخابرات السعودية بندر بن سلطان الذي تعاون مع المخابرات المركزية الأميركية منذ العام الماضي لتدريب المسلحين السوريين في الأردن، (أحد إخوة بندر «يشغل نائب رئيس الاستخبارات السعودية» الذي يقيم في الأردن هو الذي يقود عملية التدريب والتجني للإرهابيين في الأردن وإرسالهم إلى سوريا).

أن رئيس المخابرات السعودية بندر بن سلطان الذي تعاون مع المخابرات المركزية الأميركية منذ العام الماضي لتدريب المسلحين السوريين في الأردن

ويحرض بندر بن سلطان واشنطن على شن ضربة عسكرية ضد سوريا، مستغلاً علاقاته الجيدة مع مراكز صنع القرار والادارات الأميركية، وتقول الصحيفة في إصدارها بتاريخ 26 ـ 8 ـ 2013، أن الأمير بندراً الذي عينه عمه الملك السعودي العام الماضي ليرأس المخابرات السعودية، كان على مدى شهور يعمل بصورة حصرية لحشد التأييد الدولي للمعارضة المسلحة السورية، بما في ذلك تسليحها وتدريبها، سعياً لإسقاط الدولة السورية.

اعتمدت الاندبندنت عنواناً لتقريراً لها: (الرابطة السعودية: أمير سعودي وثيق الصلة بواشنطن في قلب الدعوة للحرب على سوريا)، وعلى ال برغم من مغادرة بندر بن سلطان العاصمة الأميركية منذ ثماني سنوات، إلا أن الأمير، الذي كان له تأثير في ما لا يقل عن خمسة رؤساء أميريكيين، عاد إلى الظهور كشخصية محورية في محاولة من الولايات المتحدة وحلفائها، لتغيير توازن القتال في سوريا، ويقول أوزبورن أن المخابرات السعودية برئاسة بندر، أوصلت لحلفائها الغربيين مزاعم حول استخدام الجيش السوري غاز السارين في شباط الماضي. تورد الصحيفة أيضا فشل رحلة بندر إلى موسكو ولقائه الرئيس بوتين، وكذلك محاولاته الدؤوبة مع المخابرات المركزية الأميركية، منذ العام الماضي لتسليح وتدريب المعارضة السورية المسلحة[16].

أمير سعودي وثيق الصلة بواشنطن في قلب الدعوة للحرب على سوريا)

(16) أنظر أيضاً صحيفة البناء اللبنانية، 28 ـ 8 ـ 2013.

ففي تموز 2013 نشرت إحدى وسائل الإعلام اللبنانية مقتطفات، أو ما سرب، عن اجتماع أعلن عنه لاحقاً، بين بندر بن سلطان بن عبد العزيز،

رئيس الاستخبارات السعودية والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، (نقل بندر إلى بوتين تحيات الملك السعودي(عبدالله بن عبد العزيز)، وتشديده على أهمية تطوير العلاقات، وأنه (أي الملك) يبارك أي تفاهم سيتم الوصول إليه خلال الزيارة. واستدرك بندر قائلاً «أي تفاهم سنصل إليه في هذا الاجتماع، لن يكون تفاهماً روسياً سعودياً بحسب، بل سيكون روسياً ـ أميركياً، وأنا (يقول بندر) تحدثت مع الأميركيين قبل الزيارة، وتعهدوا بالتزام التفاهمات التي نعقدها، ولا سيّما في حال الاتفاق على مقاربة الملف السوري)[17].

(17) جريدة السفير اللبنانية اليومية21 ـ 8 ـ 2013.

وهنا لا بد من استدعاء التاريخ مرة أخرى لأحداث المقاربة بين سلوك جد بندر الذي ضحى بفلسطين وبين حفيده بندر الذي يريد التضحية بسوريا، لهذا ذهب حفيد عبد العزيز لإقناع الروس، لا بل إغراء الروس، ليتخلوا عن مساندتهم لسوريا لتحطيم هذا البلد العربي الممانع إرضاءً للصهاينة والغرب، وقد شدد بندر على أهمية تطوير العلاقات بين البلدين، عادّاً أن لغة المصالح يمكن أن توفر مساحات كبيرة من التعاون، وأعطى أمثلة عدة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والنفطية والعسكرية، وقال مخاطباًرئيس الإتحاد الروسي فلاديمير بوتين: (هناك الكثير من القيم! والأهداف المشتركة التي تجمعنا، وأبرزها محاربة الإرهاب والتطرف! في كل أنحاء العالم، روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والسعوديون يلتقون في قضية تعزيز وتوطيد الأمن والسلم العالميين. الخطر الإرهابي يتزايد في ظل ما أفرزه (الربيع العربي) من ظواهر، فلقد خسرنا أنظمة وربحنا تجارب إرهابية بدليل تجربة الإخوان المسلمين في مصر والجماعات المتطرفة في ليبيا، ويتابع التقرير اقتباس على شكل تهديد يناقض بندر نفسه عند حديثه عن الإرهاب فيقول: على سبيل المثال لا الحصر، أنا لا استطيع أن أعطيكم ضمانة بحماية دورة الألعاب الشتوية في مدينة سوتشي على البحر الأسود في العام المقبل، المجموعات الشيشانية التي تهدد أمن الدورة نتحكم فيها، ولم تتحرك هذه المجموعات الإرهابية في اتجاه الأراضي السورية إلا بالتنسيق معنا، وهي لا تخيفنا، نحن نستخدمها في مواجهة النظام السوري ولن يكون لها أي دور أو تأثير في مستقبل سوريا السياسي)[18].

لابد من استدعاء التاريخ مرة أخرى لأحداث المقاربة بين سلوك جد بندر الذي ضحى بفلسطين وبين حفيده بندر الذي يريد التضحية بسوريا

(18) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

ولم تتحرك هذه المجموعات الإرهابية في اتجاه الأراضي السورية إلا بالتنسيق معنا

ليس مفهوماً كلام بندر بن سلطان، ولا سيّما عندما يتحدث عن قيم وأهداف مشتركة مع روسيا، ولا ما يقوله حول الحرب على الإرهاب، وفي نفس السياق يتحدث عن استخدامه لمجموعات شيشانية ضدها؟! واصل بندر، في هذا اللقاء النادر، محاولة إغراء روسيا كدولة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن، ولها حق الفيتو في هذا المجلس الأعلى في الأمم المتحدة، إذ قدم مداخلة مطولة حول الملف الأعقد بعد القضية الفلسطينية. يقول بندر للرئيس بوتين: «النظام السوري انتهى بالنسبة إلينا (للسعوديين) ولأغلبية الشعب السوري، الذي لن يسمح لبشار الأسد بالاستمرار بالبقاء في السلطة، إن مفتاح العلاقات بين بلدينا يبدأ بتفهم مقاربتنا للملف السوري. من ثَمَّ عليكم أن تتوقفوا عن تقديم الدعم السياسي ولا سيّما في مجلس الأمن. وكذلك الدعم العسكري والاقتصادي، ونحن نضمن لكم أن مصالح روسيا في سوريا وعلى ساحل المتوسط لن تمس قيد أنملة، فمن سيحكم سوريا في المستقبل هو نظام ديموقراطي (كالسعودية؟!) معتدل وبرعاية مباشرة من قبلنا، وسيكون صاحب مصلحة في تفهم مصالح روسيا ودورها في المنطقة»[19].

(19) المصدرالسابق نفسه.

في هذه الزيارة التاريخية (!) لم ينس بندر أن يخاطب الرئيس بوتين في الموضوع الإيراني، ولأنه مفوض أمريكياً وأوروبياً، بادر بندر الرئيس بوتين برسم خارطة النزاع السعودي الإيراني في المنطقة، ولا سيّما في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن والبحرين ودول أخرى، موحياً أن للسعودية مصالح منفصلة أو بمعزل عن المصالح الأميركية، وهنا، كما يقول التقرير، تمنى بندر على الرئيس بوتين تفهم حقيقة أن مصالحهم (الروس) ومصالح دول الخليج واحدة في مواجهة، ما أسماه بندر، «الأطماع والتحديات الإيرانية».

فمن سيحكم سوريا في المستقبل هو نظام ديموقراطي (كالسعودية؟!) معتدل وبرعاية مباشرة من قبلنا

أما رد الرئيس بوتين على مغالطات بندر التاريخية ـ السياسية، فقد جاء دبلوماسياً ولكنه صاعقاً لعقل بندر الأميركي، في الموضوع الأول عن الإرهاب قال بوتين: «نحن نعلم أنكم دعمتم المجموعات الإرهابية الشيشانية على مدى عقد من الزمن، وهذا الدعم الذي عبرتم عنه بصراحة قبل قليل، لا يتفق أبدا وما تفضلتم به حول الأهداف المشتركة لجهة محاربة

الإرهاب العالمي». أما في الموضوع السوري فقال بوتين: موقفنا من النظام في سوريا لن يتغير أبداً، ونحن نعتقد أن أفضل من يتحدث باسم الشعب السوري هو النظام السوري نفسه، وليس أكلة الأكباد. (يذكر بوتين بأن أحد عناصر المجموعات المسلحة التي تدعمها أميركا والسعودية، قام بإخراج قلب مواطن سوري وأكله أمام الكاميرا، وشاهد العالم كله هذا المنظر البشع واللاإنساني).

أن أفضل من يتحدث باسم الشعب السوري هو النظام السوري نفسه، وليس أكلة الأكباد

أما في الموضوع الإيراني فقد رد بوتين على ضيفه السعودي بالقول: (إيران دولة جارة وتربطنا بها علاقات منذ قرون من الزمن، وهناك مصالح مشتركة ومتشابكة، نحن ندعم حصول الإيرانيين على وقود نووي لأهداف سلمية، وساعدناهم في تطوير منشآتهم بهذا الاتجاه، بالطبع سنستأنف المفاوضات معهم في إطار مجموعة الخمسة زائداً واحد، وسألتقي الرئيس حسن روحاني على هامش قمة دول آسيا الوسطى، وسنتطرق إلى الكثير من ملفات التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، وسنبلغه بموقف روسيا المعارض بشكل كامل، فرض أية عقوبات دولية جديدة على إيرانفي مجلس الأمن الدولي. إننا نعتقد أن ما تم اتخاذه سابقاً من عقوبات، كان مجحفاً بحق إيران والإيرانيين، ولن نكرر التجربة مجدداً). يورد التقرير المذكور آنفا أن رد فعل بندر كان تحذيراً للرئيس بوتين، من أن حرباً ستقع وعليكم تحمل نتائجها. وقال بندر حرفياً، بحسب التقرير، (لا مفر من الخيار العسكري بوصفه الخيار الوحيد المتاح حالياً في ظل انسداد أفق أيّ تسوية سياسية، ونحن نعتقد أن انعقاد مؤتمر جنيف2 سيكون صعباً للغاية في ظل هذا المناخ المحتدم).

إننا نعتقد أن ما تم اتخاذه سابقاً من عقوبات، كان مجحفاً بحق إيران والإيرانيين، ولن نكرر التجربة مجدداً

نشر هذا التقرير بتاريخ 21 ـ 8 ـ 2013، ويقال إن زيارة بندر حصلت سرياً في مطلع الشهر الثامن 2013، والاستنتاج ورد في عنوان هذا التقرير بندر مخاطباً بوتين :(لكم الاستثمارات وسعر النفط... وأعطونا سوريا). الواضح أن هناك اندفاعاً وحماساً مفرطاً لدول الخليج للتخلص من النظام في سوريا، مع أن أنظمة الخليج ولا سيّما السعودية ضد التغيير في المبدأ، بهذا المعنى يفهم يأس بندر من كيفية سير الأمور الميدانية بعد تسلمه الملف من حمد بن جاسم القطري، الذي كان وزيراً للخارجية القطري، وفي الواقع

كان يتحدث باسم الجامعة العربية، بعد إخراج سوريا منها، وباسم دول مجلس التعاون الخليجي. وأتى من يتكلم باسم هؤلاء، وربما صورياً باسم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأراد من زيارته إلى روسيا إقناع الرئيس بوتين بإعطائه وكالة الحديث باسمه فيما يتعلق بالملف السوري، وأراد أن ينجح، طالما أن سلفه حمد القطري، ربما أراد أن يدفع مالاً أكثر، وربما أراد شيئاً آخر!

وقد نقلت التقارير أن بندراً السعودي قال للمعارضة المسلحة السورية، بأنه يريد منهم الاستيلاء على العاصمة دمشق قبل نهاية الشهر السابع (تموز ـ يوليو). وعندما بدأت المعركة وأخفقوا في الأمر كان أمامه: إما تسليح المعارضة بأسلحة فتاكة، وهذا ما حصل واستخدمها المعارضون لإتهام النظام أمام العالم، لإحراج روسيا وحلفاء سوريا، فضلاً عن إعطاء ذريعة لأصدقائه من الغربيين والإدارة الأميركية للتدخل المباشر بعد فشل الوكيل، وهذا ما أشار إليه الرئيس بوتين من أن مجموعات معارض استخدمت السلاح الكيماوي لاستدراج التدخل الدولي، وهذا ما حصل فعلاً في 22 ـ 8 ـ 2013، إذ ظهر على الإعلام المموَّل سعودياً وأميركياً، أن هناك (مجزرة ارتكبها النظام في سوريا مستخدماً السلاح الكيماوي) في غوطة دمشق ولا سيّما في منطقة جوبر بتأريخ 21 ـ 8 ـ 2013.

بندر السعودي قال للمعارضة المسلحة السورية، بأنه يريد منهم الاستيلاء على العاصمة دمشق قبل نهاية الشهر السابع (تموز ـ يوليو)

واجتمع مجلس الأمن وقرر إرسال بعثة من الخبراء لتقصي الحقائق ورفع تقرير للأمم المتحدة، وخرج رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجية السعودية سعود الفيصل، كل من على منبره، يتوعدون الرئيس السوري والنظام برد ساحق مزلزل، وخرج رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما مهدداً، بأن (الولايات المتحدة لا تستطيع أن تغمض عينيها عما حصل في سوريا، من استخدام للأسلحة الكيماوية ضد الأطفال؟)، وقال أوباما أنه سيقوم بضرب سوريا وحدد الأهداف والأماكن وحجم الضربة، ومخرت مدمرات الولايات المتحدة الأميركية عباب البحر المتوسط، كلها مدمرات حديثة تحمل أحدث الأسلحة والصواريخ والطائرات والرادارات، من مدمرة «باري» إلى «ساراماغو» وأخواتهما إلى صواريخ توماهوك المدمرة، والتي لا تخطئ أهدافها، أتت هذه المدمرات لتدمر ما بقي من سوريا، قدِمت بعد أن

أخفقت المجموعات التكفيرية الممولة سعودياً وقطرياً وغربياً وأمريكياً، ونقلت بعض الصحف عن الإذاعة الصهيونية، أن السعودية مولت صفقة أسلحة «إسرائيلية» للمجموعات المسلحة السورية[20].

(20) صحيفة البناء اللبنانية، 24 ـ 8 ـ 2013

السعودية مولت صفقة أسلحة «إسرائيلية» للمجموعات المسلحة السورية

وفي هذا السياق هل يمكن أن يسمى «ثورة»، ذلك الذي يحصل في سوريا في ظل مساعدة هذه الأنظمة الرأسمالية والظالمة؟ إذا كان نعم! فلا شك أن العالم قد جن أو انقلبت كل المعايير والحقائق.

وأرسلت روسيا سفنها الحربية إلى المتوسط أيضاً، وصرح الرئيس بوتين أن الخروج إلى الحرب من دون قرار من مجلس الأمن، يعَّد انتهاكاً للشرعية الدولية وعدواناً، ولا سيّما أن سوريا لم تعتدِ على اراضي الولايات المتحدة، حتى تتذرع أميركا بأنها تدافع عن نفسها، وردت الجمهورية الإسلامية بأن أيّ اعتداء أميركي على سوريا سيلهب المنطقة، وصرح رؤساء الأجهزة العسكرية في الجمهورية بأنهم لن يتركوا سوريا وحيدة مستفردة، وحمل الجنرال سليماني (قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني)، ست دول المسؤولية عن أيّ حرب تشنها على سوريا، هذه الدول هي قطر والسعودية والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني. أجواء الحرب تخيم على المنطقة وأكثر بعداً من المنطقة، ووقفت الصين إلى جانب سوريا وروسيا، وعدّت أن أيّ حرب تشن خارج الأطر الدولية، إنما تعرض أمن المنطقة للخطر الشديد.

من الواضح أن انقساماً عالمياً ظهر في الأزمة السورية، وهو متوازن من حيث القوة مع فارق أن الداعمين لسوريا آمنة مستقرة غير مُعَتدٍ عليها، أكثر تصميماً لرد الاعتداء الأميركي الغربي الخليجي التركي، إن عالماً متعدد الأقطاب بدأ يتمظهر ويتضح على المسرح السياسي العالمي، ولم تعد الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية يشكلون الغلبة، أو يرسمون معالم السياسات الدولية لدول العالم كافة. إن دول البريكس التي تضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا فضلاً عن الجمهورية الإسلامية في إيران وسوريا النظام والجيش والشعب بأكثريته الساحقة، والمقاومة في لبنان، بدأت تشكل قوة لا يستهان فيها، وقد أتت الأزمة السورية لتضع

إن عالماً متعدد الأقطاب بدأ يتمظهر ويتضح على المسرح السياسي العالمي

حداً نهائيا لًلأحادية الأميركية والتي استمرت لعقود، أي منذ سقوط الإتحاد السوفياتي وحلف وارسو عام 1990 حتى الأمس القريب.

أما المملكة السعودية فستبقى على ما يبدو تصارع من أجل: إما إسقاط النظام في سوريا لوضع اليد عليه، كما صرح بندر بن سلطان للرئيس بوتين، وإما استنزاف الواقع السوري بتسليح المجموعات المعارضة.

هذا الاستنزاف يقصد به ضرب التحالف السوري ـ الإيراني ـ حزب الله أو إضعافه خدمة للمخططات الصهيو ـ أميركية، كتبت بعض الصحف المقربة من السعودية، والتي تصدر في لندن موضحة الأمر بالآتي: (هناك توافق سعودي ـ قطري كامل في الموضوع السوري (الذي) يصب بالتأكيد في المحطة الإيرانية في نهاية المطاف، نظراً للعلاقة الإيرانية العضوية مع النظام السوري ومع حزب الله، فأولوية السعودية وقطر الآن هي تغيير النظام في دمشق، وليس صدفة أن قمة «المقعد» في الدوحة التي صفعت النظام في دمشق، رافقها الكشف في الرياض عن قيام السلطات السعودية بالقبض على خلية تجسس تتورط فيها إيران)[21]، المقصود إذن هو إسقاط النظام في الشام وذلك لإضعاف إيران وحزب الله.

(21) راغدة درغام، جريدة الحياة اللندنية، 29 ـ 3 ـ 2013.

في هذا السياق لا بد أن نستحضر شروط كولن باول، الذي كان وزير خارجية الولايات المتحدة إبان إدارة بوش الابن الأولى بعد غزو العراق 2003، إذ زار سوريا عام 2005 واجتمع بالرئيس الأسد ووضع أمامه شروطاً خمسة، الأساسية منها كانت ثلاثة وهي: قطع العلاقة مع إيران **أولاً**، وقف وصول السلاح إلى المقاومة في لبنان **ثانياً**، **وثالثاً**، إقفال مكاتب المنظمات الفلسطينية المقاومة، وولا سيّما حماس والجهاد الإسلامي، إذا لم تلب هذه الشروط الأميركية، قيل عن باول إنه قال: الحرب ستستمر على سوريا بعد العراق، وأن النظام سيكون مهدداً كما حصل أيضاً في العراق، الغائب الحاضر كان الشرط الرابع أو الخامس ويتعلق بمحادثات «السلام» مع الكيان الصهيوني وقضية الاحتلال الصهيوني لهضبة الجولان السورية، رفض الرئيس بشار الأسد هذه الشروط، وتحديداً تلك المتعلقة بإيران والمقاومة، وكانت النتيجة أن استخدمت الولايات المتحدة أدواتها في المنطقة، من أجل إشعال الحرب الداخلية في سوريا تحت ذرائع شتى ومنها «الاستبداد» «الفساد» و«القمع» . . .الخ.

تصدت إمارة قطر للمهمة عبر وزير خارجيتها حمد بن جاسم، الذي أزيح وسيده الأمير حمد آل ثاني التي حاولت «رشوة» روسيا والصين حتى إيران، التي قيل لها (قفوا معنا في إسقاط الرئيس الأسد وسنحفظ مصالحكم في المنطقة) (انظروا إلى هؤلاء الأغبياء الذين يريدون شراء دول عريقة ومبدئية بأموالهم، وظنوا أن الأموال تصنع دولاً ورجال؟!)، لقد فشلت قطر في مهمتها السوداء، كان الدور السعودي مهمشاً، وإن كان وزير خارجيتها سعود الفيصل لم يترك مناسبة إلا وتدخل من أجل: طرد سوريا من جامعة الدول العربية فضلاً عن المجاهرة بأهمية تسليح المعارضة السورية وعدم الموافقة على مقررات مؤتمر جنيف واحد أو الدعوة إلى جنيف2، أما المطالبة بالتدخل العسكري الأجنبي (الذي يسميه الدولي) في سوريا فلم تفارق تصريحاته، والتي كان آخرها أن النظام في سوريا «فقد هويته العربية»(؟!)

انظروا إلى هؤلاء الأغبياء الذين يريدون شراء دول عريقة ومبدئية بأموالهم، وظنوا أن الأموال تصنع دولا ورجال؟!

وفي محاولة دؤوبة من المملكة السعودية للاستنجاد بالغرب لضرب النظام في سوريا، فقد زار وفد وزاري خليجي وأردني فرنسا واجتمع مع رئيسها فرنسوا هولاند بتاريخ 13 ـ 9 ـ 2013، بعد الاجتماع أصدرت الرئاسة الفرنسية بياناً دعت فيه إلى دعم المعارضة السورية بأسلحة حديثة[22].

(22) يومية الشرق اللبنانية، 14 ـ 9 ـ 2013.

وقد ذكرت الصحف اللبنانية أنه بعد فشل المحاولات الخليجية التي تقودها المملكة السعودية في دفع الولايات المتحدة والغرب للتدخل المباشر والهجوم المباشر على سوريا، فقد عمدت إلى رفع الصوت الإعلامي للتأثير في صناع القرار في الولايات المتحدة ولا سيّما الغرب عامة. أوردت صحيفة السفير اللبنانية معلومات لديها أن السعودية طلبت من حلفائها، أو قل الموظفين في خدمتها، ولا سيّما من اللبنانيين بالتوجه بالكتابة والرسائل عن طريق الصحف الأجنبية، ولا سيّما مخاطبة الرأي العام في أميركا، وهكذا، وجه رئيس القوات اللبنانية رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما يطالبه بالتدخل لإنقاذ سوريا من نظام الأسد، كذلك فعل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق فؤاد السنيورة بكتابة رسالة باللغة الإنكليزية إلى الرئيس نفسه في مجلة فورين بوليسي الأميركية يناشده فيها بتحمل المسؤولية والتدخل في سوريا، يقول السنيورة في رسالته لأوباما: (تدخل في سوريا سيدي الرئيس (. . .) فإن تخاذلكم(!) رسالة كارثية تبعثون بها إلى جميع

الطغاة في الأرض، بأن العالم سيقف مكتوف الأيدي بينما يقومون هم بذبح مواطنيهم).

تتابع جريدة السفير اللبنانية بأن شخصية قريبة من تيار المستقبل اللبناني الذي يرأسه (الشيخ) سعد الحريري (**كلمة شيخ هنا تدلل على المنشأ السعودي مكانة وسياسة وليس الدرجة العلمية**)، والذي لا يخفي الانتماء إلى الدوغمائية السياسية الجامدة للسعودية، تقول هذه الشخصية المقربة: (إن الحملة المطالبة بالتدخل العسكري، الغربي وتحديداً الأميركي في سوريا جرى طلبها وتنظيمها من عدد من الدول الخليجية وفي طليعتها السعودية. . . ، إذ سعت هذه الدول إلى القيام بحملة ضغط في وسائل إعلام عربية وعالمية، من أجل خلق لوبي ضاغط يدعم الضربة على سوريا للقضاء على النظام، أو في أقل تقدير إضعافه وإعادة بعض التوازن في القوى بينه وبين المعارضة، لقد تم الطلب من أحزاب وأفراد أن يرفعوا الصوت نصرة للشعب السوري، وأن يتوجهوا إلى الإدارة الأميركية، بهدف حضهم على تنفيذ تهديدهم بقصف كل ما يستند إليه النظام)، وتؤكد هذه الشخصية أنه طلب من بعض القيادات المؤهلة التواصل بالإنكليزية ومخاطبة العالم الغربي بلغته، وهو نقص ليس تفصيلياً عند المعارضة السورية[23].

(23) السفير اللبنانية، 14 ـ 9 ـ 2013.

ومن ضمن محاولاتها للتضييق على بيئة المقاومة في لبنان وفي منطقة مجلس التعاون الخليجي، قامت السعودية بخطوات أماطت اللثام عن الوجه الحقيقي تجاه حزب الله وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين. فقد اجتمع مجلس التعاون الخليجي مرات عدة منذ شهر آذار 2013 من أجل اتخاذ «إجراءات» ضد مقاومة حزب الله فيما أسماه النشاطات المالية والتجارية (عقاباً له على التدخل في سوريا)، وصلت الصلافة بهذه (الدول) الخليجية إلى مناقشة وضع حزب الله على قائمة الإرهاب، (ورد يومها سيد المقاومة، الأمين العام لحزب الله «بأننا لا نعلم بأن لدول مجلس التعاون قائمة تتعلق بالإرهاب).

قامت السعودية بخطوات أماطت اللثام عن الوجه الحقيقي تجاه حزب الله وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين

ولكل من يراجع صحف وتصريحات مسؤولي الخليج ولا سيّما من البحرين والسعودية، يرى كم كان حجم التدخل الخليجي لدى الأوروبيين من أجل دفعهم لوضع حزب الله على «قائمة الإرهاب» الأوروبية، دول الخليج ولا

سيّما السعودية على قدر ما يهزمون في المعركة لتحطيم سوريا وتطويقها سياسياً وعسكرياً، كانوا يلجأون إلى سوء الإدارة والإجراءات المنافية لأبسط قواعد المنطقية السياسية: فمرة يستقوون على الموظفين اللبنانيين الذين يعملون في هذه الدول، والذين كانوا سبباً في إعمارها وتجارتها، ومرة يحاولون الضغط على الجمهورية الإسلامية بإجراءاتهم القمعية ضد أهل البحرين، وأخرى يحرضون أتباعهم من قوى 14 آذار في لبنان، لكي يضعوا فيتوا على مشاركة حزب الله في الحكومة اللبنانية، إذ مضى نحو ستة أشهر من دون حكومة في لبنان.

إن هذه العقلية القبلية في التعاطي السياسي ناجم عن إرادة مسلوبة وتخطيط خارجي، لضرب مقومات التعايش بين مختلف الطوائف والمذاهب الدينية والسياسية في المنطقة وإشعالها، ما هو إلا خدمة (للفوضى الأميركية الهدامة)، إذ آثار هذه الفوضى الفاسدة تبدو جلية فيما يحصل من تفجيرات يومية في العراق، ذهب ضحيتها في شهري 7و8 ـ 2013 أكثر من خمسة آلاف شهيد من العراقيين من نساء وأطفال وشيوخ، وتدمير لأضرحة أولياء في كل من سوريا والعراق. حتى وصلت هذه التفجيرات إلى لبنان في الضاحية الجنوبية وفي طرابلس شمال لبنان.

وهكذا فقد أخذتهم العزة بالإثم حداً عدائياً لم يسبق له مثيل، فقد عقد وكلاء وزارات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً في الرياض، عاصمة المملكة السعودية بتاريخ 15 ـ 9 ـ 2013، أقروا خلاله توصيات باتخاذ (إجراءات ضد المنتسبين إلى حزب الله في دول المجلس، سواء في إقاماتهم أو معاملاتهم المالية والتجارية)، هذا ما صرح به الأمين العام للمجلس عبد اللطيف بن راشد الزياني، سترفع هذه التوصيات إلى وزراء الداخلية للبت بها. وقال الأمين العام المساعد للشؤون الأمنية في مجلس التعاون الخليجي العقيد مبارك الهاجري.

إن وكلاء وزارات الداخلية، أقروا توصيات فريق متخصص لمتابعة معاملات حزب الله المالية والتجارية ومكافحة الإرهاب، فيما ذكر وكيل وزارة الداخلية البحريني اللواء خالد العبسي، أن الاجتماع درس مقترحات لاتخاذ إجراءات ضد أي مصالح لحزب الله في دول مجلس التعاون الخليجي...، (وقد تابعنا قرار وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بإدراج الجناح العسكري

للحزب على قائمة الإرهاب، وهو ما يعكس تدخلات الحزب غير المشروعة وممارساته الشنيعة في سوريا)[24]، أنظر أيضاً جريدة النهار اللبنانية في التاريخ نفسه، التي أضافت أن الاجتماع الأول كان في مطلع تموز 2013، إذ (وضع آلية لرصد التنقلات والمعاملات المالية والتجارية لحزب الله...)، لم يذكر أيّ من بيانات حكومات هذه الدول، أن حزب الله قد اعتدى أو تدخل في أيّ شأن من شؤون هذه الدول، أو عمل عملاً أخل بأمن دولة من هذه الدول، لا الزمان ولا المكان!

(24) جريدة المستقبل اللبنانية 16 ـ 9 ـ 2013.

خاتمة

هذا العدوان الذي تقوده الولايات المتحدة، ومن تسميهم أصدقاءها، على شعوب المنطقة والقوى الحية والمقاومة لهيمنتها واستغلالها للمنطقة، بدء يضمر نتيجة للضربات التي تلقاها في إيران والعراق وسوريا ولبنان، ونتيجة لذلك بدأت الدول أو المحميات الأميركية في المنطقة، تشعر بأن وجودها وقوتها أيضاً بدأت بالهزال.

إن الصعود المتدرج لقوى المقاومة والممانعة بصموده المتين في وجه قوى الغطرسة الصهيو ـ أميركية، ولا سيّما عبر تحقيق انتصارات بينة منذ انتصارالمقاومة التاريخي والاستراتيجي عام 2006، قد أدى إلى زعزعة التماسك السياسي والاقتصادي للدول المعتدية، لهذا فإن العديد من المنظرين الاستراتيجيين يرون أن أفول عالم الاستكبار الأميركي قد بدأ يتراجع، لمصلحة عالم متعدد الاقطاب والقوى الشريكة في القرارات التي تخص شعوب المنطقة، إن عصر المقاومة الذي بدأ عام 1982 في لبنان، بدأت تتضح معالم ثماره على صعيد المنطقة والعالم.

إن عصر المقاومة الذي بدأ عام ١٩٨٢ في لبنان، بدأت تتضح معالم ثماره على صعيد المنطقة والعالم

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المؤتمر الدولي الثاني

بعنوان

التغيير في المنطقة العربية

صراعات التوظيف .. وآفاق الممانعة

الزمان: من 9 ـ 11 كانون الثاني / يناير 2014

المكان: فندق غولدن توليب ـ الجناح ـ بيروت

السياسات القطرية السعودية... ملمح للتوظيف الإسرائيلي

د. يحيى أبو زكريا*
إعلامي وباحث من الجزائر

* رئيس مؤسسة يحيى أبوزكريا للدراسات والإعلام والنشر

مقدمة

لا يختلف اثنان في العالم العربي والإسلامي، في إنّ الكيان الإسرائيلي قد ألحق أكبر الأضرار الحضارية والثقافية والسياسية والأمنية بفلسطين والعالم العربي والإسلامي، والحديث عمّا اقترفه الكيان الإسرائيلي في حق الجغرافيا العربية والإسلامية، ومكوناتها الثقافية والفكرية والنهضوية كان عنواناً بارزاً للخطاب العربي والإسلامي، حتى أصبح التلازم البديهي بين الانكسار العربي والكيان الإسرائيلي تلازماً تاماً.

بل إنّ واحداً من أهداف إسرائيل هو نسف مشروع التنمية في العالم العربي والإسلامي، ولأنّ هذه القاعدة الفكرية والسياسية هي محل توافق بين القوميين والإسلاميين والأحرار المناوئين، لظلم الشركات السياسية المتوحشة في الغرب ومؤسسات الإمبريالية المتخصصة في إفقار الشعوب المستضعفة.

إنَّ القوى التي ما فتئت تقوّي الدور الصهيوني في الأقليم وفي الجوار العربي، تحصر في ثلاث: المركزية الغربية، والرجعية العربية وتحديداً دول البترودولار، والقوة الذاتية الصهيونية، وقد أفاضت الأدبيات العربية في الحديث عن دور المركزية الغربية والحركة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية العالمية في دعم الكيان الصهيوني وتقوية الدور العبري، غير أنها أحجمت إلا ما ندر في الحديث عن الدور القطري

أنها أحجمت إلا ما ندر في الحديث عن الدور القطري والسعودي في التمكين للدولة التلمودية

والسعودي في التمكين للدولة التلمودية الطارئة بقوة الاحتلال على المشهد والجغرافيا العربية.

وهناك قضية حدثت معي لابد من ذكرها قبل الحديث عن الأدوار الكبيرة، التي اضطلعت بها قطر والسعودية تمكيناً للمكاسب الصهيونية الكبيرة.

الدور القطري والتمكين للاستراتيجية الصهيونية

لقد دعاني ذات يوم وبعد تأسيس قناة الجزيرة بقليل، مدير وكالة الإعلام الخارجي في قطر الدكتور عيسى التميمي (وهي وكالة تابعة للخارجية القطرية وتعنى بالعلاقات مع الوسائل الإعلامية في الخارج)، وعرض علي عملاً سأتحدث عن تفاصليه لاحقاً، وتناقشنا في طبيعة العمل الأعلامي، وقبيل إنهاء الجلسة، قال لي (أُريدك أن تعرف أمراً من المهم أن نلتزم به عند بداية العمل، فقلت له، وعن أيّ أمر تتحدث، فقال لي: فلتعلم أن المسملين أصدقاؤنا، والنصاري أصدقاؤنا، واليهود أصدقاؤنا، وهنا قلت له: أماالمسلمون فأنا أدافع عن نهضتهم وقضاياهم، وسأظل كذلك إلى أن ألقى الله، أما النصارى فهم جزء من النسيج الإسلامي والجغرافيا العربية، وبين يسوع ومحمد الكثير من نقاط التشابه، وفي عقيدتنا الإسلامية أن الإيمان بالأنبياء جزء من صحة العقيدة، ونحن نؤمن بكل الأنبياء، أما اليهود قلت له: فعلي هذا لا يصافح يهودياً أو يحاور يهودياً، وانتهى العقد، كما انتهى العمل)[1].

فقال لي: فلتعلم أن المسملين أصدقاؤنا، والنصاري أصدقاؤنا، واليهود أصدقاؤنا

(1) كتاب إغتيال العقل العربي للدكتور يحيى أبوزكريا / نشر مؤسسة يحيى أبوزكريا للدراسات والإعلام والنشر سنة 2013.

وأخذتني سيارة وكالة الإعلام الخارجي إلى فندق ريجنسي بالاس في الدوحة، وأنا اسأل مع نفسي مردداً عبارته: اليهود أصدقاؤنا، وكانت هذه العبارة دافعاً لي لبداية البحث عن أخطر معادلة في الحرب الناعمة، والتي قوامها مجموعة مذهلة من الأدوات والوسائل وتحتاج إلى عقل جبار للربط بين خيوطها وأدوار شخوصها، فكانت رحلة البحث الشاقة التي أضعها بين يدي قارئنا العربي.

وقد تحولت قطر في الراهن العربي إلى لاعب إقليمي مؤثر في كثير من المجريات العربية، ولم يكن لهذا الدور أن يتحقق من دون صناعة أميركية مباشرة للدور والوظيفة الإقليمية، وأصبحت قطر مركز استقطاب للسياسة

وأوكل لها أمريكياً دور القضاء على محاور الممانعة في العالم العربي تمهيداً لتسوية نهائية للقضية الفلسطينية

الأميركية في العالم العربي والإسلامي، وأوكل لها أمريكياً دور القضاء على محاور الممانعة في العالم العربي تمهيداً لتسوية نهائية للقضية الفلسطينية، ولحساب الكيان الصهيوني والذي لولا إخفاق الدور القطري لنعم بكعكة القدس إلى الأبد كعاصمة أبدية للدولة العبرية.

وقد ساهمت قطر بقيادة حمد بن خليفة آل ثاني، ومنذ الإطاحة بأبيه بتحقيق ما كانت الدولة العبرية تسعى لتحقيقه في العالم العربي:

1 ـ التمكين للتطبيع بين العرب والكيان الصهيوني[2].

2 ـ تفجير العالم العربي من الداخل عبر قناة الجزيرة.

3 ـ ترويض المقاومات وعلى رأسها حركة حماس.

4 ـ تسليم دوائر القرار العربي للإخوان بمباركة أميركية.

5 ـ التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

(2) قطر و إسرائيل ملف العلاقات السرية للسفير الإسرائيلي في الدوحة سامي ريفيل/ ترجمة محمد البحيري.

ويهمني في هذا السياق تبيان أدوار قناة الجزيرة كأداة من أدوات الحرب الناعمة على قلاع العرب والمسلمين الثقافية والإستراتيجية والأمنية.

قناة الجزيرة في قطر كانت تدعي أنها مع الشارع العربي والإسلامي، والترسانة العسكرية الأميركية التي تدكدك الجغرافيا العربية تنطق بالمطلق من قاعدة السيلية والعديد في قطر، وعلماء الفلسفة العرب مثل ابن سينا والفارابي والكندي وغيرهم قالوا: إن المتناقضين لا يجتمعان، بمعنى أن العدم لا يجتمع مع الوجود في نفس اللحظة الزمانية والمكانية، وبهذا قال العقل الأرسطي والبوذي والطاوي والإنساني والرباني، فكيف جمع العقل العربي والإسلامي اليوم بين المتناقضين.

وفي خطاب قناة الجزيرة فإن الثورة البحرينية طائفية ممقوتة برغم سلميتها المغرقة في السلمية واللاعنف

وفي خطاب قناة الجزيرة فإن الثورة البحرينية طائفية ممقوتة برغم سلميتها المغرقة في السلمية واللاعنف، ويجب أن تنتهي حفاظاً على القاعدة الأميركية والأسطول الخامس في البحرين، والثورة السورية مقدسة ربانية، ويجب أن تستمر لتسقط أول مقاومة في العالم العربي، أعادت

التوازن بين العرب والكيان الصهيوني إلى إيقاعه الإستراتيجي، وأكدت أن الانتصار على الجيش الصهوني الذي لا يقهر أمر ممكن التحقق، والعقل العربي المسطح انطلت عليه هذه الثنائية المتناقضة، وجهاد السلف توسعت بموجبه رقعة الدولة الإسلامية، وجهاد الخلف تمزقت بموجبه الدولة الإسلامية وتراجعت وتفتت، وهناك من يريد إقناعنا بأن الجهاد لله الذي درج عليه الأولون، يشبه الجهاد لأميركا ومشاريعها الذي درج عليه أرباع الفقهاء وأنصاف المسلمين والصم البكم العمي، الذين تسيرهم مطابخ الموساد والمخابرات الأميركية.

تلجأ شاشة قناة الجزيرة إلى فتح نوافذ للثورات العربية، لمصر وتونس وسوريا وليبيا، والنافذة الأساسية التي غابت هي نافذة فلسطين

وقد حولت قناة الجزيرة العقلاء إلى بلهاء، وأقنعت العرب والمسلمين بحضارية القوة الغربية الضارية الناتو، وحولت الذبح والقتل إلى جهاد وثورة، وبهذه الطريقة ساهمت في تفجير الأمن القومي العربي، والذي كان الكيان الصهيوني عبر كل أجهزته الأمنية يسعى لتحقيق هذا الهدف القومي الصهيوني والهدف الإستراتيجي أيضاً.

وكثيراً ما تلجأ شاشة قناة الجزيرة إلى فتح نوافذ للثورات العربية، لمصر وتونس وسوريا وليبيا، والنافذة الأساسية التي غابت هي نافذة فلسطين، إذ الإجرام الصهيوني اليومي والحفريات التي ستفاجئ المسلمين بهدم الأقصى في هذا السياق، تشير المعلومات أن الهدف من الإساءة إلى الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام هو قراءة سيكولوجية العرب والبناء على ردات فعلهم، فإذا إنطفأت جذوتهم بعد تدنيس شرف نبيهم وإسلامهم، فبالتأكيد لن يحركوا ساكناً لما يهدم المسجد الأقصى، واستطاعت الجزيرة أن تكرس قاعدة أن الإجرام حكر على الطغاة العرب، الأمر الذي أراح إستراتيجياً الكيان الصهيوني، الذي زار معظم مسؤوليه قناة الشارع العربي والإسلامي، وقد دخل شمعون بيريز رئيس الدولة العبرية إلى القاعة التي يصور فيها برنامج الشريعة والحياة للشيخ يوسف القرضاوي، وبالتأكيد شملته الأوراد الربانية، وقرر أن يفتك بالفلسطيين أكثر، لأنه تبرك بقناة الشارع العربي والإسلامي[3].

دخل شمعون بيريز رئيس الدولة العبرية إلى القاعة التي يصور فيها برنامج الشريعة والحياة للشيخ يوسف القرضاوي

(3) تغيير النظام في قطر لسايمون هندرسون - مجلة فورين بوليسي - حزيران/يونيو 2013.

وبسبب جهل ملايين العرب والمسلمين باللعبة الخطرة التي يتعرض لها

العرب والمسلمون، والعلاقة بين الإعلام والأجندات السياسية والإعلام والمخابرات الإقليمية والدولية، فقد أنطلت عليهم لعبة الجزيرة وخداعها الكبير.

أن مدير قناة الجزيرة وضاح خنفر، كان على علاقة بالمخابرات الأميركية، وكان قادة غسل الدماغ في (CIA)، يترددون عليه في مكتبه في قناة الجزيرة في الدوحة

لقد كنت أول إعلامي عربي تحدث بوضوح وفصاحة كاملة وبجملة تامة، لأنني لا أؤمن بأنصاف الجمل، أن مدير قناة الجزيرة وضاح خنفر، كان على علاقة بالمخابرات الأميركية، وكان قادة غسل الدماغ في (CIA)، يترددون عليه في مكتبه في قناة الجزيرة في الدوحة، وبعد أربعة أشهر من كلامي في قناة المنار الفضائية، وكلامي موثق بالصوت والصورة، كشف جوليان آسانج عن هذه الحقيقة في موقع الوكيليكس.

وفي يوم من الأيام كنت أتعشى مع بعض رموز الجزيرة، وطلبت منهم أن يتقوا الله في هذه الأمة، لأن المشاهد لا يعرف آليات الحرب الناعمة وكيفية اختراق الدماغ، فقالوا لي: هي أوامر الديوان الأميري، ولقمة العيش، فقلت لهم لعن الله اللقمة التي تجعلنا ندكدك القلاع الإسلامية، وإستطاعت المخابرات الأميركية عن قناة الجزيرة أن تصل إلى كل مطلوبيها، وجزء من عمل الجزيرة كان أمنياً بإمتياز، والشهادة لله وللتاريخ الوحيد في العالم العربي والإسلامي، والذي وهبه الله ذكاءً وفهماً إستراتيجياً، وكان يقول قطر ليس لاعباً إحتياطياً في المشروع الأميركي بل هي اللاعب المركزي، هذا الشخص هو سماحة السيد حسن نصر الله سيد المقاومة الإسلامية.

قطر ليس لاعباً إحتياطياً في المشروع الأميركي بل هي اللاعب المركزي

قناة الجزيرة والأجهزة الأمنية والإغتيالات السياسية

الكثير من عمليات اغتيال أو اعتقال شخصيات بارزة، تحدث بعد حوارات تجريها قناة الجزيرة القطرية مع تلك الشخصيات، الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات حول هذه القضية، ولم تّعد أوساط عربية واسعة النطاق مهتمة بالشؤون السياسية والإعلامية، مضطرة لتصديق تسويغ فضائية الجزيرة القطرية بتزامن وقائع اغتيالات واعتقالات لنشطاء سياسيين وأمنيين وعسكريين حول العالم بالمصادفة البحتة.

وقد دفعت واقعة اعتقال رئيس جماعة جند الله السنية عبدالملك ريغي، التساؤلات من جديد داخل أوساط مهتمة بالربط بين دور غامض محتمل لفضائية (الجزيرة) القطرية، واغتيالات واعتقالات لناشطين سياسياً وأمنياً، كانوا عرضة لها مباشرة بعد إتمامهم لقاءات مع الفضائية القطرية، التي غرست رايتها في الفضاء في أواخر العام 1996، محدثة منذ ذلك الحين الكثير من الجدل والصخب والفوضى الإعلامية، التي كانت سبباً في مرات عدة للقطيعة السياسية بين الدوحة التي تستضيف مقر الفضائية، ودول عربية وأجنبية عدة كانت ترى في تغطيات الفضائية انحيازات غير بريئة، وبرغم أن الدوحة تقول إنها لا تتدخل في عمل الفضائية، إلا أنه لوحظ أن الإمارة الخليجية تدخلت عند المنعطفات الخطرة، لتوجه أو تقيل أو تعيد تشكيل مجالس إدارة الفضائية، لكن يبقى التساؤل الأهم هل تورطت الجزيرة في مسائل مريبة جداً، كما تشير قائمة طويلة من البراهين.

المنطق العلمي يقول إن الصدفة المتقنة لا تتاح بهذا الشكل المريب، الذي يترافق بشكل يصعب تجاهله بين مقابلة تجريها الفضائية القطرية، واعتقال أواغتيال من ظهروا في تلك المقابلات، لأن العقل البشري يمكن أن يقتنع بتفسير الصدفة مرة أو اثنتين، لكن أن تصبح ظاهرة فهذا الأمر لابد أن يتم التوقف عنده، لوضع النقاط على الحروف في ما يخص أداء الفضائية القطرية ودورها الغامض، لأن أوساطاً عربية عدة تنظر بارتياب بالغ يصل أحياناً الى مستوى الاتهام للفضائية القطرية، التي ترفض إلى الآن تقديم تسويغات مقنعة لما يحدث من حوادث غامضة لمن تستضيفهم على شاشتها.

والفصل لم يّعد ممكناً البتة بين اعتقال أو اغتيال نشطاء واستضافة الجزيرة القطرية لهم، لأن المعلومات التي بحوزة أجهزة استخبارية عربية، تشير الى أن الفضائية القطرية تستخدم وسائل الإلحاح الشديد تجاه من ترغب في استضافتهم، وعلى منعطفات الطرق المسدودة تلجأ إلى المغريات المادية، لاستمالة الضيوف الذين يتجنبون غالباً وسائل الإعلام لأسباب أمنية، وكي لا تشكل إطلالتهم الإعلامية وسيلة لتعقبهم، ومن ثَمَّ تسهيل مهمة الإيقاع بهم إن اغتيالاً أو اعتقالاً، إذ إن قائمة البراهين طويلة جداً، والغريب أن يختفي هؤلاء النشطاء سنوات طويلة بلا أي ظهور إعلامي، يكونون عندها في مأمن تام، حتى إن أجهزة استخبارات محترفة

الفضائية القطرية تستخدم وسائل الإلحاح الشديد تجاه من ترغب في استضافتهم، وعلى منعطفات الطرق المسدودة تلجأ إلى المغريات المادية

تلاحقهم في الليل والنهار، دون أن تتمكن من النيل منهم، لكن مقابلة بسيطة للفضائية القطرية كفيلة بالإيقاع بهم بسهولة.

بعد أيام قليلة جداً من إذاعة الجزيرة للبرنامج، كانت قوات من المخابرات الباكستانية تحاصر مقر إختباء شيخ وبن الشيبة في إحدى قرى إسلام أباد

مقابلة مع الجزيرة القطرية عبر برنامج (سري للغاية)، الذي كان يقدمه الإعلامي المصري يسري فودة ـ المستقيل لاحقاً من الفضائية القطرية لأسباب لم يكشف عنها بعد ـ كانت كفيلة بإيقاع العقل المدبر لهجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2001 خالد شيخ محمد، الذي ظهر الى جانب مساعد مهم جداً له هو رمزي بن الشيبة، وهما مغطيا الوجه ليرويا ما أسماه الطريق الى غزوتي واشنطن ومانهاتن، في إشارة الى استهداف برجي مركز التجارة العالمي، ومقر وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون).

إذ بعد أيام قليلة جداً من إذاعة الجزيرة للبرنامج، كانت قوات من المخابرات الباكستانية تحاصر مقر إختباء شيخ وبن الشيبة في إحدى قرى إسلام أباد، وتقوم لاحقاً بتسليمهما للولايات المتحدة الأميركية التي عدتها صيداً ثميناً جداً، إذ كافأت إسلام أباد لاحقاً في مجالات عدة إبان حكم الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف، لكن (الجزيرة) وفي أعقاب شيوع معلومات عن غضب شديد تملّك القادة الكبار في تنظيم القاعدة، وتحميلهم الفضائية القطرية حادثة الإيقاع بالشيخ وبن الشيبة، قامت الفضائية القطرية عبر وسطاء تسويغ الأمر للقادة الكبار في التنظيم الأصولي المتشدد، والمطارد أتباعه حول العالم بأنه قد يكون عائداً الى اقتفاء المخابرات الباكستانية أثر مراسلها يسري فودة عند تنقلاته لإتمام فقرات البرنامج، وأنه قد يكون الاعتقال قد جاء بعد التأكد من وجود الشيخ وبن الشيبة في المقر الذي توجه إليه فودة، وأن بث البرنامج كان كفيلاً بأن فودة التقى الشيخ وبن الشيبة في هذا الموقع، لذلك جرت مداهمته، إذ ركزت الجزيرة وقتذاك بقوة على تسويغها التي كانت كما لو أنها أقرب الى الاعتذار العلني.

والى جانب حادثتي ريغي وإبن الشيخ وإبن الشيبة، جاءت حادثة اغتيال محمود المبحوح القيادي العسكري البارز في حركة حماس الفلسطينية داخل أحد الفنادق في إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد ساد

الانطباع لدى أطراف عربية بأن في الأمر ريبة لا يمكن تجاهلها بعد اليوم، خصوصاً، ولا سيّما أن المبحوح الذي لم يكن يعرف ملامحه أكثر من الأفراد المقربين منه جداً، وعددهم لايتعدى أصابع اليدين، قد ظهر فجأة بلا غطاء وجه على فضائية الجزيرة متحدثاً بالتفصيل الممل عن وقائع تنفيذه عملية هزت إسرائيل في عقد الثمانينات من القرن الفائت، حين تمكن من أسر جنديين تبعاه وقام بتصفيتهما، ووفقاً لمصادر مقربة من حركة حماس، فإن المبحوح سئل من قيادات عليا عن دواعي ظهوره بلا قناع، وحديثه التفصيلي عن العملية العسكرية التي نفذها، فأجاب أن الأمر كان بسبب الإلحاح الشديد لطاقم فضائية الجزيرة القطرية على الظهور بلا قناع، لأن الفضائية القطرية قالت للمبحوح قبل المقابلة، إن مشاهديها قد يتهمونها بفبركة مقابلات لا أساس لها من الصحة، ولذلك يتعين عليه أن يظهر بلا قناعٌ أولاً، ثم يتحدث بالتفصيل الممل، كي لا يأتي الاتهام أيضا بفبركة المضمون، إذ تقول مصادر (حماس) إن الجزيرة يبدو أنها كانت تعد لشيء آخر غير الصحافة وأخلاقيات المهنة، وهي إيصال ملامحه الى المهتمين بملاحقته والتثبت من هويته، وكذلك تثبيت إعترافه بأنه قتل إسرائيليين، ومن ثَمَّ ينبغي لأجهزة استخبارات إسرائيل تصفيته جسدياً.

الفضائية القطرية قالت للمبحوح قبل المقابلة، إن مشاهديها قد يتهمونها بفبركة مقابلات لا أساس لها من الصحة، ولذلك يتعين عليه أن يظهر بلا قناعٌ

وقصة استهداف القائد العام السابق لحماس عبد العزيز الرنتيسي، الذي يتردد أنه كان قد وثقَ بطاقم الجزيرة في قطاع غزة، وحدد لهم موعداً لإعطائهم مقابلة بعد أيام طويلة من تواريه عن الأنظار، إثر انتخاب حماس له قائداً عاماً، خلفاً للأب الروحي للحركة أحمد ياسين الذي قتل بصاروخ إسرائيلي في آذار (مارس) 2003، وبعد (25) يوماً ظلت الجزيرة تلح فيها على المقربين من الرنتيسي، لإجراء حوار مطول له يتحدث فيه عن المسؤوليات الجديدة له في قمة هرم الحركة الفلسطينية، فما كان منه إلا أن وافق تحت الإلحاح ليحدد لهم موعداً مبدئياً في منزله، الذي لم يكن قد وفد إليه منذ إغتيال ياسين، إذ إنه بمجرد أن غلبته العاطفة واشتاق لرؤية عائلته، وإنهاء مهمة المقابلة مع الجزيرة، وهم بالمغادرة بادرته الصواريخ الإسرائيلية التي قتلته بشكل فوري، وسط تساؤلات كبيرة من جانب قيادات الحركة في الخارج، عما إذا كان ثمة رابط للفضائية القطرية بإغتيال

تساؤلات كبيرة من جانب قيادات الحركة في الخارج، عما إذا كان ثمة رابط للفضائية القطرية بإغتيال الرنتيسي

الرنتيسي، لكن حماس آثرت عدم تكبير القصة مع الجزيرة، لأنها تريده أن يكون منبرها الإعلامي في محطات لاحقة.

الجزيرة بسبب سرعة إسرائيل في قتل سعيد صيام، آثرت عدم بث المقابلة حتى اللحظة، في مسعى كي لا تكثر الشواهد والبراهين

ويؤكد المحلل السياسي سالم جمعة، أن الأمر تكرر مع وزير الداخلية في حكومة حماس المقالة سعيد صيام في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة العام الماضي، إذ أتقن التخفي وأشرف على تثبيت الخطط العسكرية، وضمن الأمن الداخلي في قطاع غزة برغم القصف الإسرائيلي الشديد وقتذاك، إلا أنه بمجرد أن سجل صيام مقابلة مع فضائية الجزيرة وغادر طاقمها، حتى قتلته عن طريق قصف لم يبدو عشوائياً وقتذاك، إلا أن الجزيرة بسبب سرعة إسرائيل في قتل سعيد صيام، آثرت عدم بث المقابلة حتى اللحظة، في مسعى كي لا تكثر الشواهد والبراهين.

إذ يشير عاملون في الجزيرة إلى أن المقابلة مع صيام كانت معدة للبث، لكن إيعازات عليا دفعت نحو تجميد المقابلة وعدم بثها، علماً أن معلومات العاملين تقول إن ما حدث مع صيام كان مقرراً أن يحصل مع رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية، والقيادي البارز محمود الزهار اللذين رفضا بقوة أية مقابلات مع الفضائية القطرية تحت القصف الإسرائيلي، مع وعود متكررة بإرجاء المقابلة الى ما بعد نهاية الحرب، والتعلل دائماً بالانشغال بمجريات المعارك البرية مع إسرائيل، والتقويمات المستمرة والتقديرات للمواقف، دون أن يتم التثبت فعلياً من تلك المعلومات من جهة مستقلة، وعما إذا كان هنية أو الزهار.

ومعروف أن قناة الجزيرة كانت تسعى لترتيب لقاءات مع مطلوبين للموساد والإستخبارات الأميركية، وقد اكتشف كثيرون حقيقة اللعبة، وللإشارة فإن العديد من النشطاء غير المعروفين أو المشهورين قد تم اعتقالهم في دول عربية أو أجنبية، إذ إن الرابط المشترك في تلك الحوادث جميعا هو الاتصال بقناة الجزيرة لإطلاعها على بعض المسائل، لكن هؤلاء كانوا يفاجأون باتصالات فورية من طواقم القناة تستعلم أماكن إقامتهم للوصول إليهم، إلا أن من كان يصل إليهم في نهاية الأمر عناصر أجهزة الإستخبارات التي تكون قد لاحقتهم دون جدوى، لكنها

قناة الجزيرة كانت تسعى لترتيب لقاءات مع مطلوبين للموساد والإستخبارات الأميركية، وقد اكتشف كثيرون حقيقة اللعبة

فشلت في العثور عليهم، أما التوصل إليهم فقد أصبح سهلاً، بعد أن تواصلوا مع فضائية الجزيرة القطرية.

وكان موصل المعلومات والأشرطة هو حمد بن جاسم آل ثاني وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء القطري، والذي لديه إسم كودي في المخابرات الأميركية هو القرصان The pirate، طبعاً أميركا تسمي عملاءها من وحي تاريخهم الحقيقي.

موصل المعلومات والأشرطة هو حمد بن جاسم آل ثاني وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء القطري، والذي لديه إسم كودي في المخابرات الأميركية

وبناءًعلى المعطيات السابقة يمكن إيجاز المكاسب الصهيونية من الدور القطري فيما يأتي:

1 ـ توفير معلومات كاملة عن المقاومة وتقديمها مجاناً للأجهزة الأمنية الصهيونية.

2 ـ المساهمة في تدمير العمود الفقري لمحور المقاومة في سورية، ومعروف أن أمنية (بن غوريون) أحد مؤسسي الدولة العبرية كانت إزالة الدولة السورية من المشهد العربي بالكامل.

3 ـ المساهمة في نشر الفوضى الخلاقة في العالمين العربي والإسلامي، عن طريق التأسيس لفتنة مذهبية كبيرة.

وكانت قطر تستعجل توجيه ضربة عسكرية لسورية وهو عينه المطلب الصهيوني، وبعد أن أحجم المجتمع الدولي عن تكريس الحل العسكري، طالب أمير قطر السابق بتدخل عسكري عربي في سورية.

الدور السعودي الأقدم والأقوى في خدمة المشروعين الصهيوني والأميركي

هذا عن الدور القطري الذي ساهم في تقوية المكاسب الصهيونية، وعرقل الإنطلاقة التحررية لفلسطين المحتلة، والتي انتزعها الشرفاء في العالم العربي في انتصار تموز ـ يوليو 2006 وانتصار غزة كانون الثاني ـ يناير 2009، هذه الانتصارات التي شكلت قاعدة لبناء خارطة تفكيك الكيان الإسرائيلي.

الدور السعودي، فهو الأعرق والأقدم والأمتن لجهة تقديم أكبر الخدمات للمحورين الأميركي الصهيوني

أما الدور السعودي، فهو الأعرق والأقدم والأمتن لجهة تقديم أكبر الخدمات للمحورين الأميركي الصهيوني، يقول

أحد العارفين بالبيت العربي أنّ السعودية ساهمت بشكل أو بآخر في توجيه الحريري نحو المواقف المتشددة، التي اتخذها ضد الوجود السوري في لبنان وضدّ الرئيس اللبناني أميل لحود شخصياً، فقد ذكر هذا المصدر أنّ وفداً أمريكياً رفيع المستوى التقى بالملك عبد الله عندما كان ولياً للعهد، وذكر له أنّ إستطلاعاً دقيقاً أجرته وكالة المخابرات الأميركية بطريقتها لا سيّما في السعودية، كشف أنّ ثمانين بالمئة من الشعب السعودي متعاطف مع تنظيم القاعدة في بلاد الحرمين، وطالب الوفد الأميركي من الملك عبد الله الإصطفاف بالجملة والمفرّد خلف الأجندة الأميركية، وإلا فسيكون لواشنطن موقف مغاير ومزعج من المملكة العربية السعودية، فكان خيار الملك عبد الله كما يقول هذا المصدر المطلّع، أن الملك السعودي قال للوفد الأميركي نحن معكم قلباً وقالباً وفي تفاصيل أجندتكم، فتوقف الوفد الأميركي عند الملف اللبناني، إذ طلب من الملك عبد الله أن يوعز لرئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، أن يتحرك في اتجاه معاكس لسوريا وللرئيس اللبناني لحود، والذي كانت نهايته القرار 1559، والذي مهدّ للاضطراب السياسي في الساحة اللبنانية.

أن الملك السعودي قال للوفد الأميركي نحن معكم قلباً وقالباً وفي تفاصيل أجندتكم

وتدعي القيادة السياسية والروحية في السعودية، بأنها موطن الإسلام وبلد الرسول، وفيها قبلة المسلمين مكة، وأن هذا يمنحها الحق في إدارة العالم الإسلامي من دون منازع، وهناك عاملان بارزان جعلا مكانة السعودية مؤثرة، **الأول**: اقتصادي إذ العائدات البترولية الهائلة، **والثاني**: آيديولوجي ـ ديني إذ التمازج بين القيادة السياسية التاريخية والفكرة الوهابية في الجزيرة العربية.

ومنذ تأسيس الكيان السعودي على يد بريطانيا، وتحولها بعدئذ إلى الملعب الأميركي في الحرب الكونية الثانية، بعد استلام واشنطن الكرة من الملعب البريطاني والمملكة العربية السعودية وبحكم إدراكها لسرالعلاقة بين الكيان الصهيوني، وكل من بريطانيا وأميركا تقدم أكبر الخدمات للدولة العبرية عبر محطات تاريخية وراهنة:

1 ـ الدهم المطلق للأسرة السعودية لدولة محتلة في فلسطين.

2 ـ العلاقات السرية الواسعة بين الرياض وتل أبيب.

3 ـ المساعدة في التامر على الدول المحورية في العالم العربي: العراق، إيران، سورية.

4 ـ نشر التكفير والفتنة المذهبية لتتلاشى القوة الإسلامية بالكامل.

5 ـ فتح الأجواء السيادية للقوى الغربية لضرب من يخطط الكيان الصهيوني وأميركاوالغرب لضربه.

6 ـ دعم الجماعات المتطرفة كالقاعدة وجبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام تمهيداً لتفجير الأمن القومي العربي.

وفضلاً عن هذه لهذه الأدوار هناك أدوار أخطر تتمثل في نشر فكر التفرقة والفرز المذهبي بين الجاليات المسلمة وخصوصاً تلك المولودة في الغرب، وقد اضطلعت الممثليات الدينية الملحقة بالسفارات السعودية في الغرب، والتي تشرف على تمويل بناء المراكز الإسلامية والمساجد، ولا تقدم هذه المساعدات إلا للأشخاص المتعاملين مباشرة مع السعودية، وتزوّد هذه المراكز بالكتب الوهابية والكتب السلفية القائمة على التكفير، وتعمل الممثليات الدينية السعودية في الغرب على استقطاب أبناء الجيل الثاني والثالث في الغرب، وتدفع بهم نحو التطرف والتعصب ومعاكسة الواقع الغربي في كل تفاصيله.

تعمل الممثليات الدينية السعودية في الغرب على استقطاب أبناء الجيل الثاني والثالث في الغرب، وتدفع بهم نحو التطرف والتعصب

وعلى مدى سنوات عملت السعودية عن طريق ميزانيات عملاقة ومؤسسات دينية موجهة للخارج، على مصادرة تزييف عقول المسلمين في الغرب، ودرجت تلك الممثليات على إرسال المبلغين الذين ينشرون فكر التكفير وتمزيق وحدة المسلمين.

وقامت هذه المراكز الإسلامية وفي كل دولة غربية على نشر المذهبية المتطرفة، الأمر الذي أدى إلى تفرق المسلمين وتبدد إستراتيجيتهم وضياع وحدهم وعدم قدرتهم على التصدي لمؤامرات اللوبيات الصهيونية في الغرب، ونقلت السعودية بمؤسساتها الدينية المتزمتة فكر التكفير إلى الغرب، إذ نشرت هذا الفكر وسط الجاليات المسلمة وأبناء الجيل الثالث والرابع، الذي راح يتناحر فيما بينه على أساس مذهبي وعقائدي.

وفي مجال الدعم السعودي للكيان الصهيوني فهو يتم بطريقة غير مباشرة، إذ تقوم السعودية بشراء أسلحة بمليارات الدولارات من الولايات المتحدة الأميركية، التي تقدم مساعدات مجانية للدولة العبرية.

وقد شهد إنفاق السعودية على التسلح تطوراً مذهلاً في السنوات الأخيرة، ففي السبعينيات من القرن الماضي صرفت السعودية ما بين (52) بليون ريال إلى (90) بليون **ريال** سنوياً على القطاع العسكري، أي أقل من ملياري دولار وتجاوز الإنفاق الستين مليار دولار سنة 2010.

ويؤكّد مركز الدراسات الإستراتيجية العالمية Center for Strategic and International Studies في واشنطن أن إنفاق السعودية على التسلح قد حطّم الأرقام القياسية، وأصبح يبتز كل ميزانية المملكة، وبحسب مركز واشنطن الإستراتيجي فإن الإنفاق العسكري السعودي تصاعد في السنوات بشكل كبير، فقد بلغ (36%) من الميزانية العامة عام 1988، (60%) عام 1990، (70%) عام 1991.

وفي دراسة موسعة عن سياسة الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط ذكر معهد ستوكهولم لدراسات السلام(Sipri)، بأن مصروفات السعودية العسكرية للعام 2008 بلغت (38,2) مليار دولار، أي ميزانية خمس دول إفريقية تقريباً، وطبقاً لمعهد ستوكهولم في تقريره (الميزان العسكري 2010)، ارتفعت ميزانية دفاع السعودية من (24,9) مليار دولار عام 2001 إلى (41,2) مليار عام 2009 بزيادة قدرها (65%).

ويقول بعض الباحثين في السعودية وخارجها، بأنها لا تقدم أية تفاصيل تتعلق بالمصروفات العسكرية أو الأمنية، وتعمل الإدارة الأميركية على ابتزار دول الخليج عن طريق خلق أعداء وهميين، لدفع هذه الدول إلى الإنفاق على التسلح، وليكون هذا التسلح في خدمة الأجندات الأميركية، أو كما قال قائد القوات الأميركية السابق في الشرق الأوسط الجنرال ديفيد بيترايوس في خطاب له بالبحرين العام الماضي، إن سلاح الجو في الإمارات العربية المتحدة، وحده يمكنه أن يتخلص من سلاح الجو الإيراني بكامله.

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مؤتمر العنف والإرهاب في العراق

تحت شعار

(من أجل عراق خال...

من عاجل الإرهاب وسفك الدماء)

الزمان: 14 كانون الأول / ديسمبر 2014

المكان: فندق فلسطين ميريديان ـ بغداد

التسلح السعودي لمن؟ قراءة في الدوافع

د. منعم خميس مخلف*
أكاديمي وباحث من العراق

* تدريسي ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

المقدمة

يعد موضوع التسلح والإنفاق العسكري من أهم المواضيع على صعيد الاستراتيجية القومية للدولة من جهة، وعلى صعيد العلاقات والاستراتيجيات الدولية من جهة أخرى، إذ مافتئت الجماعات والشعوب والدول تعنى بمسألة التسلح منذ بدء الخليفة إلى وقتنا الحالي، وستستمر مستقبلاً، وإن كانت تختلف من وقت إلى آخر، وذلك بحسب ظروف كل جماعة وشعب ودولة فضلاً عن طبيعة العلاقات الدولية السائدة في تلك الحقبة.

وفي ظل حالة من الاضطرابات التي تسود منطقة من أهم مناطق العالم، وأكثرها حيوية إلا وهي منطقة الخليج، نجد اندفاع حكومات تلك الدول إلى تسارع وتأثر التسلح، وزيادة ملحوظة في نسب الإنفاق العسكري بغية الحصول على مزيد من تلك الأسلحة وتقنياتها، والمملكة العربية السعودية واحدة، من بين تلك الدول التي أخذت نسب الإنفاق العسكري فيها ترتفع بشكل كبير جدّاً.

هذا التسلح وتسارعه له دوافع ومسوغات، منها ماهو واقعي وحقيقي ومنها ماهو مبالغ به أو ذرائعي

إنَّ هذا التسلح وتسارعه له دوافع ومسوغات، منها ماهو واقعي وحقيقي ومنها ما هو مبالغ به أو ذرائعي، وهذه الدوافع تقسم إلى داخلية وخارجية، إذ أصبحت السعودية لها مكانة متقدمة جداً، بحسب نسب التسلح ومعدلات الإنفاق العسكري.

ومن هنا تنبع ضرورة البحث عن أثر المتغيرات والدوافع الداخلية والخارجية في مسألة التسلح والإنفاق العسكري السعودي.

العلاقة ما بين التسلح والإنفاق العسكري والقوة الشاملة للدولة

إن التسلح والإنفاق العسكري يّعدان عناصرين اساسيين في قوة الدولة، وفي ترجمة تلك القوة لدور سياسي مؤثر، ولكن يجب أن نفهم العلاقة الشائكة مابين القوة القومية من جهة والتسلح والإنفاق العسكري من جهة أخرى، فالقوة القومية بأبسط معانيها هي التأثير النفسي أيّ بمثابة محصلة علاقات التفاعل بين طرفين أوأكثر، والتي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع آخر نحو القيام بعمل معين، لايقوم به من تلقاء نفسه سواء أكان ذلك باللجوء إلى صيغ الاكراه المادي أم لم يلجأ إلى ذلك[1].

(1) أنظر تفصيلاً في احمد نوري النعيمي، البنوية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، بغداد، 2013.

ولكن يجب أن تكون القوة الشاملة ليست عسكرية فقط، وإنما هي مجموعة قوى متفاعلة فيما بينها، وأن اختلفت الأولويات في تحديد العنصر الأهم هل هو العسكري أو الاقتصادي، الجيوستراتيجي أو التقني المعلوماتي. . . الخ[*]، وهناك من يربط بين القوة والحرب والعنف المسلح، بل إن البعض يعدهما مترادفان[2]، وعموماً هناك نمطين من العلاقة بين القوة القومية والتسلح والإنفاق العسكري هما[3]:

(*) للمزيد من التفاصيل في دور أهمية كل عنصر من عناصر القوة، أنظر منعم خميس مخلف، سياسات التسلح النووي للقوى الكبرى ومستقبل الهرمية الدولية ـ دراسة مقارنة لنماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين2004، ، مصدر سبق ذكره، ص 15.

النمط الأول: علاقة طردية موجبة تتمثل في دور زيادة التسلح في رفد قوة الدولة الشاملة، بزيادة مماثلة من إذ التأثير.

النمط الثاني: علاقة عكسية سالبة تتمثل في أثر تزايد التسلح على تناقص القدرة التأثيرية لعناصر القوة القومية الشاملة للدولة، إذ سيكون التسلح هنا أداة استنزاف الجسد الذي توجد فيه عناصر القوة الآخرى ولا سّيما الاقتصادية منها.

(2) نقلاً عن منعم خميس، قوى التغير العالمية واثرها في ضبط الانتشار النووي ـ التغير في الهيكلية الدولية انموذجاً ـ اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2010، ص61.

(3) منعم خميس مخلف، سياسة التسلح النووي، مصدر سبق ذكره، ص8. وكذلك أنظر في تلك العلاقة ريهام مقبل: مركب القوة: عناصر واشكال القوة مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل2012، ، ص7ومابعدها.

التسلح والإنفاق العسكري السعودي

تسعى المملكة العربية السعودية إلى استراتيجية، تنويع مصادر تسلحها والحصول على أسلحة حديثة بتقينات متقدمة، والحصول على أحدث الطائرات وأقوى الدبابات والمدافع، فضلاً عن الاسلحة المتقدمة للرصد الاستخباري، والبحث يرصد اتجاهات ذلك التسلح والإنفاق العسكري،

فالأنواع والاعداء تختلف من سنة إلى أخرى ومن حقبة إلى ثانية، فنجد أن موازنة سنة 2010[3] قد تضمنت تمويل صفقة شراء (20) طائرة من نوع سي (130) وخمس طائرات تموين من طراز كاي سي (130) و120 محرك طائرة و(25) لينك[4]، وهو نظام لحلف الشمال الاطلسي لتبادل المعلومات التكتيكية بين الوحدات العسكرية، وقطع خيار التدريب الفردي، فضلاً عن صواريخ من طراز توما هوك. . .الخ[5].

(4) international institute for strategic studies, military balance 2012, Stockholm, sipine, p20.

(5) henry d.sokolski, taminy the nedt set to strategiz weapons threat, strategic studies institute, washinton, 2006, p.4

ويشير (انطوئي كودسلمان) إلى أن السعودية تركز على تدعيم قدراتها الدفاعية، بالحصول على مختلف انواع الصواريخ، وكذلك الاهتمام بأجهزة الاستشعار عن بعد.

إن مسألة التسلح هي قرار استراتيجي يتأثر بشكل واضح بالبعد الاقتصادي والطموح السياسي للدولة، ويرى البعض أن هناك لدى المملكة العربية السعودية طموحات نووية، وتشير بعض المصادر السعودية إلى أن الفجوتين الزمنية والتقنية لا تشكل عائقاً، وهناك توجهات سعودية نحو اعتماد برنامج نووي ثنائي الأبعاد twin ـ track nuclear weapons programme، عن طريق التوجه نحو بناء المفاعلات النووية السلمية مع إمكانية تحويلها إلى طابع عسكري[6]، بدءاً بتخصيب اليورانيوم وصولاً إلى تطوير وضع الأسلحة على المدى الطويل[**].

هناك توجهات سعودية نحو اعتماد برنامج نووي ثنائي الأبعاد

(6) world bank saudia, last ritived 14 august 2013 وكذلك human development report vn2011, retrived nov 2011.

وهناك اتجاه حثيث في التركيز على برامج التسلح فيما يخص الدفاع الجوي والدفاع الاستراتيجي ضد الصواريخ أرض ـ أرض، الذي توليه السعودية أهمية استثنائية في عمليات تسلحها.

(**) انظر: تصريحات السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة تركي فيصل خمس اعمال، منتدى أمني في الرياض، وكالة الانباء العالمية، نتريريس في النشرة العربية، على الموقع www.google.com.

واتجهت السعودية نحو التسلح ومزيداً من الإنفاق العسكري منذ مدة ليست بالقليلة، لتحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي في المنطقة، والمفارقة أن السعودية تعلن في خطابها الرسمي أنها بجانب الدفاع عن سيادتها، فإنها تبني قوتها العسكرية للمساهمة في تحرير فلسطين، إلا أن تحقيب تاريخ الممارسة العسكرية السعودية، لم تفصح إلا عن توجيه ترسانتها العسكرية نحو العراق، في حرب تحرير الكويت، وضد الحوثيين في اليمن، واحتلال البحرين.

تاريخ الممارسة العسكرية السعودية، لم تفصح إلا عن توجيه ترسانتها العسكرية نحو العراق، في حرب تحرير الكويت، وضد الحوثيين في اليمن، واحتلال البحرين

ومن المناسب الاشارة إلى أن الإنفاق العسكري والتسلح السعودي قد أخذ منحى تصاعدي مستمر، وهو في التقويم يعد إنفاقاً هائلاً، لا يفهم ما هو التسويغات الحقيقية له، سوى أنه في أحيان كثيرة يّعد غزلاً سعودياً للولايات المتحدة، أو دفعاً من الأخيرة باتجاه انتفاع المجمع الصناعي العسكري الأميركي، الذي يعد من أهم الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة. ويمكن أن نوضح تطور العمليات التسلح والإنفاق العسكري (بالجدول ـ 1) الآتي:

(جدول ـ 1)

تطور الإنفاق العسكري السعودي ونسبته من الانتاج المحلي الأجمالي ونصيب الفرد منه (2000 ـ 2012)

السنة	الإنفاق العسكري مليار دولار	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الإنفاق العسكري (دولار)
2000	19,93	10,6	973
2001	21,2	11,5	1012
2002	18,7	9,8	838
2003	18,7	8,7	854
2004	20,8	8,3	1119
2005	25,2	9,7	ـ
2006	31,25	10,2	ـ
2007	33,8	ـ	ـ
2008	35,00	ـ	1500
2009	39,25	9,5	1600
2010	45	10	1755
2011	48,5	9,8	ـ
2012	54,2	12	1720

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.

ـ كتاب سبيري التسلح ونزع السلاح الدولي، معهد ستوكهولوم، للاعوام 2008، 2012، 2005.

ـ وكذلك عبد الرحمن نوزاد العتيبي، الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نظره تحليلية، على الرابط www.google.com

نلحظ من الجدول ارتفاع نسبة الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) ليصل عام 2012 إلى(12%)، وبلغت حصة الفرد من الإنفاق العسكري أكثر من (1700) دولار سنوياً[7]، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، أما بالنسبة الى نصيب الفرد من الإنفاق العسكري فنجده مرتفعاً نسبياً ايضاً، وتساهم السعودية بنسبة تقدر بـ (73,6%) من إجمالي الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي.

(7) max schmidit, military pority-political and military dÕtente, in arms races, dived caltron cediter, macmillian press ld , London, 1982.

أما بالنسبة الى موقع المملكة العربية السعودية في مستوى التسلح في الدول النامية، فنجد أن المملكة العربية السعودية تتصدر القائمة للسنوات من 2001 ـ 2009، كما يمكن أن يوضحه (الجدول ـ 2):

(الجدول ـ 2)

مقارنة الإنفاق العسكري للدول النامية للسنوات (2001 ـ 2009)

الدولة	معدل الإنفاق مليار دولار	النسبة من اجمالي انفاق الدول النامية	المرتبة
السعودية	36,7	16	1
الهند	30,8	14	2
الامارات	15,3	7	3
الصين	12,9	6	4
مصر	12,3	5	5
باكستان	11,8	5	6
اسرائيل	7,1	3	7
سوريا	6,5	3	8
فنزويلا	5,8	3	9
الجزائر	4,9	2	10
الدول النامية المتبقية	8,9	36	11

المصدر: تقرير صادر عن خدمة أبحاث الكونغرس4ابريل 2009، منشور في موقع الكتروني، تاريخ الدخول 16/ 8/ 2013.

إذ تتربع السعودية في قمة هرم الدول النامية الأكثر إنفاقاً في الجانب العسكري، وتحتل المرتبة الأولى وبمعدل سنوي قدره (36,7) مليار دولار

للسنوات من (2000 ـ 2009)، ويشكل ما نسبته(16%) من إجمالي نسبة الإنفاق في كل الدول النامية.

كذلك تتقدم السعودية على الكثير من الدول العظمى super relional powers، ولها مشاريع واستراتيجات خارج حدودها كالصين والهند، وهنا مؤشر واضح في محاولة السعودية لعب دور محوري في مستوى الدولة النامية، وليس في منطقة الخليج بحسب، وهي تتجاوز إنفاق الهند (الدولة النووية) التي هي إحدى أكبر الاقتصادات الصاعدة من إذ الناتج ومعدل النمو والحجم السكاني، وبأكثر من (6) مليار دولار سنوياً وهذا الفارق يتسع باستمرار.

وعلى المستوى العالمي فإن موقعها هو (السابع) عالمياً، بعد الولايات المتحدة ـ الصين ـ روسيا ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ اليابان، متقدمة على المانيا والهند والبرازيل.

(جدول ـ 3) دول العالم الأكثر انفاقاً عسكرياً لعام 2012

الدولة	حجم الإنفاق مليار دولار	النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الارتفاع أو الانخفاض لسنة 2011
الولايات المتحدة الأميركية	668,6	4,4	1,2 ـ
الصين	157,6	2	7,8+
روسيا	90,6	2,8	0,27 ـ
فرنسا	62,6	ـ	0,3 ـ
بريطانيا	29,8	2,6	0,8 ـ
اليابان	59,2	1	ـ
السعودية	54,2	8,9	11,7+
المانيا	48,6	1,4	1 ـ
الهند	48,3	2,5	2,8 ـ
البرازيل	36,8	1,5	1,1 ـ

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

1 ـ كتاب الإنفاق العسكري في العالم، سيبري لعام 2012.

2 ـ australineen department of defence 200 prolin, budgent statement 2006.

ومن النظرة للجدول أعلاه، نجد أن السعودية لم تحدد نسبة ثابتة للإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، كما هو معتاد عند معظم الدول بما فيها الولايات المتحدة الأكثر إنفاقاً والأكثر تدخلاً عسكرياًفي العالم.

أن السعودية هي من أكثر الدول انفلاتاً في الإنفاق ولا سيّما عندما تتعرض الولايات المتحدة إلى أزمة اقتصادية

وبرغم من أن السعودية هي من أكثر الدول انفلاتاً في الإنفاق ولا سيّما عندما تتعرض الولايات المتحدة إلى أزمة اقتصادية، أو دخول صناعة السلاح في مرحلة الانكماش، مع العلم أن المصالح القومية للسعودية لا توازي مصالح الدول الكبرى، وهو ما يضع عشرات علامات الاستفهام حول اللهاث السعودي وراء التسليح، وأبرزها الثلاثية التالية: لمن هذا الحجم من التسلح وضد من يستخدم؟ ومتى؟.

دوافع التسلح السعودي

تعد منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، من أكثر مناطق العالم اضطراباً، قد اتجهت دول المنطقة منذ عقود عدة، والسعودية إحداها إلى التسلح، لكونه الدافع الرئيس هو احداث توازن مع العدو (الاسرائيلي)، كونه العدو الرئيس للدول العربية والإسلامية، نتيجة اغتصابه أرض فلسطين وتشريد وقتل شعبها العربي المسلم.

والسعودية ظلت طوال تاريخها الحديث تعتمد الصفقات الضخمة، التي يسيل لها لعاب شركات الإنتاج العسكري، سواء أكانت تلك الصفقات سرية أم علنية، وهو يتأتى من مصدرين رئيسين للسلاح هما بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، وتلف الكثير منها شبهات الفساد من الأمراء السعوديين، كما في صفقة اليمامة مع بريطانيا.

وتاريخياً فإن عبد العزيز مؤسس السعودية، كان قد أعطى وعداً لوزير المستعمرات بمنح فلسطين إلى اليهود (المساكين

وتاريخياً فإن عبد العزيز مؤسس السعودية، كان قد أعطى وعداً لوزير المستعمرات بمنح فلسطين إلى اليهود (المساكين)، وهو ما عده حكام السعودية أشبه ما يكون(حكماً شرعياً) قدمه خليفة المسلمين، لذلك ظلت السعودية أمينه على هذه الرؤية وعدم تجاوزها، لذلك نلحظ بأن السعودية لم تتخذ قراراً يتقاطع مع الولايات المتحدة وإسرائيل طوال سنوات الصراع العربي ـ الاسرائيلي الممتدة من 1948 ـ

2013، ولا توجد شهادة تاريخية تثبت غير ذلك، إلا في حادثة إيقاف تصدير النفط أبان معركة 1973. والتي هي شكلية وتلطيفية لتهدئة الشارع العربي ليس إلا.

نلحظ أن السعودية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بطريقة التفكير الاستراتيجي الأميركي

ومن المسلمات في الاستراتيجية الدولية أن يكون لأية دولة كانت صغيرة أم كبيرة، غنية أم فقيرة سعي أو طموح لامتلاك اسلحة متطورة لتأمين آمنها القومي وحدودها وسيادتها، فالقوة العسكرية هي التي تحد من أمكانية لأية دولة للتوسع والهيمنة أو للحفاظ على وضعها الإقليمي والدولي، فالمصلحة القومية ترتبط بشكل وثيق بالقوة وتعد من ركائز الاساسية القوة العسكرية[8]،

(8) متروك الفالح، العنف والاصلاح الدستوري في السعودية، مجلة المستقبل العربي، العدد 308، السنة السابعة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص23.

وعلى وفق ذلك نلحظ أن السعودية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بطريقة التفكير الاستراتيجي الأميركي، فبينما تسعى الولايات المتحدة باستمرار إلى صناعة عدو وإن كان وهمياً، فأنها توافقت مع السعودية وباقي الحلفاء في المنطقة، وهؤلاء من أكثر النظم استبدادية وإنكاراً لحقوق الإنسان وممارسة تداول السلطة في نظمها الوراثية المتكلسة، في استبدال العدو الاسرائيلي بعدو جديد ولكن من بوابة الطائفية المقيتة، والتطرف وتكفير للآخر، فكانت (إيران) هي الهدف من التوجهات السعودية بما فيها التسليح والإنفاق العسكري.

ويمكن تقسيم الدوافع المتعلقة بالتسلح السعودي إلى نوعين أساسيين تندرج في ضمنها عدة متغيرات:

أولاً: الدوافع الداخلية

خوف المملكة العربية السعودية من انتقال الحراك الشعبي إلى داخلها، يدفعها إليأن تلجأ إلى التسلح للحفاظ على دعم دولي لتحقيق مكاسب داخلية

إن الاضطرابات التي تشهدها المنطقة بين حين وآخر، وحالات الحراك الاجتماعي داخل البلدان المنطقة، وخوف المملكة العربية السعودية من انتقال الحراك الشعبي إلى داخلها، يدفعها إلى أن تلجأ إلى التسلح للحفاظ على دعم دولي لتحقيق مكاسب داخلية، لإحكام قبضة السلطة على الداخل السعودي، وكذلك تنامي ظاهرة الإرهاب المتزايد ووجود مايعرف (**بالخلايا النائمة**) داخل المملكة العربية السعودية، دفع بها إلى الاستمرار في سياسة تسليحية من أجل الحصول على أسلحة متطورة، تستطيع معها اخماد أية حركة مناوئة، وتحاول المملكة العربية السعودية تبني ذلك سبيلاً إلى تعميق علاقاتها التسليحية، ولاسيّما مع

الولايات المتحدة الأميركية، وتشكيل قوة مهمات مشتركة لمكافحة الإرهاب المتزايد في السعودية[9].

ومن جهة أخرى، فإن طبيعة النظام السياسي السعودي بشكل (الملكي) الوراثي، والحراك غير المغطى اعلامياً، وتصاعد القمع السياسي والثقافي والاجتماعي، والذي يؤثر في استقرارها السياسي، بجانب الخشية من أية توترات تدفع باتجاه تحركات مناوئة لحكم العائلة والإطاحة به، في ظل التغيرات الجارية في المنطقة، كل ذلك دفع باتجاه مزيد من التسلح والإنفاق العسكري، للحفاظ على النظام وتأجيل وصول موجة الديمقراطية.

وكذلك كان للمتغيرات الاقتصادية تلعب أثر مهم في زيادة الإنفاق العسكري، إذ كلما كانت الدولة غنية كانت أكثر قدرة على الإنفاق العسكري[10]، وهذا الحال ينطبق تماماً على السعودية التي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من (900) مليار دولار سنوياً، فهي تحاول تحقيق مايمكن تسميته نموذج الاندماج السياسي العسكري military fusion politied، وينطوي هذا النموذج على نمط من شبكات تبادل المنفعة بين المؤسسة العسكرية والنظام الحاكم، لا سيما المملكة العربية السعودية ـ بزيادة الإنفاق العسكري لتحقيق أهداف متعددة. ولاسيّما إذا كانت لديها مخاوف من طرف اقليمي مناوئ لها ـ إيران مثلاً ـ أو لإبقاء فرض هيمنتها الإقليمية على دول مجلس التعاون ـ أو التأثير في المحيط الإقليمي[11].

وكذلك فإن هناك دوافع داخلية معلنة أو فيها خداع أو الدغدغة العاطفية، وبولا سيّما عندما تكون هناك على الجانب الآخر، نجاحات تصنيعية وتكنولوجية رفيعة المستوى، وهو ما تحاول السعودية مقاربته بأن هناك مشاركة تصنيعية سعودية ـ أميركية في ميدان السلاح[12]، لكن تلك الأمور ل انعتقد أنها بتلك السعة التي يعتد بها فتبقى هذا الأهداف الثانوية.

إن حجم الموارد الاقتصادية ولا سيما العائدات النفطية السعودية المرتفعة جداً، وفرت المرونة لزيادة الإنفاق العسكري، ولا سيّما في ظل انسداد أفق التحديث وانكشاف أكذوبة الرفاهية النفطية، في ظل وجود (25%) من الشعب في المملكة النفطية يعيشون الفقر المدقع، وحرمان سكان المنطقة (الشرقية) وهي الأغنى فيها من حقوقهم في الريع النفطي، كاستحقاق مجتمعي وإنساني.

(9) شأوية فتحي ابراهيم، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي، دراسة تحليلية في الاتجاهات النظرية المعاصرة، مجلة النهضة العدد 4، المجلد السابع، اكتوبر 2006، ص42.

(10) محمد عبد الله، دور المؤسسة العسكرية في التنمية واثره على التحول السياسي، بحث منشر على موقع www.google.comوكذلك انظر Ayesha siddiqa, inside pakistans military- econmy, pluto incpress,London, 2007,pp1 -4.

(11) رياض قهوجي، مدير مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري، الابعاد الأمنية والعسكرية لصفقات التسلح العربية، مقابلة على قناة الجزيرة، 2010/9/32، منشور على موقع الجزيرة.

(12) نقلاً عن: نبيل نايلي، التسلح النووي السعودي، هل هي مرحلة مراجعة المسلمات الاستراتيجية، بحث منشور على موقع www.google.com

ثانياً: الدوافع الخارجية

أشرنا في الإطار النظري والمفاهيمي إلى أن للتسلح دوافع خارجية تضغط بشقيها الإقليمي والدولي، ولعل وقوع المملكة العربية السعودية تحت تأثير الاستراتيجية الأميركية، يّعد من أبرز المتغيرات والدوافع الخارجية التي تدفع المملكة العربية السعودية، نحو مزيد من التسلح وزيادة صفقات التسلح والإنفاق العسكري.

ولعل التصريح الواضح لمساعد وزير الخارجية الأميركية الأسبق للشؤون السياسية العسكرية (اندرو شابير) على صفقة التسليح السعودية عام 2010 بقوله: **(هذه الصفقة لها أهمية هائلة من الناحية الاستراتيجية في المنطقة، إن الصفقة الدفاعية ستدعم الاستقرار الاقليمي وتحسين القدرات الدفاعية لشريك خليجي مهم لدينا علاقات أمنية وثيقة معه ومنذ زمن بعيد. . ستعيد الشراكة الاستراتيجية مع السعودية وسترسل وسائل قوية لدول في المنطقة، بأننا ملتزمون بدعم شركائنا وحلفائنا في الخليج، وستزيد من قدرة السعودية على منع التهديدات على حدودها، والبنية التحتية للنفط الأمر الأساسي لمصالحنا النفطية)**[13].

إن تحليلاً بسيطاً لهذا التصريح، نجد أن الضغط الأميركي لأتمام تلك الصفقات، تلبية لخدمة ضرورات مصيرية لها علاقة وطيدة بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة، ولا علاقة لها بمصالح السعودية، وأن هناك تناغماً مع تغير هدف جوهري في العلاقة السعودية الأميركية، على خلفيةاحتلال العراق والانسحاب منه، وماينشئ من فراغ استراتيجي أخل بالتوازن الأمني في المنطقة لصالح ايران، ومنعها من ان تكون لاعباً اقليمياً رئيساً.

(13) المصدر نفسه، وكذلك زاد عبد الرحمن العتيبي، الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظره تحليلية، موقع www.google.com.

وعليه تحاول المملكة العربية السعودية إعادة النظر بعلاقة التابع والمتبوع بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية، وضرورة أن ترى الولايات المتحدة السعودية حليفاً استراتيجياًوأنها تظل مجرد محمية أميركية، ومصدر أساس للطاقة وحنفية لضخ الأموال لسد عجز الموازنة والمساهمة في الخروج من الركود الاقتصادي الأميركي[14].

(14) تقرير حسن حسن، المزايا العسكرية 2006، 2005 كتب وقراءات مجلة المستقبل العربي، العدد334، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2006، ، ص138، مراجعة كتاب: iiss, the militqry balace 2005/2006 ,iiss, londone, 2005

وعليه لابد من إجبار السعودية على التسلح وتوظيفها في احتواء ما تسميه (الولايات المتحدة) التمرد والنفوذ الإيراني، أو احتواء أية قوة اقليمية

ترى الولايات المتحدة السعودية حليفاً استراتيجياًوأنها تظل مجرد محمية أميركية، ومصدر أساس للطاقة وحنفية لضخ الأموال لسد عجز الموازنة

صاعدة غير مرغوب فيها قد تهدد المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة، وعلى خلفية هزيمتها في العراق وافغانستان، وما ترتب عليه من أزمة اقتصادية كانت علائمها تزايد الدين العام بأكثر من الناتج المحلي الإجمالي، هو ما يدفع الولايات المتحدة الأميركية إلى إعادة تنشيط حلفائها الذين لا يحملونها أية أعباء مالية ويخدمون استراتيجيتها تجاه ايران.

وكذلك فإن سعي المملكة العربية السعودية لتحقيق تفوقها العسكري، غرضه تحقيق تفوق استراتيجي ولعب دور القيادة في المنظومة العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، والتطلع إلى الانفتاح على الدول الإقليمية المهمة والسعي لانضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى مبادرة اسطنبول التعاونية Istabulcooperation lnitiative، عن طريق تقديم عرض لهذه الدول نحو التعاون الدفاعي[15].

فالسعودية تدرك جيداً أهمية العلاقات العسكرية وصفقات الأسلحة للتقرب من القوى المؤثرة الكبرى والعظمى، ولا سيّما الولايات المتحدة الأميركية، التي عملت على استغلال ذلك الطموح من جهة والقلق المشروع في بعض جوانبه، والخوف المتزايد من تنامي ظاهرة الإرهاب على المستوى العالمي، سبيلاً لزيادة الإنفاق العسكري والعمل على تسليح حلفائها، الذين يعدون ركائزها الاستراتيجية في مناطق العالم المختلفة، وتقف السعودية كأبرز هذه الركائز منذ الحرب العالمية الثانية.

(15) جون غير شمان، أميركا أمنة في عالم أمن، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2004، ، ص155.
وكذلك انظر: مركز قضايا الخليج للدراسات الاستراتيجية، ملفات ما بعد الانسحاب من العراق، التعاون الأمني السعودي، منشور على موقع www.qulfiss.com-net/mp folder/ mean004-htm

الآثار المترتبة على التسلح والإنفاق العسكري السعودي

إن استمرار التسلح والإنفاق العسكري بتلك المعدلات، يترتب عليه في الأغلب علاقة سلبية مع أنواع القوة الآخرى، وينعكس على قطاع الأعمال والقوة الاجتماعية، وربما سيؤدي إلى بعض التوترات الداخلية[16]، بسبب وجود قوى اجتماعية معارضة لذلك التوجه، فضلاً عن زيادة سباق التسلح في المنطقة، وخلق بؤر للتوتر أكثر مما هي موجودة.

ويوصل استمرار هذا الإنفاق رسائل إلى المجتمع والرأي العام الاقليمي، التواق إلى الديمقراطية، من أن النظام السعودي يستبدل الرضا المجتمعي

(16) اليسون جي كي بايلز، الأمن العالمي في عام 2005 ودوروس العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 323، السنة الثامنة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص34.

بالقمع المجتمعي، وأن التسليح موجه نحو الشعب بالدرجة الاساسية للحفاظ على هيكليته التي باتت قاب قوسين أو أدنى من الدخول في دائرة الصراع المعلن بين الأمراء على السلطة وعوائد النفط.

أن النظام السعودي يستبدل الرضا المجتمعي بالقمع المجتمعي، وأن التسليح موجه نحو الشعب بالدرجة الاساسية

إن جوهر الخلل الأمني هو عدم قدرة السعودية على الدفاع عن نفسها وتأمين ممارستها عسكرياً، الأمر الذي جعل خيار التحالف مع قوى عظمى خياراً استراتيجياً، وأن جوهر الخلل يكمن في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ إن فائض العوائد النفطية قد التهمة الإنفاق العسكري، الأمر الذي كان من الممكن أن يجعل السعودية في مصاف الدول الصناعية،

وأن هذا التسلح خاضع لشروط صارمة قوامها الآتي:

1 ـ إنه بعض المفاتيح التكنولوجية هي بيد الخبراء الأميركان والبريطانيين.

2 ـ إنه لا يتم استخدامها من دون علم الولايات المتحدة.

3 ـ إنه لا تستخدم ضد اسرائيل.

وعلى وفق ذلك لن يكون الإنفاق والتسلح السعودي خارج السيطرة الأميركية، وأن هذا التسلح يهدف إلى خدمة شركات الانتاج العسكري الغربية والأميركية ولا سيّما، ولن يخدم قضايا العرب والمسلمين ولا سيّما في قضيتهم الرئيسة فلسطين.

مستقبل الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن

د. اسهام عبدالله محمد الارياني*
أكاديمية وباحثة من اليمن

* تدريسية ـ جامعة صنعاء.

مقدمة

إن مستقبل الخلافات الحدودية اليمنية والسعودية مرت بعدة مراحل متباينة ومتمايزة، أثرت تأثيراً عميقاً في الاتجاهات السياسية للبلدين، إذ تعرضت لكثير من التفاعلات سوى الإيجابية منها أو السلبية، ومشكلة العلاقات اليمنية ــ السعودية ليست مشكلة أرض حدودية برية وبحرية، بل المشكلة أعمق بكثير لأن أحداثاً مؤسفة وممارسات خاطئة وتراكمات تاريخية عديدة ساهمت في إقامة حدود نفسية وثقافية، حولت موضوع الحدود إلى مصير ووجود لكل من اليمن والسعودية.

فالتوسع السعودي على حساب الاراضي اليمينة يجعل مستقبل الخلافات الحدودية اليمنية ـ السعودية مرشحة للتصعيد، ولا سيّما بعد الأحداث الأخيرة في المنطقة وتغير القيادات، فالحراك في المنطقة قد يجعل مشكلة الحدود في واجهة العلاقات اليمنية ـ السعودية، وربما يؤدي الخلاف الحدودي الى نشوب صراع في الجزيرة العربية بين اليمن والسعودية، وسوف أحاول أن أعرض في هذا الورقة وبشكل مختصر للعلاقات التاريخية وجذورها، وصولاً إلى أسباب تلك الخلافات الحدودية ومستقبلها، والتي لا تزال تؤثر وتخلق أزمة ثقة وأحقاد، جعلت كل طرف يتصور الطرف الآخر عدواً له.

الحراك في المنطقة قد يجعل مشكلة الحدود في واجهة العلاقات اليمنية ـ السعودية، وربما يؤدي الخلاف الحدودي الى نشوب صراع في الجزيرة العربية

بعد الإنسحاب المصري من اليمن، أزيل أكبر تهديد في وجه السعودية، وأدى الإنسحاب إلى تعزيز مواقع السعودية

بوصفها القوة المهيمنة في شبه الجزيرة العربي، إذ أن غرض السعودية هو الهيمنة على الساحة اليمنية، فإن الإنسحاب المصري قد جعل السعودية قادرة على إملاء شروطها، ولا يهمها بعد ذلك شكل نظام الحكم في اليمن، لأن الأهم هو القائمون عليه ومدى استعدادهم لتنفيذ ما يطلب منهم.

رعت السعودية سلسلة كثيرة من المحاولات الرامية إلى الإطاحة بالنظام في جنوب اليمن

إما جنوب اليمن فقد سيطر الخط الراديكالي الثوري بقيادة الرئيس قحطان الشعبي، وقد انمازت السياسة الخارجية للنظام الجديد في جنوب اليمن بنهج أممي، وقد عكس هنا المنحى التزاماً سياسياً عميقاً بدعم نضال الحركات الثورية التي تحمل السياسات والأهداف نفسها التي قابلت من أجلها الجبهة القومية.

فإزداد قلق السعودية الأمني من النظام في جنوب اليمن، وتخوفها من أن يقوم النظام الماركسي في جنوب اليمن بالتغلغل في شمال اليمن، وقلب نظام الحكم فيه وصولاً إلى السيطرة عليها، لذلك رعت السعودية سلسلة كثيرة من المحاولات الرامية إلى الإطاحة بالنظام في جنوب اليمن، وتمزيق البلد زْد على ذلك وقوع جملة من الصدامات الخطيرة على امتداد الحدود السعودية ـ اليمنية الجنوبية غير المحددة[1].

(1) بول فندلي ـ من يجرؤ على الكلام ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الأردن، 1985م، ص15.

وجد السعوديين في الرئيس على ناصر محمد شخصاً يمكن التفاهم معه، فهو أكثر مرونة من سلطة عبدالفتاح

وبعد تولي على ناصر محمد السلطة في الجنوب ابريل 1980، خلق ذلك تهدئة بين النظامين في اليمن الشمالي والجنوبي، ونوعاً من الاستقرار النسبي في العلاقات، أثمرت عن سلسلة من اللقاءات والاتفاقات بين الرئيسين صالح وناصر، ومن ضمنها تخلى الجنوب عن دعم المعارضة الشمالية، وقد وجد السعوديين في الرئيس على ناصر محمد شخصاً يمكن التفاهم معه، فهو أكثر مرونة من سلطة عبدالفتاح، فعدلت السعودية من سياستها تجاه جنوب اليمن فعقدت سلسلة من الاتصالات بين الدولتين، وصلت ذروتها بزيارة علي ناصر محمد للرياض في الفترة 28 ـ 30 نوفمبر 1980[2].

(2) خديجة الهيصمي ـ العلاقات اليمنية السعودية 1962 ـ 1980، رسالة ماجستير منشورة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص31.

وقد أقرت في الفترة الأولى من رئاسة علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد العديد من الاتفاقيات، وقد قام علي ناصر محمد بزيارة الشمال عدة مرات

تم فيها الاتفاق على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وقد أقر شطراً اللجنة الدستورية المشتركة مشروع دستور دولة العصر في 30 ديسمبر 1981، أما الجانب السعودي فقد قام وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز بزيارة إلى عدن في الفترة 7 ـ 9 يونيو 1982، وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته العلاقة بين عدن والرياض، إلا أن ترسبات الماضي القريب ظلت تؤثر سلباً في التطور السريع لعلاقات البلدين وأهم أسباب ذلك.

ومن المناسب الإشارة الى أن موقف السعودية من الوحدة اليمنية واستمرار احتلالها للمناطق اليمنية بما فيها (وديعة وشرورة) له أثر كبير فالتقارب والتنسيق بين الشطرين قد جعل السعودية تمارس الضغط على صنعاء إذ قطعت عنها المساعدات الاقتصادية في 1982، وظلت كذلك حتى تخلى الرئيس صالح عن الحوار مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، وتم جذب الشطر الجنوبي عن طريق إمداده بالمساعدات، وبسبب هذا التقارب الذي حققه على ناصر مع السعودية والشطر الشمالي والخليج بوجه عام، وقعت أحداث يناير 1986 في جنوب اليمن، انتصار التيار المعارض وعين علي سالم البيض أميناً عاماً للحزب الاشتراكي وحيدر العطاس رئيس للجمهورية وياسين سعيد نعمان رئيس الوزراء، وقد رحب من قبل شمال اليمن والنظام السعودي بحيدر أبوبكر العطاس الرئيس الجديد لجنوب اليمن، وتوج ذلك الترحيب من السعودية بزيارة العطاس إلى الرياض في أغسطس 1986، وأعرب النظام الجديد في عدن عن رغبته في الحفاظ على العلاقات الودية مع كلاً من صنعاء والرياض.

كان انضمام اليمن إلى مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩، مصدر إزعاج للسعودية الذي عدته تطويقاً من الشمال والجنوب وعملاً موجهاً ضدها

وقد تم استئناف النشاط الوحدوي في ظل المتغيرات الدولية والعربية، والذي توج بالاتصال بين صالح والعطاس في ليبيا عام 1986[3]، إلا أنه في عام 1987عادت السعودية إلى الاعتراض على تنقيب البترول في اليمن الشمالي، وحشدت جيوشها على الحدود، مما أدى إلى حدوث نزاع مسلح بين الطرفين، وقد ظلت السعودية في قلب التقارب بين الشطرين أو تحقيق الوحدة، لأن هذا يعني تهديد الكيان السعودية وقد كان انضمام اليمن إلى مجلس التعاون العربي عام 1989، مصدر إزعاج للسعودية الذي عدته تطويقاً من الشمال والجنوب وعملاً موجهاً ضدها، وبعد أن تسارعت

(3) حسن أبو طالب ـ الوحدة اليمنية، دراسات في عمليات التحويل من التشطير إلى الوحدة، ص50.

(4) نجيب علي عبدالله الغرباني ـ السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية من 1990 ـ 2000، ص50.

الأحداث عن طريق اللقاءات بين مسؤولي الشطرين في اليمن، ثم التوقيع على اتفاقية 30 نوفمبر 1989 في مدينة عدن، وقد نظمت هذه الاتفاقية المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة[4]، عندها أحست المملكة العربية السعودية بمقدار الخطر المحدق بها وسارعت لترميم حدودها مع سلطنة عمان، وهذا الاهتمام بمسألة الحدود مع اليمن وسلطنة عمان، تأتي فقط لتحقق مكاسب في الصحراء اليمنية الكبرى.

حاولت السعودية منع إعلان قيام الوحدة، فأرسلت الأمير سعود الفيصل وزير خارجيتها إلى عدن، من أجل إقناع القيادة الجنوبية بفصل موضع الحدود بين الشمال والسعودية في نصوص اتفاق الوحدة، بإذ يبقى الموضوع تحت سيطرت الجنوب لا الحكومة المركزية، وفشلت السعودية بذلك، فحشدت السعودية جيوشها العسكرية في الأراضي اليمنية المتاخمة لها، معلنة عن انزعاجها لقيام الوحدة التي تهدد استقرار المملكة، وأعلنت دولة الوحدة من 22 مايو 1990 في عدن.

اعتقاد المملكة العربية السعودية، بأن قيام الوحدة بين شطري اليمن ووجود دولة الوحدة يعني وجود دولة قوية بجوارها، وهو ما تراه السعودية يشكل خطراً على إمكانتها ودورها

وأصبح لليمن مقدرات وإمكانات للحصول على بعض عناصر القوة، لم تكن تملكها من قبل، ومن أهمها الموقع الاستراتيجي في الركن الجنوبي العربي لشبه الجزيرة العربية، والذي تبلغ مساحته حوالي (55كم^2)، وقد أعلن علي عبدالله صالح بأن الوحدة اليمنية ليست مصدر قلق لأحد، وأن بيان الحكومة الجديد لدولة الوحدة أكد الحرص على حل الحدود كاملة براً وبحراً مع جيرانها، على أساس الحقوق التاريخية القانونية، وهذا أزعج السعودية لأنه ينص على الحقوق التاريخية، والتي تم تسويتها بتوقيع الطائف، وهو ما انعكس على توتر العلاقات بين البلدين[5].

(5) د/ عبدالله سعد القباع ـ العلاقات السعودية اليمنية، 1992، ص14.

وقد كان اعتقاد المملكة العربية السعودية، بأن قيام الوحدة بين شطري اليمن ووجود دولة الوحدة يعني وجود دولة قوية بجوارها، وهو ما تراه السعودية يشكل خطراً على إمكانتها ودورها القيادي في شبه الجزيرة العربية، وعلى وفق هذا الاعتقاد فإن الاستراتيجية السعودية سوف تظل تعمل على إضعاف تصور القوى الإقليمية خاصة، لا سّيما أن الحدة ارتبطت بالتحول الديمقراطي والتعددية الحزبية المخالفة للنهج السعودي والنظام الحاكم فيها،

إذ ولدت في ظل توازنات عربية مرحلية دقيقة، بين دول الثورة ودول القرار، وقد تشكل ذلك عاملاً حاسماً لصالح قيام الوحدة، وبعد ذلك بشهرين وقعت أحداث الثاني من آب أغسطس 1990، مما أدى إلى انقضاض السعودية على اليمن في تحقيق الأهداف الخفية، التي ترددت بإعلانها في أثناء إعلان قيام الوحدة، وجعلت موقف اليمن من الأزمة العراقية الكويتية مناسبة لتصفية حساباتها، فقامت بطرد ما يقارب المليون عامل وما ترتب على ذلك من نتائج اجتماعية واقتصادية، ولم تكتف بذلك بل قامت بنشر الكثير من قوات التحالف غير الرئيسة على طول الحدود مع اليمن، وأنشأت العديد من النقاط العسكرية في الأراضي اليمنية، واخترقت الحدود اليمنية أكثر من مرة، معلنة غضبها وانتقامها لناكر الجميل (اليمن)، وانهارت العلاقات اليمنية ـ السعودية وزادت حدة التوتر بفرض السعودية الحصار السياسي والاقتصادي، وعملت على زعزعة الأمن والاستقرار داخل اليمن، ومن الناحية السياسية عملت على تخريب أي اتفاق يمكن لليمن أن يتم الوصول إليه مع الآخرين، مثل إنهاء أزمة الحدود مع عمان، وفي عام 1992 وجهت الرياض رسائل إنذار إلى جميع الشركات العاملة باليمن في مجال النفط، وطلبت منها التوقف عن التنقيب عن البترول في الأراضي المتنازع عليها.

وظلت السعودية تتأمر على اليمن من الداخل، إلى أن ظهرت بوادر الأزمة على نتائج الانتخابات النيابية في 27 أبريل 1993، وبهذا بدأ الصراع بين حزبي المؤتمر والاشتراكي، ووجدت السعودية فرصة لإضعاف التجربة الديمقراطية التي تهدد الأسر الحاكمة في دول الخليج، وسعت جاهدة إلى دعم حركة الانفصال، أملاً بعودة اليمن إلى سابق عهدها، وقد اتضح ذلك في مايو 1994، عند إعلان دولة الجنوب اليمني تدويل الأزمة ونقلها إلى مجلس الأمن في نهاية 1994، وبعد فشل الانفصال ظلت السعودية تضغط على اليمن وتحشد جيوشها على الحدود، إذ سعت الرياض إلى التوسع في المحافظات الجنوبية اليمنية (حضرموت وصعدة والمهرة).

وبعد نجاح المساعي الدولية والعربية وإيقاف التصعيد بين الدولتين، بإتفاق الطرفين على المفاوضات لحل المشاكل الحدودية، تشكل وفد يمني كبير العدد برئاسة الشيخ عبدالله حسين الأحمر ورئيس مجلس النواب اليمني لزيارة السعودية، وأكد مصدر يمني موثوق أن هناك توجهاً داخل القيادة

اليمنية، بأن تكون تشكيلية الوفد المرافق للشيخ الأحمر قادرة على الوفاء بتعهداتها، بعدم تكرار وافتعال المشاكل الحدودية التي من شأنها الإساءة إلى علاقات الجوار مع السعودية[6].

تم التوقيع على اتفاقية مكة في ٢٦ فبراير ١٩٩٥، والذي تم بموجبه تخلي صنعاء عن المطالبة بمحافظات (نجران ـ جيزان ـ عسير)

وعندما وصل الوفد اليمني إلى المملكة السعودية تم الاتفاق، وقد تم التوقيع على اتفاقية مكة في 26 فبراير 1995، والذي تم بموجبه تخلي صنعاء عن المطالبة بمحافظات (نجران ـ جيزان ـ عسير)، وأتاح هذا الإعلان بداية تطبيع للعلاقات بين البلدين بعد خمس سنوات من التوتر[7]، وقد عدت صنعاء اتفاقية مكة معاهدة شاملة، تتضمن تعاوناً اقتصادياً، إلا أن اهتمام الرياض ظل مقتصراً على الجانب الحدودي من الاتفاقية، وتعتمد صنعاء على السعودية في معالجة مشاكلها الاقتصادية المتفاقمة، إلا أن الوضع باليمن والسعودية بل في المنطقة كلها منذ 2010، قد ساعد على إعادة القلق والصراع الخفي في الحدود اليمنية، فبعد اتفاقية الحدود في عام 2000، جرت مناورات عسكرية سعودية بمشاركة أميركية، وإشراك وحدات من القوات القتالية الأميركية (لأسراب من الطيران الأميركي والسعودي، هذا أطق على المناورة اسم صقر الصحراء)، إذ نصت الاتفاقية **(على أنه لا يجوز لأيّ من الطرفين حشد قواته المسلحة على مسافة لا تزيد على عشرين كيلو متر خط الحدود)**.

(6) وكالة الأنباء العراقية، 15 ـ 1 ـ 1995.

(7) حمود منصر ـ اليمن والسعودية مصممتان على تطبيق علاقاتهما وكالة الأنباء الفرنسية، 28 ـ 8 ـ 1995.

كذلك قام الجيش السعودي باستحداث مواقع جديدة في المنطقة الحدودية مع اليمن، وتحديداً عند محافظة الجوف اليمنية، وفي المنطقة نفسها تحدث وسائل الإعلام العالمية عن وجود منابع بحيرة النفط، وهو ما أدى إلى دخول الجيش السعودي مسافة ثلاثة كيلومترات داخل الأراضي اليمنية،

ومن اللافت للنظر أن السعودية كانت سابقاً، تتحاشي الحديث عن الحدود مع اليمن بوضوح، ولكن بعد توقيع الاتفاقية الأخيرة، التي وقعها الشيخ عبدالله الأحمر والتي وصفها الكثير من المتابعين بالصفقة المريحة للسعودية، مقابل منح مالية قدمت لمسؤولين يمنيين ولرؤساء القبائل، الذين وقفوا خلف ذلك الاتفاق الذي اعتقدوا بإن اتفاقية جدة ستكون نهاية الصراع.

أن الجيش السعودي واليمني فشلاً في تحقيق أيّ انتصار عسكري ضد الحوثيين، الذين اعتمدوا خطة حرب العصابات ضد الجيش

وعلى خلفية حدوث تغييرات كثيرة على المشهد السياسي في اليمن، لعل ابرزها ظهور الجماعات كالحوثيين في مدينة صعدة والجوف وحجة ومناطق أخرى متاخمة للحدود مع السعودية، وهذا ما عدته السعودية مصدر خطر كبير، مما دفعها إلى الدخول كطرف مع السلطة ضد الحوثيين في الحروب، واخرها السادسة التي استخدمت فيها الطيران والأسلحة الثقيلة التي ضربت أهداف الحوثيين، إلا أن الجيش السعودي واليمني فشلاً في تحقيق أيّ انتصار عسكري ضد الحوثيين، الذين اعتمدوا خطة حرب العصابات ضد الجيش.

إلا أن الأهم في الصراع في الحدود اليمنية ـ السعودية يكمن في مناطق التماس، إذ لا تزال تلك المناطق خارج إطار الاستكشاف النفطي في الوقت الحاضر، في الوقت الذي تتحدث فيه تقارير عن وجود احتياطي نفطي هائل في المنطقة الواقعة بين الجوف ومأرب وصحراء الربع الخالي.

مستقبل العلاقات اليمنية السعودية الصراع على النفط

واليمن لم تكن لديها الامكانات أو أن الحكومة لم تكن راغبة في التنقيب عن النفط في الجوفوشبوة وحضرموت، واكتفت بأكتشاف نفطية في مأرب، وبدأت الارتباط منتصف الثمانينات، وهو ما شكل رعباً حقيقاً للسعودية حينها، حتى إن نائب الرئيس الأميركي في ادارة جورج بوش آنذاك، زار اليمن بعد بدء الإنتاج لعقد تحالف وثيق مع النظام اليمني بناءً على تقارير سرية تلقتها الإدارة الأميركية، عن احتمال أن تكون المنطقة الواقعة بين اليمن والسعودية هي المخزون الأكبر للنفط في الجزيرة العربية، ويقع الجزء الأكبر من تلك المنطقة في اليمن، وهذا ما أكدته قناةأميركية قبل أشهر التي بثت تقريراً خاصاً بوجود بحيرة نفط في تلك المنطقة، وقد أثار التقرير جدلاً إعلامياً واسعاً، في حين فضلت الحكومة اليمنية الصمت خشية أن يثير حديثها غضب السعودية، فأيّ اكتشافات نفطية تجارية في اليمن ستؤثر في السعودية، وستعمل على دعم استقلال اليمن وبناء الدولة، وإيقاف كل التدخلات الإقليمية وتحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة، وكل هذا يتعارض مع الأهداف السعودية والمشروع السعودي، الذي يريد أن يبقي اليمن في

احتمال أن تكون المنطقة الواقعة بين اليمن والسعودية هي المخزون الأكبر للنفط في الجزيرة العربية

حالة صراع ولا صراع، استقرار ولا استقرار، حتى تتمكن السعودية من تحقيق التوازن الذي يجعلها مرجعية الجميع.

أن الأسرة الحاكمة السعودية، طلبت من الإدارة الأميركية عدم الكشف عنها وإبقائها سرية، حتى لا تثير النقمة الشعبية عليها

وتّعد منطقة الحدود اليمنية السعودية غامضة، إذ يجري الحديث عن وجودقواعد عسكرية أميركية سرية هناك، وعلى رأسها قاعدة أميركية تقع بالغرب من الحدود اليمنية، ومنها تقلع الطائرات من دون طيار لتتبع ما يسمى بعناصر القاعدة على الأراضي اليمنية، ومن ثم تعود إلى القاعدة نفسها، وكان صحافيون أمريكيون قد كشفوا قبل أشهر عن وجود تلك القاعدة، وكيف أن الأسرة الحاكمة السعودية، طلبت من الإدارة الأميركية عدم الكشف عنها وإبقائها سرية، حتى لا تثير النقمة الشعبية عليها، وفي الحقيقة أن مشكلة الحدود كانت وستبقى أهم معوقات لإقامة علاقات ودية بين الرياض وصنعاء، ما لم يحصل نوع من التكافؤ في القوة بين الطرفين.

الخاتمة

إن التصادم بين تاريخ نشوب الدولة المتوكلية اليمنية وتاريخ نشوء السعودية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، يوضح عمق التفكير الاستعماري التي كانت ترنو بعين نافذة بعيدة في أعماق المستقبل بترتيب أوضاع الجزيرة العربية، وإعادة رسم خريطتها بما يخدم مصالح الغرب الحيوية، إذ أن النضال الذي خاضه الشعب اليمن هو الذي جاء بالإمام يحيى إلى السلطة بعد جلاء الأتراك يصرف النظر كما حدث فيما بعد، أما عن الملك السعودي عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود فقد وصل إلى عرض ما يعرف بالمملكة السعودية بدعم مخطط ومدروس من القوى الكبرى ولا سيّما بريطانيا.

إن اليمن بتشكلها الحالي تشكل أرقاماً تقوم على أسس وطنية صرفة أبرزها على الإطلاق إيمان اليمنيين بالإجماع بأن وحدة وطنهم يمثل بالنسبة إليهم حلم الأجداد ومستقبل الأحفاد

وبذلك فإن اليمن بتشكلها الحالي تشكل أرقاماً تقوم على أسس وطنية صرفة أبرزها على الإطلاق إيمان اليمنيين بالإجماع بأن وحدة وطنهم يمثل بالنسبة إليهم حلم الأجداد ومستقبل الأحفاد ، أما السعودية فقد نشأت استناداً إلى عوامل وأسباب خارجية أملتها دوافع ومصالح القوى الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا العظمى التي قدمت لها

الدعم المادي والمعنوي، حتى أمكنها السيطرة على الحجاز، فضلاً عنضم أجزاء من الأراضي اليمنية إلى المملكة، التي كانت لا تتجاوز حدودها نجد بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، ونحن نرى أن الفكر السعودي لا يتغير ولن تلتزم السعودية بأي اتفاق، لأنها تمثل منذ نشأتها دولة توسعية، وعلى اليمن أن ترمم بيتها الداخلي لتستطيع أن تفاوض في ما لها، وتكون نداً لتلك العلاقات حتى تستطيع في المستقبل، أن ترجع أراضيها بطرق سلمية وبموقف أقوى أن ترتب أولوياتها، لأن تراب اليمن أغلى من أية مصالح حزبية وتطلعات شخصية.

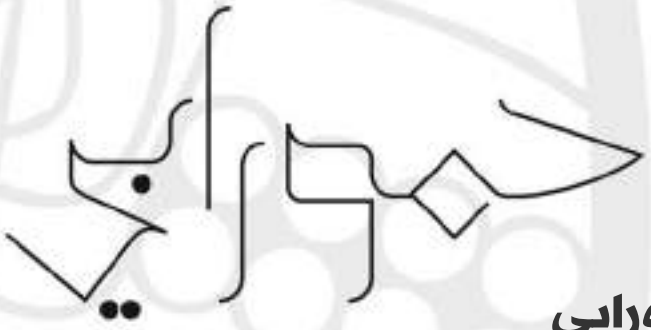

بحوث حمورابي

- انحسار الإردوغانية في الشرق الأوسط — د. بسام ابو عبد الله
- شمال أفريقيا وصحرائها الكبرى: المجهز الجديد للتطرف — د. عبدالسلام بغدادي
- حصادالتغيير: بين سطوة الولايات المتحدة وإرادة الشعوب العربية — د. طه العنبكي
- الريع النفطي والديمقراطية: حدود مفتوحة للتعارض د. عبدعلي كاظم المعموري
  بسمه ماجد حمزة

انحسار الإردوغانية في الشرق الأوسط

د. بسام أحمد أبو عبد الله*
أكاديمي وباحث من سوريا

* مدير مركز دمشق للدراسات الاستراتيجية ـ سوريا

لم يخفِ وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو في تشرين أول ـ 2009 الأهداف الحقيقية للسياسة الخارجية عندما ذكرها بصراحة بالقول: (كما كان الأمر في القرن السادس عشر، عندما كان البلقان العثماني يصعد، فإننا سوف نجعل مرة أخرى البلقان، القوقاز، والشرق الأوسط مع تركيا مركزاً للسياسة العالمية في المستقبل، ذلك هو هدف السياسة الخارجية التركية، وسوف نصل إليه)[1].

(1) Hillel Fradkin and Lewis Libby - Erdogan's Grand vision¤ Rise and decline World affains journal.org

وإذا كانت الأهداف الصريحة للسياسة الخارجية التركية في عهد رجب طيب إردوغان ليست مخفية أو سرية، إلا أنها كانت تتستر خلف شعارات الاسلام تارة، وقضية فلسطين تارة أخرى من أجل الوصول إلى اهدافها الحقيقية، ولخدمة المشروع الأميركي ـ الغربي ـ الصهيوني، الذي قال إردوغان نفسه أكثر من ثلاثين مرة أنه (النائب الثاني لمشروع الشرق الأوسط الكبير)[2].

(2) توثيق قام به ـ مركز دمشق للدراسات الاستراتيجية ـ 12/20/ 2013.

ظاهرة إردوغان، أو ما يعرف بـ (الإردوغانية) تبدو لنا في طريقها للانحسار، بعد سقوطها وانكشاف أهدافها الحقيقية في أكثر من ساحة عربية ـ ولا سيّما (سورية)، وفي الداخل التركي.

أولاً: اردوغان ومشروع الشرق الأوسط الكبير

في أدناه تصريحات لرئيس وزراء تركيا طيب اردوغان في مناسبات مختلفة، يعترف فيها بأنه شريك أساسي في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وبحسب ما تقتضيه الاستراتيجية الأميركية، التي جل اهتمامها هو (أمن إسرائيل)

واستمرار تدفق النفط، وتقزيم إمكانات العرب والمسلمين، أوردناها، لأغراض التوثيق العلمي، ولتوفير منطلق لبناء هذه الورقة البحثية.

1 ـ بتاريخ 16 شباط عام 2004 في برنامج «teke tek» الذي بثته قناة «KANAL D» التركية قال: (حالياً، هنالك مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي وضعته أميركا كما تعلمون أو مشروع الشرق الأوسط الموسع، يعني يمكن أن تصبح مدينة (دياربكر) أيضاً مركز ثقل في المنطقة، ونحن علينا أن نعمل على إنجاح هذا المشروع).

2 ـ بتاريخ 25 حزيران من عام 2004 في قصر (جراغان)، وفي إجتماع معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية وصندوق مارشال الألماني والولايات المتحدة الأميركية، قال: (لأداء المهمة التي كُلفنا بها في الشرق الأوسط ودول الأورو ـ اسيا، ولكوننا أحد الرؤساء المشتركين لمشروع الشرق الأوسط الكبير).

3 ـ بتاريخ 25 حزيران 2004 صحيفة «YENYp AFAK» التركية، قبل بدء قمة حلف الشمال الأطلسي في أسطنبول، قال: (باشتراك دول الشرق الأوسط الكبير ودول شمال أفريقيا.. ونحن تركيا وإيطاليا واليمن وكرؤساء مشتركين، سوف نقوم بأداء واجباتنا أو ماهو مطلوب منا).

4 ـ بتاريخ 28 تموز من عام 2004 في حديث للإعلام في إيران، قال: (أنا كشريك ديمقراطي ضمن رؤساء مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا).

ستقوم تركيا بأداء مهمتها بشكل فعال، ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير في هذه المنطقة

5 ـ بتاريخ 28 كانون الثاني من عام 2005 في حديث له مع «KLAUS SCHWAB» في مؤتمر دافوس، قال: (ستقوم تركيا بأداء مهمتها بشكل فعال، ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير في هذه المنطقة، ففي كل لقاءاتنا وخطواتنا نتحرك وفق تطبيق هذا المشروع).

6 ـ بتاريخ 7 حزيران من عام 2005 لقاء مع صحيفة «ZAMAN» التركية في زيارته إلى الولايات المتحدة الأميركية، قال: (إذ تعلمون أننا كمجموعة رؤساء مشتركة ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، كُلفنا بهذا المشروع والمشروع لايشمل الشرق الأوسط فقط، ماسنقوم به بدأنا به بدول الجوار،

إذ نقوم حالياً بإجراء لقاءات في سوريا ولبنان وفاس (يقصد المغرب) وتونس، وقريباً سنتجه إلى الجزائر وإلى الأردن).

7 ـ بتاريخ 8 حزيران 2005 في مؤتمر صحفي في فندق «WILLAR» في الولايات المتحدة الأميركية، وفي اجتماع «Sea Island» (كُلفنا كتركيا وإيطاليا واليمن بمهمة ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأُنتخبنا نحن فقط كرؤساء مشتركين).

نحن كُتركيا كما تعلمون كُلفنا بدور في مشروع الشرق الأوسط الكبير ومبادرة شمال أفريقيا، ونحن كرئيس مشترك مستمرون بتطبيق هذه العملية

8 ـ بتاريخ 10 حزيران من عام 2005 في إجتماع لجمعية سياسة أميركا الخارجية (FPA)، قال: (نحن كتركيا كما تعلمون كُلفنا بدور في مشروع الشرق الأوسط الكبير ومبادرة شمال أفريقيا، ونحن كرئيس مشترك مستمرون بتطبيق هذه العملية).

9 ـ بتاريخ 12 حزيران من عام 2005 في مطار (أسنبوغا) في أثناء عودته من الولايات المتحدة الأميركية، قال: (نحن لم نبدأ سير مشروع الشرق الأوسط الكبير في هذه الفترة، لأنه كما تعلمون تغير اسمه وأصبح مشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا، ونحن ضمن هذا المشروع كتركيا وإيطاليا واليمن بدأنا بالعمل كرؤساء مشتركين).

10 ـ بتاريخ 15 حزيران 2005 في مطار (أسنبوغا) قبل توجهه إلى لبنان، قال: (ضمن إطار مشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا، فإن تركيا ستقوم بوظيفتها كرئيسة مشتركة للمشروع).

11 ـ في 7 تموز من عام 2005 في إجتماع لمجلس الشؤون العالمية (WORLD AFFAIRS COUNCIL) في الولايات المتحدة، قال: (لتركيا كثير من الأعمال ستقوم بها مع الولايات المتحدة الأميركية، بسبب إنتخابها كرئيسة مشتركة في إجتماعات «sea island» لمشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا).

12 ـ بتاريخ 13 أيلول من عام 2005 في إجتماع لمجلس العلاقات الخارجية الأميركية في الولايات المتحدة الأميركية (CFR)، قال: (نحن نقوم بدور مهم في عملية مشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال

أفريقيا، إذ لأميركا دور مهم ستقوم به في منطقة الشرق الأوسط، ونحن جزء من هذا المشروع وحالياً نعمل عليه).

13 ـ بتاريخ 16 تشرين الثاني من عام 2005 في حديث له بعد إجتماع في مركز حزب العدالة والتنمية في أنقرة، قال: (سيلتقي وزير الخارجية «غول» في البحرين مع وزير خارجية الولايات المتحدة «كونداليزا رايس»، بخصوص مشروع الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا. وفيما يتعلق بالمشروع كوننا رئيس مشترك نقوم بدورنا وسنستمر به).

14 ـ بتاريخ 19 تشرين الأول من عام 2005 في اجتماع مع رجال الأعمال في مديرية شرطة «دنيزلي»، قال: (إذا كانت تركيا تقوم بأداء وظيفتها، لكونها رئيسة مشتركة في مشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا، فنحن حالياً نعمل على إتمام هذه المهمة).

15 ـ بتاريخ 29 تشرين الثاني من عام 2005 في اجتماع لأعضاء حزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي، قال اردوغان: (لذا فنحن حالياً مُكلفين بمهمة ضمن مشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا).

في اجتماع لأعضاء حزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي، قال اردوغان: (لذا فنحن حالياً مُكلفين بمهمة ضمن مشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا

16 ـ بتاريخ 28 كانون الأول من عام 2005 في برنامج ساحة السياسة، الذي بثته قناة ATV التركية، (إذ تعلمون، أننا أحد الرؤساء المشتركين لمشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال إفريقيا، لذا نحاول أن نبدأ بالمبادرة).

17 ـ بتاريخ 21 شباط من عام 2006 في إجتماع لحزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي، قال:(دورنا في مشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا، ولكوننا رئيس مشترك، فقد كُلفنا بوظائف مهمة ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط، ففي كل تحركاتنا في السياسة الخارجية التي قمنا بها لهذا اليوم، تمت ضمن إطار تطبيق هذا المشروع، وكما أسلفت منذ قليل بعض هذه المشاريع هي أجزاء متناغمة ومكملة لنفس السياسة الخارجية ونفس الرؤية).

18 ـ بتاريخ 26 شباط من عام 2006 في مؤتمر حزب العدالة والتنمية في بلدة «أوسكودار» في أسطنبول (نحن من ضمن الرؤساء المشتركين فيما

يسمى مشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا، فنحن أصحاب مهمة في هذا وهكذا مهمة كُلفت بها تركيا لكونها أُنتخبت كرئيس مشترك).

19 ـ بتاريخ 4 أذار من عام 2006 في مؤتمر لحزب العدالة والتنمية في بلدة «توزلا» في أسطنبول، قال:(نحن أحد الرؤساء المشتركين لمشروع الشرق الأوسط الموسع).

20 ـ بتاريخ 4 أذار من عام 2006 في مؤتمر لحزب العدالة والتنمية في بلدة «بايرام باشا» في أسطنبول، قال: (نحن أحد رؤساء المشتركة لمشروع الشرق الأوسط الموسع، ونقوم بهذه المهمة).

21 ـ بتاريخ 28 نيسان من عام 2006 في دعوة غداء لبنك «لمصرفusb" في فيلا سعيد حاليم باشا، قال (لهذا السبب دخلنا لمشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا).

22 ـ بتاريخ 11 أيار من عام 2006 في نمسا، قال (نسمع بعض الانتقادات إذ يقولون لماذا انضميتم، ولماذا شاركتم في مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط الموسع، ونحن نقول لهم سنشارك).

23 ـ بتاريخ 13 أيار من عام 2006 بحسب تقرير لصحيفة «zaman» التركية قبل التوجه لقمة الدول الثمانية إذ يقول (لكون تركيا أحد رؤساء المشتركين لمشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا فهي موكلة بمهمة كبيرة).

24 ـ بتاريخ 13 أيار من عام 2006 بحسب تقرير لصحيفة YENYpAFAK التركية قبل التوجه لقمة الدول الثمانية، قال (وفق آخر المستجدات في المنطقة نحن كتركيا يقع على عاتقنا مهمة كبيرة، لذلك أسعى لأقوم بزيارة إلى الولايات المتحدة، لكون تركيا من أحد رؤساء المشتركة لمشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا يجب علينا مقابلة أميركا).

25 ـ بتاريخ 20 أيار من عام 2006 في مطار «أسنبوغا» قبل التوجه إلى مصر. قال: (سنحاول خلال زيارتي إيجاد فرصة للتحدث عن ما سنقوم به ضمن إطار مشروع الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا).

26 ـ بتاريخ 30 أيار من عام 2006 في اجتماع لأعضاء حزب العدالة

والتنمية في البرلمان التركي، قال(تم قبول عضوية تركيا المشتركة ضمن مشروع الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا، ولهذا السبب بعد قبول عضويتنا قبلنا نحن بالإضافة لإيطاليا واليمن الرئاسة المشتركة).

27 ـ بتاريخ 15 تموز من عام 2006 في مدينة «أرتفين»، قال (تم دعوتنا كتركيا لأننا قبلنا الإنضمام إلى مشروع الشرق الأوسط الموسع، ونحن على هذا أساس قبلنا الرئاسة المشتركة).

28 ـ بتاريخ 27 تموز من عام 2006 في برنامج «larry king show» على قناة «CNN» الأميركية، قال: (كنا قد شاركنا في مشروع الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا قبل ذلك، وكُلفنا هنا برئاسة مشتركة).

29 ـ تاريخ 6 تشرين الثاني عام 2006 في برنامج «editor» على قناة «cnn turk» التركية، قال: (ماهي الدول التي تم دعوتهم ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير؟ هنالك تركيا وكانت اليمن، إذ هنالك ثلاثة رؤساء مشتركين).

30 ـ بتاريخ 4 كانون الثاني من عام 2007 أثناء عودته من بيروت، قال: (نحن قبلنا بمشروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل ذلك. . . وكُلفنا نحن كتركيا مع إيطاليا واليمن بالرئاسة المشتركة).

31 ـ بتاريخ 7 شباط من عام 2008 بحسب مقالة لصحيفة SÜDDEUTS CHEZEITUNG الألمانية، يقول فيها: (لهذا السبب انضمت تركيا لمبادرة مشروع الشرق الأوسط الموسع ومبادرة شمال أفريقيا والمدعوم من مجموعة الدول الثمانية أيضاً).

أولاً: سقوط الإردواغانية عربياً

ساهم تطوير العلاقات السورية ـ التركية بين عامي (1999 ـ 2010)، في زيادة وتوسيع شعبية حزب العدالة والتنمية بعد تشكيله الحكومة في تركيا، فلقد استفادت تركيا كثيراً في المجالين السياسي والاقتصادي، وأن المحافظات التركية القريبة من الحدود السورية دعمت حزب العدالة والتنمية أول مرة، وهي المعروفة بميولها اليسارية، ومع ذلك توجهت لدعم اليمين بسبب انفتاحه على سورية، العراق، لبنان، إيران، وروسيا.

يعتقد كثيرون بأن حزب العدالة والتنمية (AKP)، هو مشروع أمريكي، وأن قادة الحزب يمتلكون صلات وعلاقات عميقة مع الولايات المتحدة الأميركية، وكان الزعيم الاسلامي الراحل (نجم الدين إربكان) قد وصفهم بأنهم (الأطفال المدللون للقوى الامبريالية والصهيونية العالمية).

استناداً إلى ما سبق، فإن تقارب حزب العدالة والتنمية مع سورية، ولاحقاً المنطقة العربية جاء نتيجةً لمشروع الشرق الأوسط الكبير الأميركي: إذ يفترض بتركيا هنا أن تعمل على إبعاد سورية عن حلفائها، ودمجها في المنظومة الغربية عبر تركيا، ولذلك يجب غزو سورية من الداخل، وإقامة علاقات ولا سيّما مع أشخاص قريبين للدولة السورية، واستخدام الاستثمارات الاقتصادية من أجل إيجاد المتعاونين، وكذلك يجب جمع قاعدة معلومات سياسية، عسكرية، أمنية اجتماعية حول سورية قدر الإمكان، فضلاً عن قيام بتنظيف منطقة الحدود المشتركة من الالغام، وإلغاء الحدود، وتقديم الدعم لمجموعات الميليشيات الدينية داخل سورية.

الزعيم الاسلامي الراحل (نجم الدين إربكان) قد وصفهم بأنهم (الأطفال المدللون للقوى الامبريالية والصهيونية العالمية

كما كان لابد من إدخال أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وأسلحتهم وأموالهم، واتصالاتهم الالكترونية إلى داخل سورية، إضافة لقيام عناصر أجهزة المخابرات التركية، والأجنبية بالتسلل إلى سورية، والتحرك في الوقت المناسب.

بإختصار لقد كان المطلوب هو أن يتحول حزب العدالة والتنمية (AKP) إلى نموذج قائد، وأخ أكبر لـ ما يسمى بـ(الاسلام المعتدل)، وكذلك النموذج الاقتصادي ـ الاجتماعي للعديد من البلدان في العالم العربي، لقد لعب حزب العدالة والتنمية بزعامة إردوغان دور(حصان طروادة) للولايات المتحدة الأميركية، لقلب أنظمة الدول والحكومات التي ترفض أن تتحول إلى إلعوبة أميركية.

إن موقف حزب العدالة والتنمية المعادي لإسرائيل، ليس إلا كذبة كبرى ترمي إلى استغلال المشاعر الدينية للمسلمين، وتوظيفها للوصول للأهداف المخفية والمستترة، والحقيقية لسياسة إردوغان، وحزبه داخل تركيا، وفي المنطقة العربية.

إن موقف حزب العدالة والتنمية المعادي لإسرائيل، ليس إلا كذبة كبرى ترمي إلى استغلال المشاعر الدينية للمسلمين

مقابل هذا الدور الذي يلعبه حزب العدالة، والتنمية وتنفيذه لهذه المهمة سيحصل على:

أ ـ الدعم السياسي من (الحلفاء الغربيين)، والدعم الاقتصادي من (دول الخليج)، ولن يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية.

ب ـ سيقيم الحزب نظاماً فيدرالياً يضم الجزء الكردي من شمال العراق، وشمال سورية، ومن ومن ثم تركيا لن تقسم، وستصبح قوة عظمى إقليمية.

ت ـ ستقام الدويلات الكردية الجديدة تحت حماية ودعم تركيا، وسيسمح لتركيا بإقامة (قواعد عسكرية) في شمال العراق، وشمال سورية كسلطة محمية عن طريق إقامة (قواعد عسكرية) في شمال العراق، وشمال سورية أو (مناطق محمية).

وستتحول تركيا بذلك إلى محور مركزي لكل البلدان التي تقودها أحزاب قريبة من حزب العدالة والتنمية، ولهذا فعل إردوغان وحكومته كل ما تستطيع في سورية لإنجاح هذا المشروع، بإستخدام كل أدوات القتل والتدمير والسلب والنهب والافتراءات، لأن نجاحها في سورية سيشكل مفتاح نجاح مشروعها في المنطقة، وولا سيّما بعد وصول حلفائها في مصر وليبيا وتونس إلى السلطة، الأمر الذي سيعزز هجومها الشرس على سورية لتحقيق التقدم المطلوب، وولا سيّما في ضوء تحالفه مع أنظمة عربية في الخليج (السعودية ـ قطر) وغيرها لإنجاز هذا الهدف المطلوب أمريكياً.

لقد شكلت المقاومة السورية الناجحة لـ(الشعب، والجيش، والقيادة) والدعم البارز لروسيا والصين وإيران وعدد من دول العالم، والقوى الوطنية اللبنانية والعراقية وفي العالم العربي، وكذلك الدعم الشعبي الواسع لسورية، سبباً رئيساً لاستحالة تطبيق مخطط حزب العدالة والتنمية.

إن غالبية الأحزاب السياسية والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والمؤسسات الدينية المختلفة التركية، عارضت وانتقدت بشدة سياسات إردوغان، وقد أشارت كل استطلاعات الرأي العام داخل تركيا، إلى رفض شعبي واسع لهذه السياسات تجاه سورية.

فعلاً عن كل ذلك، فإن تردد الولايات المتحدة في خوض (حرب مفتوحة)

أن انكشاف دور إردوغان وسقوطه لم يكن فقط في سورية وإنما أيضاً في مصر

ضد سورية نتيجة التوازنات الإقليمية ـ والدولية، والرفض الواسع لأي حرب جديدة في المنطقة، وحاجة أميركا للروس ـ والإيرانيين قبيل انسحابها من أفغانستان، والأزمة المالية ـ الاقتصادية الحادة قد دفعت واشنطن للبحث عن مخارج سياسية مع الروس، ـ بعد استنفاذ كل السبل ـ والوسائل للإطاحة بالدولة السورية، واستنفاذ الأداة التركية ـ والخليجية ـ والإسرائيلية لتحقيق ذلك.

إن سورية التي رفعت من شعبية حزب العدالة والتنمية عربياً، وشكلت القاطرة للعلاقات العربية ـ التركية، قد لعبت الدور الأساسي في كشف وإسقاط الإردوغانية على صعيد المنطقة.

ما من شك أن انكشاف دور إردوغان وسقوطه لم يكن فقط في سورية وإنما أيضاً في مصر، إذ جاءت أحداث مصر (سقوط جماعة الإخوان المسلمين) لتُشكل الضربة القاصمة التي أطاحت بآخر أحلام الإردوغانية، ظهر ذلك عن طريق مواقفه السياسية تجاه الوضع الجديد في مصر، ووصف اردوغان للفريق السيسي بـ(الفرعون الجديد)، وتوصيفه لما حدث هو (انقلاب جديد)، وهجومه على المرجعيات الدينية من مثل (مرجعية شيخ الأزهر)، الأمر الذي أدى إلى توتر شديد في العلاقات بين مصر وتركيا كاد يصل إلى قطع العلاقات، إذ سحبت أنقرة سفيرها، وتم إلغاء عدد من الاتفاقيات التجارية، وقامت أنقرة أيضاً بطلب دعوة مجلس الأمن للانعقاد الفوري لبحث الوضع في مصر بعد فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة منتصف آب الماضي، وسعت لتجميد عضوية مصر في منظمة التعاون الإسلامي، والتأثير في الدول اللاتينية لإتخاذ مواقف ضد القاهرة[3].

(3) كرم سعيد، هل يتآكل النفوذ الإقليمي لتركيا؟، مركز الاهرام للدراسات السياسيةوالاستراتيجية، القاهرة، 9/9/2013.

علاوة على سورية، ومصر، فإن علاقات أنقرة قد توترت مع لبنان على خلفية مسؤولية تركيا عن خطف اللبنانيين العشرة، وقيام مجموعات لبنانية بخطف طيار مدني تركي ومساعده في بيروت في 9/ 8/ 2013.

علاقات أنقرة قد توترت مع لبنان على خلفية مسؤولية تركيا عن خطف اللبنانيين العشرة

وقد عبرت بغداد أكثر من مرة عن احتجاجها الشديد، مما اسمته تدخلاً تركياً في شأنها الداخلي، إذ برز ذلك عنطريق محاولات الإيقاع بين الأكراد ـ وحكومة المالكي، أو اللعب على البعد المذهبي بين مكونات الشعب العراقي،

وتوجيه الاتهامات المذهبية لرئيس الحكومة نوري المالكي، والدور الاستخباراتي المشبوه في الداخل العراقي.

فضلاً عن لذلك فإن العلاقات بين أنقرة، ودول المغرب العربي لم تكن أحسن حالاً، إذ فشل إردوغان في تحقيق نتائج تُرجى في أثناء جولته في شمال أفريقيا في شهر حزيران الماضي، إذ إن بعض النُخب السياسية في المغرب العربي، لاتزال تقف ضد أيّ تقارب مع تركيا، ففي الجزائر رفض نواب حزب العمال اليساري بقيادة (لويزة حنون)، الذي يضم (24) نائباً حضور خطابٍ ألقاه إردوغان أمام أعضاء البرلمان، وقال رئيس كتلة حزب العمال جلولٍ جودي: (لقد قاطعنا (الخطاب) تضامناً مع الشعب التركي، وتنديداً بموقف الأتراك حيال ما يسمى (الربيع العربي) في إشارة إلى دعم أنقرة للمجموعات الإرهابية المسلحة في سورية)[4].

(4) كرم سعيد ـ هل يتآكل النفوذ الإقليمي؟ مصدر سبق ذكره.

وتكرر موقف مشابه في الرباط حين قاطع اتحاد المقاولات المغربي زيارة إردوغان، الأمر الذي انعكس سلبياً على الحوار بين الفعاليات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ونظم أعضاء حركة (20 فبراير) المغربية مظاهرة وسط الرباط، ورفعوا شعارات مثل (لا لزيارة المجرم إردوغان) ورددوا شعار (تركيا الفاشية... لا عدالة لا تنمية)، تضامناً مع المحتجين الأتراك في (جيزي بارك) ورفضاً لسياسات إردوغان.

ثانياً ـ مشاكل الإردوغانية داخل تركيا

لا تقتصر مظاهر إنحسار الإردوغانية على الإقليم، بل بدأت مظاهر النجاح التي حققها إردوغان على الصعيد الداخلي تتكشف وتتآكل، بسبب فشل سياساته الخارجية وتحولها إلى تحديات حقيقية في الداخل التركي.

إذ شعر كثيرون داخل تركيا بخيبة أمل كبيرة تجاه حزمة الإصلاحات التي أعلن عنها إردوغان مؤخراً بالرغم من تسخيره كل وسائل الإعلام الموالية له، وكبار مستشاريه للدعاية لها، ووصفها بالإنجاز التاريخي الذي لم يسبق له مثيل قبيل صدورها، لكن مُنظريه، ومستشاريه صمتوا بعد إطلاق هذه الحزمة من الإصلاحات.

فحزمة إصلاحات إردوغان التاريخية تكونت من 18 مادة يمكن تقسيم

المستفيدين منها إلى أربع فئات هم: الأكراد، والأقليات الدينية، والمتدينون، والأحزاب السياسية، وفيما يتعلق بقانون الانتخابات فقد رأى كثيرون أن الغاية الأساسية لإردوغان، هو دعم حزبه في الانتخابات البرلمانية المقبلة عام 2015، التي سيخوضها من دون مشاركته، لأن نظام حزب العدالة والتنمية الداخلي يمنع إردوغان من الترشح لدورة برلمانية رابعة، ذلك أن تضييق الدائرة الانتخابية سوف يصب في مصلحة الأحزاب الكبيرة (حزب العدالة والتنمية) بشكل خاص، وحزب السلام والديمقراطية الكردي فقط، وأن الخاسر الأكبر سيكون حزب الحركة القومية الذي يستند في ترشيحاته إلى البعد الايديولوجي، علاوة على ذلك فإن اقتراح خفض المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للأحزاب السياسية، لن يؤثر في حزب إردوغان الذي يعتمد على رجال أعمال اثروا وجمعوا مالاً وثروات في عهد حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي يعني فيما يعنيه إضعاف منافسيه من أحزاب اليمين من أجل المزيد من المقاعد على حسابهم.

أما ما يخص الأقليات فقد كان نصيب سريان ماردين استعادة ملكية كنيسة وأراض محيطة بها، ومنح العلويين تسمية إحدى الجامعات باسم أحد أهم زعمائهم الدينيين (حاجي بكتاش ولي)، وكذلك قانون منع الكراهية الذي يفترض أن يخص الأرمن، الذين يُخونون من تيارات اليمين القومي المتطرف.

لقد نظر كثيرون إلى أن مقترحات إردوغان الإصلاحية الأخيرة، ليست إلا إشارات رمزية بعيدة عن الإصلاحات الجذرية التي تطالب بها الأقليات، من مثل: توفير أماكن التعليم الديني، وفتح مدارسها، وإعادة ممتلكاتها التي تم وضع اليد عليها بعد حملات تهجير المسيحيين أواسط القرن العشرين، وأما العلويون فقد بدا أن تجاهلهم كان مقصوداً، تعبيراً عن سياسة التمييز الطائفي التي يمارسها إردوغان داخل تركيا، والتي شكلت أيضاً عنواناً مخفياً لسياسته الخارجية، ولقد عبر عنها علناً في الانتخابات البرلمانية السابقة، عندما طالب اردوغان الناخبين بعدم التصويت لزعيم حزب الشعب الجمهوري (كمال كيليتشدار أوغلو) لأنه علوي!

طالب اردوغان الناخبين بعدم التصويت لزعيم حزب الشعب الجمهوري (كمال كيليتشدار أوغلو) لأنه علوي!

أما القضية الكردية، فإن الأكراد كانوا أكثر المعترضين على حزمة

الإصلاحات الأخيرة، إذ عبر صلاح الدين ديمير طاش زعيم حزب السلام والديمقراطية الكردي، عن رفضه التام للحزمة، معتبراً أنها تجاهلت قائمة من المطالب التي تقدم بها الحزب إليه، تضم أكثر من عشرين بنداً، وأن ما جاء في الحزمة ليس سوى القشور، ولن يساعد في دفع عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي اشترط تعديل قانون العقوبات المتعلق بتعريف الإرهاب وعقابه، كبادرة حسن نية من الحكومة تُشجع مسلحيه على ترك السلاح، وبث الأمل من أجل الانخراط في العملية السياسية مستقبلاً، وكذلك إقرار حق الأكراد في التعليم بلغتهم الأم في المدارس الحكومية، كمبادرة تفتح باب الحل المبني على دولة ثنائية القومية في تركيا.

حزمة إصلاحات حكومة إردوغان اكتفت بإعطاء الأكراد حق التعليم بالكردية في المدارس الولا سيّما فقط، ولم تُقارب قانون العقوبات أو تعريف الإرهاب، وسمحت شكلياً باستخدام ثلاثة حروف كردية غير موجودة في اللغة التركية في الحديث عن الأسماء الكردية، وكذلك سمحت بإعادة الأسماء الأصلية للقرى الكردية التي غيرها العسكر، بعد انقلاب الجنرال كنعان ايفرين عام 1980، تغيير قانون الأحزاب السياسية بشكل يسمح بتولي شخصين معاً زعامة الحزب السياسي مناصفة في الصلاحيات، وهو ما طالب به عبد الله أوجلان زعيم (PKK).

بعد أيام من إطلاق إردوغان لحزمة إصلاحاته السياسية، والانتقادات اللاذعة للقرى السياسية التركية لها، جاء تقرير منظمة العفو الدولية حول إنتهاكات حقوق الإنسان، وتجاوزات حكومة إردوغان في حملتها القمعية ضد متظاهري (جيزي بارك) في استانبول، والمدن التركية الآخرى، والتي أدت إلى مقتل ثلاثة متظاهرين، وفقأعيون أربعة عشر متظاهراً ـ ومتظاهرة نتيجة الاستخدام المفرط للغازات، فضلاً عن لصابة وجرح آلاف آخرين، ليُطيح بأجواء التفاؤل التي حاولت صحافة إردوغان أن تُشيعه بإن مسيرة الإصلاح الجدية عادت، بعد توقف دام ثلاث سنوات.

تكشف حزمة الإصلاحات الأخيرة، وتوقيت إطلاقها من إردوغان الأهداف الآتية:

1 ـ إعادة تحريض قاعدته الانتخابية ـ ولا سيّما (المتدينين) منهم عن طريق

قانون رفع حظر عمل المحجبات في المؤسسات العامة والحكومية، والذي دخل حيز التنفيذ فوراً ـ قبل غيره من الإصلاحات التي تحتاج إلى تصويت في البرلمان إذ يملك الغالبية، أو الاستفتاء الشعبي، وسوف يساعد ذلك إردوغان على ضمان أصوات في معركة الانتخابات الرئاسية منتصف العام المقبل 2014.

2 ـ لم يقطع إردوغان الصلات مع حزب العمال الكردستاني، وأبقى الباب مفتوحاً أمام المزيد من الإصلاحات مستقبلاً، وذلك ليضمن استمرار وقف إطلاق النار، واستمرار العملية السياسية مع الأكراد حتى موعد الانتخابات الرئاسية.

تركيز إردوغان على قضية الحجاب هو محاولة لدغدغة مشاعر القاعدة المتدنية

إن تركيز إردوغان على قضية الحجاب هو محاولة لدغدغة مشاعر القاعدة المتدنية، وإحياءً لورقة قديمة ـ جديدة، ولا سيّما بعد سقوط سياسته الخارجية، وظهور مؤشرات تراجع ـ واهتزاز اقتصاديين نتيجة خروج الكثير من الاستثمارات من تركيا، وارتفاع أسعار النفط، وتعثر حل القضية الكردية، وسجن العسكريين، أو ما كان يسميه (الانقلابيين)، وضعف المعارضة، ومن ثَمَّ زوال المشجب الذي يعلق عليه عادة الأخطاء ـ والتراجعات، والسياسة الفاشلة في الخارج ـ والداخل.

إن مؤشرات الداخل التركي تشير بوضوح إلى أن إردوغان قد أصبح همه الأكبر، ليس أن يصبح سلطاناً على منطقة تمتد من سورية إلى شمال أفريقيا، وإنما حسابات حزبية ضيقة على حساب مشروع كبير إصلاحي وطني، كان يدعي أنه جاء لتنفيذه، فإصلاحاته المقترحة مؤخراً ليست سوى جسرٍ لإيصاله للرئاسة على حساب الوطن ـ والشعب، وبطريقة مكشوفة ـ فاضحة، مما يعري خطاب إردوغان المخادع ـ والمنافق في الداخل والخارج، وأما الأكثر خطورة فهو أن إردوغان أصبح معزولاً عن الواقع السياسي، ويسيطر عليه مجموعة من مستشاريه، الذين (بحسبأوساط تركية عديدة) أقنعوه بعدم المضي بإصلاحات جذرية ـ قوية، وهو ما سبق له أن أعلن عن أنه ينوي القيام بها، ولكنه كعادته: يقول مالا يفعل، ويخالف إرادة رب العالمين في الآية الكريمة: (كَبُرَ مُقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون).

إردوغان أصبح معزولاً عن الواقع السياسي، ويسيطر عليه مجموعة من مستشاريه

ثالثاً ـ انكشاف حقيقة المشروع الإردوغاني ـ الاقتصادي[5]:

يدعي اردوغان وحكومته أنه فخور (بأنه ما لم تستطع تركيا أن تنجزه في80 عاماً، استطعنا أن ننجزه في عشر سنوات).

- بالتأكيد هذا كلام صحيح، فلقد استطاع اردوغان ونظامه أن يبيع تركيا في عشر سنوات، وأن يبيع ما تم إنجازه في ثمانين عاماً.
- إن البنية والعملية الاقتصادية تعتمد بشكل قوي على طابع النظام السياسي، ولقد أعطي اردوغان دعماً من الولايات المتحدة، وحلفائها الغربيين من أجل إعادة تصميم وهيكلة تركيا سياسياً واقتصادياً.
- على أية حال، فإن الخصخصة، وبيع المؤسسات الاقتصادية التركية وكذلك الموارد الطبيعية للبلاد تعود للانقلاب العسكري الذي نفذه الجنرال كنعان إيفرين في عام 1980، ولابد هنا من الإشارة إلى أن تركيا بدأت رحلة اعتمادها على الغرب في وبعد الحرب العالمية الثانية، ولكن الحكومات التي ظهرت بعد الحرب لم تكن تقبل بالمطالب الراديكالية للغرب فيما يتعلق بالخصخصة، وبيع الاقتصاد التركي للرأسمال الأجنبي، ما عدا المرحلة القصيرة لحكومة عدنان مندريس، وتغير ذلك الأمر تحت رعاية الجيش في انقلاب كنعان إيفرين عام 1980، ومرحلة تورغوت أوزال، وتانسو تشيللر، ولكن تحت رعاية حكومة إردوغان وصل الأمر إلى ذروته.
- ما بين أعوام 1980 ـ 1983، دعمت الولايات المتحدة نظام الجنرال كنعان إيفرين العسكري الذي قام بتحطيم كل القوى المعادية للإمبريالية، وقام بحل الاتحادات، والأحزاب السياسية، وسمح بالنشاط السياسي فقط لأولئك الذين حصلوا على ضوء أخضر من الولايات المتحدة مثل (تورغوت أوزال)، الذي كان يعمل موظفاً لدى البنك الدولي كمسؤول ملف صغير داخله، وأصبح في فترة النظام العسكري مدير هيئة تخطيط الدولة التركية إذ منع الإضرابات، وأعاد هيكلة إدارة الجامعات بإنشاء مجلس التعليم العالي (YOK)، والذي يوازي وزارة التعليم العالي، وأسس مئات المدارس الدينية بأموال السعوديين، وشجع

دعمت الولايات المتحدة نظام الجنرال كنعان إيفرين العسكري الذي قام بتحطيم كل القوى المعادية للإمبريالية

(5) محمد يوفا وبسام أبو عبدالله، (تقرير خاص عن تركيا)، إصدارات مركز دمشق للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 20/12/ 2012.

الجنس، الرياضة، وفن كيف تصبح (مليونيراً) بسرعة، وتم إعداد دستور جديد، وشجع الرأسمال الأجنبي على حساب البضاعة الوطنية، والزراعة.

- بموجب هذه السياسات تم وضع البنية ولا سيّما بنظام الرأسمالية المتوحشة، وأصبح النظام السياسي والاجتماعي مناسباً، وجاهزاً لفتح الطريق لحاجات الرأسمال العالمي، ووضع الاقتصاد التركي تحت رحمة الولايات المتحدة وحلفائها.

- غيرت حكومة أوزال في عام 1984 القانون الذي لم يكن يسمح للأجانب بالمساهمة في المشاريع المملوكة من الدولة، وسمح أيضاً بالتداول الحر للعملات الأجنبية.

- بتاريخ 5 ـ 3 ـ 1995 وقعت حكومة تانسو تشيللر اتفاقية الاتحاد الجمركي المشترك مع الاتحاد الأوروبي، والذي جعل تركيا سوقاً مناسبة ومربحة للشركات الأوروبية.

- في بداية الثمانينات كان هناك 78 شركة أجنبية، ووصل هذا الرقم إلى 6584 شركة أجنبية في عام 2003، استناداً إلى المعلومات الرسمية للبنك المركزي التركي.

- ما بين أعوام 1980 ـ 2000 دخل تركيا 500 مليون دولار من الرأسمال الأجنبي، ووصل حجم هذا الرأسمال ما بين 2000 ـ 2004، والذي تغلغل في الاقتصاد التركي إلى 1,4 مليار دولار.

- في عام 1990 بلغ عدد الشركات الأجنبية الأكبر في الصناعات التركية 88 شركة، من أصل 500 شركة صناعية تركية، وفي عام 2000 وصل عددها إلى 131 وفي عام 2003 وصل إلى 147 شركة أجنبية، كانت الأكبر في قطاع الصناعات التركية.

- على أية حال، لم يكن هذا الرقم كافياً للرأسمال الأجنبي إذ إنه أراد المزيد، وبناءً على هذا الطلب قبلت الحكومة التركية أن تكون المرجعية القضائية لقطاع الأعمال في حال النزاعات، مرجعية دولية أي المحاكم (الأوروبية والأميركية)، التي أصبحت تملك السلطة النهائية للفصل بأية نزاعات في قطاع الأعمال.

- في عام 2002 وافقت تركيا على السماح للأجانب بالعمل في كل القطاعات الاقتصادية التركية بما في ذلك قطاعات الأمن الخاص، والتأمين، وفروع المتقاعدين، كما سمح للأجانب بشراء الممتلكات في أي جزء من البلاد، بما في ذلك في القرى، والمناطق القريبة من الحدود، ومن أجل مصالح الرأسمال الأجنبي زادت تركيا عدد المناطق الحرة إلى 19 منطقة في عام 2012.

- يوجد في تركيا حالياً 30335 شركة أجنبية، ويسيطر الرأسمال الأجنبي على 75% من بورصة استانبول، وعلى 50% من قطاع التأمين، و45% من البنوك، و70% من صناعة الكحول، و100% من صناعة التبغ، و90% من قطاع المواصلات، و100% من قطاع خدمات السيارات، و70% من صناعة السيارات، و70% من الصناعة الطبية، و70% من قطاع الشحن والتحميل، و75% من النقل الدولي، 70% من صناعة الدعاية، و68% من صناعة منتجات التنظيف، و50% من صناعة مياه الشرب، و45% من صناعة الزبدة، و24% من صناعة زيت الزيتون.

- قامت حكومة إردوغان ببيع 98 سفينة تركية، و38 مؤسسة حكومية مملوكة للدولة، و8 مرافئ، و37 محطة كهرباء، وعشرات مناجم الذهب، والفضة، والفحم، و68% من الأسهم في صناعات مملوكة للدولة، إلى الرأسمال الأجنبي.

- علاوة على ذلك، فإن ملايين هكتارات الأراضي، وآلاف المنازل (في بعض المناطق يوجد قرى بريطانية، وفرنسية، والمانية... الخ) تم تمليكها للأجانب.

- وأعدت حكومة إردوغان برنامج خصخصة سيتم بموجبه بيع كل الصناعات المملوكة للدولة، وكذلك الجسور والطرق السريعة والموانئ البحرية والجوية والسكك الحديدية والبنوك... الخ للرأسمال الخاص والأجنبي، وتجري مفاوضات حالياً مع شركة لوفتهانزا الألمانية من أجل ضم الخطوط الجوية التركية لها.

- مما لا شك فيه بأن هذه النشاطات، ووجود رأسمال أجنبي ضخم قد ساهم في تحديث وتطوير البنية التحتية وإغناء الحياة الثقافية، وكذلك

توسيع الخبرة في كيفية التعامل مع العالم الرأسمالي، فضلاً عن أن هذا الأمر زاد من النوعية والمهنية للعاملين ورفع مستوى التعليم.

- لكن الحقيقة العارية المكشوفة بقيت تتمثل في أن هذا التطور الاقتصادي استفاد منه مجموعة قليلة من السكان، في حين أن ملايين المزارعين والعمال والمدرسين ومالكي المحلات الصغيرة، والطبقة المتوسطة من رجال أعمال عانت بسبب هذه السياسات.

- والأكثر أهمية فإن تركيا لا تملك القوة، والسلطة فيما يخص مصيرها الأساسي، وتحولت إلى أداة بيد الرأسمال الأجنبي من أجل تنفيذ وتلبية مصالحه.

ومثال ذلك أن 85% من الـ(9) مليارات دولار المخصصة لـ (صندوق تشجيع الاستثمار والثقة بالدولة التركية) تم إعطاؤها لـ (تشاليك غروب) المملوكة لأحمد تشاليك وصهر إردوغان (بيرات البيرق).

4 ـ **الآفاق المستقبلية**: يعتقد كثيرون أن رجب طيب إردوغان نزل من القمة التي تربع عليها عدة سنوات نتيجة أصابته بجنون العظمة، فحولته إلى شخص غير قادر على تقدير الأمور بشكل واقعي ـ وبراغماتي ليصطدم بنتائج سياساته الحمقاء على صعيد الإقليم، ولا سيّما تجاه سورية، إذ أصبحت تركيا تواجه خطر تنظيمات القاعدة ـ وتفرعاتها على حدودها، وخطراً كردياً كانت تحاول تفاديه عبر عملية داخل تركيا لتستخدم هذه الورقة ضد سورية، وأن صورة حزب العدالة والتنمية التركي قد تضعضعت كثيراً على مستوى الإقليم، والداخل التركي، ولهذا فإن مؤشرات الافتراق قد بدأت تظهر داخل هذا الحزب بين رجب طيب إردوغان، والرئيس عبد الله غُل الذي يعمل بهدوء لإنشاء حزب سياسي جديد تحت اسم (حزب الحركة التركي) في ضوء معلومات تحدثت عن استئجار مبنى بـ 21 ألف دولار ليكون المقر العام للحزب، وبدت نقاط الافتراق واضحة بين الصديقين القديمين في ملفات (سورية)، الذي بدا أن عبد الله غُول بدأ يقاربه بواقعية وبراغماتية أكثر، وبالتسليم بهزيمة مشروع إردوغان في سورية، فضلاً عن موقفه تجاه التحولات في مصر والعديد من القضايا الداخلية التركية، مقابل استمرار عجرفة إردوغان ومكابرته في التسليم بالنتائج الكارثية لسياساته.

أن رجب طيب إردوغان نزل من القمة التي تربع عليها عدة سنوات نتيجة أصابته بجنون العظمة

ولهذا فإن انشقاقات قد نراها في المستقبل داخل حزب العدالة والتنمية بتأسيس (غُل) لحزب جديد ينأى بنفسه عن نتائج سياسات إردوغان ـ داوود أوغلو لينقذ ما يمكن إنقاذه باتجاه يستمر في خدمة الأهداف الأميركية ـ الغربية، وهو أمرٌ تشجعه واشنطن، ويحظى برضاها، عن طريق التحالف أيضاً مع الزعيم الديني فتح الله غولن، وتيار سياسي داخل حزب الشعب الجمهوري بزعامة كمال كيليتشدار أوغلو، وزعيم فيدرالية العلويين عز الدين دوغان.

إنحسار الإردوغانية في الشرق الأوسط يظهر واضحاً في انسداد إمكانيات التأثير التركي تجاه القضايا الساخنة في الإقليم

إن إنحسار الإردوغانية في الشرق الأوسط يظهر واضحاً في انسداد إمكانيات التأثير التركي تجاه القضايا الساخنة في الإقليم من (سورية، مصر، العراق، لبنان ـ ليبيا ـ . . .) وقضية فلسطين، وسقوط نظرية (صفر مشاكل) لصاحبها (أحمد داوود أوغلو) بالضربة القاضية الأمر حولها إلى مجال للتندر، والنكتة، وهو ما يفترض أن يعني تغيرات مهمة على الساحة السياسية التركية تعيد فتح المسالك الدبلوماسية مع دول الإقليم تمهيداً لترتيبات ما بعد سقوط الإردوغانية السياسية.

شمال أفريقيا وصحرائها الكبرى: المجهز الجديد للتطرف

أ. د. عبدالسلام بغدادي*
مركز الدراسات الدولية
جامعة بغداد

* أكاديمي وباحث من العراق

المقدمة

بعد أن كانت الصحراء الافريقية الكبرى تنعم بالهدوء والسكينة قروناً عدة، ولا تحرك رمالها الملتهبة سوى الرياح، وحركة الطوارق الملثمين (البدو الرحل الذين يستخدمون الجمال في ذهابهم وإيابهم)، الذين يجوبون الصحاري حاملين الذهب (الافريقي) من مالي وغانا وجوارهما إلى شمالي الصحراء وشرقيها، مقايضين إياه بالملح العربي، الذي كان يّعد إكسير الحياة بالنسبة إلى الأفارقة ــ جنوب الصحراء، ولم يكن طموحهم يتجاوز أكثر من العيش بدعة وهدوء في فيافي الصحراء بعيداً عن المدنية وضجيجها.

إلا أن حياتهم انقلبت رأساً على عقب تبعاً لمتغيرات عدة (غير مألوفة بالنسبة إليهم) منها، تداعيات الحراك الاسلامي المتطرف الذي ظهر في الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، قد جاء بالمتطرفين الاصوليين إلى موطن الطوارق في العمق الصحراوي بأعداد غفيرة، والتصدع الكبير الذي حصل في ليبيا بسبب الثورة الشعبية، وتدخل الناتو الذي أدى إلى تدفق السلاح المنفلت إلى مناطقهم من عقاله، وهو سلاح لم ير الطوارق الازواد مثله في حياتهم سواء في نوعه أو كمه.

الحراك الاسلامي المتطرف الذي ظهر في الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، قد جاء بالمتطرفين الاصوليين إلى موطن الطوارق في العمق الصحرأوي بأعداد غفيرة

وهو سلاح ترافق مع قدوم أعداد كبيرة من نظرائهم الطوارق من ليبيا، وهم مدججين بالسلاح ومزودين بالخبرة القتالية الحديثة، كل ذلك جعل من الطوارق، ولاسيّما المتوطنين في شمال دولة مالي (بلاد الازواد)، ينشغلون في حراك

جديد ـ حراك اشتبك فيه الإسلامي (الحركات المتطرفة) مع العلماني (طموح تأسيس دولة مدنية للطوارق في شمالي مالي)، وتداخل فيه السياسي مع التجاري (تجارة السلاح والمخدرات)، والإنساني مع الجنائي (خطف الأجانب وتحويلهم إلى رهائن والمقايضة عليهم بملايين الدولارات)، وتحويل أموال الفدية إلى مصدر لتمويل حركاتهم وتحركاتهم.

وبين ليلة وضحاها تحولت الصحراء إلى ملاذ لحركات وتنظيمات شتى، أبرزها التنظيمات الاسلامية المتطرفة، التي لم يقتصر نطاق تأثيرها في دول الصحراء، أو ما تسمى بدول الساحل والصحراء، بل امتد إلى القلب العربي في مصر، إذ تسربت إلى سيناء تنظيمات لم تشهدها من قبل إلا بنزر يسير، بل تعدى التسريب حتى وصل سوريا التي دخلتها زمر عدة من مقاتلي أفريقيا ولا سيّما من تونس وليبيا.

أولاً: النواة

أدى انفصال شمالي مالي (آذار 2012 ـ كانون الثاني 2013)، وهو الأقليم المعروف بأسم (الازواد) ومساحته (822) ألف كيلو متر مربع، إلى حدوث فجوة هائلة من اللاشرعية في الظهير الجنوبي لمنطقة شمالي أفريقيا وهي منطقة الساحل (قلب الصحراء)، وتقع مالي وعاصمتها باماكو في المركز منها، وتشاد والنيجر شرقاً، وموريتانيا والسنغال غرباً.

الفجوة الهائلة من اللاشرعية باتت تجذب حركات المعارضة المسلحة في أفريقيا، وأصبحت نقطة ارتكاز قوية جداً لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي

هذه الفجوة الهائلة من اللاشرعية باتت تجذب حركات المعارضة المسلحة في أفريقيا، وأصبحت نقطة ارتكاز قوية جداً لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وغيره من التنظيمات الاسلامية المتطرفة، ولا شك في أن انفصال اقليم شمالي مالي الذي حدث عقب الإطاحة بالرئيس أمادو تومانى توري في 22 أذار 2012، شكل في حينه ـ ولاسيّماهو بمثل هذه المساحة التي تعادل مساحة فرنسا مرة ونصف، وبما يقرب من ضعف مساحة العراق ـ تطوراً خطيراً يحمل في طياته نذر تهديد لمنطقة شمال أفريقيا، بل لأجزاء واسعة من أفريقيا والعالم الاسلامي، بما يستدعي فكراً جديداً في السياسات الامنية لدول الاقليم (العربي ـ الافريقي)[1].

(1) خالد عبد العظيم، الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لإنفصال أزواد في مالي، السياسة الدولية، العدد 189 يوليو ـ تموز، 2012 ص 112.

وكانت نقطة التحول بالنسبة إلى السكان الاقليم(*)، وكثير منهم من الطوارق الازواد والعرب، والذين كانوا يطالبون بالحكم الذاتي فيما مضى ـ تكمن في انهيار نظام الرئيس الليبي معمر القذافي عام 2011 بفعل الثورة الشعبية، التي تعززت بتدخل قوات حلف شمال الاطلسي (18000 طلعة جوية)، إذ أدى هذا الحدث إلى مطالبة الطوارق الازواد بالانفصال عن دولة مالي، والامر الذي شجعهم على ذلك، أنه بانهيار نظام القذافي وتفكك ترسانته، عاد الآلآف من الطوارق المجندين في جيش القذافي منذ عام 1980، والذين يتمتعون بمهارة قتالية عالية، وإمكانات التعامل مع السلاح الحديث والمتطور إلى شمالي مالي ـ بحكم تحدرهم من هذا الإقليم ـ مدججين بالسلاح الحديث، بعد مشاركتهم مع كتائب القذافي في مواجهة الثوار الليبيين.

وهؤلاء جاءوا ـ كما تمت الاشارة ـ بأفضل المعدات التسليحية المهربة من ليبيا، بما فيها مضادات الطائرات، فالطوارق عملوا على استغلال الوضع المتردي للبلاد (دولة مالي)، بعد الانقلاب الذي قاده الكابتن أمادو سانجو على الرئيس أمادو توماني توري في 22 ـ آذار ـ مارس 2012 ـ قبل أقل من شهر واحد من إجراء الانتخابات الرئاسية في البلاد، والتي أعلن الرئيس المالي المخلوع (توري)، عدم ترشحه لها لاتمامه المرحلة الثانية من الحكم، بموجب الدستور الذي لايجيز له الترشح لحقبة ثالثة، ليس من أجل الحصول على الحكم الذاتي، كما كانوا يطالبون به الرئيس المخلوع.

الخطوة الأولى لإقامة دولة الطوارق الكبرى في قلب الصحراء الافريقية المترامية الأطراف، يشكل مكمن الخطورة على الدول العربية والافريقية

وإنما من أجل إقامة دولة لهم شمال البلاد (دولة الازواد)، قد تكون نموذجاً يحتذى به لبقية الطوارق في دول الجوار المالي (الجزائر، النيجر، بوركينا، ليبيا)، وهي الخطوة الأولى لإقامة دولة الطوارق الكبرى في قلب الصحراء الافريقية المترامية الأطراف، يشكل مكمن الخطورة على الدول العربية والافريقية(2).

ثانياً: التنظيمات الاساسية

وجد هؤلاء المسلحون أربعة تنظيمات (أساسية) أزوادية ـ صحراوية وإسلامية معتدلة ومتطرفة بانتظارهم، وهي:

(*) تبلغ مساحة مالي مليون ومائتين وواحد وأربعين ألف كيلو متر مربع، وبالتحديد 192، 240، 1 كلم مربع. ونقطة الضعف الكبيرة في جغرافيتها السياسية هي أن نهر النيجر(وهو واحد من أربعة أكبر أنهر في افريقيا مع النيل والزامبيزي والكونغو) يفصل شمال الدولة المعروف بالأزواد عن جنوبها. و برغم أن أقليم أزواد يمثل ما يقرب من ثلثي مساحة الدولة، فإن الأزواد الطوارق الذين يقطنون الأقليم لا يزيد عددهم عن مليون ونصف المليون نسمة، وهم من الرعاة. في حين يتركز باقي سكان مالي، وعددهم 13 مليونا وأغلبهم من الزنوج (المسلمين)، في ثلث الأقليم الباقي، ومعظمهم من المزارعين.
ينظر: عبد العظيم، ص 112، عبد السلام بغدادي، الجماعات الأفريقية في أفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 504، وأطلس بلدان العالم (لاروس)، (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2013، بدر حسن شافعي، التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة شمال مالي، السياسة الدولية، المجلد 48، العدد 191 يناير ـ كانون الثاني 2013، ص 123.

(2) شافعي، ص121، وللمزيد حول الطوارق: المصدر نفسه، ص123، عبد السلام بغدادي، الجماعات الأفريقية، 504، أيمن السيد شبانه، ما بعد التهميش: الطوارق وتهديد سلامة الدولة الوطنية، السياسة الدولية، المجلد 48، العدد 193، تموز ـ يوليو، 2013 ملحق تحولات إستراتيجية، 25 ـ 30.

1 ـ الحركة الوطنية لتحرير الازواد: وهي حركة مدنية تقتصر عضويتها على الطوارق، تطالب باستقلال الجزء الشمالي من جمهورية مالي، وإقامة دولة مدنية تضم الطوارق في ذلك الجزء المسمى أزواد[3].

(3) الحياة، العدد 18160 في 23 ـ 12 ـ 2012 وص8، وقارن مع شافعي، ص 122، عبد العظيم، ص 112 ـ 114.

2 ـ جماعة أنصار الدين: وهي حركة طوارقية إسلامية ينتشر أتباعها في شمال مالي وزعيمها أياد أغا غالي، وتدعو لتطبيق الشريعة الاسلامية وفق منظورها للشريعة، في عموم البلاد، وتحظى بتأييد من طوارق الجزائر المنتشرين على الحدود مع مالي، وهي حدود تمتد لـــ(1300) كلم في عمق الصحراء الافريقية الكبرى[4].

(4) شافعي، ص122، عبد العظيم، ص 112 ـ 114، الحياة، المصدر نفسه، ص 8.

3 ـ تنظيم أو حركة التوحيد والجهاد في غربي أفريقيا: وهي حركة إسلامية متشددة، تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وعلى وفق منظورها المتطرف للشريعة، ولكنها لاتدعو إلى تجزئه مالي، لأن معظم سكان مالي هم من المسلمين، سواء في الشمال أو الجنوب، وحركة التوحيد والجهاد على علاقة بتنظيم القاعدة، وكانت تتمركز في مدينة غأو المالية الواقعة على نهر النيجر[5]، بيد أنها انسحبت من المدينة بعدالتدخل العسكري الفرنسي ـ الافريقي في 11 ـ 1 ـ 2013، وللحركة حضور في جنوب ليبيا، وقد نفذت عمليات عدة، منها استهداف معسكر في مدينة أغاديس، والهجوم على مجموعة أريفا النووية الفرنسية في منطقة أرليت إذ مناجم اليورانيوم، ويقع كلا الموقعين في دولة النيجر المجاورة[6].

(5) بـــغـــدادي، ص496، لاروس، ص146، شافعي، ص 112 ـ 122، المصدر نفسه، ص8.

(6) الشرق الأوسط، العدد 12598 في 26 ـ 5 ـ 2013، ص 7.

4 ـ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي: بسط نفوذه على أجزاء واسعة من شمال مالي، خصوصاً إقليم أزواد (الذي تقطنه أغلبية من الطوارق)، وامتد نفوذه إلى شرقي موريتانيا وجنوبي الجزائر وصولاً إلى الحدود مع النيجر، ونالت الصحراء المغربية جزءاً من هذا الانتشار في الآونة الأخيرة، وقد أطلق البعض من المؤيدين للتنظيم على هذه المناطق اسم (أرض العزة) و(تورا بورا) المغرب الإسلامي[7].

(7) مصطفى بركات، مخاوف من تحول صحراء أفريقية ل تورا بورا جديدة الوطن العربي، باريس، العدد 1752 في 29 ـ 9 ـ 2010، ص ص 24، 25، 26.

ومن أشهر قادته عبدالحميد أبو زيد، الذي ينسب إليه اختطاف مجموعة من الرهائن الفرنسيين في أيلول 2010 في شمال مالي، ويصنف أبو زيد بأنه من أعنف القادة الميدانيين في مالي، بل الرجل الثاني في التنظيم وعبدالملك دودكال (دروكدال) الملقب بأبي مصعب عبدالودود، ويعتقد بأنه أمير التنظيم أو زعيم الفرع الجزائري للتنظيم، وجمال عكاشة (يحيى ابو

الهمام)، وهو جزائري مقرب من من زعيم التنظيم (درودكال)، وعمر الصحراوي وهو معتقل حالياً في مالي بعد قيامه باختطاف رهائن اسبان أب 2010، ومختار بلمختار وهو جزائري وله اسماء وألقاب عدة: منها خالد ابو العباس والاعور (بلعور) والسيد مارلبورو، ويرد أنه هو الذي قاد العملية ضد منشأة عين أميناس في جنوب غرب الجزائر (حقل غاز ضخم يعمل فيه أجانب مع جزائريين)، في شهر كانون الثاني ـ يناير 2013، وهي من أخطر الهجمات التي استهدفت قطاع النفط الحيوي في الجزائر، وراح ضحيته عشرات القتلى من الاجانب والجزائريين فضلًا عن مقتل المهاجمين[8].

وظل التنظيم يسيطر على أجزاء واسعة من شمال مالي عام 2012، قبل أن يصدر مجلس الأمن الدولي قرارته الثلاثة (2056 في 5 ـ 7 ـ 2012 و2071 في 5 ـ 10 ـ 2012 و 2085 في 20 ـ 12 ـ 2012).

وهي قرارات سمحت بإرسال قوات أفريقية تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعروفة اختصاراً باسم (إيكواس)، مدعومة من الأمم المتحدة، وبدعم لوجستي من بعض الدول الغربية، مثل فرنسا (التي قادت العملية)، والولايات المتحدة الأميركية، وبدعم من الجزائر ـ التي فتحت أجواءها أمام حركة الطيران الحربي الفرنسي إلى شمال مالي ـ وهي منطقة أصبحت ـ في حينها، تحت سيطرة التنظيمات الإسلامية المتطرفة وفي مقدمتها تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي[9]، إثر الانقلاب العسكري الذي قادته مجموعة من الضباط الصغار في الجيش المالي بقيادة أمادو سانجو في 22 ـ 3 ـ 2012، على حكم الرئيس أمادو توماني توري (2002 ـ 2012)، إذ تمكنت الجماعات الأصولية المتشددة ـ في حينها ـ من السيطرة على الشمال المالي، وسعت لتطبيق الشريعة الإسلامية ـ وفق تصورها ـ في مدن الشمال، ومن بينها: غأو، كيدال، والمدينة التاريخية (تومبكتو)، التي تعد جزءاً من التراث الحضاري الانساني العالمي[10].

إلا أن التنظيم ـ وبعد التدخل العسكري الفرنسي ـ الأفريقي (المدعوم أميركياً ـ ضمن ما بات يعرف بالقيادة من الخلف)، انزوى في الملاذات الآمنة في الصحارى الشاسعة بين مالي والنيجر والجزائر وموريتانيا وبوركينا، لكنه يتحين الفرص للظهور العلني وإعادة الانتشار والسيطرة على المناطق التي خسرها في شمال مالي[11].

(8) ينظر: توماس فيس، معركة فرنسا في صحراء مالي، الصباح، العدد 2820، في 12 ـ 5 ـ 2013، ص13، عبد الله ولد محمدي، ماذا لو شذت الحرب في مالي عن القاعدة، الشرق الأوسط، العدد، 12465 في 13 ـ 1 ـ 2013، ص10. وكذلك: صحيفة المدى، بغداد، العدد 2740 في 14 ـ 3 ـ 2013، ص، 8، القدس العربي. السنة 22، العدد 6627 في 29 ـ 9 ـ 2010، ص 7، الحياة، العدد 17338 في 23 ـ 9 ـ 2010، ص6، الصباح/ بغداد، العدد 2765 في 4 ـ 3 ـ 2013 ص، 7، والعدد 2876 في 22 ـ 7 ـ 2013، ص7، الشرق الأوسط، العدد 12507 في 24 ـ 2 ـ 2013، ص 10،

(9) ينظر قرارات مجلس الأمن الدولي الثلاثة، ويقارن مع: أليكس اكوا غيرام، التطرف المسلح يغزو الأفارقة، ترجمة خالد قاسم، الصباح، العدد2884، في 31 ـ 7 ـ 2013، ص13، وشافعي، ص ص120 ـ 121، الشرق الأوسط، العدد 12465 في 13 ـ 1 ـ 2013 ص6، الصباح 2272، في 12 ـ 1 ـ 2013، ص 7.

(10) عبد الحليم، ص116.

(11) فيس، ص 13.

ثالثاً: التنظيمات الطرفية

هناك تنظيمات أخرى تابعة للقاعدة في أفريقيا[12]، وهي تقيم نوعاً من العلاقة مع بعضها البعض، نذكر منها:

1 ـ جماعة بوكو حرام: وتنشط في شمال شرقي نيجيريا، وقامت بعمليات مسلحة عدة، منها، تفجير مكاتب الولايات المتحدة في العاصمة النيجيرية (أبوجا) عام 2011[13]، واختطاف أجانب لتهديد القوى الغربية، ومن بين أهم عملياتها في هذا المجال قيامها بخطف سبعة فرنسيين من شمال دولة الكاميرون في شهر شباط ـ فبراير 2013، رداً على العملية العسكرية الفرنسية في دولة مالي، التي بدأت في 11 ـ 1 ـ 2013، بإسناد من مجلس الأمن الدولي، وبمشاركة دول عدة من غربي أفريقيا[14].

هناك تنظيمات أخرى تابعة للقاعدة في أفريقيا[12]، وهي تقيم نوعاً من العلاقة مع بعضها البعض

2 ـ جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان: وزعيمها أبو أسامة الأنصاري، وهي تشارك في التدريبات مع مقاتلي تنظيم القاعدة في النيجر، وهذه الحركة انفصلت عن تنظيم بوكو حرام، بسبب أعمال القتل العشوائي التي تقوم بها الأخيرة، والتي أدت إلى مقتل عدد من المسلمين، وقامت جماعة أنصار المسلمين بعمليات خطف عددٍ من الأجانب، وقتلت سبع رهائن من الأجانب في شباط ـ فبراير 2013 في شمال نيجيريا[15].

3 ـ تنظيم أنصار الشريعة: التي تتخذ من ليبيا نقطة انطلاق لها، وينسب إليها قيامها بمهاجمة القنصلية الأميركية في بنغازي، في 11 من ايلول ـ فبراير 2012 (الذكرى الحادية عشرة لهجمات الحادي عشر من أيلول 2001) على واشنطن ونيويورك، وهو الحادث الذي تسبب بمقتل أربعة أميركيين، بينهم السفير كريس ستيفنز[16].

وكان لهذه الواقعة آثارها الوخيمة على وزارة الخارجية الأميركية، وربما تكون أحد أسباب انسحاب هيلاري كلينتون من وزارة الخارجية، برغم أنها كانت في أوج تألقها السياسي، وعلى الرغم من مرور سنة على الحادث الذي يشتبه بقيام (انصار الشريعة) به، إلا أن التحقيق لازال مستمراً من قبل واشنطون، لأكتشاف تفاصيل العملية والقائمين بها[17].

4 ـ تنظيمات وحركات متطرفة في السودان: قامت بهجمات منها، هجوم

(12) هدى الحسيني، القاعدة تطور قدراتها واليمن أهم معاقلها، الشرق الأوسط، العدد 12679 في15 ـ 8 ـ 2013، ص 9.

(13) فيكي هدلستون، ضرورة المشاركة في إنقاذ مالي، الشرق الأوسط، العدد12468 في 16 ـ 1 ـ 2013، ص9

(14) عبدالحليم، ص ص 117 ـ 118.

(15) الشرق الأوسط، العدد 12523في 12 ـ 3 ـ 2013، ص 5.

(16) هدلستون، ص9. وقارن مع الشرق الأوسط، العدد12468، في 16 ـ 1 ـ 2103، ص 9، وكذلك: العدد 12707 في 12 ـ 9 ـ 2013 ص 6.

(17) محمد علي صالح، عودة التحقيق في مقتل السفير الأميركي في بنغازي للواجهة، الشرق الأوسط، العدد 12717 في 22 ـ 9 ـ 2013 ص 6.

ما أعلنه تنظيم القاعدة بالسودان مطلع عام 2013، عن تشكيل جناح طلابي له بجامعة الخرطوم (أعرق الجامعات السودانية)، وأهم مراكز النشاط السياسي الطلابي

بالأسلحة على مسجد في أم درمان، وقتلت عدداً من المصلين في أثناء صلاة الجمعة، ومما يؤكد وجود هذه التنظيمات المتطرفة، وهو ما أعلنه تنظيم القاعدة بالسودان مطلع عام 2013، عن تشكيل جناح طلابي له بجامعة الخرطوم (أعرق الجامعات السودانية)، وأهم مراكز النشاط السياسي الطلابي، بل إن بعض السودانيين تم قتلهم أو إعتقالهم عند مشاركتهم في القتال، إلى جانب عناصر من القاعدة في أفغانستان أو في الصومال، مثلما ورد أن بعضهم أنضم إلى القتال، الذي اندلع في مالي، بداية عام 2013 إثر التدخل الفرنسي ـ الأفريقي في هذا البلد[18].

(18) عثمان ميرغني، القاعدة تطل مجدداً في السودان، الشرق الأوسط، العدد 12468 في 16 ـ 1 ـ 2013، ص 10.

رابعاً : التداعيات

وأخيرا يمكن القول إن كثير من المحللين والمراقبين، يتجه اليوم إليأن انفصال شمال مالي وظهور التنظيمات الإسلامية المتطرفة هناك، هو رد فعل مباشر لثمانية عشر ألف طلعة جوية لحلف شمال الأطلسي(الناتو)، أدت إلى تداعي القوات النظامية الليبية، وتدمير القواعد القواعد الجوية الليبية التي كان يتم عن طريقها تحقيق السيطرة (الليبية) الجوية على الصحاري.

لقد سعت الولايات المتحدة بتدخلها إلى السيطرة على بترول ليبيا، والاستحواذ على موقع ليبيا البري كممر استراتيجي إلى السودان وجنوب السودان وتشاد، إذ مكامن النفط الذي توغلت فيها الاستثمارات الصينية، وإلى موقع ليبيا الساحلي، إذ يتمركز الأسطول السادس الأميركي عند مشارف طرابلس، على حين تمركزت المخابرات البريطانية في شرق الساحل الليبي وتحديداً في بنغازي وطبرق[19].

(19) عبدالعظيم، ص114.

لقد سعت الولايات المتحدة بتدخلها إلى السيطرة على بترول ليبيا، والاستحواذ على موقع ليبيا البري كممر استراتيجي إلى السودان وجنوب السودان وتشاد

وهذه الاستراتيجية العالمية حققت بعض أهدافها، لكنها زلزلت وبعنف بالغ أركان دول وهيبتها واستقرارها، إذ انطلق منطق القبيلة أهوجاً منفلتاً تماماً من عقاله، بعد أن رأت القبائل الصحراوية القوات النظامية الليبية وهي تتداعى، وتتفكك ترسانة أسلحة هائلة، كماً ونوعاً وبعد أن كانت زمناً طويلاً سراً كبيراً من أسرار الدولة الليبية، في التحليل النهائي أدت طلعات الناتو الجوية المدمرة على ليبيا إلى الأوضاع الآتية:

1 ـ إنفصال شمال مالي في عام 2012.

2 ـ بروز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي ودول الساحل والصحراء، واتساع نشاطه في تجنيد المقاتلين وتجارة السلاح، وحصوله على مقابل لتأمين مرور تجارة الكوكايين والهيروين في منطقة الساحل، والحصول على الفدى الثمينة نظير إطلاق الرهائن الأجانب، و التيانتشرت وتفاقمت بعد تداعي ليبيا، وتفكيك ترسانتها[20].

(20) المصدر نفسه، ص114.

3 ـ إنتقال السلاح الليبي من ليبيا إلى دول الساحل.

4 ـ إتساع نشاط حركات المعارضة المسلحة في أفريقيا، والتي غدت تسعى إلى التزود بالرجال والسلاح عبر منطقة الساحل، وهي الحركات التي تمت الإشارة إليها، وممن لم تتم الإشارة إليها نذكر حركة بابا لاديه في تشاد[21]، وحركة شباب المجاهدين الصومالية، و التي أخذت تنفذ عمليات مسلحة ومنظمة خارج الصومال[22]، واخرها عملية الهجوم على مبنى (ويست جيت)، وهو مول تجاري ضخم في العاصمة الكينية (نيروبي) يوم السبت المصادف 21 ـ 9 ـ 2013، وهو هجوم خلف واحداً وستين قتيلاً مدنياً وستة من عناصر قوات الأمن وكبد كينيا خسائر هائلة ـ وفقاً لما صرح به الرئيس الكيني أوهارو كينياتا بعد الحادث الذي فقد فيه بعض اقربائه، واستدعى الحادث تدخلاً فنياً إسرائيلياً ومتابعة أميركية[23].

(21) المصدر نفسه، ص114، وقارن مع عبد النور بن عنتر، تهديدات غير وجودية .. الأرتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب، السياسة الدولية، العدد 191 يناير ـ كانون الثاني، 2013، ملحق تحولات استراتيجية، 25.

(22) للمزيد من التفاصيل حول الحركة، ينظر: عبدالسلام إبراهيم بغدادي، حركة شباب المجاهدين الصومالية، (القاهرة: مدبولي الصغير للتوزيع والنشر، 2011.

(23) ينظر في ذلك: الشرق الأوسط ـ طبعة بغداد، العدد 12717 في 22 ـ 9 ـ 2013، ص6، والعدد 12718 في23 ـ 9 ـ 2013، ص7، والعدد 12719 في 24 ـ 9 ـ 2013، ص7، والعدد12720 في 25 ـ 9 ـ 2013، ص7، والعدد12721 في 26 ـ 9 ـ 2013، ص7، والعدد 12723 في 28 ـ 9 ـ 2013، ص6.

5 ـ ومما زاد الطين بلة وأظهر في الوقت نفسه ـ سوء تقدير أميركي بلا شك، أن هناك (1600) مقاتل أنفقت الولايات المتحدة (600) مليون دولار على تدريبهم واعدادهم ليحاربوا القاعدة ضمن الجيش المالي، لم يلبثوا أن انضموا إلى القاعدة ورجالها في مالي المعروفون بتدريبهم العالي وشراستهم القتالية، وهؤلاء من بين مقاتلين محليين آخرين ساهموا في مواجهة الفرنسيين الذين دخلوا الأراضي المالية بعد 11 ـ 1 ـ 2013، وتكمن خطورة هؤلاء المقاتلين، أنهم على علم بأسرار الاستراتيجية التي تعتمدها القوات الأميركية والفرنسية، عموماً للقتال في المناطق الصحرأوية.

(24) أمين قمورية، حرب مالي ..صندوق باندورا الأفريقي، الصباح، العدد 2738، ص13.

هناك (1600) مقاتل أنفقت الولايات المتحدة (600) مليون دولار على تدريبهم واعدادهم ليحاربوا القاعدة ضمن الجيش المالي، لم يلبثوا أن انضموا إلى القاعدة

الخاتمة

يمكن القول إن فيض بعض هذه الحركات المتطرفة المنطلقة

اتخذت بعض الأشخاص والتنظيمات الإسلامية المتطرفة ملاذاً مناسباً في شمال صحراء سيناء المصرية

من شمال أفريقيا وصحرائها الكبرى، بدأ يقترب من القلب العربي في مصر وسوريا، إذ اتخذت بعض الأشخاص والتنظيمات الإسلامية المتطرفة ملاذاً مناسباً في شمال صحراء سيناء المصرية، وظهر ذلك جلياً عن خلال قيام الجيش المصري منذ مطلع تموز ـ يوليو 2013، بعمليات تكاد تكون يومية ضد هذه التنظيمات، التي تشن وبشكل دوري هجمات دامية ضد الجيش والشرطة والمصالح المصرية، هجمات خلفت أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى، فضلاً عن خسائر كبيرة في الاقتصاد المصري المنهك[25]، وما يوضح جسامة أفعال هذه التنظيمات وطبيعة ارتباطاتها وجنسية أعضائها، ما صدر من بيان عن الجيش المصري الثاني يوم الأربعاء المصادف 18 ـ 9 ـ 2013جاء فيه (أن قواته دكت ثلاث بؤر إرهابية في شمال سيناء، وتبين أنها تضم (60) شخصاً من جنسيات مختلفة، بينهم بعض عناصر القاعدة)[26].

ولم يقتصر الأمر على مصر ـ كما تمت الاشارة ـ بل امتد التأثير إلى سوريا عبر جبهة النصرة وغيرها، التي تضم في صفوفها كثير من المقاتلين القادمين من أفريقيا وغيرها[27]، وهنا ينبغي التنويه ـ على الاقل فيما يخص هذه الدراسة، إلى أن مالي (لم تّعد تطوراتها بعيدة أو منفصلة عن نطاق الشرق الأوسط، بحكم القرب الجغرافي والامتداد السياسي، فضلاً عن التداعي الجيو إستراتيجي[28].

(25) الشرق الأوسط، العدد 12693 في 29 ـ 8 ـ 2013، ص2.والعدد 12707 في12 ـ 9 ـ 2013 ص 2، والعدد 12709في 14 ـ 9 ـ 2013 ص 2، والعدد 12716 في 21 ـ 9 ـ 2013 ص2.

(26) سليمان جودة، المشكلة ليست في السيسي يا إخوان، الشرق الأوسط، العدد12718 في 23 ـ 9 ـ 2013 ص8.

(27) ينظر: مقتل أبو عبدالله الليبي أحد أمراء (داعش) في أدلب بإشتباكات مع المعارضة، الشرق الأوسط، العدد 12719 في 24 ـ 9 ـ 2013 ص 2، وعبدالرحمن الراشد، نكاح الجهاد.. دعاية أم حقيقة؟، الشرق الأوسط، العدد 12720 في 25 ـ 9 ـ 2013 ص 9.

(28) سامح راشد، عام إنتقالي: الإدارة الرخوة للقضايا الدولية، السيسة الدولية، المجلد 48، العدد 191، كانون الثاني ـ يناير 2013، ص102.

14
فصلية 2013
كراسة
استراتيجية
تونس
انتفاضة التغيير
ومعضلات النظام السياسي
أ. د. محمود صالح الكروي
أ. م. د. صبر رحيم الخزاعي
مركز حمورابي 2013

حصاد التغيير
بين سطوة الولايات المتحدة الأميركية وإرادة الشعوب العربية

د. طه حميد العنبكي*
أكاديمي وباحث من العراق

* أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية ـ كلية العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية

مقدمة

جاء الحراك الشعبي في معظم الدول العربية نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011، بسبب المعاناة والحرمان والتسلط الذي عاشته الشعوب العربية على مدى عشرات السنين، وهذا الحراك يدلل على إن تلك الشعوب مازالت تملك الإرادة والرغبة في تقرير مصيرها، ومواجهة كل التحديات التي تقف حائلاً دون تحقيق آمالها، ومن أبرز تلك التحديات قسوة أنماط الحكم التسلطي المتحالفة مع الولايات المتحدة الأميركية، والتي لم تتوانِ عن اللجوء إلى أية وسيلة لحماية أهدافها في المنطقة العربية، عن طريق دعم هذه الأنظمة التسلطية.

وعلى وفق ذلك فإن تغير أربعة حكام في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، ومازالت دولاً عربية أخرى تشهد احتجاجات وأحداث عنف وعنف مضاد ومنها سوريا والبحرين والسودان، هذا التغير أثار سؤال أساسياً ارتبط بالسطوة التي تمارسها الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وهو كيفية تعامل الولايات المتحدة مع الإرادة الشعبية لهذه البلدان التي أستخدمت لتغير الأنظمة الحاكمة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يشكل جوهر البحث، ولا سيّما مع استمرار قوى شعبية وسياسية في الدول العربية الآخرى للمطالبة بالإصلاح والتغيير، وبالمحصلة حققت تلك الشعوب نسب متباينة من التغير، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: ما مدى ونطاق وجدوى هذا التغيير؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة نحتاج إلى تحديد الإطار المفاهيمي للأحداث ودوافع التغير ونتائجه في سطوة الولايات المتحدة.

أولاً: أحداث التغير

إن الأحداث التي جرت ـ ومازالت تجري ـ في العديد من الدول العربية من الصعب وضعها في إطار مفاهيمي معين، ذلك لأنها تجاوزت الأشكال والأنماط التفسيرية التقليدية، وكسرت النماذج الثورية التاريخية فجمعت بين الواقعي والافتراضي وبين العفوية والتنظيم، ومن جانب آخر، فإن التحليل الحضاري ينظر إلى ما حدث ويحدث في الدول العربية بما يشبه الخروج عن المألوف، وهو قبول الشعوب بالأوضاع السائدة دون الرغبة في التغيير، ذلك لأن النظم العربية الفاقدة للشرعية والفعالية السياسية والغارقة في الفساد، وصلت إلى درجة من الظلم والقسوة ومحاربة الإنسان على نحو يتعارض مع قيم الإنسانية، ولعل ملاحظة ما حصل في أثناء لحظات الاحتجاج الأولية من تغيير في سلوكيات المواطنين لم نشهدها في السابق، يؤكد هذا البعد الحضاري المركب لعناصر التغير، فما حصل من تكاتف وتؤازر بين الشباب ومن كل أطياف المجتمع وتوجهاتها المتعددة والمختلفة، جسد حالة مختلفة وغير مسبوقة تحتاج إلى تأمل خاص[1].

(1) سلمان بو نعمان، فلسفة الثورات العربية، المغرب، مركز نماء للبحوث والدراسات، سلسلة دراسات فكرية(1)، 2012، ص5.

والأصل في الثورات الحقيقية أن يجري توجيهها من مفكرين وقادة ميدانين، ما يعني أن الغليان الشعبي المتصاعد تغذيه الأفكار الثورية، التي تحدد نمط التناقضات الاجتماعية الساعية إلى إحلال شكل النظام الذي ترنو لقيامه، فكما أن الأفكار الثورية وحدها ليست ذات قيمة، فإن الثورة الشعبية من دون أهداف وأساس نظري للتغيير ستكون غير ذات جدوى، وتنتهي إلى مسار آخر ليس كما تحلم به الفئات المطالبة بالتغير، والملاحظة التي تسجل هنا: أن المفكرين والمثقفين العرب كانوا خارج معادلة الحراك الشعبي العربي، إذ يجتر بعضهم عن طريق هياكل ومؤسسات متحنطة «مؤتمرات قومية ـ إسلامية»، وأفكاراً أصبحت من الماضي ومن ثَمَّ فهي لا تمت بصلة للواقع، ولم يكن لها أثر في طريقة تفكير الشباب العربي ولم تعبر عن همومهم، وعلى ذلك تعد الإشكالية الأساسية في هذا ال إطار كامنة في عدم وجود جسور فكرية، لتأطير هذا الحراك الثوري الذي يمر به الشعب العربي في هذه المرحلة.

أن الأفكار الثورية وحدها ليست ذات قيمة، فإن الثورة الشعبية من دون أهداف وأساس نظري للتغيير ستكون غير ذات جدوى

والحقيقة التي لا مراء فيها أن القوة التي تحركت معبرة عن احتجاجها ضد الأوضاع القائمة، تشكل تياراً يمثل توجهاً

تميز الحراك الشبابي باللامركزية، وهذا الأمر منح الولايات المتحدة القدرة على التحكم بتوجهات الشباب المحركة للتغير

جديداً يحمل أفكاراً متوافقة ليست بالضرورة أصيلة ومبتكرة، لكنها بدرجة كبيرة منقولة تأثرت بها فئة عمرية بعينها، وأن هذا التيار لا يمت بأية صلة لأي حزب أو تيار سياسي واضح المعالم، وعلى ذلك فإن تيار الشباب لا يجسد كتلة واحدة متجانسة بشكل كامل، كما تميز الحراك الشبابي باللامركزية، وهذا الأمر منح الولايات المتحدة القدرة على التحكم بتوجهات الشباب المحركة للتغير، من دون شعور هذه الفئة التي بقيت دون مرجعية فكرية أو قيادة ميدانية، وهذا الأمر أضاع أهداف التغير بالوصول إلى حالة أفضل، وإن النخب السياسية والثقافية بكل تنوعاتها لم تفلح في تصدير نفسها كقيادة للحراك الشبابي.

لذا نجد أن الحراك قد أخذ صفة العفوية معبراً عن حالة من الغضب والاحتقان من الواقع القائم في العالم العربي من جهة، وعن الرغبة في التغيير للأفضل والتطلع إلى المشاركة الفاعلة في إدارة أمور الدولة من جهة أخرى، وإذا كان لهذا التيار دور أساسي وبالخصوص ما حصل من عمليات إزاحة لرؤوس أربع نظم استبدادية، لكن قصوره بدا واضحاً في اختيار البديل[2]، وهنا أثيرت إشكالية الفرق بين دوافع التغير ونتائجه.

(2) بدر الإبراهيمي، مصدر سابق، ص1، وكذلك: ما بعد الربيع العربي، ورقة عمل حول نتائج استطلاع أصداء بيرسو نمار ستيلر لرأي الشباب العربي 2012، مصدر سابق، ص2.

ثانياً: دوافع التغيير

تقف وراء الحركات الاحتجاجية التي بدأت نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 في الدول العربية، جملة من الدوافع، بعضها سياسية، والبعض الاخر اقتصادي واجتماعي، ومن ثم العوامل التقنية، لذا سنحاول عرضها عن طريق من خلال:

1 ـ الدوافع السياسية: تشترك كل الأنظمة العربية تقريباً ـ ملكية كانت أم جمهورية ـ في مجموعة من الخصائص السياسية التي شكلت في مجموعها دوافع لقيام الاحتجاجات المطالبة بالتغير، ومن أبرزها:

- **غياب المشاركة الفاعلة**: تتسم معظم الأنظمة العربية القائمة بخاصية المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع الخصوم وتفريغ الآلية الانتخابية ـ إن وجدت ـ من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي إلى مجرد مسامير في عربة الحاكم الفرد، وعلى

ذلك أدت عملية إغلاق المؤسسات الرسمية والدستورية للمشاركة وسد قنوات الاتصال بين تلك الأنظمة ومواطنيها[3]، وعلى الرغم من الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة التي تعرضت لها تلك الأنظمة باتجاه تبني إصلاحات سياسية ودستورية تفضي إلى توسيع آفاق المشاركة السياسية، إلا أنها لم تستجب لتلك الضغوط[4]، وهذا ما أفقدها القدرة على الاستجابة لأية مطالب شعبية، ما أفضى بالنتيجة إلى دفع الناس إلى الاحتجاج.

- **قمع المعارضة**: تتفق معظم الأنظمة العربية ـ وإن اختلفت من إذ الدرجة ـ بأنها تقمع المعارضة أياً كان نوعها، ولا تسمح بالتعبير السلمي عن الرأي مهما كان مهذباً، وأنها تمنع منظمات المجتمع المدني من ممارسة نشاطها بحرية، فضلاً على لجوء السلطات إلى قمع النشطاء والكتاب والصحف، وتتفنن في إتباع الأساليب لتحقيق تلك الغايات[5]، ما أفضى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي وثقافي جعل الثورة ـ بما تنماز به من مفاجأة ـ هي الأسلوب الوحيد للتغيير.

- **غياب الإصلاحات**: تتحدث جميع الأنظمة العربية وبشكل مستمر ـ عن الإصلاح السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة وحماية حرية الرأي والتعبير، لكن تلك الإصلاحات في أحسن الأحوال تشبه النباتات الصحراوية التي تظهر بسرعة ثم تختفي ليحل محلها رمض الصحراء وسرابها، فقد شهدت دول مثل الجزائر والأردن واليمن ومصر وتونس البدء في تنفيذ إصلاحات سياسية شكلية لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية[6]، مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين أو حتى قبل ذلك التاريخ، لكنها سرعان ما تراجعت كلية عن تلك الإصلاحات مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وقد تطورت الأمور في دول مثل مصر وتونس، إذ إن أي إصلاح يتم الحديث عنه أصبح يعني المزيد من التضييق لدائرة السلطة والنفوذ.

- **انعدام الأمل في التغيير**: سادت قناعة لدى معظم الشعوب في العالم العربي مفادها: أنها وصلت إلى مرحلة انسداد الأفق بالنسبة إلى عملية التغيير إذ تحولت تشوهات الأنظمة القائمة إلى ثوابت وطنية يعاقب من

الإصلاحات في أحسن الأحوال تشبه النباتات الصحراوية التي تظهر بسرعة ثم تختفي ليحل محلها رمض الصحراء وسرابها

(3) عبدة عايش، اليمن بعد تونس ومصر، على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني، وللمزيد أنظر:
- Roger Owen: The Rise and Fall of Arab Presidents for Life (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012), p;151 and Onwards.

(4) أنظر كل من: دينا شحاته ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد184، أبريل2011،، ص12، وكذلك: خالد حنفي علي، الانتفاضات المتتالية، انهيار النظم السياسية العربية، ملف السياسة الدولية، العدد184، أبريل2011،، ص56 وما بعدها، وكذلك:
- Roger Owen:Ibid, p; 151 and Onwards.

(5) في الغالب استعملت تلك الأنظمة حجة الأمن لتبرير منع الحريات العامة وقمع المعارضة، للمزيد راجع: حيدر إبراهيم علي، الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية،العدد 184، أبريل2011،، ص51 ومابعدها، وأنظر كذلك:- Roger Owen:Ibid,p;151andOnwards..

(6) دينا شحاته، مصدر سابق،ص12.

يتجرأ على مجرد التفكير بالخروج عليها، ومع أن بني البشر يميلون بطبعهم إلى التغيير التدريجي لشؤون حياتهم وليس إلى الثورات، إلا أن الأنظمة الاستبدادية التي تسد آفاق التغيير أمام الناس عن طريق الإقصاء والقمع والانتهاك المتكرر للحقوق لا تدع أمام الناس من طريق آخر للتغيير سوى طريق الثورة.

- **فشل الحكام العرب في قراءة متغيرات البيئة الخارجية**: اعتمدت معظم الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي في بقائها في السلطة على الدعم الخارجي لها ـ الغربي على وجه الخصوص ـ حتى وصلت إلى مرحلة ظنت معها أن تخويف الغرب بخطر صعود «الإسلاميين»، قد ضمن لها ذلك الدعم بشكل دائم في مواجهة شعوبها، ولكنها تجاهلت كثافة التفاعلات بين الشرق والغرب، وما يمكن أن يترتب على تلك التفاعلات من فهم جديد لدى الغرب، لأوضاع وظروف وأهداف وتطلعات الحركات الإسلامية، ولم تلتفت تلك الأنظمة الاستبدادية الجامدة، إلى الأثر الذي يمكن أن يتركه صعود الإسلاميين إلى السلطة في تركيا على نظرة الغرب للإسلام[7].

(7) عبدة عايش، اليمن بعد تونس ومصر، على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني.

وقد فشلت الأنظمة المستبدة العربية في قراءة التحولات في أوضاع وسياسات الغرب التي تجري دائماً وراء مصالحها، إذ إن الدول (الغربية) عامة والولايات المتحدة على وجه التحديد ـ لا تتردد في التخلي عن المستبدين عندما تتحرك الشعوب ضدهم، بل تحاول التأثير في تلك التحركات، كي توجهها الوجهة التي تصب في مصالحها ولو بعد حين، ولا سيّما أن ما حصل في الدول العربية كان من دون سابق إنذار، ووجدت تلك القوى نفسها أمام متغيرات جديدة، ولا بد من التعامل معها واحتواء كل ما يفضي إلى الإضرار بمصالحها، ومن ذلك الإخلال بهيمنتها.

الدول (الغربية) عامة والولايات المتحدة على وجه التحديد ـ لا تتردد في التخلي عن المستبدين عندما تتحرك الشعوب ضدهم

2 ـ الدوافع الاقتصادية

تمثل الأوضاع الاقتصادية المتردية في معظم البلدان العربية، وإن اختلفت طبيعتها من حالة إلى أخرى، دوافع مهمة لقيام أي ثورة، فالأوضاع المعيشية الصعبة وتنامي أسعار الغذاء على نحو خاص، ولاسيّما بعد نشوب الأزمة

المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ سنة 2008، وكذلك شيوع ظاهرة الفساد الحكومي، الذي شكل جزءاً من القوى المحركة للاحتجاجات (الثورات العربية)[8].

(8) - Roger Owen: Ibid, p; 50 and Onwards.

وفي حين يعد نجاح الأنظمة السياسية في إشباع الحاجات الأساسية لعامة الناس، مصدراً ثانياً من مصادر تعزيز الشرعية لها، في المقابل يعد الفشل في إشباع تلك الحاجات عاملاً مهماً في تآكل تلك الشرعية، وهذا هو واقع حال معظم النظم العربية، وفي مقدمتها النظم الأربع محل الدراسة[9]. وفي الوقت الذي يؤدي فيه تحرير الاقتصاد، والحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة وإيجاد بيئة استثمارية مواتية إلى زيادة الاستثمار، وزيادة فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثَمَّ زيادة الرضا عن النظام الحاكم، فإن دخول السياسيين ميدان التجارة ومنافستهم للتجار الحقيقيين بطرق غير مشروعة، وعن طريق توظيف نفوذهم في الدولة والموارد العامة، قد أدى إلى تزايد النقمة ضد النظام القائم، وقد لوحظ التأثير الكبير لهذا الجانب في معظم الدول العربية، إذ انخرطت القلة الحاكمة في النشاط الاقتصادي، واحتكرت مجالات الاستثمار وشاركت الناس في أرباحهم من دون وجه حق، وهو ما أثر سلباً على معدلات الاستثمار، والنمو الاقتصادي، وعلى خلق فرص العمل، هذا فضلاً عن تراجع دور الدولة (نتيجة اعتماد سياسات صندوق النقد الدولي) في دعم الطبقات الفقيرة[10]، وما انعكس بدوره بشكل سلبي على الشعوب العربية وبالتحديد على شريحة الشباب.

(9) أشار تقرير دولي إلى انخفاض مؤشر التنمية في اليمن على سبيل المثال إلى احتلالها للمرتبة 133 من أصل 164 دولة، واحتلالها المرتبة 164 من أصل 182 دولة من الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد دولة، كما جاء في تقرير منظمة الشفافية العالمية لسنة 2011، للمزيد راجع: Kasinof, Laura: «Yemen Legislators Approve Immunity for the President». The New York Times. Retrieved 2012-01-21.

انخرطت القلة الحاكمة في النشاط الاقتصادي، واحتكرت مجالات الاستثمار وشاركت الناس في أرباحهم من دون وجه حق

(10) دينا شحاته، مصدر سابق، ص11، وكذلك: عبده عايش، اليمن بعد تونس ومصر، على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني.

3 ـ دوافع العوامل الاجتماعية: تعددت العوامل الاجتماعية التي تعد كمحركات لتصاعد الاحتجاجات (الثورات) ومن تلك العوامل[11]:

(11) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

- الانقسام الاجتماعي الحاد إلى أقلية غنية مسيطرة تستأثر بالسلطة والثروة وأغلبية فقيرة مستلبة الحقوق وتتعرض للقمع والاضطهاد من الأقلية المسيطرة، ففي مصر على سبيل المثال أغنى 10% من السكان يحصلون على 8 أضعاف مايحصل عليه أفقر 10% من السكان بالمقارنة بـ(13) ضعفاً في تونس، وذلك طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة للسنوات 2007 ـ 2008.

- المعدلات المرتفعة للبطالة وخصوصاً بين الشباب المتعلم، إذ تبلغ نسبة الشباب العاطلين عن العمل 95% من مجموع العاطلين الكلي.
- غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وأعباء الإصلاحات الاقتصادية.
- ارتفاع نسبة الأمية.
- تدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات العامة مع انتشار ظاهرة الفقر.

4 ـ دوافع تقنية: شهدت السنوات العشرين الماضية أكبر ثورة عرفها التاريخ الإنساني في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات، وتعد القنوات الفضائية وشبكات الإنترنت أبرز التطورات على صعيد الاتصال والتواصل ونقل المعلومات، وقد ساهمت التحولات في تقنيات الاتصال في توفير وسائل تواصل قليلة التكلفة، وتمكن الناشطون عبر التدوين وشبكات التواصل الاجتماعي من التعبير عن مظالمهم، ونقد أنظمتهم وخلق ثقافة التغيير ونشرها[12].

ساهمت التحولات في تقنيات الاتصال في توفير وسائل تواصل قليلة التكلفة

لذا كان لمواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك وتويتر واليوتيوب)، والفاعلين في مجال تلك التقنيات وهم الشباب بالدرجة الأساسية، دوراً فاعلاً في تحريك الشارع وتصاعد حدة الاحتجاجات في معظم الدول العربية، تكونها مصدر وأداة للحشد والتعبئة والتنسيق وإدامة التواصل بين الآلاف والملايين ممن يستخدمون تلك التقنيات، وما صاحب ذلك من تغيير في طرق التفكير، ومن ارتفاع سقف التوقعات، الأمر الذي ولد حالة من الرغبة في تغيير الوضع القائم لدى هؤلاء المستخدمين والمحيطين بهم، وكانت الحالة المصرية أكثر وضوحاً فيما يتعلق بدور شركة «Googel»، اذ أدت هذه الشركة دوراً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط ومنها مصر، إذ أطلقت الشركة مجموعة من المبادرات للإسهام في بناء النظام المصري الجديد، البعض من المبادرات يهدف لتعزيز قيم التحول الديمقراطي، بما يضمن مستقبلاً تأسيس نظام سياسي يرتقي إلى مستوى الطموح[13].

على ذلك كان من المبادرات التي أطلقتها شركة Googel مبادرة (مصر تتكلم Egypt Talk)، تقوم فكرتها على شرح وتحليل لحدث شغل تفكير الرأي العام المصري، أيضاً أطلقت مبادرة (النقاش الحي Debate online)، وتقوم فكرتها على إجراء مقابلة مع المسؤولين حول قضية مهمة، ويتم الإعداد لها

(12) دينا شحاته، مصدر سابق، ص11، وكذلك: عبده عايش، اليمن بعد تونس ومصر، على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني.

(13) إيمان احمد رجب، اللاعبون الجدد: انماط دور (الفاعلين من غير الدول) في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد187، كانون الأول، 2012، ص36.

وتحديد نمط الأسئلة من خلال نظام تفاعلي مع مستخدمي موقع اليوتيوب، وشمل هذا البرنامج كلا من مصر والسعودية ولبنان والأردن وفلسطين والجزائر وغيرها[14].

(14) daily news Egypt 27 July, 2001-14

بالنتيجة لم يعد Googel مجرد محرك بحث بل يعد وسيلة تغيير، ولا سيّما أن المبادرات التي أطلقتها الشركة لا ينحصر هدفها التأثير في تعزيز مهارات التعامل مع التقنيات فقط، بل لها اثر فاعل في الثقافة والتوجيهات والعلاقات والطموح بما يعكس نمطاً ديمقراطياً يعزز القدرات الذاتية للفرد والقيم الديمقراطية، والقدرة على النقد والتعبير ويعزز كل شيء ممكن وليس مستحيلاً.

ولا جرم أن لشبكات التواصل الاجتماعي وهي كل من (الفيس بوك والتويتر واليوتيوب) أثراً حاسماً في تعبئة الشارع العربي ولا سيما الشباب، ومن ثم أضحت تلك الشبكات المحرك المباشر لتلك الاحتجاجات، إلى الحد الذي أطلق على ما جرى في الدول العربية بأنها (ثورات الفيسبوك)، وعلى ذلك أسهم هذا المتغير الجديد بشكل فاعل في تغيير الثوابت، التي طبعت الحياة السياسية في الدول العربية، ومن ذلك شيوع حالة الهلع والخوف من طغيان وقسوة النظم الحاكمة وقوة أجهزتها البوليسية، ما أفضى هذا الواقع إلى الشعور بأنعدام القدرة على مواجهة تلك النظم وأجهزتها القمعية، ومن ثَمَّ القبول بالأمر الواقع والركون إلى الاستكانة والعيش بالذل وامتهان الكرامة والفقر والبطالة، لذا كان لتلك الشبكات دور في تنظيم الاحتجاجات المليونية، ومن ثم انفجار الأوضاع التي شكلت بمثابة أمر مفاجئ للقاصي والداني، وعلى الصعد والمستويات كافة.

الدوافع التي حركت الشعوب العربية، تكاد تكون متشابهة، ولكن يبقى لكل بلد ظروفه

وعلى وجه العموم فإن الدوافع التي حركت الشعوب العربية، تكاد تكون متشابهة، ولكن يبقى لكل بلد ظروفه لا سيّما، ومن ثَمَّ نجد هناك تباين في تأثير وفاعلية تلك الدوافع من بلد لآخر، فمسبباتها تتراوح ما بين انعدام الحريات وتداول السلطة والديمقراطية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وشيوع الفساد.

ثالثاً: نتائج التغير

أفضت الاحتجاجات التي اندلعت في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن،

إلى تغيير نظم الحكم الشمولية، وحملت معها جملة من النتائج غير المتوقعة، والتي سيستعرضها البحث كالآتي:

1 ـ نتائج المرحلة الانتقالية

تنبع مشروعية حركات الاحتجاج في الأصل من طبيعة الأهداف، التي تسعى إلى تحقيقهاعلى الصُعد السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية، في إطار برنامجٍ وطني واضح المعالم[15].

ومن الواضح أن معظم الاحتجاجات في العالم العربي، كانت قد بدأت بالدعوات للمزيد من الإصلاحات، من دون وجود برنامج واضح المعالم، إلا من هدف أساسي وهو إسقاط نظم الحكم في كل من تونس، مصر ومن ثم ليبيا واليمن، وقد شهدت تلك الدول تشكيل مؤسسات سياسية مؤقتة، أعقبتها عمليات انتخابية لتشكيل مؤسسات انتقالية تمهد لاستصدار دساتير دائمة، يتم على وفقها إجراء انتخابات تتمخض عنها عملية تشكيل مؤسسات المرحلة الدائمة[16]، ولكن السؤال الذي يثار هنا بقوة هو: هل حققت تلك المؤسسات طموحات المحتجين على وجه الخصوص، وطموحات الشعوب العربية على وجه العموم؟ وكيف استثمرت الولايات المتحدة هذه المؤسسات الانتقالية؟

الجواب على هذه الأسئلة، هو أن هذه المؤسسات لم تحقق طموحات المحتجين، فالمتتبع لمسارها بالحكم، يلحظ أنها كانت تخدم أهداف الولايات المتحدة في تفتيت المنطقة، ضمن سياق المشروع (الإصلاحي) الذي تقدمه الولايات المتحدة للشرق الأوسط، إذ لم تكن المؤسسات السياسية التي تم تشكيلها في تلك المرحلة عاجزة عن الاستجابة لمطالب المحتجين، التي تعد بمثابة تعبير عن مطالب شرائح شعبية واسعة بحسب، بل ازدادت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية سوءاً، ما أفضى إلى تزايد الدعوات التي أخذت أحياناً شكل الاحتجاجات من جديد، طالب فيها منظموها بحل تلك المؤسسات بل إبعاد القوى السياسية، وهذا أحد تطبيقات نظرية الفوضى الخلاقة التي اعتمدتها الولايات المتحدة في التعامل مع الشرق الأوسط. وهذا التطبيق يظهر في اليمن وليبيا وبدرجة أكثر وضوحاً في مصر، التي تهيمن على مؤسساتها الانتقالية ـ

هذه المؤسسات لم تحقق طموحات المحتجين، فالمتتبع لمسارها بالحكم، يلحظ أنها كانت تخدم أهداف الولايات المتحدة في تفتيت المنطق

(15) أمل حمادة، متحدو السلطة، الترأس كقوة تعيد تعريف العلاقة بين الشارع والدولة، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية (ملف)، مصدر سابق، ص25.

(16) للمزيد حول ماهية تلك المؤسسات في تونس راجع كل من: أحمد مصطفى، التغيير العربي، مقدمات وتوقعات، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2012، ص118 وما بعدها، وكذلك: موقع الموسوعة الحرة (الوكيبيديا)، وكذلك:
- Querine Hanlon: Security Sector Reformin Tunisia,A Year after the Jasmine Revolution, United States Institute of Peace in:www.usip.org

التشريعية والتنفيذية ـ حركة الإخوان المسلمين، فضلاً على محاولاتها الرامية لتطويع المؤسسة القضائية، ما أفضى إلى تنظيم احتجاجات واسعة في 30 حزيران/ يونيو سنة 2013، وكانت نتيجتها الإطاحة بالرئيس (محمد مرسي) وتكليف رئيس المحكمة الدستورية لتولي هذا المنصب بصفة مؤقتة، ومن تم تشكيل الحكومة المؤقتة في بداية شهر تموز/ يوليو من العام نفسه، والتي وضعت برنامج لبناء مؤسسات الدولة الدائمة في المرحلة القادمة، وكذلك تونس مازالت تعيش أزمة أفضت إلى تعليق أعمال المجلس التأسيسي، الذي تحوز فيه حركة النهضة (الإخوانية) على غالبية المقاعد النيابية، وإقالة الحكومة.

على ذلك فإن الحكم على أداء المؤسسات الانتقالية في دول التغير، يظهر عبر سحب شرعيتها التي اكتسبتها عن طريق صندوق الاقتراع، من منطلق أن الشرعية لها ركنان: الأول: مصدر السلطة القائم على اختيار الشعب لمن ينوب عنه في الحكم، وهو ما كان قد تحقق بشكل كبير في تلك الدول، بال برغم من تشكيك قوى المعارضة بنتائج العمليات الانتخابية التي جرت فعلاً، أما الركن الثاني: فهو الرضا والقبول والتأييد الشعبي لنوابهم، ويتأسس ذلك على الأداء والإنجاز، وهذه هي الإشكالية التي واجهتها دول التغير[17]، ووضعتها أمام جملة من التحديات.

2 ـ التحديات التي تواجه النظم السياسية العربية الجديدة: لقد كانت عملية التغير بمثابة نقلة كبيرة و من دون مقدمات، ما أفرز بدوره متغيرات كثيرة أثارت بدورها تحديات جمة على مختلف الصعد، ومنها: التحديات الأمنية ـ الاقتصادية، فضلاً عن الصراعات السياسية.

- **التحديات الأمنية**: صاحب عملية اندلاع الاحتجاجات التي شهدتها الدول العربية ـ محل الدراسة ـ انهياراً أمنياً شبه تام، وبالرغم من محاولات القائمين على إدارة شؤون الدول المعنية في تلك المرحلة لاتخاذ جملة من الإجراءات لمعالجة هذا الوضع التي لا ينكر أنها حققت تحسناً ملحوظاً، إلا أن التحديات الأمنية ما زالت قائمة، ومن ذلك ما زالت الجماعات المسلحة منتشرة في أرجاء واسعة من تلك الدول تفرض سيطرتها على بعض المناطق وتقوم بعمليات

الجماعات المسلحة منتشرة في أرجاء واسعة من تلك الدول تفرض سيطرتها على بعض المناطق وتقوم بعمليات قتل وخطف لشخصيات حكومية أو معارض

(17) يبدو واضحاً إن شعوب تلك الدول الأربع أضحت تعاني من الإحباط واليأس من إمكانية إنجاز التغيير المنشود، وهو ما تم تأكيده في نتائج استطلاع مركز الجزيرة للدراسات السالف الذكر، ففي تونس على سبيل المثال بلغت نسبة الذي أكدوا هذا الفشل الذي جاء على أساس تقييم نتائج التغيير(الثورة) من العينة 53,90٪، وبالنسبة للعينات من الدول الثلاث الآخرى فبال برغم من تفاوت آرائها في تقييمها لنتائج التغيير(الثورة) إلا النسبة الأكبر منها تؤكد بأنها لم تلمس نتائج إيجابية واضحة، للمزيد حول تلك الآراء راجع مركز الجزيرة للدراسات على الموقع الإلكتروني:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/2013728132952362541.html

قتل وخطف لشخصيات حكومية أو معارضة، وأبرز مثال عملية قتل (شاكر بلعيد) من التيار اليساري المعارض في تونس في شهر شباط/ فبراير من هذا العام (2013)، وما حصل في مصر ومازال يحصل من عمليات قتل جماعي ولاسيّما تلك التي حصلت بين القوات الحكومية وجماعات مسلحة بعضها محسوبة على النظام السابق وبعضها الآخر محسوب على حركة (الإخوان المسلمين)، وما يحصل في ليبيا من نشاط واسع للجماعات المسلحة كان أخطرها خطف رئيس الوزراء الليبي (علي زيدان) بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام(2013)، وما يجري في اليمن من أحداث وعمليات مسلحة، كل ذلك يمثل مؤشراً خطيراً على استمرار التحديات الأمنية في تلك الدول، وبالمحصلة سيبقى التحدي الأمني من المعوقات التي ستعرقل عمل أية حكومة حالية أو مقبلة في تلك الدول ولاسيّما مع وجود قوى محلية وإقليمية ودولية ومن منطلق سعيها للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها على حساب القوى الآخرى تسهم في زعزعة الاستقرار السياسي والأمني.

- **التحديات الاقتصادية**: تشير هذه التحديات إلى تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو، إذ أشارت الإحصاءات الأولية لسنة 2011 إلى نمو يقترب من الصفر في مصر وتونس واليمن، وبالمقابل شهدت هذه الدول ارتفاعاً في مستويات الأسعار لا يقل عن 7، 5%، وفي معدلات التضخم التي بلغت 3% في تونس و11% في مصر و13% في اليمن، التي شهدت على سبيل المثال وما زالت تشهد خسائر اقتصادية قدرت خلال سنة 2011 بحوالي 5، 1 مليار دولار، مما أدى إلى فقدان حوالي مليون فرصة عمل، وكذلك في تونس تم إيقاف نشاط العديد من الشركات والمؤسسات الصناعية الأجنبية والمحلية، وفي مصر أدت الاحتجاجات إلى إغلاق 1200 مصنع في قطاع النسيج والأغذية والأثاث، كما تشترك دول التغير بظاهرة هروب رؤوس الأموال وتضرر البنية التحتية بصورة كبيرة[18].

(18) - ttp://wehda.alwehda. gov. sy/ _archive.asp? FileName= 438587923201206091811 02

وتبقى مشكلة البطالة هي المشكلة الأكثر تفاقماً في دول التغير، ولا سيّما مصر وتونس واليمن، وذلك بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية نتيجة تأثرها بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وعودة أعداد كبيرة من عمالتها المشتغلة في الدول الآخرى من ليبيا وبعض دول الخليج، بسبب الاحتجاجات أو

نتيجة التأثر بالأزمة العالمية عاد إلى مصر حوالي «3 » ملايين مشتغل، وفي تونس يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى ارتفاع معدل البطالة من 6، 14 % في حزيران/ يونيو سنة 2010 إلى 3، 16% في حزيران/ يونيو سنة2011، أما في ليبيا واليمن فالوضع أسوأ بكثير لكونهما كانتا تعانيان أصلاً من هذه المشكلة، فوصلت في منتصف 2010 في ليبيا إلى 5، 19 % و في اليمن إلى 45%، ومن ثَمَّ فإن الوجه الآخر للبطالة هو الفقر أو انخفاض مستوى المعيشة، مع التنويه إلى أن البطالة يجب ألا ينظر إليها من الناحية العددية أو الكمية، بل هي تعطيل وخسارة لجزء من القوى البشرية للمجتمع، وعلاوة على ذلك كله تراجع حاد في إيرادات القطاع الخاص، الذي أضحى أحد أهم مصادر الدخل القومي للدول المعنية[19].

(19) ttp://wehda.alwehda. gov.sy/_archive.asp? FileName=438587923201206091811 02-

وما جاء في التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية هذا العام (2013)، يؤكد ارتفاع خسائر الاقتصاد العربي على وجه العموم، بسبب (ثورات الربيع العربي)، إذ بلغت 120 مليار دولار أميركي، وجاء في التقرير نفسه أن معدل البطالة بين القوى العاملة العربية، سيبلغ 52 مليون عاطل عن العمل عام 2015، بدلاً من 32 مليوناً عام 2010، وجاء في تقرير دولي أن نسبة الفقراء في مصر تجاوزت 60%، وأن نسبة البطالة في مصر بلغت 26%، وفيما يتعلق بمعدل نمو الاقتصاد المصري، فقد توقع البنك الدولي أن تبلغ هذه النسبة للعام الحالي(2013) 2,6%، وهذا المعدل لا يستطيع تحمل أعباء خدمة الدين العام، الذي بلغ 1240 مليار جنيه مع نهاية السنة المالية الحالية، طبقاً لتقرير البنك المركزي المصري[20].

أن معدل البطالة بين القوى العاملة العربية، سيبلغ 52 مليون عاطل عن العمل عام 2015، بدلاً من 32 مليوناً عام 2010

(20) http://www.majalla.com/arb/2013/03/article55243728 -

وأظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء، ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك العائلي في تونس إلى مستوى 5,7% منذ بداية العام 2012، وهو ما يعد أعلى مستوى لارتفاع الأسعار منذ 6 سنوات خلت، ووفقاً لما أوردته وكالة الأنباء السعودية «واس»، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 9%، وتراجعت السياحة التي تعد أكبر مزوّد للنقد الأجنبي في تونس بنسبة بلغت 50%، وتقلصت الاستثمارات الأجنبية حوالي20%، وأغلقت العديد من المصانع أبوابها، مما ساهم في زيادة عجز الموازنة[21].

(21) المصدر السابق نفسه- .

ورسم التقرير الصادر عن الجامعة العربية المذكورة سالفاً صورة قاتمة عن

الاقتصاد الليبي، إذ يشر إلى أن «الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة كبيرة، بلغت 60% في سنة 2011 مع تراجع إنتاج النفط الخام من 1,77 مليون برميل يومياً في سنة 2010 إلى 22 ألف برميل يومياً في شهر تموز ـ يوليو سنة2011، ما أثر بقوة على الاقتصاد الليبي لاعتماده بصورة أساسية على إيراداته النفطية لسد التزاماته»[22] على ذلك تؤكد كل الإحصاءات والتوقعات تفاقم المشاكل والأزمات الاقتصادية في دول التغير.

(22) المصدر السابق نفسه.

- **الصراعات السياسية**: تنحصر النتائج بالجانب السياسي بالصراع حول السلطة وذلك بسبب الافتقار إلى تقاليد الديمقراطية، وقد وصف «صبحي غندور» هذا الوضع في تلك الدول التي شهدت هذا التغير(الثورات): (. . .أنّها ثوراتٌ مولودة حديثاً، وهي بحاجة لفترة من الوقت، فالمولود يعاني أصلاً من نقصٍ في قوّة المناعة، ومن صراعٍ على أبوّته، إذ تتصارع القوى السياسية التقليدية على حقّ الرعاية للمولود اليتيم، وبعض هذه القوى لا يأبه حتّى بمصير الطفل الثوري المولود، طالما كان هو الضامن للوراثة من بعده)[23].

(23) - www.alhewar.com

وقد أخذ هذا الصراع يتزايد مع مرور الوقت، أخذاً شكل صراع أيديولوجي بين التيار الإسلامي المهيمن في كل من تونس ومصر والتيار العلماني بتوجهاته المختلفة، وفي ليبيا واليمن أخذ الصراع طابعاً أخر، وذلك بسبب تعدد وتباين القوى السياسية المتصارعة بناءً على تعدد الانتماءات والمصالح والتوجهات والأهداف لتلك القوى، سواء تلك التي تشارك في السلطة أم القوى المعارضة، وبال برغم من أن هذا الصراع كان قد حسم مؤخراً في مصر، إثر الإطاحة بحكم الإخوان من العسكر وكان لصالح قوى المعارضة، إلا إن الصراع لا زال مستمراً بين الطرفين وواقع الأحداث اليومية يؤكد ذلك، أما في تونس فبالرغم من عدم بلوغ الصراع بين التيارين الإسلامي والتيار العلماني إلى ما بلغه الصراع في مصر، فهو مازال قائماً ولا سيّما مع استقالة الحكومة.

تتصارع القوى السياسية التقليدية على حقّ الرعاية للمولود اليتيم، وبعض هذه القوى لا يأبه حتّى بمصير الطفل الثوري المولود

وبالمحصلة فإن شعوب تلك الدول ما زالت تعاني جميعها وبأشكال مختلفة أيضاً، من معضلة الانتقال من مرحلة التغيير إلى بناء الدولة المدنية الحديثة، ذلك لأنها ما زالت تواجه صعوبات بالغة في تحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق

أهداف حركات التغيير، والمشكلة تكمن في أن أهداف وطموحات وتطلعات المحتجين، كانت أكبر من قدرات وإمكانات القيادات والأنظمة الحاكمة الجديدة في أن تحققها في الأجل القصير، والأهم من ذلك حجم التركة الثقيلة التي خلفتها الأنظمة السابقة في هذه الدول، والتي تحتاج إلى وقت طويل لمعالجتها وإزالة آثارها السلبية في المجتمع والدولة[24] وبالنتيجة تبقى الشعوب العربية التي كانت تطمح من وراء التغيير تحسين أحوالها المعيشية وتحقيق طموحاتها المشروعة، هي الخاسر الأكبر.

(24) خالد حسن الحريري، دول الربيع العربي.. ومعضلة بناء الدولة المدنية الحديثة، في 31/12/ 31/12/20122012 2012/12/31 http://www.al-tagheer.com/arts17838.html

رابعاً: موقف الولايات المتحدة الأميركية

لم يكن موقف الولايات المتحدة الأميركية من الأحداث التي شهدتها دول التغير العربي في بادئ الأمر، حاسماً وموحداً بل اتسم بالتردد والتباين، ومرد ذلك يعود لطبيعة مصالحها والمتغيرات الفاعلة في كل دولة، إذ سببت الاحتجاجات الشعبية وللوهلة الأولى القلق للولايات المتحدة، إذ إنها فشلت في تحليل وتقييم تلك الأحداث وما ستؤول إليه، وذلك من منطلق رؤيتها القائمة على إن حلفاءها في المنطقة، سينجحون في الصمود أمام تحدي المحتجين، وهذا الحال يجعل من المهم التقصي بأسلوب أكثر عمقاً لتحليل سياسات القوى الغربية والتزاماتها تجاه حلفائها في المنطقة[25].

(25) نقلاً عن، مهدي ابو بكر حمة علي، الشرق الأوسط والربيع العربي: افاق ومستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3615، 2012.

هذا التحليل الذي يظهر بوضوح في الموقف الأميركي، الذي عبر عنه المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية آنذاك (فيليب كرأولي) قد صرح: بـ(أن الولايات المتحدة الأميركية تقف إلى جانب الشعوب في التعبير عن إرادتها ورأيها وضمان حقوقها وحرياتها العامة)[26]، وإن الرئيس الأميركي «باراك أوباما»، كان قد ألقى خطاباً بتاريخ 12 ـ 2 ـ 2011، أكد فيه أن الولايات المتحدة دولة عظمى لها مصالح في المنطقة العربية، والسؤال الذي يثار هنا كيف تصرفت الولايات المتحدة الأميركية للتوفيق بين دعواتها المستمرة لنشر مبادئ حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، والعمل على حماية مصالحها؟

(26) محمد خواجة: أميركا ـ اسرائيل والحراك العربي، لبنان، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 2011، 139، ص72 ـ 75.

لقد سارعت الولايات المتحدة للعمل ما في وسعها لاحتواء الموقف، وتوجيه الأحداث التي شهدتها دول التغير تباع الوجهة التي تؤمن لها الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة، لذلك شرعت بالعمل على ملء الفراغ، ومن ثم إعادة هيكلة المنطقة بما يخدم مصالحها، وذلك عن طريق العمل

تقوم استراتيجية أميركا على أساس تغذية الصراعات الداخلية وإشعال ما تسميه بـ(حرب الجيل الرابع)

على تطبيق استراتيجية جديدة يمكن تسميتها بـ(استراتيجية إدامة الأزمات وهي جزء من نظرية الفوضى الخلاقة)، وتقوم استراتيجية أميركا على أساس تغذية الصراعات الداخلية وإشعال ما تسميه بـ(حرب الجيل الرابع)، مقابل إضعاف الحكومات القائمة ـ في الدول التي سعت شعوبها إلى إحداث التغيير ـ ، الأمر الذي يوفر مساحة كبيرة لنشاط الجماعات المسلحة، وكذلك يفضي إلى استنزاف قدرات تلك الدول، فضلاً عن إشغالها بمشاكل وأزمات تكبل أية حكومة، مهما كانت توجهاتها ونواياها، ما يضعها في حالة عجز شبه تام عن تحقيق أي إنجاز يمكن أن يسهم في تحسين أوضاع شعوبها، الأمر الذي يضطرها إلى اللجوء للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأعمار والتنمية، اللتان تهيمن عليهما الولايات المتحدة الأميركية وتستغلهما لفرض شروط قاسية على الدول المقترضة، أقلها الإخلال بسيادتها وفرض تخصيص الأموال لمشروعات بعينها، تخدم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، أكثر مما تخدم شعوب تلك الدول.

فضلاً عن تكبيلها بفوائد تراكمية ولاسيّما مع استمرار عجز تلك الدول عن سداد الديون في المدد المحددة، والأهم أن تلك المؤسسات تفرض على تلك الدول، تقليل وربما إلغاء سياسات الدعم التي تقدمها الحكومات المقترضة للسلع الأساسية، وهو ما ينعكس سلباً وبشكل مباشر على الطبقات الفقيرة والمسحوقة، وهذا الأمر حصل مع مصر التي طلبت من البنك الدولي سنة 2012، منحها قرضاً تبلغ قيمته 2 مليار دولار ومتوقع أن يصل إلى 4,8 مليار دولار في فترة لاحقة، إذ اشترط البنك الدولي على الحكومة المصرية آنذاك شروطاً من ضمنها إلغاء الدعم على(البنزين والكهرباء)، الأمر الذي وافقت عليه الأخيرة على مضض، معللةً ذلك بأنها مجبرة على ذلك نظراً لشدة احتياجها لأموال القرض، وإنه سيساعد في ارتفاع احتياطي البنك المركزي المصري ومن ثَمَّ الخروج من الأزمة،

أما قوى المعارضة فقد وصفت شروط هذا القرض بالمجحفة، وأنها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية ولا سيّما بمصر[27]، وهو ما يتيح للولايات المتحدة الأميركية للتدخل مرة أخرى في شؤون هذا البلد، فضلاً على تكبيله بأعباء إضافية باهظة الثمن، وكذا بالنسبة إلى كل من تونس واليمن، فحالها

(27) أنظر كل من:
http://www.nmisr.com/vb/showthread.php?t=424120
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/f3dbee55-9549-49fa-9c9c-ddd7c86d6d73

تنامي خطر الحركات المسلحة المتشددة وتهديدها لمؤسسات الدولة الناشئة والانتقالية

ليس بأفضل من مصر باستثناء ليبيا وبحكم امتلاكها لكميات كبيرة من الثروة النفطية سيكون وضعها أفضل، ولكن شرط توفر حالة الأمن المستدام وهو مازال أمراً مستبعداً، ولاسيّما مع تنامي خطر الحركات المسلحة المتشددة وتهديدها لمؤسسات الدولة الناشئة والانتقالية، فضلاً عن تهديدها لمصالح الولايات المتحدة الأميركية في هذا البلد، ما سيدفع الأخيرة لتطبيق استراتيجيتها المذكور سلفاً بغية استنزاف القدرات المادية والبشرية، وصولاً إلى إجبار من يتولى زمام الأمور الرضوخ للإرادة الأميركية، لضمان مصالحها على الوجه المطلوب.

والسؤال الأكثر أهمية الذي يثار هنا هو: كيف ستتعامل نظم الحكم العربية الجديدة مع الولايات المتحدة؟بعد التغيير الذي شهدته النظم التي حملها التغيير تجد النخبة الحاكمة فيها نفسها ملزمة أمام شعوبها لتحقيق طموحاتها، التي لا تتوقف عند حد التحرر من النظم الدكتاتورية وتحسين أحوالها المعيشية بحسب، بل إنها تسعى للتحرر ولو بدرجة أقل من الهيمنة الأميركية، وفي هذا السياق هناك خيارات عدة مطروحة، منها خيار التصادم مع الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها وفي مقدمتهم (إسرائيل)، ولاسيّما إنها تتحمل جزءاًكبيراً من مسؤولية المعاناة والظلم التي طالما عانتها الشعوب المعنية وبسبب دعمها للنظم الحاكمة لغاية انطلاق الاحتجاجات، وهناك بالمقابل خيار آخر، هو خيار التصالح مع الولايات المتحدة الأميركية[28]، وفتح صفحة جديدة تقوم على أساس عقد اتفاقيات شراكة وتعاون استراتيجي.

(28) عز الدين شكري فشير، كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، مصدر سابق، ص44 ـ 45.

وهذا الخيار بلا شك ثمنه باهض ذلك بحكم انعدام التوازن بين الطرفين، وبالمحصلة سيكون الرابح الأكبر هو الولايات المتحدة الأميركية بوصفها الطرف الأقوى في المعادلة، ومن ثَمَّ يبقى الخيار الأفضل لضمان مصالح شعوب الدول المعنية، هو أن تتم عملية مراجعة شاملة لسياسات القوى الخارجية، والعمل ـ من ممثلي الشعب الحقيقيين ـ على إقامة علاقات متوازنة تضمن للشعوب والأوطان مصالحها الحقيقية، ولاسيّما مع القوى التي بادرت وستبادر إلى دعم الانتفاضات والحركات الثورية، والقوى التي ستنبثق عنها لقيادة بلدانها، والتي من المفترض أنها تمثل شعوبها بكل شرائحها وأطيافها تمثيلاً حقيقياً، ولكن المشكلة إن هذا الخيار سوف تضع

الولايات المتحدة الأميركية عراقيل كثيرة أمامه، لأنه يتقاطع مع مصالحها في المنطقة.

الخاتمة

يتضح لنا مما تقدم أن أبرز مسببات الاحتجاجات العربية، كانت هي الضغوط الداخلية الشديدة التأثير في السواد الأعظم في المجتمعات العربية في ظل ظروف سياسية قاهرة، وأثر اندلاع تلك الاحتجاجات سارعت الولايات المتحدة الأميركية للتعاطي معها، ومع ما آلت إليه من عملية تغيير في أربع نظم سياسية، وهي كل من تونس ـ مصر ـ ليبيا ـ واليمن، ولكن هذا التعاطي لم يكن على وتيرة واحدة، بل كان متفاوتاً انطلاقاً من معطيات المتغيرات الداخلية لكل دولة عربية، ومن أبرزها المعطيات الزمانية والمكانية، ومع تطور الأحداث شرعت الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجية جديدة في المنطقة العربية على وجه العموم، وفي دول التغيير على وجه الخصوص، سعياً منها لإحتواء الموقف وتوجيه مسار الأحداث الوجهة التي تضمن مصالحها على المدى البعيد الأمر، الذي ستكون نتائجه حتماً على حساب مصالح شعوب تلك الدول.

4
التقرير الاستراتيجي العراقي
2013 . 2012
التقرير
الاستراتيجي
العراقي
2014
مركز حمورابي

الريع النفطي والديمقراطية: حدود مفتوحة للتعارض

د. عبد علي كاظم المعموري
بسمة ماجد حمزة
أكاديميين وباحثين من العراق

مقدمة

تدخل الدولة الريعية النفطية في دوامة إشكاليات متعددة الجوانب، فيما يخص حواكم الضغط التي تخضع لها، فهذه الإشكالية ترتكز على معطى تاريخي له جذوره، الممتدة عمقاً في التاريخ، هذه الدولة الريعية بشكلها النفطي، تشابه وتماثل حالة الدولة الخراجية في التاريخ الإسلامي، وهي تماثل الدولة الريعية الأوربية في عهد الاستكشافات الجغرافية (اسبانيا ــ هولندا)، والتي ترتكز على فائض اقتصادي يتم نزحه من مناطق أخرى، وليست الفكرة هنا في نزح الفائض المتولد في مجتمعات أخرى وصيغته الخارجية (أي من خارج النظام الاقتصادي الحقيقي)، بل تكمن في الاسترخاء والاستمراء الذي قبلته الدولة آنذاك، وهو ما ورث عقلية التوزيع بدل من عقلية الانتاج، ليترك بصماته على سلوك الدولة والمجتمع في ظل الريع.

فقد رتبت الدولة الريعية[1] على نفسها استحقاقات كثيرة، نتيجة هيمنتها (كقابض) على عوائد النفط (الريع النفطي)، وهو ما يسر ظهور جملة تشوهات ضربت بمفاعيلها، جميع مفاصل الدولة المختلفة، ومنها (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى السلوكية)، وصولاً إلى تعزيز ثقافة الريع والسلوك الريعي، وأنها أنتجت في إطار مسارها السياسي، إما حاكماً مستبداً أو طبقة سياسية قابضة على الريع، وهي تعمل على اجترار أفعالها ومخرجاتها باستمرار، وتقيم توازناتها السياسية والاجتماعية عن طريق معطى الريع وبسببه.

ولم تستطعِ أية دولة من دول الريع النفطي أن تخرج من ربقة الريع وثقافته بل

(1) أول من صك مفهوم الدولة الريعية هو الاقتصادي الإيراني (حسين مهداوي) في بحثه:
Mahdavy, H, The Patterns and Problems of Economic Development in Renter States: The Case of Iran, i Cook, M. A: Studies in Economic History of the Middle East, Oxford University Press, London. 1970.

عقليته، وترتب على ذلك إحداث تشوهات عديدة وواسعة، توزعت على كامل اللوحة الاجتماعية، وتركت بصماتها الضاغطة في كل موضع، لتحفر المزيد من أخاديد الانحراف عن المسارات الطبيعية، والتي كان من شأنها أن حرمت المجتمعات عن السير الحثيث في طريق التطور الذاتي المولد لفرص التطور، بالأستناد إلى تعظيم الإنتاج وتوسعته مقابل ايقاف اللهاث وراء الأنماط الاستهلاكية حد الشره الاستهلاكي المتفشي بقوة في دول الريع الخليجية، والذي بدت بوادره بالنفاذ رويداً رويداً الى المجتمع العراقي على خلفية الفشل الذريع في حفز الإنتاج المحلي.

لهذا فإن النسق السياسي الذي هو في المحصلة نتاج تفاعلات المجتمع في لحظة تاريخية، يبدو أنه قد أحدث توأمة مع هذه المعطيات، فيحاول اجترارها أو إعادة إنتاجها باستمرار، إذ تظل عملية الخروج من عنق الزجاجة، أمراً محكوماً بما يشبه الحلقة المفرغة، مستفيداً من حالة الركود في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية، وعندئذ يمكن تلمس الإشكالية الكبرى في إمكانية إقحام البناء الرأسمالي والديمقراطية، في مجتمعات تنتظم على تشوهات مركبة في البنيات الاقتصادية والاجتماعية، وإذا ما قبلنا تعسفاً، ارتباط الديمقراطية والرأسمالية فإن الأمر يصبح أكثر تعقيداً[2].

(2) عبد علي كاظم المعموري، إشكالية الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي للدولة الريعية العربية (السعودية انموذجاً)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد ـ 1997.

أولاً: نقمة الريع

إن البناء الرأسمالي في دولة ريعية والمستند إلى الأخذ بالديمقراطية وسيلةً لتداول السلطة، في ظل حرية سياسية تضمن المشاركة الفاعلة للمجتمع في تثبيت عقده الاجتماعي مع الطبقة الحاكمة، مادام الشعب هو مصدر السلطات، هو الفيصل في بناء الديمقراطية الراسخة القادرة على الديمومة والتطور والفاعلية.

إلا أن هذا يعد أكثر صعوبة في البلدان الريعية، لكون الريع قد أضاف مشكلات وتشوهات جديدة، فضلاً عن التشوهات التي ورثها الاقتصاد تاريخياً، إذ يؤدي ارتفاع الدخل وتحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة أو الناهضة، إلى تعزيز مستويات الديمقراطية فيها، ودور الدولة الراعية للمجتمع.

وهو أمر تناوله الكثير من الباحثين في الدول المتقدمة أبرزهم (Huntington)

عام 1991، لبيان الدرجة التي يرتبط بها الأداء الاقتصادي بالسياسي في مجال الديمقراطية وتعزيز المشاركة، والتي أظهرت أن هناك علاقة طردية ما بين الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الذي سينعكس بالحتم في زيادة متوسط الدخل الفردي من جهة، وتجذر الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية من جهة أخرى.

الشعب مجرد أصفار لا قيمة لها، وبأن الحاكم هو الرقم الوحيد في معادلة الوطن والدولة

في حين نجد الحالة مختلفة تماماً في البلدان النفطية العربية، فالسلطة هنا تصبح أكثر سلطوية بسبب عوائد النفط، وهي تبدو حالة معاكسة تماماً لما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، فبينما يزداد الدخل القومي نلحظ تعمق السلطوية وكبح الحريات وتهميش البشر، ويّعد الشعب مجرد أصفار لا قيمة لها، وبأن الحاكم هو الرقم الوحيد في معادلة الوطن والدولة.

لقد توصل روس Ross[3] بالأستناد إلى ابحاث في بلدان النفط، الى حقيقة تبدو معبرة عن هذه العلاقة، إذ إن الزيادات المتحققة في مداخيل هذه الدول، إما نتيجة ارتفاع (أسعار النفط) أو زيادة الكميات المستخرجة من النفط، أن أدت بالتوازي الى تراجع مؤشرات الديمقراطية فيها بقوة، مما يؤكد وجود العلاقة العكسية بين الريع النفطي والديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الانسان، وبهذا فإن الزيادة في مداخيل الدولة أو الدخل الوطني في بلدان الريع، لم تنعكس إيجابياً على عملية التطور السياسي، بل بدت نذير شؤم نحو المزيد من التضييق في أوضاع الحريات والديمقراطية، وعلائم مؤكدة نحو المزيد من التمركز للسلطة وفرض القمع (Repression effect).

(3) Ross, M. L., Does Oil Hinder Democracy?, World Politics. 2001. vo 53, No. 3

في حين يرى فريدمان (Friedman) أن الطبقة السياسية التي تعتاش على ريع النفط، تجعل من زيادة عوائد النفط أحدى ممكناتها في لجم الديمقراطية وكبح الحرية[4]، وهذا ما يؤكد وجود أزمة حقيقية في شرعية السلطة ونمط المشاركة السياسية، فضلاً عن الفشل في ادارة الريع النفطي أو سوء تخصيصه، بجانب الفساد الذي يلف السلطة الحاكمة، سواء أكانت في دولة ريعية استبدادية من مثل (السعودية)، أو في ظل ديمقراطية ناشئة مثل (العراق) نتيجة هيمنة العقلية الريعية؟.

(4) Friedman, T. Seven Questions: Thomas Friedman's Plan for a Hot, Flat, and Crowded World, Foreign Policy. 2006.

الفساد الذي يلف السلطة الحاكمة، سواء أكانت في دولة ريعية استبدادية من مثل (السعودية)، أو في ظل ديمقراطية ناشئة مثل (العراق) نتيجة هيمنة العقلية الريعية؟

وأن هذه السلطوية (Authoritarianism)، التي أخذت طابعاً متكلساً في بعض بلدان المنطقة، أضحت تتغذى من معين عوائد النفط، والذي مكنها أي الدولة / أو السلطة، أن تكون قادرة بقوة على الاستمرار في فرض هيمنتها وتركيزها للسلطة، والتوسع في أجهزة القمع والرقابة على المعارضين، بدلاً من التوسع في برامج الرفاهية المجتمعية.

يوفر تدفق الريع النفطي للدولة استقلالاً مالياً، مما يحفزها أكثر للترفع عن الحاجة للمجتمع لاكتساب شيء من شرعيتها المفترضة، ولا نقول عبر صناديق الاقتراع، وحتى الدول الريعية التي أريد تسويق الديمقراطية فيها، فإن الريع يظل يؤدي دوراً في استجلاب بعض الرضا المجتمعي أو الافراد أو المجموعات السكانية في البلد. وهي سياسة مجربة في عهود نظم الحكم في المنطقة العربية في الأقل.

الاحزاب القابضة على السلطة في الديمقراطيات الناشئة، دخلت صراعاً (ربما دموياً) في بعض الأحيان، من أجل الاستحواذ على جزء من هذا الريع، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، من أجل تمويل أحزابهم وضمان استمرارها

وحتى الاحزاب القابضة على السلطة في الديمقراطيات الناشئة، دخلت صراعاً (ربما دموياً) في بعض الأحيان، من أجل الاستحواذ على جزء من هذا الريع، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، من أجل تمويل أحزابهم وضمان استمرارها، أو انتفاع شخوص بارزين فيها.

ويرى البعض أن مرد الربط بين العوائد (الريع) النفطية وتعويق الديمقراطية في البلدان العربية ولا سيّما، يقع نتيجة ترفع الدولة / السلطة عن الشعب في مجالات تمويل الموازنة العامة، إذ لا تهتم الدولة الريعية كثيراً بالضرائب، وما تأتي به سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، وهي في جرد الحساب النهائي لإيرادات الحكومة لا تمثل شيئاً يعتد به، وأن امكانات جبايتها تتطلب كلف ليست بالقليلة، وربما تتسبب بقلاقل عديدة عند الشعب، مما يزيد من نقمتها بإزاء السلطة. في حين أن تحصيل عوائد الصادرات النفطية أقل كلفة وأسهل.

وهذا الزعم لا يمكن عّده سبباً يقف وراء تهرب النظم الحاكمة لدول النفط من الديمقراطية، بل إنها تسعى إلى تجنب الحاجة إلى الشعب، على أساس أن تفعيل موارد الدولة غير النفطية لا يستقيم مع تصرفها بالريع النفطي، إذ ما ذهبت إلى زيادة غلة إيرادات الموازنة العامة للدولة عن طريق الحصيلة الضريبية التي لابد أن تتلامس مع الشعب، مما يفتح أبواب المساءلة

المجتمعية للدولة / السلطة، لهذا تعمد هذه الأخيرة مقايضة قضية المساءلة والرقابة والمطالبة بالشفافية، بإعفاء الشعب من دفع الضرائب.

وعندئذ ليس له الحق في مساءلة السلطة عما تنفقه من هذه العوائد، وهذا مهد لها التصرف المطلق في موارد الدولة المتأتية من استخراج وتصدير النفط، مما غيب عمداً مبدأ الشفافية والرقابة على الحكم، و التي يسرت استشراء الفساد في مختلف مفاصل الدولة والسماح لموظفي الدولة ومجموعات أخرى في الاستحواذ على جزء من هذا الريع.

ويتركز الفساد بشكل واسع في عقود الاستيراد والمقاولات، وهو ما أظهر مجموعات فاسدة من المقاولين والتجار المرتبطين بأشخاص من جهاز الدولة الإداري والسياسي أو من العوائل الحاكمة، أو من افراد من الحزب/ الأحزاب المهيمنة، تعتاش على المال العام.

موارد النفط تسهل للطبقة الحاكمة رشوة الأفراد من سياسيين معارضين أو رؤساء قبائل أو رجالات دين... وغيرهم

وفي الجانب الآخر فإن موارد النفط تسهل للطبقة الحاكمة رشوة الأفراد من سياسيين معارضين أو رؤساء قبائل أو رجالات دين... وغيرهم، لغرض تحييدهم عن المعارضة، واستجلاب رضاهم، فيما ظهرت في بعض بلدان الريع تسمى مجموعات الريع (Group Rent)[5].

وهي مجموعات شكلية تستفيد من فتات الريع النفطي، إما بشكل رسمي باستحداث دوائر ومؤسسات ترتبط بالسلطة أو من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وهذه تنغمس شيئاً فشيئاً في إجراءات السلطة، وتحظى هذه بالدعم قبالة المعارضة ويعدها الحاكم / أو السلطة خميرتها بوجه المعارضين.

(5) أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه، الحوار المتمدن، العدد 3540، 8 ـ 11 ـ 2011.

وقد عملت الأحزاب السياسية القابضة على السلطة في العراق بعد عام 2003، على تطوير آليات تدوير الريع النفطي وتوظيفه لصالح انشطة مختلفة منها مجاميع ساندة لها، مستفيدة من تجربة النظام السابق، إذ ظهرت مجموعات اقتصادية يراد من بها خلق لوبيات الريع النفطي المختلفة[6]، التي تهتم بكل شيء بالعقود والمقاولات وسوق المال والسلاح والتجهيز، وصولاً إلى تأمين الطعام إلى المستشفيات ودور العجزة والأيتام، أنها مثل الذباب لا تترك شيئاً مهما كان!. تحت عنوان تشجيع/ أو إعطاء فرصة للقطاع الخاص وفك مركزية الدولة، وهي محاولة مدعومة من الاحزاب

(6) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي (2012 ـ 2013)، الملف الاقتصادي. تحت الطبع، وسيتم اطلاقة في نيسان ـ ابريل 2014.

وشخوصها ورجالات السلطة/ الدولة بغية الوصول التدريجي إلى شبكة اقتصادية تحتكر لنفسها كل نشاطات المجتمع.

فنموذج دولة الريع الكلاسيكية يتناقض مع الانتاج ومتطلباته، فالدولة الريعية العراقية (التي بدأت بالتبلور مع اتفاقيات مناصفة الارباح مع الشركات النفطية العاملة في العراق مطلع الخمسينيات من القرن الماضي)، كانت قد نجحت (مع استثناءات قليلة، وذات آماد زمنية قصيرة) في تحقيق مايأتي[7]:

1 ـ المحافظة على مصدر الريع النفطي (حمايته وضمان استدامته).

2 ـ تنمية مصدر الريع النفطي (الاستكشاف، الاستثمار، الانتاج، التصدير).

3 ـ تحقيق قدر مقبول من الكفاءة في توزيع الريع النفطي بين الاستخدامات المختلفة.

(7) عماد عبد اللطيف سالم، الريع النفطي في العراق: تحولات الدولة والسلطة وأنماط الإنتاج 1952 ـ 2010، الحوار المتمدن.

وفي العراق وعلى الرغم من ظهور أنموذج اقتصاد السوق وإشاعة المشاركة السياسية، بعد أن ابتعدت البلاد عن أنموذج الاستبداد الشرقي oriental despotism، القائم على استحواذ السلطة السياسية المركزية على الفائض الاقتصادي، من الناحية النظرية في أقل تقدير، إلا أن اتجاهات الفلسفة الاقتصادية السائدة وسلوكيات الإنفاق في الموازنات العامة للبلاد، وطريقة التصرف بالموارد النفطية، مازالت تمثل أنموذجاً للدولة الريعية المركزية.

ثانياً: إشكالية الديمقراطية في دول الريع

إشكالية الديمقراطية في ظل دولة الريع، هو أن العقد بين النظام الحاكم سواء أكان دكتاتورياً أم جمهورياً، مختلف عما هو عليه في ظل التوجه نحو الإصلاح أو التغيير أو الأخذ بالديمقراطية، في ظل دول مدنية تضمن حقوق مواطنيها وحريتهم وتستثمر طاقاتهم، وهو ما يؤسس الضمانات لأحداث تحول حقيقي في نمط الدولة ووظيفتها، من وظيفة توزيعية للمورد الريعي إلى وظيفة انتاجية، وهو ما يتطلب سيطرة المجتمع عن طريق ممثليه، الذين تم انتخابهم ديمقراطياً وبإرادة حرة، وهذا من شأنه أن يطيح بكل مرتكزات ومصادر القوة لدى السلطة المستبدة[8].

(8) مظهر محمد صالح، امثلية «باريتو» المحيرة والدولة الريعية الديمقراطية، الحوار المتمدن.

ومن ثَمَّ لن يكون ممكناً تغيير وجهة العقد الاجتماعي (المزعوم) من النظم الاستبدادية، إلى عقد اجتماعي، يشكل مصدراً شرعياً لوجودها، ولاسيّما

فرصة استبدال الاستبداد القديم بأستبداد سياسي جديد، يتطفل على المجتمع من بوابة الريع النفطي

أن الريع النفطي والاستبداد السياسي يتغذيان بصورة تبادلية فيما بينهما، ليحصن أحدهما الآخر، ومن دون تحقق تغيير حقيقي في أنموذج الدولة / السلطة، فإن فرصة استبدال الاستبداد القديم بأستبداد سياسي جديد، يتطفل على المجتمع من بوابة الريع النفطي، يّعد أمراً ممكناً ولا سيّما في الديمقراطيات الناشئة والدول الهشة، ناهيك عن تأثير تراث المرحلة السابقة.

والحالة مختلفة بين دولة ريعية وأخرى، ففي بعض دول الريع فإن العائلة أو الحاكم المستبد هو مؤسس الدولة، لذلك لا يوجد فصل واضح بين الحاكم والدولة والنظام السياسي، وسلطة المستبد هي الحاضنة لهذه الدولة، ولا يوجد شيء ممكن خارج ذلك.

إنمخاطر استمرار متلازمة الاستبداد والريع في المدى البعيد، ستكون إما على حساب التضحية بالنمو الاقتصادي أو الديمقراطية. . .[9]، فكان التحدي الأكبر عند الباحثين هو تفكيك آليات عمل الدولة الريعية العراقية، كسلطة استبدادية بالضرورة، حتى في تجلياتها وتحولاتها الحالية، وعدم إمكانية تحولها إلى دولة ديمقراطية ـ ليبرالية، فالديمقراطية السياسية لا يمكن تحققها، إلا بمغادرة نظام الانفلات الليبرالي الاستهلاكي الراهن الذي غرسه الاحتلال الأميركي، ولابد من إدارة الموارد الاقتصادية بعيداً عن أنموذجات الدولة التي مر بها العراق، وهي (دولة البعثة) و(دولة المكونة)، والشرط الضروري والوحيد هو الذهاب الى (دولةالمواطنة)[10].

فالتوسع في النفقات العامة الاستهلاكية، مقابل استمرار تخلي قطاعات المجتمع عن المساهمة الضريبية، باتت من الثوابت التاريخية الموروثة في سلوك المالية العامة للعراق، إذ يحصل عموم الافراد في الدولة الريعية على الخدمات والمنافع، من دون مقابل يدفعونهُ باستثناء سهولة عسكرتهم للحرب أو زجهم حالياً في الصراعات، وهو ما يعني هيمنة آلية مبادلة الصوت الانتخابي بالتعويض الريعي من عوائد النفط، مما يؤشر بوضوح تام تدني مستوى الديموقراطية السياسية وممارسة الرقابة وضعف الأداء الحكومي.

إن امكانية عودة الدولة العراقية إلى أنموذج محدث عن (السلطة الريعية الاستبدادية) السابقة، ولكن بلبوس مكوناتي (سلطة الريع المكوناتي الاستبدادي)، يّعد أمراً غير ممكن، نظراً لضعف هذه الجهات في التعبير عن

(9) للمزيد ينظر: عامر حسن فياض، العراق من البعثنة إلى المكونة، مجلة حمورابي للدراسات، السنة الثانية، العدد 6، تموز 2013.

(10) مجموعة باحثين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص 168.

إرادة المكونات، وهو ما يمكن ملاحظته من دون عناء عن طريق الصراع بين اطراف المكون نفسها.

لهذا كله نلحظ في تجربة الدولة العراقية الحديثة، عدم حدوث ارتباط حقيقي بين الليبرالية ـ والريع، وبما يقوي من اقتصاد السوق ويعزز الانتقال التدريجي المنتظم نحو الديمقراطية، حتى في النظام الملكي، بل أنتج هذا الزواج المشوه بين (الريع والليبرالية) حالتين فريدتين أحدهما في ستينات القرن الماضي، عندما جرى تأميم المصارف، وأخرى بعد عام 2003، على أثر التوجهات الديمقراطية تحت ظل الاحتلال، وهو ما نتج عنه عصف شامل لفرص تعزيز النمط الانتاجي في الاقتصاد العراقي، واستسهال الذهاب صوب التحول نحو دولة مندمجة بشكل كامل في السوق الاستهلاكية العالمية، تحت ضغط الانفتاح إلى الحد الذي يسميه البعض الذوبان الاستهلاكي، وهو أمر عضدته الولايات المتحدة الأميركية (دولة الاحتلال)، من أجل تحويل العراق إلى بلد ينتج النفط ليستهلك عوائده عن طريق الاستيرادات.

وبناء على ذلك، أصبحت الديمقراطية السياسية ـ وتعظيم الاستهلاك وفق تدني فرص العمل المنتجة، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الاقتصادي، كقوة منتجة خارج حدود ومحددات الريع النفطي.

المشكلات السياسية ـ الاقتصادية التي وجدت فرصة التفقيس والتكاثر في السنوات ما بين 2003 ـ 2013، لا يمكن حلها من العقول التي سببتها

وحتى المشكلات السياسية ـ الاقتصادية التي وجدت فرصة التفقيس والتكاثر في السنوات ما بين 2003 ـ 2013، لا يمكن حلها من العقول التي سببتها، بحسب تعبير انشتاين، وحتى الديمقراطية التي يراد لها أن تستنبت في بيئة مناسبة لها، لا يمكن لها أن تنتعش الا إذا ما جرى فك الكثير من الأغلال، ولعل أبرزها فك العلاقة مع الريع وهيمنته على النشاط الاقتصادي، وضبط سلوك الدولة وسلطتها في التصرف بالموارد النفطية، ومن دون ذلك سيكون توصيف الديمقراطية في ظل الريع منسجماً تماماً مع ما ذهبت إليه الكاتبة الهندية (Arunhati)[11]، من أن الديمقراطية في بعض بلدان العالم هي منتوج سريع الذوبان، لا يستحق كل هذه الكلفة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي دفعها العراقيون، ليتذوقوا طعمها.

(11) نقلاً عن: عبد الحي زلوم، محاضرة ألقيت في جامعة كولومبيا (مركز أبحاث الشرق الأوسط) يوم 2010/5/30.

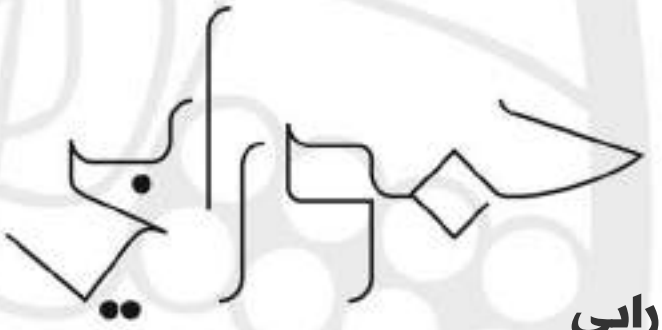

أوراق حمورابي

- ضبابية أمن المنطقة: قراءة من منظور عراقي — حسين شلوشي
- الإرهاب والعنف في العراق... ومراوحة العمل السياسي — د. منى جلال عواد
- البعد النفسي للفكر الديني المتطرف... قراءات ارتباطية — د. ناهض موسى طلفاح
- دورالعوامل الاقتصادية في تجفيف منابع الكراهية والإرهاب — د. مهدي خليل شديد

ضبابية أمن المنطقة: قراءة من منظور عراقي

حسين شلوشي*
كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية

* عضو مركز حمورابي

مقدمة

كعادته صيف بغداد ساخناً بطقسه المتطرف أحياناً، ويبدو أن صيف عام 2013 جاء متناغماً تماماً مع اشتداد التطرف، فكانت أشهره الأكثر دموية منذ احتلال العراق 2003، مروراً بالعنف الأهلي 2006 ــ 2007 الى اليوم، وكانت الأشهر تسابق بعضها لأصطلاح الشهر الأعنف في العراق، وحظيت بغداد بالثقل الأكبر من الإرهاب بما يتضمنه من تضحيات مادية وبشرية، على الرغم من توزع هذا الإرهاب على مختلف مناطق العراق.

ولا يختلف اثنان على مأزق الأمن في العراق، ليصبح أحياناً محل تندر للقاصي والداني، ومثلاً سيئاً للتحذير والإنذار، لاسيّما أن هناك مؤشرات تدلل من دون أيّ لبس، على أن المجموعات التكفيرية وقتلة الشعب العراقي قد أعادوا تجميع ممكناتهم البشرية والمادية، تحت ضغط المشروع الذي يراد له أن ينفذ في المنطقة، ولاسيّما ما يجري في سوريا وانعكاساتها على واقع الأمن في العراق، وتبني السعودية لأستراتيجية عدم استقرار العراق، غرضاً رئيساً لإفشال تجربة التحول الديمقراطي[1].

تبني السعودية لأستراتيجية عدم استقرار العراق، غرضاً رئيساً لإفشال تجربة التحول الديمقراطي

(1) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ـ التقرير الاستراتيجي الثاني 2009.

أولاً: القراءة المفقودة

في كل مراحل الإدارة ومستوياتها يعتمد مبدأ حصر الموارد وتحديد الأهداف، كيما يكون مقبولاً الحديث عن شيءاسمه (التخطيط) وما بعد

التخطيط والتنفيذ، فضلاً عن عنصر آخر مكمل وهو (التقويم) الذي يستتبع تنفيذ الخطة، بغية تحديد مستويات النجاح فيها، وكبح الانحرافات عن مسار الخطة، وهو أن حدث فقد يتطلب إعادة النظر بالخطة أو اجراء التعديل عليها.

ولا يبدو واقعياًبأن هناك ثمة ادارة معينة لمستويات محددة، يمكننا عن طريقها إمكانية الحديث عن وجود التخطيط من عدمه، ولذلك فإن مسار قراءة (المشكلة) الأمنية في العراق، لايتأتى على وفق مسار السياق الإداري المشخص والمعروف، إنما يأتي في سياق الوقوع في المشكلة، ومن ثم التفكير بـ(الترتيق) الذي عادة ما يسمى الخطأ في المعالجات، لأنه لايتجاوز حدود المشكلة الآنية ولو تكررت لأعيدت ذات الممارسات من الصفر كما تحددها (خلية الأزمة).

تجربة ومفهوم (خلية الأزمة) في العراق مختلف عن دول أخرى، فهي تشكل وحدة ادارية «سلبية» وليس ايجابية

وربما تكون تجربة ومفهوم (خلية الأزمة) في العراق مختلف عن دول أخرى، فهي تشكل وحدة ادارية «سلبية» وليس ايجابية، لأنها ببساطة شديدةإما أن تكون ضامنة لإنقاذ الحكومة بعينها، أو مسؤولين فيها من المشكلة، أوأنها تكون مخترقة لجهات (خلق الأزمات)، وفي كل الحالات فإن الدولة والمواطن غير مستفيدين من هذا الوجود، بل هو يفاقم الأزمة وصولاً إلى عقم الحلول.

وقد يجد البعض فهماًآخر لما تقدم، بأن هناك ترحيلاً متعمداً (للمشاكل) و(العقد)، واعتماد التركيد والتسكين من دون جراحة حقيقية تستأصل المرض بسبب حالة القلق وعدم الاستقرار في وضع البلد، فيما يرى آخرون ومنهم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، من أن قلة الخبرة في اختصاصات ادارة الدولة، هي من يؤخر الكثير من الحلولأو التقدم في الملف الأمنيولا سيّما.

وطرف ثالث يرى أن التحديات التي يواجهها العراق في ملف الأمن، هي أكبر بكثير من قدراته وامكانياته، وهذا ما قاله عضو البرلمان العراقي ياسين مجيد، وآخر يرى أن الحكومة همشت الكفاءات واعتمدت الطائفية والحزبية بدلاً عنها، وإذا كانت الحكومة غير قادرة فعليها أن تسلم السلطة للكفاءات، وهذا رأي المتهم بالإرهاب والمطلوب للقضاء العراقي طارق الهاشمي،

وشاركه في الرأي آخرون من مجموعته السياسية وطائفته، وفي كل الاحوال فإن هذه الآراء ليست في مورد رحمة الاختلاف والتنافس، إنما هي تقع في دائرة الصراع السياسي والدفاع والهجوم بين الأطراف السياسية.

وقبالة هذه الآراء جميعاً، هناك رؤية علمية حقيقية، ترتكز على معطيات ليست تجريبية (امبيريقية)، ولم تكن محض حسابات ورقية مثالية مغالية في تجريدها، بل هي في معطياتها على الأرض تمثل دفقاً حقيقياً، موردها الممكنات المتوافرة ببعديها المادي والبشري، ناهيك عن الخبرة التي توافرت في مراحل تاريخية معينة، أو أنها وليدة مجابهة الإرهاب والاحتلال للسنوات 2003 ـ 2011، ولاسيّما أن الاحتلال الأميركي يتحمل المسؤولية الكاملة عن أمن العراق، وفقاً للشرعة الدولية ببعدها القانوني والاخلاقي، إلا أن الادارة الأميركية أعلنت رسمياً أنها فتحت حدود العراق لتجميع الإرهابيين على أرضه، لتكون منازلتهم بعيداً عن الأراضي الأميركية، كجزء من استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي تبناها الرئيس الأميركي بوش الابن عام 2002.

الاحتلال الأميركي يتحمل المسؤولية الكاملة عن أمن العراق، وفقاً للشرعة الدولية ببعدها القانوني والاخلاقي

وهناك من يرى أن العراق يحتضن موارد كبيرة وكثيرة في جوانبها البشرية والمادية، إلا أنها إما أن تكون مهدورة أو غير محسوبة أصلاً في موارد الدولة العراقية، لأن أهداف بناء الدولة غير واضحة، وهذا الرأي يذهب إليه الاكاديميون وذوو الاختصاص.

مما تقدم نجد أن ما يجري في العراق، هو مسار قارب يأخذه التيار في البحر أو النهر، والراكبون لايملكون غير الانتقال من جانب الى آخر، حتى لاينقلب بهم القارب، أما ما يؤول إليه وأين يرسي وماذا يواجهه وكيف يواجه وأين سيصل، فهذا مفقود وتقوده الرياح الدولية والعربية والإقليمية، وإن كان هذا الوصف الخارجي لقارب البلد، فإن الراكبين فيه لايتصرفون بإدراك المصير الواحد في النجاة والغرق، إنما ايماءاتهم للآمنين في الخارج تزيد من الأخطار المحدقة بهم جميعاً.

وإن كان لابد من تثبيت المفقودات الكبرى لقراءة المشهد، فلابد من العودة الى (عناصر الدولة) في الأرض والشعب والسيادة أو (السلطة)، والتفتيش عن حجم التفريط بهذه العناصر، وإذا كان مفهوم الأرض (حدود البلد)، قد

خضع الى متغير النظريات السياسية ونظريات الأمن القومي للدول العظمى من قبيل العالم الجديد، والعولمة، والفرصة المضافة، وحقوق الأقليات، فضلاً عن التطور الاجتماعي السياسي وكتابة الدساتير الجديدة، بما يلائم هذه المتغيرات ومنها تم الالتفاف على مفهوم (وحدة الأرض)، فمن السهولة بمكان العبث بعنصر الإنسان الذي يتحرك ابتداءً وينفعل مع (ملاذ المجموعة) و(التفاعل السلوكي)، وبعد تفكك الأصلب من عناصر الدولة، فإن السلطة المنتجة أو المفرزة منه وبلا شك ستكون مفككة وضعيفة، إذا كانت مظاهر الضعف والتفكك تبدو طبيعية، بقياس التحول الأكبر في بلدان الشرق نحو (أنظمة ديمقراطية) بإدارةومفهوم غربي (ديمقراطية براغماتية)، فلابد من استعدادات أخرى وخطوات تحول أخرى منسجمة بذاتها، وصدق ووضوح أكبر يسود بين الناس، أن احتلال العراق وانفجاراته قبل الاحتلال وفي أثنائه، وبعده، ناتجة عن فراغ (القيادة) وسياسة (التجهيل) المستمرة، أما الحديث عن التحول أو الانتقال فَلَم يأتِ وقته بعد. وليس ببعيد عن التوصيف العام في قراءة ما يجري في العراق، والاقتراب الواقعي يعد من أهم المفقودات في المشهد السياسي العراقي الآن ويتضح ذلك في الآتي :

أولاً: أن المتصدين للعمل السياسي لايقدرون إسقاطات سلوكهم وخطابهم السياسي على المجتمع، وإن التذاكي بينهم (السياسيين)، واللعب في مفردات اللغة والسياسة بغير محلها، أنتج رواجاً واسعاً لحديث الناس وتعاملهم فيما بينهم بذات الطريقة والكيفية، بمعنى آخر تعويم وعياً سياسياً مزيفاً خالياً من قيم الثبات والمواجهة والمبادرة، والشعب الذي يغلب عليه اللقلقة السياسية سيكون شعباً غير منتج ومتكئ على فرص الوهم السياسي، من دون الالتفات الى مقومات كل الميادين الآخرى، وهي حلقة الاقتصاد والعلم. ومن هنا يزداد التنافس السياسي بعنوانه الخطأ (الصراع على الفرصة السياسية).

ثانياً: المفقود الآخر هو قراءة القرار الدولي الأميركي تحديداً والإقليمي، في إنتاج (دولة فاشلة) في العراق، والتي قد يسميها الأدب الغربي ورأيه العام بالدولة «الهشة»، في مقابل الدولة الصلبة القادرة على مواجهة التحديات أو التهديد لدول أخرى (اسرائيل)، إلا أن دول الخليج ولا سيّما السعودية ـ الكويت ـ الإمارات ـ البحرين ـ قطر،

دول الخليج ولا سيّما السعودية ـ الكويت ـ الإمارات ـ البحرين ـ قطر، ودول عربية أخرى ومعها تركيا، تريد العراق دولة فاشلة

ودول عربية أخرى ومعها تركيا، تريد العراق دولة فاشلة[2]، بمعنى الكلمة تدار من الحواشي والأذيال والخواصر، وليس لها قرار أو فاعلية أو رأي أو تأثيرأو انعكاس في محيطها.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: أميركا وأزمة السلطة العالمية، دار الكتاب العربي، 2012.

ثانياً: تحولات المشهد ومحدودية الإجراء

لم يتغير القرار الأميركي في حكومة عراقية هشة، تتوسل الدعم السياسي والأمني منها بل زاد تركيزاً بعد الهزيمة الأميركية في العراق وتصاعد الأزمة السورية[3]، قبالة ثوابت أميركية في حماية أمن اسرائيل وحماية الفرصة الاقتصادية الأميركية في العراق، لكن الدور الإقليمي رمى بكل ثقله داخل العراق، ولاسيّما بعد خروج الاحتلال الأميركي وانفجار المجتمع العربي (الشعب)ضد أنظمته الشمولية، وقد حشرت هذه الأنظمة في زاوية مقتل حرجة اسمها (ارحل).

(3) ديفيد اغناتيوس، صحيفة ستارز اند نيوز الأميركية ـ 4 اكتوبر 2013.

بعد النجاح في رحيل زين العابدين بن علي وحسني مبارك، وهما معاً يمثلان الدعم الأميركي لحكومات المنطقة، مما عزز زخم وعزيمة الجمهور والأحزاب المعارضة في الدول العربية المقهورة ظلماً، كذلك فإن هذين النظامين مدعومين من العربية السعودية، ولكنها تستطع منع ما حصل لهما بأي شكل كان. إلى جوار ذلك هناك عراق يحتفل بطرد الاحتلال الأميركيمن أراضيه، والآمال معقودة لاستقلال ودور إقليمي ودولي لهذا البلد، الذي يملك مقومات وكوامن الدولة الفاعلة، فجاءت ردات الفعل مستفزة ومستنفرة من الدول المستهدفة للتغير، وخصوصاً النظام السعودي، الذي اعتمد استراتيجية نقل الأزمات الى الخارج عبر تاريخه السياسي، والاعتماد الكامل على الإدارة الأميركية بإدارة ملفاته السياسية والاقتصادية، وكذلك يعرف هذا النظام موقعيته في تحقيق أمن أميركا وإسرائيل، ويعرف أنه يمثل الجزء الأكبر في نفيضة الهجوم الأميركي ضد جمهورية إيران الاسلامية، المتكون من دول الخليج وتركيا والأردن. فوثب هذا النظام للانقضاض على الخواصر الهشة في المنطقة مستنداً إلى خطابه (الطائفي). والداعمين له في العراق.

لم يتغير القرار الأميركي في حكومة عراقية هشة، تتوسل الدعم السياسي والأمني منها بل زاد تركيزاً بعد الهزيمة الأميركية في العراق وتصاعد الأزمة السورية

وباشر هجومه الكاسر على العراق بلا حدود أو محددات،

بعد أن عزز ذلك بإيواء قيادات البعث (عزة الدوري)، الذين انقلبوا ثانية على الحكومة السورية التي أوتهم أكثر من ثماني سنوات، ليتركوا شعاراتهم القومية في مزابل الطائفية، فالتحالف السعودي البعثي، والآخر مع أحزاب عراقية مشتركة في العملية السياسية، فضلاً عن جماعات طارق الهاشمي (نائب رئيس الجمهورية السابق والمطلوب للقضاء العراقي حالياً)، أنعشت المنظومة الاستخبارية السعودية بقوة داخل العراق، ولا سيما في جانبها الأمني، لأنها جمعت التفصيل اللوجستي الكبير ومتراكمات عملها الأمني كدولة كبيرة في المنطقة، وتملك إمكانات فنية وبشرية في هذا الجانب، فضلاً عن إدارتها المعروفة لمجاميع من (تنظيم القاعدة) واستثمار الامتدادات العشائرية بين الدولتين (العراق والسعودية)، هذه الإمكانات أعطتها المرونة الكافية للتخطيط الاستخباري والتنفيذ الأمني بكافة الطرق والأساليب، مادامت لاتكترث لحدود معينة بتنفيذ العمليات الإجرامية، فصارت النتائج بحسب على أساس (عدد التفجيرات) وعدد الرؤوس والجثث وليس غير.

وفي الجانب السياسي قدمت مشروعها في العراق وأسمته (مشروع الدولة السنية)[4]، وبادرت في الامتداد إلى حكومة إقليم كردستان وقوميات أخرى من غير العرب، وعلى هذا الأساس بذلت جهدها لاستمالتهم طائفياً، إلا أنهم لم يحققوا شيئاً مهماً في الإقليم، ولكن هذه المبادرة عمقت مشروعها في مناطق أخرى من العراق ولا سيّما الغربية منها، رفع شعار (الحكومة الصفوية) في بغداد، لتوسيع الفجوة بين مكونات الشعب العراقي وإضعاف خطاب الحكومة العراقية (حكومة المالكي)، لأن السعودية تدرك أن جمهورية إيران الاسلامية تدعم الحكومة العراقية وتريد استقرار العراق، وفي أقل تقدير أن هذا الاستقرار يصب في مصلحة إيران.

(4) راشيل برونسن، صحيفة نيويورك تايمز ـ 21 اب 2013.

الزخم الاستخباري والأمني وبإدارة دموية (بندر بن سلطان)، زاد اندفاع النظام السعودي نحو مهمة إفشال حكومة أو دولة العراق

بهذا الزخم الاستخباري والأمني وبإدارة دموية (بندر بن سلطان)، زاد اندفاع النظام السعودي نحو مهمة إفشال حكومة أو دولة العراق، وصارت تستبق الخطط الأمنية العراقية وآخرها العملية الأمنية التي جرت في أربيل عاصمة إقليم كردستان مطلع تشرين الأول 2013، لقطع الطريق أمام بغداد في الاستفادة من إمكانات الإقليم لمعالجة أمن المركز، أو أنها تذهب إلى

تجنيد محترفين في مناطق ذات صبغة طائفية معينة، وإغوائهم للقيام بأعمال إجرامية على أبناء جلدتهم، وتخلط الأوراق للعبث في النسيج الاجتماعي العراقي، ومنها استهداف مجالس العزاء كما حصل في فاجعة مدينة الصدر التي راح ضحيتها أكثر من 300 شخص بين شهيد وجريح في أيلول 2013، وبذات القدر وأكثر منه عملت على تفكيك الصحوات في المناطق الغربية، عبر الإغواء والتجنيد الطائفي أو الاستهداف المباشر، وبذلك تكون قد حاصرت الحكومة العراقية تماماً.

الحكومة العراقية من جانبها ما زالت واقفة بإجراءاتها التقليدية، ومقيدة بمحددات كثيرة، لعل أهمها الخوف، والتردد من الخارج والداخل مع وهم الممارسة الديمقراطية، فضلاً عن تفاصيل إجرائية من قبيل (القانون، الفساد، الإدارات الضعيفة، الالتزامات الحزبية وغيرها)، حتى إنها لم تستطع أن تنجز عقداً واحداً لشراء الأسلحة الروسية، وما زال السجال فيه مستمراً بين الحاجة والفساد والتعطيل المتعمد.

ولم يكن الدور السعودي هو الوحيد العابث بالأمن العراقي، بل هناك دول أخرى لها دور وأهداف، ربماتختلف عن حاجة وأهداف النظام السعودي، كما هو الحال بالنسبة إلى الدور التركي، فهما قد يشتركان بالخطاب (الطائفي)، والتحريض، ويشتركان بآليات التنفيذ، والاجرام.

فبقدر البذخ السعودي لإفشال (الحكومة العراقية) هناك الفعل التركي لحصاد النفوذ والاقتصاد

إلا أنهما يختلفان في الأهداف فبقدر البذخ السعودي لإفشال (الحكومة العراقية) هناك الفعل التركي لحصاد النفوذ والاقتصاد، وقد يصل التداخل الى حد الاشتباك مع السعودية في العراق، إن العلامة الفارقة الكبيرة في تردي وانحدار الوضع العراقي في جوانبه الأمنية والسياسية هي (الطائفية)، وهذه طفت على السطح، ليس لأنها السبب الأصيل في هذا الوضع السياسي، إنما لأنها الأداة الوحيدة الكبرى التي استخدمت للنجاح والفشل، فكانت المظلوم الآخر مع الشعب العراقي وديناته ولأنها استخدمت إلى حد الاستهلاك، فقد تم إنعاشها بشكل كبير في الإزمة السورية، وعبرت شرارتها الى لبنان وتأسست في تركيا، وتتقطع أوصالاً في البحرين والسعودية، وبذلك هيمنت على كامل المشهد الأمني في منطقة المشرق الاسيوي، وتنذر بإنفجار عالمي يحرق كامل المنطقة وسيلقي بضلاله على مصالح الكبار.

ربما يكون هذا التدويل للـ (طائفية)، وتهديدها لمصالح الكبار يخفف الوطء عن السياسيين العراقيين، ويسد ثغرات العجز لديهم، وذلك عبر التغيير في قواعد الاشتباك تارة، والتغيير في استراتيجيات اللعب بكامل المنطقة تارة أخرى.

لقد نتج عن الأزمة السورية، ووقائعها على الأرض بمسارها التفصيلي، إعلان كامل الأدوار والأهداف لجميع الأطراف الدولية المشتركة، وأفرز الجبهات المتحالفة في جانبي الصراع بشكل واضح ودقيق، وبذلك خرج قرار الحرب الدولية (بين دول المنطقة) أو الحل في الأقليم، من أيادي دول المنطقة وتحول الى الكبار.

كذلك فإن المواجهة العلنية في سوريا، أفرزت نتائج أخرى ترفع دول بعينها الى موقعية جديدة، كما هو حال (روسيا، الصين، إيران)، وسحب أخرى الى تصنيف جديد، كما هو الحال في (تركيا)، التي باتت تنعت بالطائفية، بعد أن تلوثت بدعم تنظيم القاعدة (جبهة النصرة) الأجرامي لإسقاط حكومة بشار الاسد، وبذلك ابتعدت كثيراً عن حلم الاتحاد الأوربي وفقدت شرعية الدفاع المشترك مع حلف شمال الاطلسي، فضلاً عن تمزيق علاقاتها الإقليمية مع إيران والعراق والسعودية، فضلاً عن خسارة مصر بعد 30 ـ حزيران 2013.

من جانب آخر فأن الولايات المتحدة قد تكون خسرت موقفاً اعتبارياً لها، وخذلت دولاًحليفة من مثل تركيا، السعودية، قطر، إلا أنها على مستوى مصلحة الأمن القومي الأميركي وحماية إسرائيل، تكون قد حققت نتائج أخرى في الجانب الفعلي العملي، وذلك عن طريق التسوية السياسية وما ترتب عليها من قرار تدمير أسلحة سوريا الكيمياوية، والمباشرة فيه لتحقيق الإطباق على هدف الدولة الفاشلة في سوريا، إلا أن العنوان العام لسوريا بقي كما هو حليفاً استراتيجياً لروسيا، وكذلك لإيران ويمثل جبهة لحزب الله وفصائل مقاومة أخرى.

ما يعني أن حفظ الأمن الاسرائيلي لم يزل غير متحقق في الإجراء الأميركي، وهذا يعد تراجعاً لها وهذا ما يثير سؤالاً تهكمياً؟، هل أن أميركا ستترك العراق كذلك الى الجبهة الآخرى، أو تستعيده أو تتنقل إلى إنشاء جبهة أخرى لضبط أمن منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً : استراتيجية أمن الشرق الأوسط الجديدة

يقول الكاتب العربي الفرنسي أمين معلوف في كتابه (اختلال العالم). . إننا دخلنا القرن الواحد والعشرين بلا بوصلة. . .[5]، ثم يستطرد بالدور والاستراتيجية الأميركية للهيمنة على العالم، ويعده وهماً كبيراً لأنها أي (أميركا)بحسب رأيه ستستنزف في هذه الاستراتيجية، رأي السيد معلوف وغيره ليس غائباً عن الإدراك الأميركي، ومثل ما هو مدرك للجميع خطورة التأجيج الطائفي المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط، والذي ينذر بكارثة إنسانية واقتصادية في المنطقة والعالم.

(5) أمين معلوف، اختلال العالم، دار الفارابي، 2013.

يقول الكاتب العربي الفرنسي أمين معلوف في كتابه (اختلال العالم).. إننا دخلنا القرن الواحد والعشرين بلا بوصلة

كذلك فإن التحالفات الجديدة بين القوى الاقتصادية الكبرى كما في الصين، والعسكرية الكبيرة الروسية، والايديولوجية الايرانية الثابتة بالتوازي مع قدراتها العسكرية المهددة لأمن اسرائيل، وكذلك دول البريس في الجوار القاري لأميركا والعالم، تقادم حلفاء أميركا في المنطقة (دول الخليج)، فضلاً عن الأزمات الأميركيةالمهمة من قبيل أزماتها المالية الحالية، والتي يرى بعض المحللين الاقتصاديين، أنها ستأتي بنتائج جديدة في عقد من الزمن، قد تنال من الدولار الأميركي نفسه، الى جوار ذلك فإن منظري الاستراتيجيةالأميركية ومراكز البحث فيها أشاروا الى عدم الاستغناء عن الاقتصاد والجيو ـ ستراتيجية العراقية.

إن مجموعة العوامل هذه وغيرها من تفاصيل لساحات الشرق الأوسط وأزماته، وربطها بثابت المصلحة الأميركية العليا، دفعها الى طرح خططاً جديدة تستوعب المشاكل المتناقضة عبر التحول في الاتجاهات وليس التدوير.

والنشاط الدبلوماسي الذي قام به الرئيس الايراني روحاني في نيويورك، وبرغم الاختلاف والانقسام عليه في داخل إيران والمنطقة والولايات المتحدة، بين مؤيد للانفتاح الايراني على الغرب وبين معارض له، إلا أنه فتح آفاقاً سياسية وأمنية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وأن التقارب الأميركي الايراني الذي بدء خطواته الأولى، قد ركز استحقاقات دول المنطقة وأدوارها في صنع القرار الدولي،

أن التقارب الأميركي الايراني الذي بدء خطواته الأولى، قد ركز استحقاقات دول المنطقة وأدوارها في صنع القرار الدولي

ولاسيّما بالنسبة إلى الجمهوريه الإيرانية بوصفها لاعب الإقليم الأكبر، وهذا الاستحقاق لايمكن تجاوزه أو تقييده باستمرار هذا التقارب أو توقفه، مادام هذا الحوار جاء على مقدمات ومعطيات واضحة بالنسبة إلى أميركا، وأهداف إيرانية أكثر وضوحاً تتعلق بمشروعها النووي، وفق منطق الحاجة الوطنية الاستراتيجية الضرورية أولاً، وجهدها الذاتي في بناء دورها الاقليمي والدولي ثانياً.

أن الحرب الباردة (لحماية اسرائيل) في المحيط الإسلامي والعربي، اصبحت تشكل عبئاً سياسياً واقتصادياً على أميركا بحسب كيسنجر

ومن الجانب الآخر فإن الولايات المتحدة ليست في حالها الأفضل، كدولة عظمى تقود العالم لوحدها، وسط تنامي الطموح الدولي الآخر لمقاسمتها هذا الدور في الهيمنة، أوانحدار حلفائها في المنطقة (تركيا، دول الخليج) الى مستنقع الطائفية، والإرهاب الذي بات يهدد الحلفاء الآخرين لأميركا في المنطقة (الأردن، اسرائيل)، فضلاً عن أن الحرب الباردة (لحماية اسرائيل) في المحيط الإسلامي والعربي، اصبحت تشكل عبئاً سياسياً واقتصادياً على أميركا بحسب كيسنجر.

وفي السياق نفسه يرى كبير كتاب لجان البيت الأبيض جيفري ارونسون (Geoffrey Arnson) (أن أي جهد يهدف إلى بناء شرق أوسط جديد قائم على أن تحتفظ إسرائيل فيه على تفوقها الأحادي بصعيد غير تقليدي ـ نووي، كيمياوي، بيولوجي، ربما يساهم كثيراً في إضعاف الأهداف الأمنية الواسعة النطاق التي تسعى واشنطن لتحقيقها في البيئة الناشئة)[6]، وذات الكاتب يرى أن على إسرائيل (إما أن تتكيف أو تموت). يرى الكاتب أيضاً أن إسرائيل ترى فائدة لها في عزلة إيران وضعفها الاقتصادي. ولذلك ستعمل على مواجهة التواصل الأميركي الايراني وتقوية حلفها مع دول الخليج.

(6) جيفري ارونسون، موقع المونيتير ـ 3 اكتوبر 2013.

أما في معهد السياسة الدولية في لندن فإن رئيس برنامج الجيوسياسي الكاتب كريس ليوني (Chrism Luene) يرى ضرورة القيام بمراجعة كاملة للسياسة الغربية تجاه المنطقة)، وذات الكاتب يجد أن أحداث الشرق الأوسط الخاطئة على مدى السنين الماضية بما فيها (سورية)، تعزى إلى الحرب الباردة الإقليمية الدائرة بين السعودية، ودول الخليج السنية، وإسرائيل، والأردن من جهة وبين ايران الشيعية، وحلفائها

الحرب الباردة الإقليمية الدائرة بين السعودية، ودول الخليج السنية، وإسرائيل، والأردن من جهة وبين ايرانالشيعية، وحلفائها الاقليميين من جهة أخرى

الاقليميين من جهة أخرى[7]، وأن الولايات المتحدة والغرب يقدم دعماً نشيطاً إلى المحور السني الإسرائيلي.

(7) كريس ليونين، صحيفة ناشنال انتريست ـ 26 ايلول 2013.

هذه المحاور الدولية وتمحورها بمثابات الدول العظمى، أصبحت تشكل عبئاً على الجميع، وإن كانت بنسب مختلفة، إذ إن حجم الأعباء يقاس نسبياً مع قدرة وقابلية التحمل، وامكانية التنازل عن مستويات الترف الاجتماعي بين الدول، وليس بأرقام الموازنات ومستويات الدخل الرقمية والقدرات العسكرية وحدها.

هذه الاعباء اذا اضيف لها هاجس التدمير العالمي، فإن الجميع يفكر (بنفسه) أولاً، ليرضخ إلى حلول (المشاركة) بديلاً عن (العزل) والتصادم المستمر، ويتقدم مبدأ التعاون على مبدأ التنافس[8].

(8) زكاري فلينغهام، صحيفة جيوبولتيك مونيتير، 2 اكتوبر 2013.

إن التأملات والحراك السياسي الجاري حول منطقة الشرق بأكملها، جاء على هواجس الاخطار المحدقة المنعكسة من العراق وسوريا، وتنامي سواد الحركات التكفيرية الوهابية في المنطقة وامتدادها نحو العالم بأكمله. فقد بات التكفيريون يهددون أمن الولايات المتحدة في عقر دارها، وكذلك يشكلون قنابل والغام مدمرة في جوار روسيا، ونيران وبارود حول المصالح الاقتصادية بالمنطقة، والأهم من ذلك إن هؤلاء لايستطيع أن يدعى أحدُ الكاملة السيطرة عليهم، بضمنهم دول المنشأ (السعودية والخليج) والمستثمرين الآخرين (تركيا، إسرائيل، أميركا، دول الخليج).

ولذلك يعتمد فكرة بناء الأمن الجديد يعتمد الدول غير المؤسسة، أو الداعمة لهؤلاء في المنطقة (روسيا وإيران)، وباشتراك الولايات المتحدة لضمان أمن مصالحها وترتيب أوضاع حلفائها في المنطقة، على مبدأ (التعاون والمشاركة)، وهذا التوافق الدولي يدعم ويؤسس لاستقرار الأمن في سوريا والعراق، بوصفها أحد حلفاء لـ (روسيا وإيران)، وللعراق حظوة استراتيجية ولا سيّما لدى الولايات المتحدة.

حوارات
حمورابي
نحو نظام انتخابي
عراقي جديد
مركز حمورابي
2013
1

الإرهاب والعنف في العراق... ومراوحة العمل السياسي

د. منى جلال عواد*
أكاديمية وباحثة من العراق

* تدريسية في كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

تواجه العملية السياسية في العراق بعد مرحلة الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، وتحول العراق من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ومن الانغلاق المطبق إلى الانفتاح المفرط، حالة من الفوضى والتخبط السياسي، بسبب مجموعة من الإشكالات السياسية والتداخلات الداخلية والإقليمية، برغم الدعوات المطالبة بتطويرها وإرسائها على مبدأ المصالحة الوطنية، إلا أن تلك المناشدات تصدم بكثرة من المعوقات الأساسية الجديرة ببحث المهتمين بالمستقبل الديمقراطي للدولة العراقية.

وقبل الخوض في طبيعة ومؤشرات العملية السياسية لابد لنا من توضيح بعض المفاهيم، لغرض ضبط التحليل في أطر منهجية، منها ما اصطلح على تسميته بالعملية السياسية، والسؤال الذي يواجهنا ما المقصود بالعملية السياسية؟ لغرض تدقيق مضمون الأسئلة المثارة نشير (**إلى أنها اصطلاح مجازي يراد منه الإشارة إلى الفعاليات السياسية، الناشئة لنظام سياسي ناشئ على خلفية نظام سياسي، تغير بسبب أريد منه التغيير جوهرياً**).

وهذا يتطلب توفير بدائل جديدة تحـــل محل النظام القديم، ومن الطبيعي أن تواجه العملية السياسية الجديدة مشكلات بنيوية وتنظيمية، وتستمر هـذه المشاكل بسبب المواجهة بين القديم الذي يريد الإبقاء على ما كان عليه، وبين الجديد الذي يتطلع إلى ما ينبغي أن يكون.

وتنماز العملية السياسية بالاستمرار إلى حين ترسيخ أركانها في نظام سياسي جديد، ومن ثَمَّ يمكن تعريف العملية السياسية (**بأنها مشروع سياسي مصاغ**

من قوى سياسية، تؤمن بالعملية السياسية يراد له أن يترسخ ويستقر، وتتسم مجمل العملية بالاستمرار إلى حين تجسيدها بنظام سياسي، يتميز بنوع من الثبات والاستمرار ويرتكن إلى دستور حاكم لحركته ومنظم لها). إن من شروط العملية السياسية الناجحة ما يأتي:

1 ـ الاتفاق: بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، على المشتركات الرئيسة التي تخص الدولة، أرضاً وشعباً وسيادة.

2 ـ التوافق: بين القوى السياسية على أن العملية السياسية تخص الجميع، ومخرجات العملية تمس كل القوى سلباً وإيجاباً.

3 ـ قبول الآخر: أي قبول القوى السياسية بعضهم بعضاً، على أساس أن النجاح والفشل يصبان في رصيد جميع القوى المشاركة في العملية السياسية، إن فقدان أيّ من تلك الشروط يجعل العملية السياسية عرضة للفشل، ودون الوصول إلى حالة الاستقرار المنشودة.

إنطلاقاً من تدقيق مفهوم العملية السياسية، نحاول عرض سمات هذه العملية الجارية في العراق بموضوعات عامة أهمها:

1 ـ فتح التدخل الأميركي عام 2003، وانهيار الدولة العراقية الأبواب أمام النزاعات السياسية، التي اتخذت سمة الصراع الطائفي المعبر عن مصالح اجتماعية/ روحية لهذه الكتلة السكانية أو تلك.

2 ـ إدت الإجراءات السياسية المتعجلة لقوات الاحتلال الأميركي، بدءاً من تشكيل حكومات عراقية تنقصها الشرعية الوطنية، إلى صياغة الدستور والتصويت عليه، وصولاً إلى إجراء انتخابات عامة، نقول إلى اعتماد الإطراف المتنازعة العنف السافر لغة لحل خلافاتها.

ومن المعوقات الأساسية الجديرة بالبحث في إطار هذا الموضوع هي مشكلة الإرهاب في العراق، الذي يأخذ بعداً أكثر أهمية بحكم معاناته من مختلف صور الجرائم الإرهابية، وتحت مسميات وذرائع مختلفة، وهنا لا نريد أن نعرف الإرهاب، كمصطلح أو نحدد مفهومه بوصفه ظاهره جلية للعالم ولها سياقاتها وسماتها، بقدر ما نركز على مضمون نتائجه وتداعيات فعالياته على العملية السياسية في

إلى اعتماد الإطراف المتنازعة العنف السافر لغة لحل خلافاتها

العراق، لكونه يعتمد على منظومة عمل ستراتيجية عالية التكتيك تحقق أهدافاً ومصالح سياسية.

لقد وجد المجتمع العراقي والقوى الفاعلة فيه، نفسها فجأة في مواجهة وضع جديد، لم تتعود عليه طيلة العقود الثلاثة الماضية، فبعد حظر وجود رأي مخالف لرأي النظام السياسي، وجد العراقيون أنفسهم أمام انفلات سياسي وفراغ، إذ أصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل من يريد أن يؤسس حزباً أو ينشئ تكتلاً سياسياً، الأمر الذي أفرز عدداً من المظاهر جسدت بشكل أو بآخر حالة الفوضى والانفلات السياسي، ومنها:

- تعدد الجهات والقوى المشرفة على الاحزاب.
- تعدد الأحزاب وتضارب توجهاتها السياسية.
- عدم وجود قيود على نشاط القوى السياسية.

وبدلاً من توحد خطوط العمل السياسي في إطارها العام، أسفرت الخلافات السياسية عن بروز مجموعات تتصارع في ما بينها حول التمثيل السياسي، وقد وصلت درجة تصارعها في بعض الأحيان إلى مستوى الإقصاء والإقصاء المتبادل، تبعاً للمعطيات التي تتحرك في الشارع السياسي العراقي، فهناك لون من تلك القوى السياسية يعتمد ثقافة الإرهاب السياسي، ويعزز لغة العنف داخل المجتمع، عن طريق التنظير والدفع بالضد والتخندق بالاتجاه المغاير لحركة دوران العمل السياسي.

هذه السلوكيات والتداعيات تنتج تناسل لمجاميع ارهابية، بأسماء ومسميات شتى عابرة من خارج الحدود، تتزاوج مع حواضنها في الداخل لتنذر بخطورة الوضع السياسي

هذه السلوكيات والتداعيات تنتج تناسل لمجاميع ارهابية، بأسماء ومسميات شتى عابرة من خارج الحدود، تتزاوج مع حواضنها في الداخل لتنذر بخطورة الوضع السياسي، وتراهن على انهيار منظومة القيم المجتمعية وتفتيت اللحمة الوطنية، بإفساد الحياة وتسميم مفاصلها بكل شئ وزرع البذور الطائفية وتكفير الآخر.

إن هذا العدد الهائل من الأحزاب تجعل الإنسان في دوامة الاختيار والانتقاء، بإذ لا يستطيع أن يميز بين هذا الحزب أو ذاك، وكل حزب يلغو بلغوه، وأي لغو يراه الحزب أحسن من الآخر، فيظل الإنسان حائراً يسال عن الأجود، أي حزب صالح؟ أي حزب يمثل طموح الشعب؟ أي حزب يفتح آفاقاً للشعب؟

إن معظم تلك الاحزاب دخلت العملية السياسية، بمفاهيم وآليات واساليب ضبابية غير واضحة، بعيدة جداً عن الحراك السياسي الواعي، بإذ لم تقدم الانجاز السياسي للمساحات الجماهيرية الواسعة التي تقف وراءها، وهنا يقف الفرد ضائعاً تائهاً، فيكره الأحزاب وينزوي في جهة منعزلة، من هنا ينفجر الوضع و تأتي جماعة فاسدة ما محاولة الاصطياد في الماء العكر، فتصطاده وتعرض لهذا الفرد كل أنواع الجنة وتغريه بأموال طائلة، فيخيل له موهوماً أن له قوة في اتخاد القرارات تهم مصير الأمة، فيقع مالم يكن في البال، تملؤه الجماعة بمتفجرات مسلوب البال والعقل فتسوقه من بعيد، وهذه الجماعة تختار له المكان والزمان فينفجر في الوقت الذي يرغبون ويذهب في ذلك الأبرياء والضحايا، **من هنا يظهر جلياً أن هناك علاقة كبيرة بين الأحزاب والإرهاب؟**.

إن معظم تلك الاحزاب دخلت العملية السياسية، بمفاهيم وآليات واساليب ضبابية غير واضحة، بعيدة جداً عن الحراك السياسي الواعي

وإذا كانت القوى السياسية في العراق بعد 2003، بوصفها المحرك الرئيس للعملية السياسية تتحمل جزءاً رئيساً من اختلال المعادلة بين طرفي العلاقة، فإن العملية السياسية أو الركائز الرئيسة، التي بنيت عليها تتحمل الجزء الآخر من اختلال التوازن، ذلك أن العملية السياسية التي انطلقت من أواخر عام 2003، بنيت على مجموعة من الوثائق والقوانين الرسمية (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، الدستور وغيرها)، لم تكن محل إجماع وتولد عنها معارضة من كل القوى السياسية من دون استثناء، مع ضرورة مراعاة أن تلك المعارضة تباينت في حدتها من هذه القوة السياسية إلى تلك، عليه صار من الواضح أن العملية السياسية جوبهت بدرجات متباينة من المعارضة، وكالآتي:

1 ـ معارضة ضمن النظام : وهي المعارضة التي جاءت من القوى السياسية، التي انخرطت في العملية السياسية، وطبيعة هذه المعارضة أنها لا ترفض العملية السياسية برمتها، بقدر ما تنحسر معارضتها على هذه الجزئية أو تلك، مثل (**الحزب الإسلامي**)، وقد انمارت **مواقف الحزب الاسلامي من العملية السياسية بالتذبذب وعدم اتخاذ مواقف حاسمة تجاه الكثير من القضايا**، إذ شارك بمجلس الحكم، وبعد ذلك انسحب من الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني 2005، بسبب رفض مقترح كان

مواقف الحزب الاسلامي من العملية السياسية بالتذبذب وعدم اتخاذ مواقف حاسمة تجاه الكثير من القضايا

الحزب قد قدمه مع بعض القوى السنّية بتأجيل الانتخابات مدة ستة أشهر، ثم عاد ليشترك في لجنة صياغة الدستور، وبعد ذلك انسحب منها، ثم عاد قبل اليوم الأخير من إجراء الاستفتاء ليعلن قبوله بمسوّدة الدستور، بعد إجراء تعديلات أهمها التعديل الخاص بالمادة (140) الذي يسمح بتعديل الدستور بموافقة الجمعية العامة الجديدة، التي ستفرزها الانتخابات.

وفي 27 تشرين الأول 2005 أعلن الحزب الإسلامي دخوله في تحالف انتخابي، هو جبهة التوافق العراقية للمشاركة في انتخابات كانون الأول 2005، وقد حصلت جبهة التوافق من جراء المشاركة على (44) مقعداً.

وعليه يمكن القول إنَّ مواقف الحزب الإسلامي المتذبذبة وغير الحاسمة، ربما كانت السبب وراء تكرار انسحاب كبار أعضائه، من أمثال حاجم الحسني وعلي بابان وطارق الهاشمي وسلمان الجميلي وعمر الكربولي وآخرين، مما أدى ذلك إلى خلق فجوة بينه وبين الجماهير، وهذا ما أكدّتهُ نتائج انتخابات المجالس المحلية عام 2009، والانتخابات البرلمانية عام 2010، التي حصل فيها على (6) مقاعد في عموم العراق وشكواه من استئثار الائتلاف بالسلطة، أو الحزبين الكرديين وموقفهما من الفدرالية وتوزيع الثروات.

2 ـ معارضة النظام: وهي المعارضة التي تأتي من القوى السياسية الرافضة للعملية السياسية جملة وتفصيلاً، ويمكن توزيع هذه المعارضة على النحو الآتي:

أ ـ معارضة معلنة: أبرز ممثليها هيئة علماء المسلمين، التي تشكك بشرعية النظام السياسي الناشئ منها، مع تأكيدها عدم شرعية انتخابات 2005، بوصفها تجري تحت الاحتلال، فضلاً عن ذلك فإن أسباب دعوتها إلى المقاطعة، هي العمليات العسكرية الأميركية على منطقة الفلوجة.

ب ـ معارضة مسلحة: تتخذ من استخدام القوة سبيلاً لتغيير الواقع، وهذه تتباين في درجة القوة والقدرة على التأثير، ولكنها تشترك مع الآخرين في استخدام القوة.

ت ـ معارضة كامنة: تتحين الفرصة للظهور، وهي معارضة لا تعلن عن نفسها لأسباب تتعلق بطبيعة عملها، أو بسبب خشيتها من النظام.

وبعد عدة سنوات من التغيير الذي حدث في العراق بعد العام 2003، ما تزال العملية السياسية تمر بمرحلة التذبذب وعدم الاستقرار بسبب عدم النضج، وأبرز دلالات عدم النضج والاستقرار في المنظومة السياسية الفتية في العراق يتمثل بعدم تشريع قانون الأحزاب.

في العراق بعد العام 2003، ما تزال العملية السياسية تمر بمرحلة التذبذب وعدم الاستقرار بسبب عدم النضج

وما يزال الشكل السياسي للعملية السياسية مجهولاً ومتأرجحاً بين محاصصة الأحزاب، الذين تقاسموا المناصب السيادية والوزارية والإدارية لهذا البلد بعضهم معبعض، على أسس فئوية وتوافقية وحزبية انتخابية وغير انتخابية، بعيداً عن المهنية والاستقلالية ليشيع مع ذلك الفساد المالي والإداري الذي استشرى واستفحل بمؤسسات الدولة جميعها، من دون وجود رادعٍ حقيقي لهذا الفساد الذي تزداد ملفاته يوماً بعد يوم، على ال برغم من كثرة وجود ما يسمى بـــ(**المؤسسات الرقابية في الدولة**).

والأمر الثاني الذي ما يزال يؤثر في شكل العملية السياسية، هو سطوة وتنفذ الإرهاب طوال مدة العشر سنوات الماضية، وتحديه الكبير للحكومة ومؤسساتها العسكرية والأمنية عن طريق الأعمال الإجرامية والإرهابية، التي تستهدف أرواح الناس من الأبرياء والفقراء الذين لا ذنب لهم سوى أنهم ضحية تصارع سياسي وحزبي بين كتل متحاصصة ومتنافرة على حكم هذا البلد.

وفي اثناء مدة التغير التي أعقبت سقوط النظام السابق، والتي ازداد فيها الفساد والإرهاب، واستشرى في جميع مؤسسات الدولة ظلت الحكومة عاجزة عن محاربتهما والقضاء عليهما، فبقيت ملفات الفساد تنخر بالجسد الاقتصادي لهيكل الدولة والذي يدفعه ثمنه المواطن الفقير، الذي بقى حاله كما هو عليه ولن يتغير أبداً، وكذلك بدأ الإرهاب ينشط ويتوسع بإعماله المستهدفة لأرواح المساكين والأبرياء والمتحدية لشكل وهيبة الحكومة، كالهجوم على مؤسسات كبيرة في الدولة مثل وزارة العدل وسجني (أبو غريب والتاجي) المحصنين والإفراج عن ما بهما من معتقلين وسجناء.

بدأ الإرهاب ينشط ويتوسع بإعماله المستهدفة لأرواح المساكين والأبرياء والمتحدية لشكل وهيبة الحكومة

أي بعبارة اخرى أن دوافع الإرهاب تكمن في:

1 ـ سياسية لتحقيق اهداف سياسية أوتصفية خصوم سياسيين.

2 ـ اقتصادية بسبب الشعور بالظلم من عدم توزيع الثروات بشكل عادل، أو عدم توفير فرص للعمل والعيش الكريم.

3 ـ تعطيل العمل بالقوانين.

4 ـ هنالك عامل اجتماعي كالشعور بالتمييز مثلاً.

5 ـ هناك عامل مشترك وهو التهميش والعنف الذي يولد العنف والقوة والإقصاء.

وهناك دول إقليمية ساعدت على إستقطاب جيل من السياسيين، وحشرهم في العملية السياسية، من أجل إفشال التجربة السياسية العراقية الجديدة، عن طريق خلق المقاطعات والتقاطعات في مشهد الحراك اليومي، وإذكاء حالة الصراع السياسي بأدوات طائفية وجعل الساحة العراقية بيئة صراع دائمة بين الاطراف المتنازعة، تتحكم في خيوطها أجندات خارجية مختلفة مدمرة تشترك في صناعة الموت والقتل اليومي، بتجنيد فصائل سياسية تعنى بتجارة الموت والقتل لتصنع الإرهاب السياسي، مسوغاً لحماية مدنها من رياح التغيير، وتلك الأعمال الإرهابية تخضع إلى ستراتيجيات دموية منظمة، ترمي إلى استنزاف كامل لإرادة الشعب العراقي وثوابته الوطنية.

وجعل الساحة العراقية بيئة صراع دائمة بين الاطراف المتنازعة، تتحكم في خيوطها أجندات خارجية مختلفة مدمرة تشترك في صناعة الموت والقتل اليومي

بعد الحديث عن أسباب الإرهاب أو دوافعه، وأثره في العملية السياسية في العراق يمكن أن نطرح بعض النقاط التي يمكن بها معالجة الإرهاب:

1 ـ القضاء على البطالة والفقر وإعطاء الأقليات حقوقها التي عادة ما تكون مصدر للنزاع.

2 ـ احترام حقوق الانسان وسيادة القانون في مكافحة الإرهاب.

3 ـ التصدي للعوامل التي تسهم في الإرهاب والتي منها الفقر والظلم السياسي والاقتصادي فمعظم الدراسات تؤكد أن الإرهاب ينتشر في المجتمعات الفقيرة، فالفقر والحرمان والتهميش الاجتماعي هي البيئة التي ينمو فيها الإرهاب.

4 ـ لابد من اشباع حاجات المجتمع بتوزيع الثروات بشكل عادل واحترام حقوق الانسان، وحماية المجموعات الضعيفة كالأرامل والايتام.

5 ـ منع الإرهابيين من الحصول على الأموال والموارد اللازمة للقيام بالعمليات الإرهابية.

6 ـ تطوير قدرات الدولة على دحر الإرهاب بتدريب الأجهزة الأمنية، وتوفير الوسائل التي يحتاجها الامن، للقيام بعمله مع ملاحظة أن تطبيق القبضة الحديدية سينشر الرعب، ويحول البيئة المظلومة إلى فئات تحمل السلاح، وتقوم بأعمال إرهابية للانتقام للنفس.

7 ـ يجب مساعدة ضحايا الإرهاب، وأسرهم وتسهيل عملية اعادة حياتهم إلى مجراها الطبيعي.

8 ـ تشجيع المجتمع المدني للمساهمة في جهود مكافحة الإرهاب.

9 ـ تشجيع المواطنيين على التعاون في هذا الامر.

10 ـ مكافحة استغلال النفوذ والتربح من الوظيفة وإهدار المال العام.

11 ـ عمل ابحاث لدراسة سيكولوجية الإرهابي، وهناك أبحاث تم عملها يمكن الاستعانة بها.

12 ـ تنمية المناطق المهملة الحاوية للارهاب بتطوير الخدمات العامة من ماء وكهرباء وأمن.

13 ـ توسيع المشاركة السياسية وتحقيق التنمية الدائمة.

14 ـ استخدام وسائل الاعلام ومؤسسات العمل الأهلي والمؤسسات التعليمية في عمليات مكافحة الإرهاب ونشر الوعي بين المواطنين.

وأخيراً، يمكن القول إن التطورات السياسية التي شهدها العراق بعد 2003، والتي انمازت بآثارها السلبية، ولاسيّما استعمال لغة العنف بديلاً عن الحوار، تتطلب اليوم قبل أيّ وقت مضى الحاجة إلى اقامة حوار بين القوى السياسية المختلفة، والتسليم باحترام قواعد العمل الديمقراطي التي ينبغي التوافق عليها، والتسليم بعد ذلك، بما ينتج عن تلك القواعد في إطار احترام وحدة البلاد واستقرارها.

البعد النفسي للفكر الديني المتطرف... قراءات ارتباطية

د. ناهض موسى طلفاح*
أكاديمي وباحث من العراق

* قسم الارشاد التربوي ـ جامعة النهرين

يشار إلى التطرف (Extremity) بأنه الجمود العقائدي والانغلاق العقلي، وهو بهذا المعنى أسلوب مُغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو التسامح معها[1]، إن التطرف يطلق على مجموعة من الأفكار الدينية والسياسية والاجتماعية، التي حاول المتطرفون عن طريقها، وعن طريق الانضواء تحت لواء الإسلام تحريف الدين عن مبادئه وأصوله والنيل من سلطته وهدمهما معاً دونما فصل أو تمييز بينهما[2].

(1) ابن منظور، لسان العرب المحيط، تقديم الشيخ عبد الله العلايلي، بيروت، 1930، طبعة بيروت، ص230.

(2) عليان ورشدي محمد واخرون، التطرف الديني، مطبعة وزارة الاوقاف، بغداد، ط1، 1983، ص7.

وعليه فإن التطرف هو الغلو المفرط وعدم مراعاة الوسطية، والتعبير عن أحادية النظرة، والسعي إلى فرض الذات وإحكام السيطرة بالقوة وإخضاع الآخر بواسطة الإكراه والتعسف والتسلطية، هو موقف إقصائي أناني لا مجال معه لوجود الآخر، وهو بعيد عن التوسط والاعتدال والخروج على المفاهيم والأعراف والتقاليد والسلوكيات العامة، هو سلوك غير متكيف ينذر عن كبت وتوتر وضعف وعجز عن فهم الفرد لنفسه وفهم الآخرين وتقبلهم ومجاراة الواقع.

هو سلوك غير متكيف ينذر عن كبت وتوتر وضعف وعجز عن فهم الفرد لنفسه وفهم الآخر ينو تقبلهم ومجاراة الواقع

وينماز بالجمود الفكري والاستبداد بالرأي، والتعصب، والإعجاب بالنفس واحتقار الآخرين، والميل والجنوح إلى التشدد، والتعسير على الناس، وإلزامهم بما لا يلزم، مع الجهل بمراتب الأحكام، وخلط المكر وهو الحرام، ويترتَّب على ذلك قلبُ الأحكام الفقهية.

اولاً: العوامل النفسية الباعثة على التطرف عند الجماعات المتطرفة

1 ـ التنشئة الاجتماعية Socialization بمنظوماتها الثلاثة الأسرة والمدرسة والمجتمع: إذا تلعب دوراً أساسياً فيرسم السلوك السوي أو غير السوي لأفرادها، فالطفل في هذه المرحلة لم يكنِ خاضعاً لأية جماعة أخرى غير أسرته، ويكون فيها سهل التأثر والتشكيل، وشديد القابلية للإيحاء والتعلم، ودلت الابحاث النفسية أن التطرف والتعصب الديني أو العنصري يحدث في فترات مبكرة من حياة الأنسان وأن تأثير الوالدين يعد العامل الأساسي في تشكيل الاتجاهات لدى الطفل بالمحاكاة، ولا يقتصر تأثير الوالد ينفي استماع الأطفال لآرائهم المتعصبة فقط، بل يساعدون أيضاً على خلق نمط الشخصية المستهدفة للتعصب وكذلك المناهج الدراسية ووسائل الإعلام والجماعات المرجعية، ودور العبادة ومقدار تغذيته السلوك التطرف[3].

(3) محمود السيد ابو النيل، علم النفس الاجتماعي:ج1، دار الهضة العربية، 1985، بيروت، لبنان، ص 470.

2 ـ الثقافة الدينية المحدودة: عدم الاطلاع على أصول الدين وجوهر العقيدة والفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه، وغياب القدوة الحسنة (النموذج) الذي يمكن الاقتداء به، والتأثر بشخصيات منحرفة فهم لا يقتدون بالعلماء الراسخين، وإنما يقتدون بمن لا علم له، وتزايد عدد الغلاة وتيارات الغلو والتكفير الذين يستخدمون الشحن العاطفي، ويحركون مشاعر وعواطف الشباب في المجتمعات الإسلامية، وما زرعه بعض المشايخ المتشددين من فكر يبد أو ينتهي برفض الآخر منجهة، ويعبّد الطريق إلى (الجنة) بأسرع وسيلة لا يحتاج معها الشباب المتحمس لإعمال الفكر من جهة أخرى، فمبايعة الأمير على السمع والطاعة هي أو لخطوة إلزامية للدخول إلى (عالم الكبار والخلود).

عدم الاطلاع على أصول الدين وجوهر العقيدة والفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه، وغياب القدوة الحسنة (النموذج) الذي يمكن الاقتداء به، والتأثر بشخصيات منحرفة فهم لا يقتدون بالعلماء الراسخين

3 ـ زيادة حدة الحواجز النفسية بين القوميات والاقليات وحدة الصراع في ما بينهم، وفقدان قنوات الحوار الحضاري والمتمدن، وقمع الجماعات المعارضة وتجاه لمطالب الأقليات في بعض البلدان.

4 ـ البطالة والفراغ وزيادة أعداد العاطلين عن العمل من الشباب ولا سيّما خريجو المدارس والجامعات، مع ارتفاع مستويات الأسعار وضنك المعيشة، مما يدفعهم إلى

التمسك بالعقيدة بشكل متطرف ملاذاً وحيداً لإنقاذهم مما يعانونه، من فقدان الطموح والأملأ والرؤى الإيجابية للمستقبل.

والمتطرف متطرف بصرف النظر عن التطرف الذي ينتهجه، أي أنه لو كان ينتمي لأي مذهب أو جماعة سوف يظهر تطرفاً بنفس القدر ونفس الكراهية للآخرين

5 ـ وهناك من يرى أن سبب التطرف يعود إلى اضطراب نفسي، أو أن سلوكه يعبر عن شخصية غير سوية، والمتطرف متطرف بصرف النظر عن التطرف الذي ينتهجه، أي أنه لو كان ينتمي لأي مذهب أو جماعة سوف يظهر تطرفاً بنفس القدر ونفس الكراهية للآخرين.

6 ـ غياب دور بعض المؤسسات الدينية ودور العبادة في التوعية الصحيحة بالعقيدة، والاكتفاء بتلقين النصوص الدينية دون التعمق، مما يفضي إلى استغلال بعض الشباب الذين يفتقرون للثقافة الدينية، في تحبيب أعمال التطرف والعنف لديهم بوصفها نوعاً من إثبات قوة العقيدة، والدفاع عنها ونشرها لتكون الأقوى في العالم.

7 ـ وجود أجندات خارجية ومؤسسات ودوائر مشبوهة تكن العداء للعرب والمسلمين، تقوم بإغراء بعض الشباب وضمهم لبعض الجمعيات والأندية، أو منتديات الأنترنيت وشبكة التواصل الاجتماعي، لحثهم على التمرد على قيمهم ومعتقداتهم وإبعادهم عن دينهم بوسائل شتى، واستمالة البعض الآخر لتنفيذ مآرب معينة لعل أيسرها التطرف والعنف وأعمال الإرهاب.

ثانياً: النظريات النفسية التى تفسر التطرف عند الجماعات الدينية المتطرفة:

1 ـ النظرية المعرفية Cognitive Theory

يرى العالم اورنبيك، أن الانسان عندما يفكر بطريقة غير عقلانية أو غير منطقية، نتيجة لخلل في التفكير أو في إدراك الواقع فإن ذلك ينعكس في سلوكه، وهذا ما يفسر سلوك المتطرف أو الجماعات المتطرفة[4]، لأن غياب التفكير المنطقي والعقلاني لدى المتطرفين، يؤدي إلى تفسيرهم لما يحدث حولهم أن هم وجه ضدهم ممن يظنونهم أعداءهم، فهم لا

تحبيب أعمال التطرف والعنف لديهم بوصفها نوعاً من إثبات قوة العقيدة، والدفاع عنها ونشره التكون الأقوى في العالم

(4) بيك ارون، العلاج المعرفي والاضطرابات انفعالية، ترجمة: عادل مصطفى، مراجعة غسان يعقوب، 2000، دار النهضة العرب، ص1.

ينظرون إلى ما يحدث بواقعية، بل ينظرون إليه بصورة خيالية إذ يعيدون تشكيل الأحداث لتوافق الصورة الخيالية الموجودة في أذهانهم، لذلك فإن خيالهم يصور لهم أن الناس صنفين منهم: **الخيرون** وهم الذين يوافقونهم في الرأي وفي التفكير والسلوك وما إلى ذلك، و**أشرار**وهم فئة الأعداء الذين لا ينسجمون مع تطلعاتهم، ويعتقد المتطرفون دائماً أنهم الضحية وما يقومون به من اعمال وتصرفات هي دفاع عن الذات وعن قيم العدل والحق، وانهم لا يجيدون لغة الحوار مع الآخر، فهم لا يسمعون إلا صوتهم ولا يؤمنون إلا برأيهم، الذي هو نتاج خاطئ ومسلمات عقلية ثابتة وراسخة عندهم، وما هذه إلا مشكلات نفسية ترجع بالدرجة الأولى إلى أن الفرد يقوم بتحريف الواقع وليّ الحقائق على مقدمات مغلوطة وافتراضات خاطئة، وتنشأ هذه الأوهام عن موقف خاطئ حدث في إحدى مراحل النمو المعرفي[5].

(5) عبد الحميد الحارث، الإرهاب والسلوك الإرهابي في العراق، مجلة دراسات عراقية، العدد (6)، بغداد، 2006، ص20.

ومن الجدير ذكره هنا أن الفرق الجوهري بين الاستجابات النفسية الخاطئة والاستجابات السوية، هو أن المحتوى الفكري في حالة الاستجابات الخاطئة ينطوي على تحريف أو تشويه دائم لأحد المواقف الواقعية، لكونها تخضع إلى حد كبير لعوامـــل داخلية (سيكولوجية)، من شأنها أن تفسد عملية تقييم الواقع وتربكها، على حين أن الاستجابات الانفعالية السوية تقوم على تقدير معقول للموقف، ويرتكز المحتوى الفكري له على فكرة الفقد، إي وقوع فقدان كبير فيحس الشخص أنه قد خسر شيئاً يراه ضرورياً لسعادته أو طمأنيته ويتوقع من أيّ مشروع مهم نتائج سلبية، وميل قاهر إلى الهروب من هذه الحالة غير المحتملة عن طريق الانتحار لإدراكها لخاطئ بعدم جدوى الحياة[6].

(6) بيكارون، مصدرسابق، ص118.

2 ـ النظرية النفسية الاجتماعية Psycho - Social Theory

ويرى الفريد ادلر صاحب المدرسة الفردية Individual psychology، أن السلوك الأنساني يمكن تفسيره بأنه محاولة للسيطرة على الآخر، والدافع إلى ذلك هو الرغبة في تحرير نفسه من الشعور بالنقص سواء كان هذا النقص جسمياً أو عقلياً فعلياً أو متخيلاً، وينشأ الشعور بالنقص نتيجة لوجود عيب أو ضعف بدني يجعل الطفل عاجزاً عن مسايرة زملائه من الأطفال، وقد ينشأ الشعور بالنقص أيضاً عن بعض المتاعب والصعوبات عند الطفل، كإساءة الوالدين له وحرمانه من الحب والعطف والتشجيع[7].

(7) Lindezy, G, Thompson, R.& Spring, B. 1988, Psychology, Newyork, Worth publishing.inc

وتكون مشاعر الدونية تمزيقية إذ يندفع الشخص وراء تأسيس نوع ما من التفوق على الآخرين

وربط ادلر شذوذ تطور الشخصية ووظيفتها بالأوجه المختلفة لأنه موجه حول الإنسان، إذ يعتقد أن البعض يعاني من الدونية في سعيه لتحسين نفسه وظروفه، وتنتج اضطرابات الشخصية من الإحساس العميق بالدونية والأشكال المبالغ فيها، للسعي وراء التفوق وربما يطور الشخص التعويضات والتعويضات المفرطة غير الصحيحة.

وتكون مشاعر الدونية تمزيقية إذ يندفع الشخص وراء تأسيس نوع ما من التفوق على الآخرين، واحتمال أن يكون السلوك الناتج سيئاً لتكيف جداً ومندحراً ذاتياً، ويحدث الشذوذ عندما يسعى الفرد إلى اثبات تفوقه عبثاً بدلاً من قبول مركز هو يعزى السعي اليائس وراء التفوق إلى عدم الاستعداد ليكون عضواً اعتيادياً في الجماعة[8].

(8) Freedman, J. L& Sears, Social psychology, 2rd ed NEW YORK, Prentice-hill.p99.

وان الأشخاص الذين يعانون اضطراباً في صحتهم النفسية تكون أهدافهم لا شعورية، ولا يعرفون البدائل المتاحة أمامهم عندما يواجهون مواقف الحياة المختلفة، بمعنى أن الفرق بين الطبيعي والعصابي هو فرق في كيفية رسم الأهداف، حيث يضع الطبيعي أهدافاً واقعية يسعى إلى تحقيقها، على حين يكون المريض نفسياً قد وضع أهدافاً خيالية يصعب الوصول إليها.

أن النتيجة الحتمية لهذا النوع من المعاملة أن يصبح هؤلاء قلقين بدرجة عالية ويشعرون بعدم الأمان فيبدؤون بتطوير أدوات حماية لمسايرة مشاعر النقص لديهم

وأنه ولاء الاشخاص وفقاً (لادلر) هم أولئك الذين يملكون أساليب حياتية خاطئة، كانوا قد اكتسبوها من الاتصال بوالديهم، الذين إما أن يكونوا قد دللوهم أو أهملوهم أو رفضوهم في طفولتهم المبكرة، ففي كثير من الحالات كان هؤلاء الآباء قد أظهروا أنماطاً سلوكية شاذة أو غريبة الأطوار، بعضها قد يكون مزيجاً من الدلال والرفض، ويعتقد ادلر أن النتيجة الحتمية لهذا النوع من المعاملة أن يصبح هؤلاء قلقين بدرجة عالية ويشعرون بعدم الأمان فيبدؤون بتطوير أدوات حماية لمسايرة مشاعر النقص لديهم، وغالباً ما يطورون الكفاح من أجل التفوق لتعويض مشاعر النقص، وهكذا يبدأ الفرد العصابي يفكر وبطريقة متكبرة ومتعجرفة بأنه متفوق على الآخرين، ويعمل بطريقة متساوقة مع اعتقاده هذا، وربما يكافح من أجل أن يكون كاملاً ويصغر من شأن الآخرين، ويكون إدراكه للآخرين أنهم منافسون له ويجب أن يهزمهم بأية وسيلة منتهجاً أسلوباً مخالفاً قد يصل حد العنف والإرهاب[9].

(9) كامل علوان الزبيدي، الصحة النفسية في وجهة نظر علماء النفس، ط1، دمشق، 2009، دار علاء الدين للنشر والطباعة، ص47.

3 ـ نظرية الصراع الواقعي بين المجموعات Realistic group - conflict Theory

تؤكد هذه النظرية العوامل الاجتماعية والبيئة الثقافية، وعلى دور معايير الجماعة في نشأة الاتجاهات السلبية بين الأفراد، وهي تهتم بالجماعات وبسلوك الأفراد من إذ أنهم أعضاء فيها، وتقوم هذه النظرية على افتراض أنه حينما يحدث تنافس بين جماعتين من الجماعات نتيجة عوامل خارجية، يؤدي ذلك إلى حدوث تقويمات سلبية متبادلة بينهما، وأن حدوث الصراع والتنافس بين الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية، أو أي جماعتين، يؤدي إلى بعد اجتماعي بينهما وتطرف في الاستجابات. الامر الذي يؤدي إلى تطرف أو تعصب نتيجة الصراع الواقعي بين الجماعات في النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويمكن الاعتماد على هذه النظرية في تفسير الكثير من حالات التطرف بسبب الاتجاهات السلبية ومشاعر العداء بين القوميات المتعددة والديانات المتعددة والطوائف المتعددة في الوطن الواحد[10]، وقد استخدمت بريطانيا وبعض الدول الاستعمارية الكبرى شعارها المعروف (**فرق تسد**)، فأخذ عملاؤها يغذون الفرقة بين الهندوس والمسلمين في بلاد الهند وبين العرب والأكراد والأتراك في بلاد المسلمين، وبين المسلمين في الأمة الواحدة، وبذلك يتحول مجرى الصراع من مواجهة العدو الحقيقي في الخارج إلى مواجهة خصوم داخليين وسط إطار من الحقد والكراهية.

(10) Sheriff, M. SHERIF: c. social psychology. Harper and publisher newyork. P. 88

1 ـ نظرية الشخصية التسلطية Authoritarian Personality Theory

تؤكد نظرية الشخصية التسلطية التي وضعها أدورنو[11]، أن اتجاهات الفرد هي نزعات رئيسة في تنظيم الشخصية، معبرة عن الحاجات النفسية اللاشعورية التي تضم الرغبات والاندفاعات العاطفية في ضوء افتراض، أن معتقدات الشخص السياسية والاقتصادية والاجتماعية غالباً ما تشكل نمطاً واسعاً ومتماسكاً، يعبر عن النزعات الأساسية العميقة في شخصيته مشتملة على مجموعة مظاهر معرفية وانفعالية مترابطة بعضها مع بعض مؤلفة ما يسمى بالشخصية التسلطية Authoritarian Personality، والتي تنمو عن طريق أساليب التنشئة التي تنماز بالخشونة والانضباط المتشدد في العائلة، ومن بين ما يتميز به الشخص التسلطي هو قمع مشاعر العداء والمقيت المتكون عنده نحو والديه، ورمز السلطة في جماعته الداخلية، وإزاحتها نحو

(11) Adorno, T.w. et, al the authoritarian personality harper row, 1950, Newyork.

ومن بين ما يتميز به الشخص التسلطي هو قمع مشاعر العداء والمقيت

الناس الآخرين، وعلى وجه الخصوص الذين يظهرون اختلافاً في قيم وأنماط الحياة ضمن جماعته، مما يعطيه مسوغاً للنظر إليهم بوصفهم خارجين عن القيم التقليدية وهو ما يفسر التطرف في الرأي والتفكير والسلوك.

وعلى هذا الأساس يقوم بنسج وترويج العديد من الشائعات العدائية ضدهم سواء كانت شائعات الحقد والكراهية، أو الشائعات التي تهدف إلى تعميق الفرقة والانفصال، داخل الجماعة الواحدة أو بين جماعتين في المجتمع الواحد أو تلك الشائعات التي تصاغ على شكل نكات بذيئة هدفها الظاهر اللهو والتسلية، لكنها ذات أهداف خطيرة وخبيثة، إذ إن انتشار الشائعة في هذه الظروف يؤدي وظيفتين: **أولهما** تفسير مظاهر التوتر العاطفي التي يحسها الأفراد، و**الآخرى** التخفيف من هذه المظاهر[12].

(12) نصر صلاح، الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد، ط1، ج1، دار القاهرة للطباعة والنشر، ص365

2 ـ نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory

يعتقد أصحاب هذه النظرية أمثال باندروا ووالترز أن الأفراد يستطيعون تعلم السلوك لمجرد ملاحظة سلوك الآخرين، وهؤلاء يعدون من الناحية التقنية نماذج (Models) واكتساب الاستجابات بهذه الملاحظة يسمى الاقتداء بالنموذج (Modeling) والناس يقلدون سلوك الآخرين ولا سيّما إذا كانوا أقوياء أو أشخاصاً مهمين، وهذا التقليدي تسعل يشمل سلوكيات الوالدين ويعتد بعد ذلك ليصبح اتجاهاً وبهذه الطريقة، يتعلم الطفل قيم والديه واتجاهاتهم حتى لو لم تكن هناك مكافئة، والتقليد لا يتحدد بعلاقة الطفل بوالديه فقط بل تتسع حلقة المعارف والمؤثرات إلى المدرسة والأصدقاء، فالتعزيز والاقتران والنمذجة هي ميكانزم أساسي يتم به اكتساب الاتجاهات فيكتسب الفرد السلوك التطرفي عن طريق التعلم من الآخرين، فإذا كان الأب أو القدوة متطرفاً فإن الابن أكثر عرضة للتأثر واكتساب هذا السلوك، ولا سيّما إذا كان هذا السلوك التطرفي يقابَل بالاستحسان، وليس الاستهجان، ويجب ألا ننسى هنا دور العبادة في المساجد والكنائس[13].

Bandura & Walters, R. (13) Aggerssion. A Social learning analysis, Newyork: prentice-hall.inc, p,17.

3 ـ نظرية انساق المعتقدات Beliefs System Theory

يرى روكييش صاحب هذه النظرية أن اتجاهات الافراد تجاه جماعة أخرى تتحدد على وفق التماثل أو التطابق في المعتقدات، وبناء على فرضية أن هنا

كعلاقة اتساقية بين التشابه في الاتجاهات والجاذبية بين الأفراد، فيبحث الأفراد وينجذبون نحو من يشبهونهم ويميلون إلى النفور من لا يشبهونهم.

وتقوم نظرية روكييش عن انساق المعتقدات على أساس الدوغماتية (مفهوم الجمود)، التي تتمثل في النظرة المتشدده للحياة وعدم التسامح مع ذوي الاعتقادات المعارضة، بصرف النظر عن مواقعهم الاجتماعية أو اتجاهاتهم السياسية أو ولاءاتهم الدينية وهذا المفهوم المرتبط بمفهوم تفتح الذهن وانغلاقه، والذي يمثل جوهرة أنساق المعتقدات، فيرى روكيش أن المعتقدات والاتجاهات والقيم تنتظم جميعاً في إطار نسق عام هو نسق المعتقدات الكلي، الذي يتسم بالتفاعل والارتباط الوظيفي بين عناصره وإجزائه.

وهناك ثلاثه محاور رئيسة متفاعلة يتكون منها نسق المعتقدات، يرتبط **أولها** بالمعرفة و**الثاني** التعصب، و**الثالث** السلطة، كما يرى أيضاً أن درجة التسامح مع الآخرين تمثل جانباً واحداً من نسق المعتقدات، وأن الاسلوب الذي تتبعه في قبول أو رفض فكرهم عينه، يرتبط بالمكونات الآخرى لنسق المعتقد، ومن هنا يمكن استنتاج توجه الفرد نحو أيّ انسان آخر من طريقه تعامله مع الفكر المغاير لفكره هو.

وبالنسبة إلى العامل الثاني لنسق المعتقدات (التعصب)، اقترح روكييش أن الافراد ذوي التعصب لديهم تفكير منغلق، يجعلهم يميلون إلى رؤية الاشياء بشكل جامد، ولا يكون منفتحاً للطرائق الجديدة في النظر إلى الاشياء أو المعلومات الجديدة وهو ذو تفكير جامد منغلق الذهن، لا يستطيع أن يتقبل افكار غيره أو يتفهمها، وهذا ما يفسر سلوك الجماعات المتطرفة في العالم اليوم، في حين الشخص أن المنفتح الذهن يمكنه أن يفعل ذلك على البرغم من اختلاف مضمونها مع افكاره، وأن انساق المعتقدات هذه تمتد عبر متصل ثنائي القطب، يقع الأشخاص منغلقو الذهن في إحدى قطبيه، والأشخاص متفتحو الذهن في قطبه الآخر، وبين الفئتين المتطرفتين تقع الفئة الثالثة من الأشخاص في هذه المتصل.

أن الافراد ذوي التعصب لديهم تفكير منغلق، يجعلهم يميلون إلى رؤية الاشياء بشكل جامد، ولا يكون منفتحاً للطرائق الجديدة في النظر إلى الاشياء أو المعلومات الجديدة وهوذو تفكير جامد منغلق الذهن، لا يستطيع أن يتقبل افكار غيره أو يتفهمها

دور العوامل الاقتصادية في تجفيف منابع الكراهية والإرهاب

د. مهدي خليل شديد*
أكاديمي وباحث من العراق

* تدريسي ـ كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بابل

مقدمة

برغم من صعوبة تحليل العلاقة بين متغيرات عنوان البحث، إلا أن ديناميكية العلاقة بين المتغيرين الاقتصادي والاجتماعي قائمة ومتجددة منذ أقدم العصور، و أن كل المتغيرات اعلاه تعبر عن السلوك الإنساني Human Behavioral، فالاقتصاد يختص بدراسة السلوك الإنساني لإشباع الحاجات Goods المتعددة ضمن موارد محدودة Limited Resources، ومن ثَمَّ فإن هذا السلوك يمثل سبب ونتيجة في آن واحد، على أن ولادة الإنسان كائناً حياً في ظل عدد لا متناهي من المتغيرات التي تحكم سلوكه، يتولد عن تفاعله معها ما هو إيجابي وما هو سلبي، وتبعاً لطبيعة البيئة التي يولد فيها هو والمتغيرات الحاكمة له، فقد يلد الإنسان في بيئة شريرة ينتج عن تفاعله معها خلق الكراهية، أو قد يلد في بيئة مفعمة بالحب والسلام ينتج عن تفاعله معها حب الآخرين. وقد يتولد عن ذلك التفاعل سلوكاً أخر يقوض التفاعل الإيجابي مع الحياة، وينتج عنه قتل الآخرين تحت أسباب مختلفة، منها ما يتعلق بالانتماء أو العرق أو الدين أو غير ذلك، كل ذلك سيغذي بشكل أو بآخر البيئات الفاسدة التي تحاول التجاوز على المال العام، ومن ثَمَّ تهديد المصالح العليا للبلد وتقويض فكرتي العقد والتضامن الاجتماعيين.

التحديات الاقتصادية للكراهية

إن ديناميكية العلاقة بين المتغيرين الاقتصادي والاجتماعي متجددة ومستمرة منذ بدء الخليقة، وتجددها واستمراريتها ينبع من سعي بني الإنسان لإشباع

حاجاته المختلفة، ضمن محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة، وهذا سيشكل حافزاً قوياً للمنافسة التي قد يكون جزء منها سلبياً، يقود إلى سلوك إنساني قائم على نبذ الآخرين، وربما إلى الصدام معهم، فالولايات المتحدة الأميركية في بداية نشأتها، كانت بلداً زراعياً قائم على علاقات زراعية، وبمرور الزمن تطورت تلك البلاد ليصبح جزؤها الشمالي صناعياً والجنوبي زراعياً.

ومن الطبيعي أن تنشأ علاقات فكرية واقتصادية في جانب منها توافقي، لسبب بسيط أن مخرجات Out - Put قطاع معين، يمكن أن تكون مدخلات In - put قطاع آخر، وهذا يعني ضمناً

وجود روابط linkage أمامية وخلفية بين تلك المتغيرات، وفي جانب من تلك العلاقات ينشأ تناقض يقود إلى كراهية معينة، ناتجة عن طبيعة علاقات الإنتاج وحدة المنافسة ومحدودية الموارد، فضلاً عن عوامل اجتماعية تتمثل بطبيعة العمل في كلا القطاعين، وعبر عامل الزمن تولدت حالة من الصراع بين كلا المنظومتين الزراعية والصناعية، قادت إلى سلوك عنيف استمر سنوات عديدة، نتج عنه عشرات الآلاف من الضحايا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبحدود 60 ألف ضحية إنسانية، وتدمير مادي ما يقارب 2 مليار دولار محسوبة بأسعار ذلك الزمن. ومع ذلك كله وبالرغم من مآسي الصراع، إلا أن تلك الحرب شكلت حافزاً لتقدم تنموي اقتصادي واجتماعي هائل، أدى إلى تحول الولايات المتحدة الأميركية إلى بلداً صناعي بعد أن كان بلداً زراعياً، تولت الولايات المتحدة الأميركية بموجبه عولمة الاقتصاد وقيادة العالم عسكرياً وسياسياً، وتولد صراع سياسي واقتصادي واجتماعي بينها وبين الاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً)، تحول إلى صراع بين منظومتين فكريتين سياسيتين واقتصاديتين، انتهى بإعلان انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990[1].

فقد تسيدت الولايات المتحدة الأميركية العالم استيراداً وتصديراً، وبلغت صادرات الولايات المتحدة الأميركية(9,7%) من إجمالي الصادرات العالمية، بعد ألمانيا التي بلغت(10%)، و(16,8%) من إجمالي الواردات العالمية، متجاوزة ألمانيا بمقدار(9%) وبناتج محلي يتجاوز(10) ترليون دولار وبمعدل بطالة لم يتجاوز(5 ـ 6%) عام2000[2].

(1) Peter Howelles - keith Bain, the Economics of Money Banking and Finance, Mac. Grew Hill, 2008, p. 360.

(2) Bureau of Economic Analysis,National income and Products accounts, Feb Numbers Pages,2005.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، يمكن أن يستخدم علاقاته بالولايات المتحدة الأميركية لتحويل حالة العداء التاريخي بين الطرفين إلى سلوك ايجابي، كما فعلت ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية بما يخدم حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بتشجيع دخول الاستثمارات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتقنية عالية، لا يستطيع العراق توفيرها لطبيعة الظروف المحيطة به والإرهاصات الداخلية فيه.

وقبل ثلاثين عاماً كان العراق يمتلك أكثر من (40) مليار دولار كسيولة نقدية، قادرة على بناء العراق بصورة أفضل مما بنيت به ماليزيا، وبمعدل نمو حقيقي قارب (10%)، لا سيما أنه يمتلك موارد اقتصادية هائلة مكنته من أن يحتل ثاني أكبر احتياطي نفطي عالمي.

وعلى العموم نجد أن التيارات الفكرية الغربية تناقص نفسها، فلقد كان المدافعون والمروجون للسياسة الأميركية يذرفون دموع التماسيح من الخطر الذي يهدد الإسلام، أما الآن فهم يذرفون الدموع من الخطر الذي يهدد التنوير، ففي الحرب على الشيوعية في المنطقة العربية، كان الشعار المعلن حماية الدين من الشيوعية، في حين نلحظ الآن هو الخوف من تغييب الرأي في ظل صعود الاسلاموية السياسية، واستبدال الاهتمام بالعدالة بالإسراع بتكفير الآخر[3].

إن التناقض أعلاه قد عبر ضمنا أن الإرهاب الإسلامي، قد حل محل الإرهاب الشيوعي في تخويف الناس والحكومات، وقد شوه الإسلام هنا كما شوهت الشيوعية من قبل، وهذا خلط متعمد هدفه تقويض التفاؤل الناتج عن كون كلا المتغيرين (الاقتصاد، الكراهية) سلوكاً إنسانياً، إذ علينا فهم واستيعاب تلك التناقضات لفك رموز المعادلة الكونية.

وبالعودة إلى العراق مرة أخرى، فقد بلغ متوسط دخل الفرد 4083 دولار عام1980 (ما يعادل ثمانية أمثال متوسط دخل الفرد في مصر مثلاً)، وانحدر ذلك المتوسط إلى (627) دولارعام 1991، بعد دخول العراق الحرب مع إيرانواجتياح الكويت، مقابل ذلك قُدرت مدخرات الحكومة السعودية (أرصدة متراكمة) عام 1990 بحوالي (70) مليار دولار، ولكن إجمالي النفقات التي تحملها الاقتصاد السعودي بسب الهجوم العراقي على الكويت وما تلاه بـــ(6 ـ 80) مليار دولار عام 1992[4].

(3) جلال أمين، عولمة القهر: الولايات المتحدة الأميركية والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 20.

(4) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الارغواي 1798 ـ 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2001، ص 36.

وهكذا نرى دور وأهمية العوامل السياسية في خلق أجواء الكراهية بين العراق ـ وإيران، والعراق ـ الكويت، والعراق ـ السعودية من جهة أخرى، كان نتاجها الانخفاض المشار إليه في الأرقام أعلاه.

والغريب في العراق أننا نلاحظ أعضاء في الحكومة العراقية وفي السلطتين التشريعية والتنفيذية يتظاهرون ضد الحكومة، وهذه ازدواجية يمكن تفسيرها بعوامل سياسية واقتصادية، وأنها تناقض سيكولوجي أشار إليه علي الوردي قبل هذا الوقت ليس ببعيد، والسؤال الذي يدور هل نحن عائدون إلى قرون ما قبل الثورة الصناعية، عندما حكمت الكنيسة تعاليمها في جانبيها الديني والدنيوي، حتى عد غاليلو مجنوناً.

إن دولاً عديدة لا ترغب في استقرار العراق اقتصادياً قبل وبعد تغيير النظام السياسي، فبعض الدول المجاورة اكتنزت في تسعينيات القرن الماضي الدينار العراقي بمليارات الدنانير، مما أفقد الدينار العراقي قوته الشرائية، وشكل عامل عدم استقرار للاقتصاد العراقي نتج عنه تأرجح وانحدار نمو أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية وضعف القدرة التنافسية ومعدلات عالية من البطالة، وساهمت الممارسات المالية والنقدية الخاطئة في تعميق عدم الاستقرار وانخفاض سعر صرف الدينار تجاه الدولار وظهور ما يسمى بالدولرة، التي جعلت من الدولار الأميركي ملاذاً آمناً للاستثمار والادخار، وبديلاً مهماً عن الدينار العراقي، هذه العوامل فضلاً عن عوامل أخرى خلقت حاله من التوتر في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أدت إلى اجتياح العراق للكويت ونشوء حالة الكراهية والقطيعة وتدمير البنى التحتية للطرفين.

إن العراق اليوم يختلف عن بقية الدول العربية كتونس واليمن وسوريا وليبيا، فقد اكتوى بنار الطائفية والكراهية، ولن يعود إليها، ويمكن أن تشكل تلك النقاط الزمنية محطات انطلاق جديدة تعزز النمو والتنمية فيه على المديين المتوسط والقريب، وبما يقوي الفكرة القائمة على أن كلاً من الكراهية والاقتصاد يعبران عن سلوك إنساني، إلا أن المطلوب الآن هو تقسيم العراق ليبقى ضعيفاًمتناحراً اقتصادياً وسياسياً، وعن طريق خلق الكراهية والتناحر بين فئات وافراد المجتمع، وبوصفه مستهلكاً نهائياً للسلع والخدمات المنتجة أو المستوردة من الدول المجاورة، التي باتت هي الآخرى في ظل العولمة

الاقتصادية والمالية، تعاني من المنافسة الأجنبية القوية، مما يعني ضمناً البحث الدائم عن البدائل الممكنة.

على العموم أن النفط موجود في الجنوب مثلما هو موجود في الشمال، ويتدفق الماء من الشمال والغرب إلى الوسط والجنوب، والتنوع المناخي والجغرافي لصالح العراق وأهله، وهي عوامل توحد وتكامل أكثر مما هي عوامل تقسيم وطائفية، والعراق بديمقراطيته الجديدة التي ما زالت تحبو برداء ديني قادرة على التفاعل مع الآخرين، وأن تكون علاقات تعاون ومحبه لا كراهية الأمر الذي سيحفز النمو والتنمية، ولا سيما الدب الروسي الذي يمتلك 700 مليار دولار احتياطات نقدية، وبفائض تجاري مقداره 217 مليار دولار، والعراق قادر على تدوير جزء منها لصالحه بالإفاده من الإرث التاريخي للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين وفي إطار المصالح المشتركة، ومن ثَمَّ يمكن استخدام علاقات التعاون والمحبة بينه والآخرين، لتحقيق جملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى إليها المجتمع.

2.1 جدلية العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والكراهية

إن ولادة الإنسان كائناً حياً في ظل عدد لا متناهي من المتغيرات التي تحكم سلوكه، يتولد عن تفاعله معها ما هو إيجابي وما هو سلبي، وتبعاً لطبيعة البيئة التي يولد فيها هو والمتغيرات الحاكمة له، فقد يلد الإنسان في بيئة شريرة ينتج عن تفاعله معها خلق الكراهية، أو قد يلد في بيئة مفعمة بالحب والسلام ينتج عن تفاعله معها حب الآخرين.

الواقع أن معظم الأديان إن لم يكن جميعها، ترى بأن هناك متغيرين يحكمان الكون أحدهما ايجابي يتمثل بالحب والتفاعل الخلاق مع الآخرين، والآخر سلبي يتمثل بالكراهية وبغض الآخرين، وبذلك فالإنسان يحمل في طياته الخير والشر، وعليه أن يكره جانب الشر ويعضد جانب الخير ويقهر شهوات الشر ويستمسك بمبادئ سلوكية مستقيمة لا يحيد عنها. وعلى العموم يمكن إيجاز الدور الاقتصادي للحب والكراهية عن طريق البحث في أصليهما، وتأثير ذلك في مجمل المتغيرات الاقتصادية بما يأتي[5]:

(5) ميخائيل اسعد، علم الاضطرابات السلوكية، مكتبة غريب للنشر، التاريخ بلا، ص 51.

1 ـ قاد الاحتلال الاميركي للعراق عام 2003، إلى اندثار منظومة أخلاقية وأشاع الإرهاب والطائفية والمحاصصة.

2 ـ قد تخلق الأحداث الكبيرة كالحروب والزلازل والمجاعات سلوكاً اجتماعياً يقوم على التعاون والمحبة، أو قد تخلق آخراً قائماً على العدوان والكراهية، فغالباً ما تقود هذه المتغيرات إلى وجود سلوك اجتماعي، قائم على المحبة والسلام يساعد على إيجاد بيئة ملائمة للأعمال والنمو، ومثال ذلك واضح في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك الحال للولايات المتحدة الأميركية التي أدى انتصارها في هذه الحرب، فضلاً عن عوامل أخرى إلى ازدهارها. وقد يكون الحال معاكساً كما حدث في نيكاراغوا عام 2011.

(*) العائد المتوقع للاستثمار خلال مدى زمني معين.

التحديات الاقتصادية للإرهاب

تلعب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أدواراً رئيسة لتجفيف منابع الإرهاب، فضلاً عن عوامل أخرى تتعلق بالبنية الايديولوجية العالمية والمحلية وأحادية القطب السياسي، على أن الدول العربية والإسلامية تمثل في الوقت الحاضر البيئة الحاضنة لطاعون العصر الحديث، طاعون ما بعد الحداثة، وعليه ستكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من أولويات هذه الدول على المديين المتوسط والقريب.

والمطلوب خلق جيل قادر على أن يحاور ويرسخ التفكير العلمي، وربط النتائج بأسبابها المنطقية، وتقديم نموذج للتنمية يلائم تطلعات وفكر أبناء البلاد العربية، لتجاوز الإرهاب ومنطلقاته الايديولوجية، مع سياسة سكانية واضحة المعالم قادرة على الاستجابة لتحديات التنمية، واستيعاب الزيادة السكانية مع نظام تأمينات اجتماعي وصحي، يشمل كافة أفراد المجتمع، وضمن خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى التركيز على تحقيق معدلات نمو مناسبة وسريعة، وتركز على الجانب الصناعي والتقني في العملية الإنتاجية. كل هذا لن يتم إلا في ظل سياسة ثقافية، تسعى لاستئصال كل ما هو طائفي وسلبي تغلب عليه العصبية القبلية، وتركز على قيم الحرية والتسامح واحترام الآخرين، بترسيخ قيم التسامح وسيادة منطق العقل[6].

(6) مجلة اصوات، العدد 8388، 2001، على الموقع الإلكتروني: http:// wwwaasat.com /files. asp? filed = 28

إذن تجفيف الإرهاب يعني ضمناً تخفيض معدلات الفقر وتجاوز ثقافة تهميش الآخرين والظلم، وبناء المجتمع على أسس الحرية والديمقراطية، مجتمع تختفي فيه قيم التسلط والفساد والقهر، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق تفاعل قوي وخلاق بين فئات وأفراد المجتمع من جهة والسلطة

الحاكمة من جهة أخرى، مع الأخذ بالحسبان الانفتاح على تجارب الآخرين، فاختفاء المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين وتنقية العولمة من ازدواجية إنسانيتها وشروطها الاقتصادية المجحفة، كل ذلك يصبح شرطاً من شروط نجاح تجفيف الإرهاب.

لقد انمازت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات العقد الجديد من القرن الحالي، بأنها عقود التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ نمازت بانهيار الاتحاد السوفيتي وتقسيمه إلى دول متعددة ذات أنظمة سياسية متباينة، مع ما رافق ذلك من حوادث ارهابية، تمثلت في احتجاز طلاب إحدى المدارس الروسية واقتحامها من القوات الروسية، ووجود التنظيم المسلح في الشيشان، وولادة الاتحاد الأوربي ومنظومته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وظهور الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي والعالم (أزمة 2007 ـ 2008، أزمة المديونية الخارجية، أزمة الغذاء العالمي، تفشي الأمية. . .الخ)، والتطورات العالمية الكبرى في مجال التكنولوجيا بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص، وكذلك في مجال الهندسة الوراثية، مقابل ذلك كله أصبحت هذه العقود أرضاً خصبة لنمو ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني، كما حدث في افغانستان والعراق ومصر وسوريا، وبشكل يستدعي من الجميع الوقوف أمام هذه الظاهرة لإيجاد السبل والمعالجات الحقيقية لها، بعيداً عن المصالح الضيقة.

إن الإرهاب أحد سمات العصر الحديث، يستمد جذوره من رواسب الماضي وإرهاصات الحاضر وبما يؤدي إلى تدمير البنى التحتية للمستقبل عبر الصدام المسلح الذي يقوض العقد الاجتماعي الذي بني عليه النظام الديمقراطي الحديث، الأمر الذي يجعل المناخ الاستثماري والاستهلاكي متشائماً، مما يوفر بيئة غير مواتية للنمو والتنمية ويفكك العلاقة التشابكية والترابطية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

أن سلوك العنف (warmth) هو نتاج التعلم واكتساب الخبرات، وبذلك توجد دوافع معينة تعمل كمنبهات للاستجابة إلى السلوك العدواني والعنيف بدافع عوامل الفقر والبطالة والتسلط والكبت بشتى أنواعه. وترى مدرسة التحليل النفسي (فرويد وتلامذته)، إن هناك دوافع لا شعورية للأفعال عند

الإنسان، فقد أكد فرويد أن محتويات اللاشعور الدقيقة التي تدفع الفرد إلى القيام بسلوك معين، حتى من دون أن يعي مصدر هذه الدوافع. وأن هذا الشعور يقوم على مبدأ اللذة وتتحكم فيه غريزة الموت أو العدوانية، والضمير وحده يمارس الرقابة على هذا الشعور[7].

(7) عباس فرج الله، تجفيف منابع الإرهاب ـ مهام وتحديات، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، المملكة العربية السعودية، على الموقع الالكتروني: http://www madarik. Org. htm

إن الرقابة هذه تتأثر بعوامل عدة منها، ما هو اقتصادي أو سياسي أو ثقافي أو ديني أو بيئي، ويلعب الزمن دوراً مهماً في فاعلية عامل دون آخر، أو فاعلية كل العوامل مجتمعة، فشيوع الفقر وعدم العدالة في توزيع الثروة وارتفاع معدلات البطالة، تشكل أسباباً مهمة لتشكيل العنف المسلح، ومن ثَمَّ خلق الإرهاب، إما بالنسبة إلى العوامل السياسية، فوجود الصراعات السياسية والحروب والحكم الشمولي، إنما هي انعكاسات مهمة لغياب الضمير الرقابي الذي سيقود بشكل أو بآخر إلى غياب الخطاب السياسي العقلاني، المبني على أسس منطقية وعلمية، تدعو إلى نبذ الخلافات وتجاوز آثار الحروب والصراعات، والتغني بأمجاد الانتصارات المزعومة، وأن وجود العصبية القبلية والنظم الاجتماعية، التي لا تحاكي تطورات العصر والاستفادة من تجارب الآخرين إنما تعني ضمناً غياب الضمير الرقابي أيضاً، أما دور العوامل الدينية، فيتضح جلياً من خلال الفهم الخاطئ للدين نفسه وتفسيره تفسيراً أحادي الجانب، بما يعزز وجود ودور فئة على حساب فئة أخرى، مما يخلق فهماً طائفياً معيناً على حساب الدين والمجتمع.

2. 3 أهم الأسباب المؤدية إلى نشوء الإرهاب:

يعتقد الباحث أن للإرهاب آثاراً مختلفة يمكن أن تنجم عن ما يأتي:

1 ـ الشعور بالظلم وعدم المساواة في الحقوق: فقد يسود شعور معين لدى فئات معينة أو جماعة معينة، بأنها تعرضت إلى تهميش معين أو تجاوز معين لحقوقها الوطنية والقومية، مما يدفعها إلى القيام بعمليات مسلحاً بحجة استرداد جزء أو كل من تلك الحقوق، مما يولد صداماً مسلح يعبر عنه بالإرهاب.

2 ـ تأثيرات بيئية أو جغرافية أو تاريخية: قد يتولد العنف المسلح نتيجة وجود بيئة حاضنة للصراع (وجود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، احتلال أفغانستان من الولايات المتحدة الأميركية. . . . الخ).

3 ـ أسباب اقتصادية: إن ازدياد معدلات البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد ووجود نسبة كبيرة من السكان في حالة الفقر، وهذا يقود إلى المطالبة بتحسين المستوى المعاشي لإفراد المجتمع، وفي ظل محدودية الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات ينشأ الشعور بالحاجة إلى التغيير، الأمر الذي قد يكون في جزء منه مسلحاً، مما يعني ضمناً وجود الإرهاب.

4 ـ أسباب دينية: قد يتولد عن الفهم الخاطئ للدين عنف معين، وهذا الفهم يتأثر بعوامل متعددة، منها ما يتعلق بالمذهب أو المرحلة التاريخية التي يمر فيها المجتمع أو طبيعة التحولات السياسية والثقافية والاجتماعية. فوجود العولمة وظهور بعض آلياتها ونتائجها السلبية قاد إلى خلق جزء من العنف والإرهاب.

5 ـ أبعاد ايديولوجية: قد تتبنى جماعات معينة بعداً ايديولوجياً معيناً قد لا يتوافق مع الآخرين، مما يخلق صداماً مسلحاً وعنف وقتل بين من يعتنقون هذه الايديولوجيا وبين من يرفضها، وهذا واضح في حالة طالبان في أفغانستان ومالي مؤخراً.

نظام الحكم: إن فرضية توليد الإرهاب في النظم الشمولية أكبر مما هو عليه في النظم اللامركزية أو التي تتبنى النهج الديمقراطي في الوصول إلى السلطة، وفي كل مجتمع من المجتمعات هناك مجموعات معينة تستهدف تحقيق أهداف ومصالح معينة، قد يحصل تناقض بينها، مما يقوض العقد الاجتماعي القائم لذلك المجتمع، وقد يتجسد هذا التقويض على شكل صراع مسلح

وفي ظل التطورات التقنية الحالية التي شهدها القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، نجد سوء استخدام لهذه التطورات باتجاه تشجيع العنف والتطرف والاقتتال وسلب فكرة الحوار وتقبل الآخر، وتقوم قنوات فضائية معينة (العربية، الجزيرة، الخ) بتخصيص ساعات طويلة لهذا الغرض، مما يعني بشكل أو بآخر تشجيع الإرهاب.

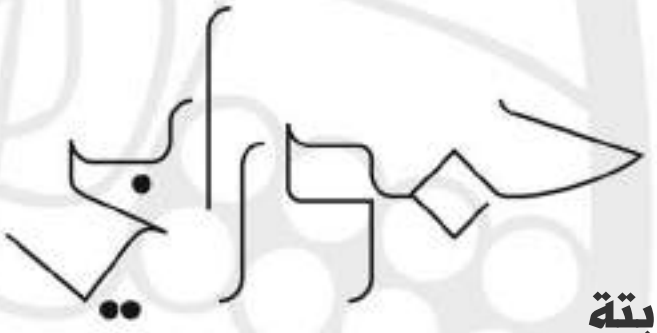

الأبواب الثابتة

- **مقالات مترجمة:** عبد السليم مجيد
  - ـ المملكة العربية السعودية وخيبة أمل الخليج العربي من سياسات الولايات المتحدة
  - ـ أميركا تقرص السعودية في إيران
  - ـ هل تتسبب المحادثات النووية مع إيران بأزمة أمريكية ـ سعودية
- **المتابعة: نظام الانتخاب البرلماني في العراق** عطارد عوض عبد الحميد
- **الرسائل والأطاريح الجامعية** نضال جهاد حميد
- **عرض الكتب:** العربيـــة: رؤى خليل سعيد
  الانكليزية: د. سناء حمودي
- **قراءات في كتب حمورابي** بسمة عبد المحسن

مقالات مترجمة

ترجمة: عبد السليم مجيد*

* مركز حمورابي ـ وحدة الترجمة

1 – المملكة العربية السعودية وخيبة أمل الخليج العربي من سياسات الولايات المتحدة

روبي باريت(*)

معهد الشرق الأوسط ــ 28 أكتوبر 2013

(*) الدكتور روبي باريت هو رئيس شركة استشارية متخصصة، في مجال تطبيقات تكنولوجيا الدفاع والأمن والنظم بما في ذلك القضايا النووية والأمن والحدود، ضابطاً سابقاً في الخدمة الخارجية وخريج برنامج دراسات الشرق الأوسط، فضلاً عن خبرته في تكتيكات مكافحة الإرهاب والعمليات الولا سيّما، وهو يجيد اللغة العربية.

سواء قبلت المملكة العربية السعودية مقعداً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أم لا، فإن مناورتها هذه تهدف إلى إظهار الازدراء في المقام الأول، من سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وعلى وجه الخصوص العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية في هذه الفترة، التي تُعدُّ من الفترات الصعبة للغاية، وربما العودة إلى السياسة نفسها التي اتخذها الملك فيصل بن عبدالعزيز تجاه الولايات المتحدة من قبل.

ويبدو أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الآخرى، يتشاطرون الرأي الآن من فكرة الدبلوماسي البريطاني السير تشارلز جونستون، التي طرحها في ستينات القرن الماضي الذي قال عن سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الآتي: «أعتقد أن سياسة الأميركيين... تشكل خطراً لمصالحنا ومصالحهم على حد سواء.» لماذا يعتقد حلفاء الولايات المتحدة من العرب في الخليج، أن واشنطن أثبتت نفسها أنها حليف متردد، لا يمكن التنبؤ بسلوكه، وغالباً حليف ساذج؟

إن الخلافات السياسية تحدث، وفي حالة المملكة العربية السعودية، فإن خيبة الأمل المتكررة من سياسات الولايات المتحدة تعود الى خمسينات

القرن الماضي، مثل عدم وجود دعم في الحدود والنزاعات النفط، ومحاولات لاسترضاء عبد الناصر، وتفضيل بهلوي إيران.

في العقدين الأخيرين وبتكلفة سياسية كبيرة، يقوم السعوديون بدعم مبادرات السلام العربية الإسرائيلية المختلفة، ولكن الأيام أثبتت أن الحكومة الأميركية غير قادرة على القيام بدور الوسيط النزيه، فقد تعمقت خيبة الأمل السعودية في عام 1991، عندما أدت النهاية المفاجئة لعاصفة الصحراء في فشل الولايات المتحدة لتحل محل صدام مجموعة مقبولة من الحكام السنة، الأمر الذي أثار الشكوك الخليجية، بأن واشنطن وجدت أن صدام أداة مفيدة للمنطقة.

في عام 1994، عارضت الحكومة السعودية دعم الولايات المتحدة لغزو الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى جنوب اليمن، وكان رأي السعوديين أن التوحيد القسري لليمن، من شأنه أن يخلق المزيد من عدم الاستقرار، ونقطة تجمع لجماعات معارضة للحكم من صنعاء، ثم في أعقاب 11/ 9، أذاعت وسائل الإعلام الأميركية وبعض الأوساط السياسية، الاتهامات بشأن المسؤولية السياسية للسعودية على تلك الهجمات، في محاولة أميركية لدفع السعودية إلى التعاون معها، بما يخص السعودي ابن لادن، وكذلك في جهود مكافحة الإرهاب.

أما في العراق فإن تدمير الدولة العراقية السنية، وإنشاء الدولة الشيعة، الذي تهيمن عليها الدولة الحليفة (أميركا)، بقود إلى أنه سيكون من غير المبالغة أن نقر بمدى الفزع الذي أصاب دول الخليج العربية والرياض، لعدم وجود تفاهم استراتيجي معها بهذا الخصوص، ناهيك عن التخطيط، ويرتبط ذلك أيضاً بالمغامرةالأميركية مع إيران، ففي العراق فعلت الولايات المتحدة في غضون ستة أسابيع، ما لم تستطع إيران فعله في ثماني سنوات من الحرب، بالقضاء على 350 عاماً من تاريخ الصد العراقي ضد التوسع الفارسي.

من منظور دول الخليج، فإن سياسة الولايات المتحدة في أفغانستان تعتمد على تمكين المزيد من التوسع في النفوذ الإيراني، في الوقت نفسه، فإن التحالف السعودي مع الجهاديين غذت محاولات تقويض المملكة، وقد تعمقت خيبة أمل مع مزيد من السياسات الأميركية في عام 2006، عندما، أصرت الولايات المتحدة، على الرغم من المخاوف الإقليمية، على الانتخابات في الأراضي الفلسطينية التي أسفرت عن فوز حماس، مما أدى

إلى فزع السعودية، وعلى الحدود السعودية اليمنية، رفضت الولايات المتحدة، الاعتراف بتورط طهران مع القبائل الزيدية الشمالية.

ثم جاء «الربيع العربي»، فوجدت السعودية أن الولايات المتحدة تخلت عن حليف استراتيجي وهو حسني مبارك، وقد مكن ذلك من ظهور غير مسبوق لجماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم انتقدت واشنطن، وإن كان ذلك في نغمات صامتة، السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي التدخل لدعم حكومة البحرين، على الرغم من الموقف السعودي الهش في المحافظات الشرقية من السعودية التي تقطنها غالبية شيعية مضطهدة، وفضلاً عنذلك، هناك قناعة بأن الولايات المتحدة لن تتدخل مباشرة لمواجهة التمرد واسع النطاق من السكان الأصليين، الذي قد يحصل في السعودية أو أيه دولة خليجية أخرى، ولكن من المحتمل أن تدعو إلى «حل وسط» أو «مفاوضات»، في حين تجلس على مقاعد البدلاء في انتظار النتائج.

حتى عندما تظهر مصالحها لتتزامن مع المثل العليا لها «الديمقراطية» كما في سوريا، فينظر إلى الولايات المتحدة من قبل السعودية، يعد ذلك مناورة لتجنب التورط، على البرغم التحالف السوري مع إيران وحزب الله، فقد وجدت الولايات المتحدة، بعد طول اليأس، أن الحل الروسي مفيد لإيران والعلويين وحزب الله، ويمكنها بذلك إعفاء المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية من المهمة، لاعتقاد الولايات المتحدة أن الروس والإيرانيين أثبتوا أنهم أكثر صموداً في دعم حلفائهم بالمقارنة مع الولايات المتحدة.

الآن ترى الرياض، أن الولايات المتحدة تبدو على استعداد لاحتضان تحسين العلاقات مع طهران، منافستها الإقليمية، ويشتبه في أن المسار الحقيقي للسياسة الأميركية هو نحو احتواء إيران مسلحة نووياً، بدلاً من عد إيران النووية بأنه «خط أحمر»، إذا تُعد إيران تهديداً وجودياً للمملكة.

وسيكون من المستغرب أنه لم تقم المملكة بإعادة ضبط إيقاع العلاقات مع الولايات المتحدة، فلا تزال هناك مصالح استراتيجية، ولكن ينبغي لصانعي السياسة الأميركية النظر إلى أن المملكة العربية السعودية، هي أقدم حليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكذلك من إذ الهدف الأكثر أهمية، فإن المملكة لديها أسباب كثيرة لإعادة النظر في نطاق وطبيعة تعاونها مع واشنطن.

2 ــ أميركا تقرص السعودية في إيران

ديفيد اندرو وانبرغ

صحيفة الناشينال انترست ــ 3 ــ اكتوبر ــ 2013

بدأت العائلة المالكة السعودية ترى في إيران تهديداً لبقائها على العرش منذ قيام الجمهورية الأسلامية في إيران عام 1979. ومنذ ذلك الحين أقحمت المملكة نفسها في معركة إقليمية على النفوذ ضد ايران، وسقوط نظام صدام حسين في العراق الذي عدته السعودية زوال المعادل التقليدي للقوة الإيرانية، في الوقت الراهن يخشى حكام الخليج من امتداد الهلال الشيعي من إيران إلى البحر المتوسط، ومن الممكن أن يصل جنوباًإلى دول الخليج العربية.

وخوفاً من التقدم الإيراني سارعت السعودية لتكون رأس حربة في التدخل العسكري عام 2011، من خلال مجلس التعاون الخليجي لإنقاذ حكم الأقلية في البحرين من المعارضة البحرينية، ولكن فيما بعد أصبحت سوريا المصدر الأقليمي الأكبر للنزاع بين الرياض وطهران.

واشتاط السعوديون غضباً عندما تراجعت الولايات المتحدة عن ضربتها لعسكرية لدمشق. وأتت ديبلوماسية أوباما الهاتفية، وهي جزء يسير من جهد أوسع للإتفاق على برنامج إيران النووي، لتكون بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

على الرغم من أن المصادر الإسرائيلية نقلت عن رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، قوله بأنه «سيفسد الحفل» على إيران والولايات المتحدة بمفرده، إلا أن حلفاء أميركا من العرب، وبالأخص عرب الخليج، شاركوه في هذا القلق. على حين كانت سلطنة عمان تقوم بتسهيل الاتصالات بين واشنطن وايران، تلقت الأدارة الأميركية تحذيرات وشكاوى من السعودية ودولة الأمارات والبحرين والكويت والأردن ومصر.

مثلها في ذلك مثل اسرائيل، تخشى هذه الدول إجراء مفاوضات أو حتى اتفاق يمكن أن يسمح لإيران امتلاك قدرة نووية. وهم يعارضون تخفيف العقوبات على ايران، ما دامت تهددهم بالخضوع السياسي لها. وكان رد

فعل السعودية، إلغاء كلمتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي فرصة لها لمخاطبة المجتمع الدولي، اسوأ تعبير عن هذا القلق، وربما هي التي روجت لكلمة نتانياهو الفظة في الأمم المتحدة.

بطبيعة الحال، لا تؤسس الولايات المتحدة سياستها الخارجية على السعي لإرضاء الحكومة السعودية وإسعادها. ولكن لابد من الاعتراف أن المساعي الديبلوماسية الراهنة للتواصل مع إيران قد تأتي على حساب علاقاتنا مع السعوديين.

وهناك عدة طرق يمكن أن ترد بها السعودية على التحدي الأخير، وأحد هذه الاحتمالات هو أن يتذمر السعوديون، ولكن في النهاية سيخضعون ويعترفون بأنهم في نهاية المطاف، يعتمدون علينا في بقاء نظامهم. إلا أن الغاء كلمتهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة، يشير الى أن الرياض لم تكن جاهزة لتفجير ذلك النزاع.

والأحتمال الآخر، أن تقوم السعودية يتخفيض نسبة اعتمادها على الحلف الأمريكي، إما عن طريق اظهار غضبها أو اللجوء إلى حسابات الدم البارد الاستراتيجي، قد يتوجه السعوديون إلى أوروبا أو آسيا، من أجل صفقات الأسلحة في المستقبل أو معاملات الطاقة. وربما يعيدون تقويم موقفهم بشأن سورية، فيعمدوا إلى تسليح جماعات أكثر تطرفاً، ويمدونهم بأسلحة كانت ترفضها الولايات المتحدة من قبيل «منظومة الدفاع الجوي المحمولة».

أو على نحو متناقض، كاحتمال ثالث، تلجأ المملكة إلى إبرام اتفاق محدود مع طهران، على ال برغم من العداوة التي تضمرها السعودية لإيران، وهي ذات بعد طائفي، إلا أنها قامت بهذا الرد سابقاً، عندما توجهت الولايات المتحدة نحو إيران وتركت السعودية تشعر بحراجة وضعها.

وفي أثناء ادارة جورج بوش الابن، قالت كونداليزا رايس أن الولايات المتحدة كانت تواجه مشكلة في جعل السعودية ودول الخليج الحليفة الآخرى، تنخرط في تعاون إقليمي في فترتين أساسيتين: الفترة الأولى عندما قررت الولايات المتحدة التحدث مع طهران حول مستقبل العراق، والثانية بعد اصدار تقويم الاستخبارات القومي المثير للجدل في 2007، الذي استطاع أن يخرج إيران من مأزق برنامجها النووي. بعد هذا التقويم قام

الملك عبدالله بتوجيه دعوة للرئيس الأيراني احمدي نجاد، على ال برغم من أثارته المخاوف في جلساته ولا سيّما مع المسؤولين الأميركان، كي يقصفوا مفاعلات إيران النووية، ومع استبعاد حصول هذا السيناريو في الوقت الراهن، إلا أنه يظل قائماً.

باختصار، يساور السعوديين قلق عميق من تحولات السياسة الأميركية الأخيرة تجاه سورية وإيران. وفي أعقاب الاتصال الهاتفي بين الرئيس اوباما والرئيس روحاني، عمل مسؤولو البيت الأبيض على مدى عطلة الأسبوع، ليؤكدوا لحلفائهم العرب بأن مصالحهم تقتضي الأخذ بالحسبان، أي نوع من التواصل الديبلوماسي مع ايران. من الواضح سنكون بحاجة إلى كثير من التأكيد، إذا كنا نريد أن تبقى السعودية على ظهر المركب.

3 ــ هل تتسبب المحادثات النووية مع إيران بأزمة أمريكية ــ سعودية

ف. غريغوريغوس
موقع بـروكينغز

إن التلميح تلميح ليس أكثر، بتحسن العلاقة بين واشنطن وإيران أدى إلى ردود فعل سعودية ملفتة. ولأول مرة، تعمد السعودية إلى التخلي عن فرصتها السنوية لتطرح رأيها عما يدور في العالم أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، عبر السعوديون بذلك عن استيائهم تجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة بشأن إيران وسوريا والقضية الفلسطينية، لجأ الإعلام السعودي إلى إثارة شبح المخاوف من قيام الولايات المتحدة ببيع (التخلي عن)السعودية في مساومة جيوسياسية كبرى مع طهران. هل نحن مقبلين على أزمة أخرى في العلاقات الأميركية ـ السعودية ؟.

الجواب باختصار شديد كلا، لأنه ليس ثمة جديد هناك. لقد مرت العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية في الماضي، بخلافات أشد من دون أن يطرأ تغيير على العلاقات الثنائية بينهما- حظر النفط 1973 ـ 1974، والخلافات حول اتفاقية كامب ديفيد، والثورة الإيرانية في أواخر سبعينات القرن الماضي، والأزمة الحادة لهجمات 11 أيلول، وحرب العراق. وهذه

الأزمات العرضية، الحقيقية منها والمتخيلة، بين الرياض والولايات المتحدة هي في واقع الأمر مسألة متوقعة وواضحة. وهما نتاج عنصرين قديمين في العلاقة بين البلدين:

- الطابع البنيوي لطرفي العلاقة، وهو أن السعوديين يمثلون الطرف الأضعف في هذه الشراكة.
- الاعتقاد الخاطيء الذي يسود في الأوساط الأميركية، أكثر منه في السعودية، بأن هذا التحالف قائم على تكامل المصالح.

في أي تحالف بين طرف ضعيف وآخر قوي، يتأرجح فيه الطرف الضعيف على الدوام بين مخاوف الوقوع في الفخ أو الهجران، وكلا الخيارين أسوأ من بعضهما. فعندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حالة صراع، انجرت القوتان الى حرب باردة، شعر حلفاء أميركا في أوربا الغربية بالخوف من الانجرار الى حرب ليست باختيارهم. وعندما حل الوفاق بين أميركاوالاتحاد السوفيتي، ساور أوربا القلق من تجاهل مصالحها. لكن لم يكن لدى دول أوربا خيار آخر يلجأون إليه. لأنه لم تكن هناك قوة دولية كبرى ثالثة كي تحتمي بظلها. إذا أمتلكت كل من بريطانيا وفرنسا قوى نووية صغيرة ولا سيّما بهما. ففرنسا من جانبها ألمحت إلى استقلال نسبي عن طريق انسحابها من قيادة الناتو العسكرية. ولكن لم يظن أحد في لندن ولا في باريس، بأن أياً منهما قادر على الوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي بمفرده. في نهاية المطاف التزمت دول أوربا الغربية بالولايات المتحدة والناتو لعدم وجود بديل معقول.

أن العربية السعودية وممالك الخليج الصغرى تمر بموقف بنيوي مماثل تجاه الولايات المتحدة وإيران. وعندما هددت الولايات المتحدة بضرب البرنامج النووي الأيراني، انتاب دول الخليج الخوف من الأنتقام الأيراني، وعندما أشارت الولايات المتحدة إلى رغبتها في التفاوض، بدأ القلق يدب فيهم مخافة اعتراف الولايات المتحدة بإيران كقوة اقليمية. ولو كان هناك قوة عظمى بديلة للتحالف معها لكانت السعودية قد اندفعت للقيام بذلك. الصين غير قادرة على أن تكون قوة عسكرية في منطقة الخليج الفارسي. كما هم حلفاء الناتو أبان الحرب الباردة. وعليه، لا تملك السعودية سوى خيارات استراتيجية محدودة جداً.

إن المفارقة في المأزق الاستراتيجي الذي وقعت فيه السعودية، وأخطاء أميركا، كالحرب في العراق، قد عززت من نفوذ إيران الأقليمي، فالسعودية بحاجة أكبر للولايات المتحدة. فكلما ازداد تقارب واشنطن من ايران، ازدادت أهمية الحفاظ على الروابط الأمنية الأميركية من قبل السعودية.

والخوف الذي يعتري السعودية من أن تهجرها أميركا، يعتبر خوفاً بنيوياً في العلاقة بين البلدين، ولكنه خوف مبالغ فيه أيضاً. لقد دأبت سياسة أميركا في الخليج ولعقود من الزمن، على منع وجود أية قوة تفرض هيمنتها على هذه البقعة النفطية من العالم. والقواعد الأميركية منتشرة في منطقة الخليج، وليس وارداً في ذهن ادارة اوباما، أن تسلم زمام القيادة الإقليمية إلى نظام إيراني لا تربطها معه علاقات ديبلوماسية، منذ أكثر من 30 عاماً، ولا زالت هناك مستويات عميقة من أزمة ثقة بين الطرفين.

والعنصر البنيوي الثاني في العلاقات الأميركية السعودية، والذي أدى إلى بروز هذه الأزمة العرضية، هو سوء فهم الكثيرين لقواعد هذه العلاقة. إذا لم تتفق واشنطن يوماً مع السعودية على أهداف استراتيجية في الشرق الأوسط، وخلافاتهم حول القضايا العربية ـ الإسرائيلية واضحة. ففي ستينات القرن الماضي كان السعوديون يتذمرون على الدوام من التقارب الوثيق بين أميركا وشاه إيران. وعملت السعودية ما بوسعها ضد الغزو الأمريكي للعراق في 2003. ومن جانبها هناك قلق في أميركا من تدخل السعودية في شؤون دول أخرى، بهدف نشر نسختها الولا سيّما من الإسلام فيها.

وكانت المصلحة المشتركة التي حافظت على تقارب البلدين على الدوام، هي إلتزام الطرفين بأمن الصناعة النفطية السعودية، ومعارضتهما لأية قوة اقليمية قد تمسك بأمن المنطقة. ومما ساعد تخفيف بعض الخلافات بينهمافيأثناء الحرب الباردة، هو وجودهما في الطرف المعادي للاتحاد السوفيتي، وكانت لديهما أجندة مشتركة من حين إلى آخر في أماكن مثل افغانستان. لكن عنصر التعاون هذا قد زال مع زوال الحرب الباردة، إلا أن المصلحة المشتركة ظلت مستمرة بينهما.

لكن الكثير من المراقبين يسيؤون فهم هذه الحقيقة. وأحد أشكال سوء الفهم هذا هو المبالغة بالنفوذ السعودي على صنع القرار الأمريكي، وأن واشنطن بحاجة ألى استرضاء الرياض لتحقيق أهداف أقليمية أوسع. وأبرز من علق

على هذه النقطة مؤخراً هو المحلل السياسي، مارك لينش، الذي يساوره قلق من قيام السعودية ودول الخليج الآخرى، بجر واشنطن أكثر فأكثر للوقوع في المستنقع السوري، وعندها تضطر واشنطن الى التخلي عن أجندة الديمقراطية الإقليمية. لا داعي لقلق مارك لينش لأن أميركا تراجعت عن توجيه ضربة عسكرية إلى سورية، كانت السعودية تريدها، وأقدمت بدلاً من ذلك على إبرام اتفاق الأسلحة الكيمياوية، الذي لا ترغب فيه السعودية. ومن ثم أقدمت على قطع المساعدة العسكرية عن الحكومة المصرية، التي يساندها السعوديون. إذا ليس صحيحاً أن سياسة أميركا الإقليمية تمليها الرياض، وتبقى البحرين هي المكان الوحيد الذي يجب أن تعمل واشنطن بشأنه شيئاً ما مع العربية السعودية.

لكن سوء الفهم المعتاد على الدوام هو عندما يختلف السعوديون مع الامريكيون، فتصبح العلاقة في أزمة. لكن تأريخ العلاقة، يبين بأنها ليست اتفاقاً كاملاً على كل القضايا الإقليمية التي تبقي العلاقة السعودية ـ الأميركية متماسكة، ولكنها تفاهم مشترك يتعلق بالمصلحة العميقة لأمن الخليج الفارسي، ولا شك أن واشنطن والرياض على خلاف هذه الأيام، بدءاً من الطريقة في إدارة الأزمة السورية إلى نظام الجنرالات في القاهرة، إلى الوعود والمخاوف من رئاسة روحاني في إيران الى قضية فلسطين المستديمة. وعلى الرغم من خطورة تلك الخلافات، إلا أنها لا ترقى الى مستوى أزمة ثنائية، في الماضي سادت خلافات واسعة بين الطرفين، لكن المصالح المشتركة بينهما تبقى مهمة كما كانت عليه على مدى العقود الست الماضية.

وبينما تحرز الولايات المتحدة تقدماً على الجبهة الإيرانية، يستدعي من الولايات المتحدة أن تواظب على اطلاع الجانب السعودي بما يجري، ومن الضروري أيضاً التأكيد لهم استمرارية الأهداف الأستراتيجية الأميركية في الخليج. وبمقدور الديبلوماسية الأميركية أن تبين لشركائها في الخليج، أهمية المنافع التي يمكن أن تحصل عليها كل الأطراف المعنية عن طريق علاقة طبيعية مع إيران، كما جاء على لسان معلق سعودي بارز، لاعن طريق الآمال المضخمة ولا المخاوف المبالغ فيها من الأطراف الآخرى، ويجب أن تصرف الولايات المتحدة عن تواصلها الحذر والواعد مع ايران.

13
2013 السنة
كراسة استراتيجية
العرب ..
والعثمنة الجديدة
الدكتور سعد عبيد السعيدي
مركز حمورابي
2013

متابعات:

حلقة نقاشية في مركز حمورابي
(نظام الانتخاب البرلماني في العراق)

عرض: عطارد عوض عبد الحميد*
أكاديمية وباحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية حلقة نقاشية بعنوان **(نظام الانتخاب البرلماني في العراق)**، يوم السبت الموافق 14 ـ 9 ـ 2013، الساعة العاشرة صباحاً على قاعة مركز حمورابي، وقد حضر الحلقة النقاشية د.عامر حسن الفياض ـ عميد كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين، د. طلال الزوبعي ـ نائب في البرلمان العراقي، د. طه العنبكي ـ كلية العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية، د. منتصر العيداني ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، د.إحسان الشمري، د. مظهر محمد صالح، والأستاذ عبد الستار السوداني، ومجموعة من الباحثين، فضلاً عن الإعلاميين والقنوات الفضائية.

افتتاح الندوة: أفتتحت الندوة بكلمة ترحيب من الأستاذ الدكتور سعيد دحدوح رئيس الحلقة النقاشية، وقد استعرض وبشكل موجز عرض أوراق الجلسة، مؤكداً فيها اهتمام المركز بقضايا الانتخاب البرلماني في العراق، وما يتطلبه واقع الأمر من إجراء تعديلات على قانون الانتخابات في العراق من أجل تحقيق العدالة وإيصال صوت المنتخب.

الورقة الأولى: **(النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام 2003)**، الدكتورة منى جلال عواد_كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، والتي مثلت مفتتحاً للحلقة النقاشية، مستشهدةً في الانتخابات النيابية العراقية والتي جرت على التوالي عامي 2005 و2010، إذ تعد هذه الانتخابات واحدة من خطوات التحول الديمقراطي في العراق.

وقد استعرضت فيهاالنظم الرئيسية الثلاثة: نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي والنظم المختلطة، وقد أكدت الباحثة أنه على الرغم من اختلاف النظم الانتخابية في العالم إلا أنها يجب أن تتصف بمبادئ رئيسة ومن أهمها: التمثيل والشفافية والشمولية، وذلك لتحقيق الأهداف الرئيسة التي تسعى لها النظم الانتخابية ومن جملة تلك الأهداف القدرة على تمثيل شرائح وفئات وطبقات المجتمع المختلفة وضمان عدم التلاعب في عملية التمثيل السياسي فضلاً عن ضمان سير العملية السياسية بشكل يناسب مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة.

الورقة الثانية: (النموذج المقترح للنظام الانتخابي البرلماني في العراق)، للباحث عبدالعزيز عليوي العيساوي ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين، تضمنت الورقة اقتراح نظام تفضيلي يقوم فيه الناخب بترتيب المرشحين بحسب تفضيله لهم في دوائر متعددة ويقوم الناخبون وفقاً لهذا النظام بالتصويت لمرشحين أفراد في أغلب الأحيان وليس لقوائم سياسية وبمقتضاه يصوت الناخب لمرشح واحد، ومن ثم يشير إلى أفضلياته بالنسبة إلى الواحد أو أكثر، إذ إن الدائرة الانتخابية تضم عدة مرشحين يراد انتخابهم، والمرشح الأول الذي يجمع أكبر عدد من الاصوات حاصلاً على القاسم الانتخابي يعد على الفوز فائزاً، وفي حالة عدم حصول المرشح على القاسم الانتخابي يتم الغاء المرشح الذي يمتلك أقل عدد من الأصوات من التفضيل الأول، مع إعادة توزيع الأصوات التي حصل عليها المرشحون الذين حصلوا على التفضيل الثاني بالتناسب، وهكذا حتى يتم ملء المقاعد الشاغرة للدائرة الانتخابية.

وقد جرت نقاشات وحوارات كان أبرزها: أن العراق ليس لديه نظام انتخابات خاص به، وإنما (بول برايمر) هو من شرع النظام الانتخابي، وأن الشعب العراقي لم يستخدم القائمة المفتوحة مطلقاً، فالقائمة المفتوحة يقوم بصياغتها الناخب، فنحن نستخدم نظام القائمة المغلقة المتحركة، وشاهد ذلك الانتخابات التي جرت عامي 2005 و 2010. ومن المعيب على الكتل السياسية والسلطة التشريعية وبعد عقد من الزمن، أنها لم تنجز قانوناً انتخابياً يحظى بالإجماع.

الرسائل والأطاريح الجامعية

عرض: نضال جهاد حميد*
أكاديمية وباحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي

دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي لدول مختارة: السعودية، إيران، تركيا

الطالبة: منى حبيب أحمد

رسالة ماجستير ــ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين ــ 2013

تعنى الرسالة بموضوع مهم وحيوي وهو تأثير العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي، اعتباراً من أن القوة الاقتصادية للدولة من العوامل الرئيسة التي تؤثر في تطوير علاقاتها الخارجية الإقليمية، وقاعدة ارتكاز أساسية لتحقيق المكانة التي تتطلع إليها، فلا يمكن لدولة أن تقوم بمنافسة إقليمية ما لم تكن قدراتها الاقتصادية تسمح لها بذلك.

ومع وجود عدة عوامل تؤثر في التنافس الإقليمي بين الدول، يوجد اختلاف في نسبة تأثيرها ووقعها على تلك الدول، إذ إن العامل الاقتصادي عنصراً أساسياً في ديناميات التنافس الإقليمي، فيعّد أهم مقوم من مقومات الدولة والركيزة الرئيسة لموقعها الجيوستراتيجي ولبناء منظومة من العلاقات الخارجية، وتمثل الدول المختارة: السعودية، إيران، تركيا دولاً محورية أو رئيسة في الدائرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك على وفق معايير الموقع الإستراتيجي والقدرات الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن التوجهات الآيديولوجية والسياسية لكلٍ منها، ولذلك فإن طبيعة العلاقات بين الدول الثلاث، تعد من العوامل المهمة ذات الانعكاسات المباشرة في أمن وازدهار الإقليم.

وفي الوقت نفسه كان هذا العامل الدافع الأساسي في إيجاد عوامل عدم الأستقرار داخل هذه العلاقة، بسبب سعي هذه الدول إلى تفعيل مكانتها الاقتصادية والسياسية على حساب الدول الآخرى، وهو ما انعكس تأثيره في مجمل التفاعلات المؤثرة في استقرار البيئة الإقليمية.

وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بدور وأهمية العامل الاقتصادي بوصفه أساساً للقوة والقدرات الوطنية على المستوى الإقليمي، فإنه يمكن القول بأن دور وتأثير العامل الاقتصادي، قد أصبح له أهمية بشكل لم يسبق أن جسدته حقائق الوضع الإقليمي، كما أصبح عليه الحال الآن، والمؤشرات ذات الدلالة في هذا الاتجاه متعددة، لعل أهمها يتمثل في ارتكاز كل معادلات القوة الإقليمية والتجارب التنموية، إلى قاعدة صلبة من الاقتصاد القومي المبني على موازين القوى الإقليمية وشبكات علاقاتها المتعددة.

فضلاً عن أن مستقبل العلاقات بين الدول الثلاث، لا يمكن استشرافه بمعزل عن بعض المتغيرات الدولية لتداخلها مع النظم والقضايا الإقليمية، وهنا يظهر الدور الأميركي في الشرق الأوسط كمتغير رئيس للتأثير في مستقبل العلاقات بين الدول المعنية، فالولايات المتحدة الأميركية يمكن أن ترحب بتدعيم العلاقات بين السعودية وتركيا، لكنها يمكن أن تتوجس خيفة بشأن تحسن العلاقات السعودية الإيرانية، لا سيّما إذ ما استمرت السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية من دون تغيير جوهري، وأن الولايات المتحدة الأميركية تخطط لمستقبل غير عربي للمنطقة، وذلك بتهيئة الأوضاع لإقامة نظام شرق أوسطي، يضم دولاً غير عربية في مقدمتها (إسرائيل)، وهنا يثار السؤال عن انعكاسات ذلك على بقية الدول العربية، لا سيّما وإن (إسرائيل) ستكون هي محوره والقوة المهيمنة فيه في حالة قيامه، وذلك ليس إستناداً إلى ميزان القوة بين الدول التي ستدخل في نطاق هذا النظام بحسب، ولكن أيضاً استناداً إلى التحالف الإستراتيجي الراسخ بين (إسرائيل) وأميركا.

ولقد ركزت الدراسة على جوانب مهمة في العلاقات ما بين الدول المختارة: السعودية، إيران، تركيا. وتأثير العامل الاقتصادي في تلك العلاقات ومن جملة النقاط المهمة هي:

1 ـ أن توجه العلاقات الإقليمية بين الدول نحو التعاون وتكتل الدول

بعضهامع بعض، اقتصادياً كان خلفه دافع يتمثل في أن ارتفاع حدة المنافسة الاقتصادية العالمية، أوجدت وضعاً رأت فيه الدولة القومية نفسها عاجزة عن القيام بدور فعال في هذه المنافسة الاقتصادية، من دون اللجوء إلى آليات مناسبة لتحقيق أهدافها، وقد تباينت تلك الآليات إستناداً إلى قوة البلد الاقتصادي، وقدرته على تسخير كل الوسائل المتاحه لديه لخدمة التنافس وقدرته على ابتداع وابتكار الوسائل التي تخدم أهدافه الاقتصادية. ومن أهم هذه الآليات:

- القوة الناعمة.
- الشراكة.
- التكامل.
- القوة الافتراضية

2 ـ تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق أهمية وأخطرها حساسية في العالم، لاعتبارات جيواستراتيجية واقتصادية وسياسية عديدة، وتزداد أهميتها وحساسيتها لأحتوائها على مصالح متشابكة أو متعارضة لقوى الإقليم المؤثرة أو القوى الدولية، ممايشير إلى أهمية إقليم الشرق الأوسط في تفاعلات البيئة الدولية.

3 ـ إنّ مكامن قوة الاقتصاد السعودي تعود إلى الإحتياطي النفطي الكبير، وفوائض الميزانية، إذْ أدت العائدات النفطية دور المحرك الرئيس لعجلة التنمية لعقود من الزمن.

4 ـ اتسم الاقتصاد الإيراني باعتماده على واردات النفط منذ أكتشاف الإحتياطي النفطي الهائل، إذ تكتسب إيران مكانتها التجارية من كونها تعد من الدول النفطية الرئيسة، ومن المصدِّرين المهمين للطاقة(النفط والغاز) في العالم، وتؤثر في مجال موازين مدفوعات دول العالم، فالنفط والغاز لهما تأثير كبير في الموقع السياسي والاقتصادي لإيران.

5 ـ منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام2002، حدثت تغييرات هائلة على كافة الأصعدة والميادين التنموية الاقتصادية، بعد ماعانت تركيا وقتاً طويلاً من تضخم مزمن، واكب عمليات التنمية المتحققة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي خصوصاً في منتصف عقد

التسعينيات. إلا أن الاقتصاد التركي اليوم من أقوى الاقتصادات على مستوى الشرق الأوسط، وبرغم من العجز الدائم في ميزانها التجاري، إلا أنها استطاعت الوصول بالناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب (775) مليار$، وبمعدل نمو (8,5%) لعام 2011.

6 ـ إنّ دور الولايات المتحدة الأميركية في تحديد أدوار الدول المختارة يتجلى من خلال معرفة الآتي:

- أبدت الإدارات الأميركية المتعاقبة، اهتماماً متزايداً بتطوير وترسيخ العلاقات الأميركية مع السعودية. وقد نشأ هذا الاهتمام عن إدراك تلك الإدارات لنمو وتطور المصالح الأميركية في السعودية، بشكل يستلزم إقامة علاقات وثيقة تناسب أهمية تلك المصالح.

- إنّ سعي الولايات المتحدة إلى الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، مع استمرار أزمة الملف النووي وفرض الحصار، ولاسيّماعلى صادراتها وعدم السماح للشركات النفطية الأجنبية بالإستثمار فيها، يهدد المصالح الإيرانية السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، ما يؤثر سلباً في إيران في للقيام بدور إقليمي مهيمن.

- تنهض تركيا بدور مهم في نظام ما بعد حرب الخليج الثانية، وفي إطار التعاون الإستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة، إذ اشار الرئيس التركي إلى أن تركيا تشارك بدور فاعل في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي الخاتمة جاءت الدراسة بجملة من التوصيات الهامة وتمثلت تلك التوصيات بـ:

1 ـ أنّ الدول المختارة: السعودية، إيران، تركيا، بما تملكه هذه الدول من إمكانيات بشرية واقتصادية وعسكرية وموقع جغرافي متميز، تدفعها إلى تأدية دور مهم في منطقة الشرق الأوسط، لذلك على هذه الدول توجيه إمكانياتها نحو تحقيق مصالح مشتركة (اقتصادية وسياسية وأمنية)، الأمر الذي سيزيد من فاعلية دورها في المنطقة.

2 ـ ضرورة تنويع مصادر الايرادات غير النفطية، وذلك بالنسبة إلى السعودية

وإيران وخفض الإنفاق الحكومي، على أن يتم ذلك في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي. إذ إن اعتماد هذه الدول على الطاقة بوصفها مصدراً رئيساً للثروة يمثل أحد التحديات الخطيرة، ومن ثَمَّ يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لرفد الناتج المحلي الإجمالي.

3 ـ تطوير بنية الأنظمة السياسية، على نحو يجعلها تتخلى عن إحتكار السلطة وإقصاء الأحزاب المنافسة، وتشجيع حقوق الإنسان وحمايته، عن طريق التشريعات والقوانين والأنظمة وتطبيقاتها التي تضمن الحقوق الإنسانية. وضرورة وجود نص دستوري واضح ينظم آلية انتقال السلطة، يتمّ احترامه من الجميع، وضرورة وجود تعدد حزبي وسياسي حقيقي يسمح بتنافس سياسي يكون المواطنون هم الحكم والمرجع الأخير فيه، وهذا ينطبق على النظام السياسي السعودي بشكل خاص.

التمويل الدولي عبر الشركات متعدية الجنسيات وأثره في القدرة الاقتصادية للدولة «دراسة لنماذج نامية مختارة»

الطالب: فائق حسن الشجيري
أطروحة دكتوراه ــ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين ــ 2007

اهتمت الدراسة بموضوع التمويل الدولي عبر الشركات متعدية الجنسيات، لما للتمويل الدولي من مكانة حيوية في اهتمامات القائمين على النظم الاقتصادية والسياسية على حد سواء، إذ يدخل مكوناً أساسياً في نشاط القطاعين العام والخاص، اللذين يعتمدان تجميع رؤوس الاموال لتمويل خطط التنمية، وهذا يعني وجود سياسة اقتصادية هدفها تشجيع الادخار (saving)، والاستثمار (lnvestment) وجذب رؤوس الاموال الدولية للمشاركة في عملية التنمية.

فيعّد تمويل خطط التنمية الاقتصادية من الوظائف الاساسية للنظام الاقتصادي، ويمثل التمويل الدولي أحد المصادر المهمة في توفير الاستثمارات للدول التي لديها عجز في السيولة النقدية، لذا تزايد الاهتمام

بدراسة التمويل الدولي وآلياته وخصوصاً الشركات المتعدية الجنسيات (Transnational \ Corporation) كآلية الاتحاد المباشرة لتلبية الاحتياجات المالية للمشاريع المختلفة.

فنظام التمويل بحكم وظيفته الاقتصادية صلة الوصل بين المشاريع ومدخرات الأفراد، ويعمل على تنشيط قطاعات الاقتصاد كافة، بما ينعكس أثره في النهاية على معدل نمو اقتصاد الدولة، عبر توفير التمويل المطلوب للمشاريع الاستثمارية، التي لا يستطيع رأس المال المحلي تغطيتها.

لذا لابد من تمويل دولي من شأنه أن يسد العجز الحاصل في الاستثمار المحلي، عن طريق فتح الباب أمام نشاط الشركات متعدية الجنسيات، فضلاً عن ما تملكه الشركات من خصائص يمكن أن يستفيد منها البلد المضيف وكذلك المصدر.

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بنشاط الشركات متعدية الجنسيات، وبإمكانية الربط بين استثمارتها وبناء قدرة الدولة الاقتصادية، وقد جاء هذا الاهتمام انطلاقاً من الاعتقاد السائد بأن الاستثمارات التي تنفذها هذه الشركات، سوف تساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القروض، الأمر الذي يسهم بخفض معدل الدين العام مما يسهم برفع مؤشرات القدرة الاقتصادية، والبحث عن أثر التمويل الدولي فيها تحتل أهمية كبرى في أولويات النظام الاقتصادي والسياسي على حد سواء في بلدان العالم وبالتحديد النامية، بسبب الفجوة الواسعة بين الاستثمار المخطط والمتحقق فعلياً.

ويمكن إيراد مجموعة استنتاجات تم استنباطها من الدراسة وهي:

1 ـ شهد النشاط التمويلي للشركات متعدية الجنسيات في السنوات الأخيرة، تطوراً ملحوظاً من إذ حجم الاستثمارات والانتشار الجغرافي، كآلية تمويل حديثة وأكثر قبولاً من آلية القروض.

2 ـ شهدت بلدان العالم موجة واسعة من التغييرات التنظيمية والتشريعية، لجعل اقتصادياتها أكثر جذباً للشركات متعدية الجنسيات، عبر تحرير حسابات رأس المال ورفع القيود عن حرية التجارة.

3 ـ القدرة الاقتصادية للدول هي صرح وطني لا ينهض إلا بالاعتماد على الامكانيات الذاتية بالدرجة الأساس، وهذه الامكانيات إما أن تستخدم كمقومات للقدرة أو تستخدمها البلدان النامية كعناصر جذب للشركات متعدية الجنسيات.

4 ـ أظهر التمويل الدولي عبر الشركات أثراً سلبياً في موازين مدفوعات البلدان المضيفة، بسبب إرتفاع استيرادات الشركات المنتسبة والتابعة للسلع كثيفة الاستخدام للتقنيات الحديثة، وكذلك ارتفاع معدل تحويل الأرباح بين فروع الشركات المنتسبة.

الدور القطري
فوضى برائحة الغاز

أ. م. د. عماد مؤيد المرسومي

مركز حمورابي 2014

عرض الكتب العربية

رؤى خليل سعيد*
أكاديمية وباحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي

السلطة في الجزيرة العربية: ابن سعود، حسين، بريطانيا 1914 ــ 1926

تأليف: هيفاء العنقري

الناشر: دار الساقي، بيروت، 2013

استعرض الكتاب، تحليل السلطة السياسية لحسين في مكة وابن سعود في نجد، والأسباب والعوامل التي ساهمت في انهيار حكم حسين في الحجاز ونجاح ابن سعود في نجد ـ كل في محيطه، بأنظمته الاجتماعية والسياسية، في الإطار الاجتماعي والجغرافي الفريد للجزيرة العربية، وأهمية الدور الذي أدته بريطانيا في النتيجة الحاسمة لهذا النزاع، يحاول هذا الكتاب تفحص العمليات النظرية التي تتشكل السلطة عبرها، والتي يمكن أن تطبق على الديناميات الاساسية ضمن هذه الدراسة الوضعية.

وفي إطار الظروف التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية، في أوائل القرن العشرين، يجسّد الدعم الذي يلقاه القائد من فئات مجتمعة المشارك، أحد المصادر الأساسية لسلطته السياسية، وتوفر الأهمية الفريدة لهذا المعيار في السياق المحلي، فرصة طيّبة لتفحص التفاعل السياسي بين القائد ما وفئاته المجتمعية.

وأول أهداف الكتاب، هو دراسة العمليات الداخلية للسلطة ضمن مجتمع

ما، مثل التراتبية والتماسك والانهيار، التي تنشأ من المثل العليا المحلية ومايرتبط بها من مصالح وقيم. وتعدّ هذه الناحية من السلطة جوهر هذا الكتاب: السلطة كاتّكال متبادل بين الحاكم والمحكوم. وتبين الدراسة من هذا النوع أن وضع القائد يخضع لظروف التبادل، فسواء كان منتجاً بصورة ديمقراطية أم زعيماً تقليدياً أم حاكماً أقلياً، فسيؤثر موقعه دائماً، إلى درجة ما، في قبول المجتمع به واحتياجات هذا المجتمع.

وثانيهما: هي حقيقة أن السلطة كثيراً ما تكون مستمدة من أنظمة قيم تتمايز عن الممارسات والاحتياجات الاجتماعية الداعمة للقائد، وهي السلطة القانونية، السلطة التنفيذية، السلطة الدينية وإسباغ الشرعية الدينية على السلطة، وهناك علاقة بين العقيدة الدينية والسلطة الفعلية للقائد، وينبغي الاعتراف بدورها في فرض السيطرة وتوجيه السياسة، وبناء القدرة على تحقيق المشاركة الشعبية في قضية الحاكم، **وثالثهما**: هو دراسة دور الإجبار في إرساء قاعدة للسلطة: الربط بين القوة الفعلية وكل من السلطة ونظريات الإجبار، لكن من المهم جداً، في سياق شبه الجزيرة العربية، أن نتذكر أن الإجبار لايقترن بالاستيلاء على القوة الفعلية بحسب، بل بأنماط محددة من السلطة القانونية، واسباغ الشرعية على ممارسات الاجبار الدينية، وتمت مثل هذه الممارسات الدينية إلى مفاهيم ويبر عن الإجبار المشروع، وتكشف تفاعلاً دينامياً بين التعاون الاجتماعي وتمكين الحاكم.

ورابعهما: هو النظر في سلطة الحاكم لجهة علاقتها بالتدخل الخارجي، إذ يعزز الحاكم سيطرتها الاجتماعية الداخلية للنجاة من طموحات لاعبين أقوى منهم. وثمة عامل مؤثر هو مفهوم السيادة الذي تقرره دولة كبيرة لشريكهما الأصغر. وكانت مفاوضات الدول العظمى، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، قد شددت كثيراً على حق الأمم الصغيرة في تقرير مصيرها ووضعت معايير دولية جديدة لبناء الدول في الشرق الأوسط.

إنّ الاستنتاج النهائي لهذه الدراسة الوضعية هو المجادلة بأن ثلاثة متغيرات تُعد حاسمة للمحافظة على سلطة قائد ما في شبه الجزيرة العربية، وهي: القبول من المجتمع، امتلاك قوة إلزامية، وسلطة دينية تقليدية. وللمحافظة على هذه السلطة السياسية كان على الحاكم أن يُدير بعناية تفاعل هذه المتغيرات في ما بينها، ولاسيّما عند وقوعها تحت تأثير الديناميكيات السياسية الإقليمية والدولية التي كان يحتمل أن تشجع تدخلاً خارجياً.

الوهابية دين سعودي جديد
(كشف المستور في تاريخ نجد المبتور)

تأليف: سعود بن عبد الرحمن السبعاني

الناشر: شمس للنشر والاعلام، القاهرة 2013

بين الكاتب، في مستهل كتابة إلى مسألة جوهرية في تاريخ السعودية ومنطقة شبة العربية بشكل عام، وهي غياب التدوين التاريخي المنظم، وافتقار هذه المنطقة إلى المصادر الموثوقة البعيدة عن التزوير المكشوف والتحريف والاختفاء المقصود الممارس من السلطة في السعودية، إلا ماندرمن مصادر أجنبية فقط، .

ويذهب الكاتب، في سرد تاريخي إلى بيان بدايات الدعوة النجدية ـ الحركة الوهابية، والغوص وسبر أغوار الحركة الوهابية، منذ أن نشات على يد المبتدع النجدي إلى أن تمكنت وتغلغلت في العالم العربي والاسلامي، ومرحلة سقوط الدرعية ومن ثم عودة أدعياء التركة السعودية للصراع من جديد على السلطة.

ومع سعي النظام السعودي بكلما يمتلكه من أمكانات مادية هائلة، وعن طريق اذرعه الإعلامية المتعددة، والتي هي كأذرع الأخبوط الذي يسيطر على كافة المراكز الحساسة في محيطه، وذلك لغرض السيطرة الإعلامية والتغول والاحتكار الديني وقمع المخالفين له، والمناوئين لتوجهاته الوهابية.

فمنذ ظهور البترول في شبه الجزيرة العربية وتوفر المال بكثرة، تمكنت الآله السعودية من حجب الأصوات المخالفة وتغيب الحقيقة وطمس الحقائق، عن طريق السيطرة الكاملة على مفاصل الإعلام واحتكار كل ما هو مطبوع ومنشور ومن ثم استئجار العقول، وتوظيف أقلام الاسترزاق لنفاح عن الباطل والترويج للدين السعودي الجديد المسمى (بالوهابية).

ويبين الكاتب، سبب دعوته بالدين الجديد، فليس المقصود ديانه سماوية جديدة، بل هو ابتداع دين شيطاني تقنع أو تغلف صاحبه بثوب الرسالة

المحمدية الغراء، ليطرح نفسه كأمام مجدد أو مسيطر على ذلك الدين الرباني العظيم، ومع تراجع وخذل المسلمين فسح المجال لهؤلاء المغمورين بدينهم الجديد، من أجل سعودة الدين الاسلامي عبر المذهب الوهابي.

وما خلفته هذه الزمرة الحاقدة من خلق وسائل دموية هدفها تشرذم الامة العربية وقتل المسلمين، تحت ذرائع تم تبنيها لخدمة مصالحهم وخدمة للجانب الأميركي والاسرائيلي، وبتوظيف ديني متطرف مشرع شراع الجهاد وخدمة الدين المحمدي.

* *

الإرهاب الأميركي المعولم: أميركا بنت الإرهاب وولادته (رؤسائها نموذجاً)

تأليف: ناصيف ياسين

الناشر: دار الفارابي للنشر، كانون الثاني 2013

يسعى الكاتب في سطور هذا الكتاب إلى استشراف حركة العلاقات الشرق أوسطية، بين الغرب (**الولايات المتحدة**) ولا سيّما، **والعرب: شعوباً وأنظمة**.

ويظهر الكاتب، ما هو جلي بعيداً عن خزعبلات الدعاية الإعلامية الأميركية الباحثة عن مبرر لارتكاب كل ما فعلته بحق الشعوب، فإن خط الغزو الأميركي يتناسب انسجاماً مع منابع النفط وآبار الغاز، وأماكن الانابيب الكفيلة بإيصالها في ظروف آمنة بعيداً عن تأثير ومنافسة القوى الصاعدة عالمياً.

واذا كان شعار (**امبراطورية الشر**) قد انتهى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتمركز الجيوش الأميركية لحراسة واستنزاف خيرات بحر قزوين والدول المحيطة به، فإن (**محور الشر**)، الذي أعقبه تحدده الأهداف الحقيقية في

منطقة الخليج العربي، ومنابع النفط والغاز على شواطئه شرقاً وغرباً، وما يتصل به من مستلزمات الدعم اللازم للكيان الصهيوني في إطار الصراع العربي الصهيوني من جهة، وضرب الدور الإيراني الصاعد الرافض لاطماع امبراطورية الأميركية من جهة اخرى، ما يستدعي تثوير أنظمة الخليج الأخرى عليه، وتخويفهم من امتداد أثره التغييري إلى الداخل في الممالك وامارات والمشيخات، ودفعهم للاستنجاد بواشنطن، وشراء الأسلحة منها، والقبول بقواتها بحجة الدفاع عن نفسها.

حاول الكاتب استقراء العديد من المفاهيم المعتمدة للولايات في انتهاك سيادة الدول وانتهاك حرمتها تحت مسميات شتى منها (التحرير ـ تقرير المصير ـ وغيرها)، وإدراج كل هذه المفاهيم تحت مسمى (**العدوان الناعم**)، المتجسد بكل أنواع الإعلام الأميركية المسلطة على أدمغة الشعوب بغية تدجينها وتكييفها وصياغتها بحسب الهدف الأميركي المرسوم للسيطرة على مقدرات الأمم.

ويؤكد الكاتب، أن الولايات المتحدة تلصق تهمة (**الإرهاب**) إذ تريد، دون تحديد ماهية إرهاب، أو اعتماد مفهوم علمي متفق عليه، وكل همها (**شيطنة**) الطرف المقصود لتسويغ العدوان عليه، وعملت الولايات المتحدة على تسويق مفهوم إرهاب إذا أصبح جزءاً من الصراع. وأن الوسائل التيأعدتها الولايات المتحدة من لاجازة نفسها بالضربات الوقائية والاستباقية، وهي عقاب احترازي حول محاسبة الآخرين على نواياهم، ومنها (انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الصورايخ المضادة ـ عدم تصديق الولايات المتحدة على بروتوكول كيوتو حول التغييرات المناخية في العالم ـ مقاطعة مؤتمر التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية)

* *

صناعة المستقبل: الاحتلال، التداخلات، الامبراطورية والمقاومة

تأليف: نعوم تشومسكي

الناشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013

يشير عنوان الكتاب إلى عبارة مقتبسة من أحد مستشاري رئيس جورج دبليو بوش السابقين، تمثل نظرية إلى العالم: (نحن نؤلف أمبراطورية اليوم وعندما نتصرف نصنع واقعنا الخاص، وفيما تحللون هذا الواقع بتبصر، سنتصرف من جديد لنخلق واقعاً آخر يمكنكم تحليله أيضاً، هكذا تشير الأمور، فنحن صناع التاريخ. . . وأنتم جميعاً، ستحللون أعمالنا ليس أكثر).

وأشار الباحث إليأن التحدي الأبرز الذي يواجهة الناس في العالم هو الاستمرار والبقاء، وركز الباحث في صفحة (65)، فيأن البيئة الدولية تطورت الآن، من بيئه غنية بالاسلحة (الاتحاد السوفيتي سابقاً) إلى بيئة غنية بالأهداف (العالم الثالث)، وإن لم يتم استخدام هذه الاسلحة النووية، فإن شبحها يخيم على أية أزمة أو نزاع»، واعلنت القيادة الاستراتيجية الأميركية، مما يخولنا تحقيق مآربنا عبر الترهيب.

تبدو الأسلحة النووية وكأنها مصمّمة لتكون العنصر الرئيس في استراتيجية الردع الولا سيّما بالولايات المتحدة الأميركية بالنسبة إلى المستقبل المنظور، ويجدر بنا رفض سياسة عدم استخدام الأسلحة أولاً والتفسير لخصومنا أن ردة فعلنا قد تكون إما جواباً أو وقاية.

وجل اهتمام الباحث، أن الكوارث البيئية تمثل أيضاً تهديداً للاستمرار أو البقاء في المستقبل غير البعيد، وقد تستلزم مقاربة مدروسة إجراء تغيرات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتخصيص موارد للابتكارات التكنولوجيا، وخصوصاً الاستفادة من الطاقة الشمسية، كما يزعم بعض العلماء.

وثمة خطر آخر يهددنا وهو الحصول المحدود على الموارد المعيشية، أي بتعبيرآخر النقص في الموارد الغذائية والمياه، وقد وجد الباحث بعض

الحلول القصيرة المدى من بينها تحلية المياه. ويشير الباحث في هذا السياق إليأن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى من إذ الكمية في حيل تحتل اسرائيل المرتبة الأولى من إذ التكنولوجيا، وهنا يجد قاعدة للتعاون البناء لو سمحت كل من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، بالوصول إلى حل في الملف الاسرائيلي الفلسطيني على الأساس الإجماع الدولي لتعيشان جنباً إلى جنب.

واستطرق الباحث في صفحة 199 إلى أن الخطر الإيراني، الذي يعد أكبر أزمة تواجه ادارة أوباما من إذ السياسة الخارجية، فقد شدد الكونغرس الأميركي للعقوبات على إيران، وكذلك على الشركات الأجنبية التي تتعامل معها، وعلى صعيد أخر تمثل تركيا، على الرغم من الشوائب الخطيرة، نموذجاً للديمقراطية في العالم الاسلامي، إذ تتحلى بالانتخابات حرة نسبياً.

وختاماً، وصل الباحث إلى أن الولايات المتحدة الأميركية القوة المسيطر في العالم في الحرب العالمية الثانية، سعت للحفاظ على نظام السيطرة العالمية، ولكن ليس من السهل المحافظة على هذا المشروع، لأن هذا النظام بدأ يندثر مع انعكاسات مهمة على المستقبل، كما أن الصين أصبحت أكبر لاعب مؤثر ومنافس حقيقي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

* *

الإسلاموية في السياسة العالمية المعاصرة

تأليف : ألكسندر فافيلوف

ترجمة: طاهر محيي الدين جبر

الناشر: دار الفارابي، بيروت2013،

يجمع العالم على أن الإرهاب الدولي تحول إلى التحدي الحقيقي المعاصر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بما يمثله من خطر متزايد على الامن والاستقرار في جميع أنحاء العالم، أكد الباحث أن العالم المتطور

يجب توخي الحذر، وتلمس المشكلات الملحة في العالم النامي بتفهم الأوضاع، انطلاقاً من الظروف المعقدة والخطرة حقيقة، والبحث في شكل مشترك عن أفضل السبل للمعالجة، لكن هذا لم يحدث فمعظم المشكلات لم يتم تجاهلها بحسب، بل تسبب العالم المتطور بإثارة مشكلات جديدة.

توجهت الحركة الاسلامية بشكل رئيس إلى الخارج، لتناغم في مصالحها مع موجة الخراج الجماهيري القوية المناهضة للغرب، وسياسة الإلحاق في فترة صعود ثورات التحرر الوطني، ودافعت في مجال العلاقات الدولية عن إعادة تشكيلها، وإزالة التشوهات وعدم المساواة، التي سادت في أثناء الفترة الاستعمارية والتبعية التامة أو الناقصة في البلدان الإسلامية.

وركز الباحث في صفحة (42) على الاسلاموية في الشرق الأوسط، فهي تمثل على الأرجح طبقة جديدة للقومية العربية، في إطار الرد على فشل فكرة الوحدة العربية، ومحاولات تجسيدها من الأنظمة العلمانية والقومية، فضلاً عن أفكار الاشتراكية العربية. أشار حسن بن علوي مؤسس معهد البحوث الحديثة في شمال افريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا في جامعة (برينستون) الولايات المتحدة، إلى أن الحركات القومية واليسارية العلمانية والقومية أخلت الطريق امام التيارات الاسلامية، التي اصطدمت بمعارضة الهيمنة الغربية في المؤسسة الايديولوجيا للمحافظين.

وتبرز القوة الرئيسية للإسلاميين في شكل واضح على خلفية تزايد الصعوبات الداخلية والخارجية وغياب البدائل المقترحة من السلطات الرسمية، فإنها تعطي الأمل للناس من أجل مستقبل أفضل، ومن أجل الخلاص من الفقر والظلم في حال العودة إلى أصول الايمان.

وفي ظل هذه الظروف، فإن رهان المنظمات الإسلامية في نشاطاتها التي تقوم بها ينصب على الشباب الساخطين في الطبقة الوسطى الذين لايرون أي احتمالات لتحسين حالتهم. وفي ظروف التزايد الكبير لفاعلية الإسلاميين في السياسة الداخلية وفي التطرف الملموس للحركة الإسلامية عموماً، فإن موقف السلطات الرسمية تجاههم يختلف في شكل ملحوظ.

فقد برز تنظيم القاعدة عنصراً دولياً دخل منذ بداية القرن الحالي في حركة المقاومة ضد التوسع الغربي. والقاعدة (مراد منها العربية بالاساس) تعد

حركة سرية ومتشعبة جداً، ولعل الأهم أنها منظمة لا مركزية تتخذ من مواصلة الحرب حتى النهاية مع الصليبين واليهود هدفاً أساسياً لها.

وانطلاقاً من تصريحات قادتها وحملات الدعاية، يمكن مبدئياً أن نلمس ثلاث دوائر معارضة لتنظيم القاعدة، **الأولى**: هي الأكثر قرباً، الأنظمة المحلية الفاسدة التي باعت نفسها للشيطان، **والثانية**: إسرائيل والصهيونية العالمية، **والثالثة**: في الشر العالمي المتجسد في الشيطان الرئيس أيّ الولايات المتحدة.

وبمرور الزمن تغيرت النقاط الأساسية في استراتيجية القاعدة، فبعد مكابدتها هزيمة في محاولات قلب الأنظمة الفاسدة (المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن وغيرها)، حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي، تحولت إلى الصعيد العالمي وأعلنت حربها على الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

وختاماً، إن المنظمة الإسلامية للعلوم والتربية والثقافة أتخذت خطوات فعالة لتوطيد مفاهيم الحفاظ على التنوع الثقافي والحضاري في السياسة الدولية، كأساس للتنمية العلمية المتجانسة لتشكيل نظام دولي متعدد الاقطاب مبني على أسس العدالة والمساواة بين الدول والتضامن، للوقوف في وجه التحديات والمخاطر والتهديدات.

عرض الكتب الاجنبية

د. سناء حمودي*
أكاديمية وباحثة من فلسطين
* تدريسية ـ جامعة بيروت العربية

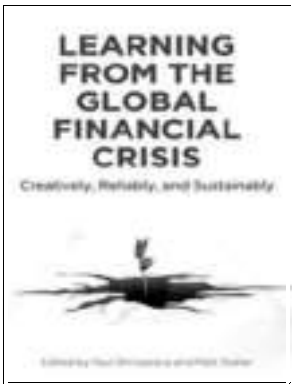

Learning from the global financial crisis

Creatively, reliably, and sustainably

Edited by Paul Shrivstava and Matt Statler

California: Stanford university press, 2012

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات التي تناقش الأزمة المالية العالمية والدروس المستقاة من هذه الأزمة، تتمحور المقالات حول موضوع واحد هو (إدارة الأزمات) عن طريق الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم في الأعوام الماضية، ويرى الباحثون في هذا الكتاب أن القادة السياسيين والاقتصاديين وباحثي الإدارة، قد تتوفر لديهم فرصة الاستفادة من مسببات الأزمة، لإيجاد تصورات جديدة وأشكال جديدة من التنظيم، يكون باستطاعتها تحسين الأوضاع المالية للمستثمرين بشكل مستدام.

ويقدم الكتاب شرحاً لأسباب الأزمة المالية التي بدأت تظهر في العام 2007 في الولايات المتحدة الأميركية بإذ امتدت هذه الأزمة من سوق العقارات إلى الأسواق المالية، وشهد العام 2008 أكبر تراجع في نشاط الاقتصاد العالمي منذ الانهيار الاقتصادي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، أما المسؤولية الكبرى فيرى الباحثون أنها تقع على عاتق القادة في المجالين الاقتصادي

والسياسي، فضلاً عن الحكومات والمنظمات غير الربحية. وهنا تبرز الحاجة إلى قادة قادرين على تحمل مسؤولية إدارة الأزمات بشكل يمنع الأسوأ.

وفيما بدأ الاقتصاد العالمي يتعافى، تبرز الأسئلة عن ماهية التعافي الاقتصادي، بإذ يطرح الكتاب سيناريوهات تساعد على هذا التعافي. وهنا يرى الباحثون أن ما قام به وزراء المالية والمصارف المركزية بدا وكأنه يحقق بعض النجاحات، إلا أن هناك حاجة أكيدة لطريقة قوية وثابتة، تعمل على دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل يمنع حدوث أزمات عالمية في المستقبل.

ويشير الباحثون إلى عامل القدرة على مواجهة الأزمات وسيلة للتعافي من هذه الأزمة، ففي الهند مثلاً لعبت الحكومة دوراً فاعلاً عندما تدخلت في السياستين النقدية والمالية، وقررت الحد من الأعمال المالية في الخارج والتركيز فقط على الأسواق المحلية. وهذه السياسة تعني التركيز على الاستقرار بدلاً من التركيز على عامل النمو، ويرى الباحثون في المعالجة الهندية تجربة مهمة لتحديد مجال التدخل الحكومي في تطوير النظام الاقتصادي.

الجديد الذي يضيفه الكتاب هو التشديد على أن إدارة الأزمات، يجب أن تخرج من الإطار التقليدي، فالبحث عن الحلول المستدامة لا يقتصر على الحلول العلمية الحسابية. ويعد الباحثون أن استخدام الخيال واللمحات الفنية، قد تلعب دوراً فاعلاً في إيجاد حلول للأزمات، إذ أن علم الرياضيات، مع أهميته، ليس هو الحل الدائم.

وتبرز عوامل الثقة العالية والدقة والاستدامة، في مقدمة العوامل التي لا بد من توافرها في إدارة الأزمات، ولا سيّما الاقتصادية منها. وهذه العوامل ضرورية لإيجاد حل للانهيار الذي شهده العالم واستخلاص الدروس، حول كيفية بناء المؤسسات في المستقبل. ومن الواضح أن الكتاب يفرد فصولا طويلة لاستكشاف القضايا المهمة في العمق، فضلاً عن التعليقات القصيرة التي تركز على اعتبارات عملية.

في المحصلة يشدد الباحثون على أهمية تطوير إجابات شاملة للأزمة المالية، كما يلقي ضوءاً جديداً على النظريات الاقتصادية والإدارية التقليدية، يحاول إعطاء أفكاراً جديدة لجيل جديد من الباحثين والعاملين على الأرض على حد سواء.

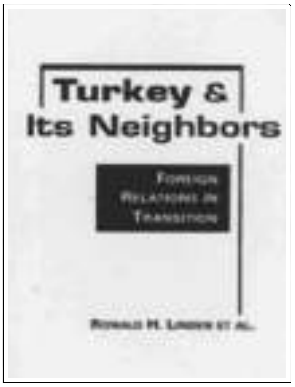

Turkey & its neighbors

Foreign relations in transition

By Ronald H. Linden, Ahmet Evin, Kemal Kirisci, Thomas Straubhaar, Nathalie Tocci

Reviewed by: L. Carl Brown

London: Lynne Rienner Publishers, 2012

الكتاب عبارة عن مجموعة من الدراسات التي وضعها خبراء من الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا وتركيا لترصد موضوع التغير في السياسة الخارجية التركية، فتركيا الدولة المتأثرة بإرث امبراطوري قديم تحولت من المواجهة إلى الانخراط في منطقة الشرق الأوسط. وتغطي الدراسات مجمل القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية من منطقة الشرق الأوسط، والعلاقات مع جيرانها في البحر الأسود، والعلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وسياسة الطاقة التركية، فضلاً عن احتمال تحول تركيا إلى نموذج لعملية الدمقرطة بالنسبة إلى الدول الإسلامية.

ويرى أحد الباحثين، أن تركيا أصبحت بسرعة أكثر أوروبية، وأكثر ديمقراطية وأكثر إسلامية، وأكثر وطنية، عن طريق انفتاحها على محيطها الإسلامي والأوروبي. وبرغم أن الكتاب يغطي التطورات التي تعود إلى منتصف العام 2010، إلا أن هذه الفترة توفر خلفية جيدة للتعاطي مع قضايا ظهرت لاحقاً، كالعلاقات التركية المتغيرة مع كل من إسرائيل وسوريا.

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة في طبيعة واتجاه وتأثير العلاقات الخارجية التركية في محيطها، أي المنطقة التي تضم أوروبا والشرق الأوسط والبحر الأسود وبحر قزوين ومنطقة القوقاز. وحاول الباحثون في هذا الكتاب استكشاف هذه التغيرات والأسباب التي تكمن وراءها، وتأثيرها في علاقة تركيا مع حلفائها التقليديين في الغرب.

وفي السنوات السبع الأخيرة وضعت السياسة الخارجية التركية هدفاً لها، يتمثل في تحقيق مصطلح «صفر مشاكل» مع الدول المجاورة. فتركيا التي كانت منعزلة في كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، والتي اختارت الابتعاد

عن منطقتها وماضيها لمصلحة أوروبا والغرب، غيرت من استراتيجيتها لتصبح أكثر قرباً من محيطها الجغرافي.

ويركز الكتاب في أحد فصوله على السياسة التركية المنفتحة على المحيط العربي والإسلامي، فيسلط الضوء على علاقات تركيا مع سوريا والعراق والسلطة الفلسطينية وحركة حماس وإيران، فضلاً عن العلاقة مع إسرائيل، هذه العلاقة المعقدة التي تشمل كل هذه الأطراف، يمكن فهمها في إطار الدينامية الدولية المتغيرة في المنطقة وفي إطار السياسة المحلية تحت حكم حزب العدالة والتنمية.

لكن السياسة الخارجية التركية التي انفتحت على المحيط بكافة أقسامه، تواجه تحديات كبيرة في منطقة البحر الأسود، التي تشكل حلبة للمنافسة العالمية على الموارد. وهنا تدخل تركيا المنافسة في مجال الطاقة ما يؤثر على العلاقات ليس فقط مع روسيا، بل أيضاً مع دول في منطقة القوقاز وحوض بحر قزوين وإيرانوالعراق، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. ويشير الباحثون إلى التناقضات بين أهداف السياسة التركية في مجال الطاقة وطموحها، في أن تصبح قوة إقليمية مستقلة، في مقابل طموحها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي والتزاماتها عبر الأطلسية.

ونقرأ في الكتاب عدداً من السؤالات عن تأثير السياسة الخارجية التركية. فهل يشكل النشاط التركي فائدة أو عقبة في وجه الأهداف السياسية الأميركيةأو الأوروبية في المنطقة؟ وهل بإمكان هذه السياسة أن تساهم في صنع سلام ديمقراطي مستقر وآمن في منطقة الشرق الأوسط أو في منطقة البحر الأسود؟ ثم هل تساعد السياسات التركية في نمو القوة الروسية في المنطقة ولو عن غير قصد؟

يعد الباحثون أن السياسات التركية في هذه المناطق، تختلف عن سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فتركيا بإمكانها أن تلعب دوراً داخل وخارج هذه المناطق، بشكل مختلف لا يستطيع شركاؤها الأميركيون والأوروبيون لعبه.

* *

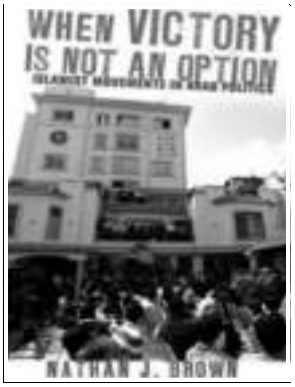

When victory is not an option

Islamist movements in Arab politics

Nathan J. Brown

Cornell University Press, 2012

يلقي الكتاب الضوء على التطورات التي تحصل في العالم العربي بدراسة الحركات الإسلامية وعملية انخراط هذه الحركات في اللعبة السياسية. ويناقش الكاتب كيفية وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم عن طريق صناديق الانتخاب.

وفيما يبدو الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات عملية ديمقراطية، يلحظ المراقبون أن الانتخابات التي قد تكون نوعاً ما حرة، إلا أنها قد لا تكون عادلة، وأن المعارضات التي تخوض الانتخابات لا تفوز بشكل عام. ويستنتج الكاتب أن الوصول إلى الحكم عن طريق انتخابات قد لا تكون عادلة، يدخل الدولة في حالة شبه ديكتاتورية في كثير من الدول العربية، حتى في ظل الربيع العربي.

يطرح الكاتب سؤالاته حول تطور بنية التنظيمات التي تفوز بانتخابات شبه حرة وغير عادلة، وما يحدث بالنسبة إلى مبادئهم الإيديولوجية الرئيسية، وتأثير الانخراط المتزايد في النظام السياسي. ويعطي جماعة الإخوان المسلمين مثلا واضحاً على هذه التغيرات.

الإجابة عن السؤالات كانت عن طريق التركيز على دور الحركات الإسلامية في أربع دول عربية هي مصر والأردن والكويت وفلسطين. ففي هذه الدول وصلت الحركات الإسلامية إلى الحكم أو لعبت دوراً في الانتخابات، وبذلك دخلت في اللعبة السياسية. ويرى الكاتب أن الإسلاميين عمدوا إلى تكييف التنظيمات والإيديولوجيات إلى حد ما بعد وصولهم إلى الحكم، إذ إن القادة غالباً ما يحتفظون بخط الرجعة في حال فشل انفتاحهم السياسي في تأمين مطالبهم.

وبحسب الكاتب، فإن النتائج هنا تبدو كأنها عملية مقامرة، أو كلعبة القط والفأر بين الأنظمة الحاكمة والحركات الإسلامية التي تعتمد المرأوغة. في حين يستنتج أن حصول تغيرات واضحة وغير مبهمة أو مؤكدة، هو أمر ممكن لكنه يبقى مجرد احتمال مع هذه الحركات.

بشكل عام يطرح الكتاب مشكلة الحكم في الدول العربية التي لا زال معظمها يعتمد منزلاً في منتصف الطريق من شبه الديكتاتوريات، فلا هي ديكتاتوريات مطلقة بكل قساوة المصطلح ولا هي ديمقراطيات بمعنى الكلمة، أي تلك التي تسمح للشعب باختيار حكامه. وهنا يخلص إلى أن الأنظمة السياسية العربية من المغرب إلى الخليج مرت في العقود الأخيرة من القرن العشرين بمرحلة من شبه الديكتاتورية.

هذه الحالة نلحظ فيها وجوداً للمعارضة السياسية التي يسمح لها عادة بخوض الانتحابات لكن من دون السماح لها بالفوز، وهنا نكون أمام ديكتاتورية غير ظاهرة. أما الإسلاميون، فقد سعوا إلى اقتناص الفرص التي أنتجتها هذه الأنظمة، ولا سيّما من خلال عملية الانتخابات، وهو ما أثار حفيظة الكثيرين الذين أظهروا خشيتهم من انخراط الحركات الإسلامية في العملية السياسية.

أما كيف يتمكن الإسلاميون من إقناع الآخرين بدخولهم العملية السياسية، فيرى الكاتب أن الحركات لديها أجندات واسعة، وهي بذلك على استعداد لتطوير برامجها وقدراتها التنظيمية بطرق صممت للاستفادة من البيئة المنفتحة إلى حد ما. وهم بحسب الكاتب، سيعمدون إلى تشكيل أحزاب سياسية، لكنهم لن يبقوا عليها، وسيقومون بإصدار بيانات سياسية براغماتية خصصت لضمان القوة الداعمة، ولتهدئة المعارضة، إلا أن الإسلاميين سيحجمون عن إعطاء أجوبة تفصيلية لكثير من الأسئلة السياسية الصعبة التي تواجههم.

وفيما تختلف الأنظمة السياسية، إلا أن الحركات الإسلامية في الدول الأربع لا تختلف، فجميعها لديها أجندات واسعة وطموح للقيام بمدى واسع من النشاطات، ولديها إيديولوجيات عامة وغير منظمة، وهذه الحركات في صميمها تعود إلى جماعة الإخوان المسلمين وإلى ملهمها حسن البنى، بإذ تتبنى هذه الحركات فكره ونهجه وبالمحصلة، يصل الكاتب إلى نقطة يسأل ويجيب فيها عن مدى نجاح الحركات الإسلامية، التي وصلت إلى الحكم

في عدد من الدول العربية في إقامة نظام سياسي جديد مختلف عن النظام القائم، شارحاً لماذا فشلت الحركات في هذه المهمة، بل استمرت الأنظمة شبه الديكتاتورية تحكم الدول العربية.

* *

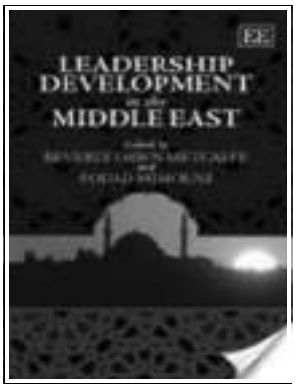

Leadership development in the middle east

Edited by: Beverly dawn Metcalfe and Fouad Mimouni

U.S.A: Edward Elgar Publishing Limited, 2011

يطرح الكتاب، مشكلة القيادة السياسية في الشرق الأوسط، التي لم تكن حيوية ومهمة كما هي الآن في ظل الأزمة المالية العالمية والربيع العربي. ويلحظ الكتاب نقصاً في المعرفة التفصيلية فيما يتعلق بالاستراتيجيات لتطوير قدرة القيادة السياسية، والمهارات الوطنية والمعرفة الإدارية في المنطقة، محاولاًإيجاد حلول لهذا النقص.

يقدم الكتاب تحليلاً عميقاً للعوامل الاجتاعية والسياسية والاقتصادية والدينية التي تساهم في بناء القدرات القيادية، ويشرح كيف تختلف تصرفات وممارسات القيادات في الشرق الأوسط عن تلك الموجودة في الغرب.

ويلاحظ الباحثون في هذا الكتاب عدداً من العوامل التي تساهم في بناء القيادة، مثل تطوير المسؤولية الاجتماعية وتطوير القدرات التنظيمية والفردية وبناء الدولة والتقدم، في مجال العدالة الاجتماعية وتحسين حياة الفرد، فيما تظهر عوامل أخرى معاصرة تؤثر في القيادة مثل الهجرة وتغيرات المناخ وموضوع الخلافة في القيادة السياسية.

ويتطرق الكتاب إلى المرأة في الشرق الأوسط، عن طريق ما يتضمنه من رؤى جدية حول دور المرأة في القيادة في مجالات الأعمال والسياسة

والمجتمع، فيما يطرح قضايا القيادة في منطقة الشرق الأوسط من خلال العولمة والإسلام، ويعطي أمثلة في عدد من دول المنطقة كالإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والأردن ومصر وإيران.

البارز في الكتاب مناقشته لمسألة التداخل بين القيادة في المجالين السياسي والاقتصادي، وهو ما يعني في الواقع تقاطع السياسة والاقتصاد وتداخلهما في عملية الحكم والقيادة في منطقة الشرق الأوسط، إذ يظهر رجال الأعمال الأثرياء في إطار المنافسة مع القيادات السياسية أو التأثير في مجال القيادة السياسية. وتُعد الثروة النفطية في المنطقة العامل الأبرز الذي ساعد على ظهور القيادات في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بالإسلام، يناقش الكتاب مسألة القيادة وطبيعتها في الفكر الإسلامي، فعلى الرغم من أن ممارسات القيادة في المنطقة لا تجاري حتى الآن التطورات الكبرى في العالم، إلا أن هناك تحولات واضحة في المنطقة باتجاه الانفتاح وتقاسم السلطة. وأن المفهوم الإسلامي للقيادة يقدم للباحثين وصنّاع السياسة إطاراً قوياً وعملياً للقيادة والتوجيه. في الواقع هذه المفاهيم تتطابق مع المفاهيم الإنسانية للقيادة التي في حال تطبيقها بشكل صحيح، تؤدي إلى تغيرات إيجابية في الشرق الأوسط.

وفي إطار العولمة السياسية والاقتصادية تبدو المنطقة على تقاطع طرق ومنقسمة بسبب عدد من التناقضات، فمواردها الطبيعية والإنسانية تؤهلها لتكون منطقة قوية اقتصادياً وسياسياً، لكن هذا يعتمد على طبيعة ونوعية القيادة التي ستتولى الحكم في الأعوام القادمة.

أما الغرب، إذ كان الفصل بين الكنيسة والدولة، فإن الاتجاه أيضاً للفصل بين الاقتصاد والدولة كان له نتائج كارثية على الاقتصاد العالمي، وهذا يعود إلى صعوبة الفصل بين الاقتصاد والسياسة في إطار القيادة والحكم، وعلى الرغم من الفرق بين المفاهيم الغربية والإسلامية، إلا أن الباحثين يشيرون إلى أن المفهوم الغربي لتشكيل القيادة يلامس القيم الموجودة في التنظيم الإسلامي والعلاقات الاجتماعية. فالرؤى الغربية تتقاطع مع الحضارة الإسلامية حول مفاهيم القيادة.

في المحصلة فإن الظروف الحالية في الشرق الأوسط تترجم بقوة في التقاطع

بين العوامل السياسية والاقتصادية. وإذا كان من غير المؤكد الشرق الأوسط المسلم يمثل (دار الإسلام)، إلا أن المؤكد أن المنطقة هي بقعة جغرافية تتشابك فيها عوامل الجيوبوليتيك والاقتصاد والسياسة والدين.

* *

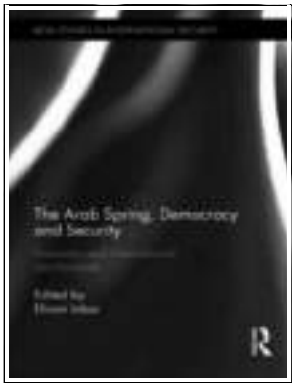

The Arab Spring, Democracy and Security

Domestic and international ramifications

Edited by: Efraim Inbar

London: Routledge, 2013

الكتاب في الأصل مجموعة من الأوراق قدمها عدد من الباحثين الإسرائيليين في مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية BESA، بإشراف مدير المركز الدكتور إفرايم إنبار. وتناقش هذه الأوراق ما يجري في العالم العربي تحت اسم (الربيع العربي).

لا يكتفي الباحثون بطرح المسألة من زاوية واحدة، بل يناقشون كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لما يطلقون عليها «الاضطرابات الحالية في الشرق الأوسط» ثم يقدمون تقويماً أولياً لنتائج محتملة لهذه الاضطرابات.

الجديد في الكتاب، أن المؤلفين يحاولون طرح هذه المسائل وتأثيراتها في «دولة إسرائيل» وعلى وجه الخصوص التأثيرات في الأمن القومي الإسرائيلي، معتبرين أن دولتهم هي الأكثر عرضة للخطر في محيط معادي لها، يعد الكتاب أن ما يجري حالياً في عدد من الدول العربية يشكل تحدياً للواقع السياسي القائم في المنطقة. وفيما يبدو من المبكر تقديم تحليل نهائي حول نتائج ما يجري، إلا أن مسار الأحداث يؤشر إلى تغيير في عدد من الأنظمة، وإلى تزايد الميول الإسلامية والأفكار الرافضة للواقع ولا سيّما على الصعيد الاقتصادي. ونقرأ الكثير عن قضايا مهمة تلعب دوراً في تغيير

الأنظمة، كالعوامل الاقتصادية وعملية الديمقرطة في الشرق الأوسط، والعلاقة بين السياسات الداخلية والخارجية، إلى عامل الإرهابوتأثيره في الاستقرار الإقليمي.

في ثمانية فصول نقرأ تحليلاً شاملاً للأوضاع في دول المنطقة بما فيها تركيا وإيرانوإسرائيل مع التركيز على الدول العربية التي تعاني من أحداث سياسية وأمنية. إلا أن الفصل الثامن يطرح النقاط الاستراتيجية المؤثرة في ميزان القوى الإقليمي. وهنا يرى الدكتور إفرايم أن القوى الراديكالية المعادية لأميركا بات لها تأثير قوي، فيما يلحظ تراجعاً أميركياً ظاهراً في الشرق الأوسط. أما كيف تؤثر الأحداث في الأمن القومي الإسرائيلي، فنقرأ عناصر متشابكة ومتداخلة ترسم خطورة بالنسبة إلى إسرائيل وأهمها:

ـ المخاطر الكبيرة التي تنطوي على التغيير السريع والمفاجآت الاستراتيجية التي يحملها هذا التغيير.

ـ الغموض وعدم اليقين فيما يتعلق بسلوك القادة في الدول المجاورة.

ـ تزايد الأنشطة والأعمال الإرهابية انطلاقاً من هذه الدول.

ـ تراجع مفهوم الردع.

ـ تزايد الإنعزال الإقليمي.

ـ استمرار التهديد النووي الإيراني.

بالمحصلة لا يقدم الكتاب صورة وردية للشرق الأوسط، بل إن الغموض يكتنف المنطقة فيما يتعلق بالتوجهات السياسية والعلاقات الدولية التي ستتأثر بلا شك. وستظل هذه المنطقة محكومة بعوامل عدة منها تنامي العامل الديني السياسي والاقتتال السني ـ الشيعي والنزاعات العرقية فضلاً عن صعود تركيا وإيران والمنافسة التاريخية بينها والصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبهذا تبقى المنطقة بؤرة اضطراب إذ استخدام القوة جزء أساسي من قواعد اللعبة الإقليمية.

وبما أن المنطقة ستظل على هذا الحال، فهذا يعطي فرصة ومجالا للتدخل الخارجي إذ تتنافس القوى الخارجية للوصول إلى الموارد الاستراتيجية في المنطقة كالطاقة مثلاً، فيما تكون قدرة التدخل الخارجي محدودة في إحداث

تأثيرات أو تغييرات سياسية. وفيما يتوقع إفرايم أن يؤثر التراجع الأميركي خلال الربيع العربي سلباً على مستقبل الحلفاء، يبدو غير متأكد فيما إذا كانت روسيا قادرة على حفظ دور لها في المنطقة ولا سيّماعن طريق سوريا. لكن من المؤكد بحسب إفرايم أن الشرق الأوسط، سيبقى مغذياً للأزمات الدولية وجاذباً للاهتمام الدولي وغنياً بالمتطرفين، أما الأنظمة فهو يرى أنه في حال بقيت أو استبدلت، فالحال سيكون استبدال ديكتاتوريات قديمة بأخرى جديدة قد تكون معتدلة وقد تكون أكثر راديكالية. وفي كلا الحالتين فسيكون الحال في العالم العربي عبارة عن دول ضعيفة تتصارع بمشاكلها الداخلية والخارجية، فيما يميل ميزان القوى الإقليمي لصالح كل من تركيا وإيران. وتبقى إسرائيل دولة قوية في هذا الوضع الإقليمي قادرة مواجهة التحديات مع دول مجاورة من المرجح أن تصبح أكثر عدائية في المستقبل القريب.

قراءة في كتب حمورابي

بسمة عبد المحسن سعيد*
أكاديمية وباحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي

الفوضى الخلاقة
العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط
المؤلف: علي بشار أغوان
الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2013

إن مصطلح الفوضى الخلاقة أريد منها فك تعقيدات الشرق الأوسط، القومية العرقية الدينية بالنسبة الى الولايات المتحدة الأميركية، ويسهل عملية التعامل والتفاعل معها، ومن ناحية ثانية زيادة التعقيدات والازمات الفكرية القومية الدينية الطائفية بالنسبة الى شعوب دول الشرق الأوسط، فأن هذا التكتيك يركز كثيراً اللعب على الوتر الطائفي بالدرجة الاساسية، ومن ثم الوتر القومي، لا سّيما في الدول التي يوجد فيها تنوعات قومية وعرقية، لتشرع في تطبيق مشروعها لتقسيم المنطقة.

يرى المؤلف أن الفكرة الأساسية للفوضى الخلاقة، تكمن في أن التعامل مع منطقة معقدة دينياً وطائفياً وقومياً، ذات أزمات وصراعات مزمنة، تكمن في أن توظيف هذه الأزمات واستغلالها تمثل فرصة تكتيكية، تهيئ وتمهد الطريق لتحقيق الهدف الرئيس، وهو تقسيم هذه المنطقة إلى دويلات دينية وطائفية وقومية، ويجب أن يسبق هذا التقسيم بحالة من عدم القبول الديني الطائفي القومي، الذي يقتل بدوره روح التمسك بالوحدة الوطنية للبلاد والبحث عن الخلاص مهما كانت نتائجه، حتى إن وصلت للتقسيم والتجزئة، فالفوضى

فالفوضى الخلاقة بهذا الوصف تعني بالنسبة للادارة الأميركية (الهدم وإعادة البناء)

الخلاقة بهذا الوصف تعني بالنسبة للادارة الأميركية (الهدم وإعادة البناء)، وهذا الهدم الذي يقوم على تجزئة دول قائمة بذاتها تحوي على تنوع ديني وطائفي وقومي، لتخلق من هذه الدول ذات التنوع، دولاً جديدة مستقلة بذاتها دينياً وطائفياً وقومياً، تقوم اسسها على انقاض الدولة الأم المشتملة على التنوعات السابقة.

انبثقت ستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث 11 ـ ايلول2001، من عقيدة الحرب على الإرهاب، وتم تقسيمها إلى مراحل تسمى في علم الاستراتيجية بالتكتيك (أي تحقيق الهدف الجزئي المرحلي الذي يصب في مصلحة تحقيق الهدف الشامل)، فبعد ما تبنت الادارة الأميركية مبدأ الضربات الوقائية والاستباقية في مستهل حربها على الإرهاب (كتكتيك جزئي)، فأنتج العقل الأميركي نتيجة لهذه المراجعة تكتيكاً (مرحلياً) آخر، بوصفه تطوراً لمبدأي الاستباقية والوقائية، وهو تكتيك (الفوضى الخلاقة)، إذ أن الادعاء الأميركي بالحق في الهجوم الوقائي واستباق الخطر يولد البلبلة والفوضى في العلاقات الدولية.

ويستطرد المؤلف إن حالة التغيير في منطقة الشرق الأوسط أحدثت تحولات كبيرة، لم تشهد المنطقة العربية مثلها، وكان أولها اتفاقية سايكس ـ بيكو عام 1917 وبعدها انتهاء الحرب العالمية الثانية وانطلاق حركات التحرر العربية، ويليها مرحلة مابعد عام 1967 التي شهدت تحولاً في طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبعدها جاء عام 1973 واستعادة التوازن المفقود في المنطقة، ومن ثم توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام 1979، ثم تلاها الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1980، ثم احتلال العراق للكويت عام 1990 وما تبعها من تداعيات لحرب الخليج الثانية، ومن ثم احداث 11/ ايلول 2001 وما أثره على منطقة الشرق الأوسط، واحتلال افغانستان ومن ثم العراق، وصولاً إليموجات التغيير العربية عام 2011.

ويصل المؤلف إليأن مكانة الفوضى الخلاقة تبرز بدلالة التغيير في الفكر الاستراتيجي الأميركي، عبر تطبيقات الاستراتيجية الأميركية الشاملة على نطاق بيئة الشرق الأوسط، وما حدث من حالات لغيير الانظمة العربية مطلع العام 2011، تمثل إحدى جوانب هذه التطبيقات، فالفكر الاستراتيجي الأميركي انتج تكتيك الفوضى الخلاقة وشرع في تطبيق هذا التكتيك للوصول

إلى الهدف الرئيس، وهو تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى دويلات مقسمة قومياً ودينياً وطائفياً، يسهل إدارتها والتحكم بها.

ويؤكد المؤلف على أن تحليل دوافع تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة ينطلق من نقطة أساسية، تقوم على إن نمط التفكير الاستراتيجي الأميركي كان ولا يزال (جمهورياً أم ديمقراطياً)، يعتمد في منطلقاته وآلياته على مبدأ توظيف الصراعات والأزمات، وافتعال الخلافات وادارتها في العالم وبمختلف أشكالها، والتحكم بها وضبطها والسيطرة عليها إن كانت قائمة، وخلقها إن كانت ساكنة، فآلية التعامل وتحقيق الأهداف ليست ثابتة مع جميع مناطق الشرق الأوسط، ولذا يلاحظ استخدام الادوات الصلبة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى تتم اعتماد الأدوات الناعمة، وفيما يخص دوافع تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط، فيعزيه بعض الباحثين إلى حدوث خلل في موازين الإنفاق العسكري والدفاعي والزيادة الملحوظة في نفقات الحرب على الإرهاب، وأن تكتيك الفوضى الخلاقة كان دافعه هو محاولة لتقليل العمليات العسكرية المباشرة، التي أثقلت الميزانية الأميركية وإدخلت الولايات المتحدة الأميركية والعالم بأزمة مالية، أثرت كثيراً في مكانة الولايات المتحدة الأميركية العالمية.

ويكمن أهم دافع للادارة الأميركية في تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة، عدم قدرتها الخوض والدخول في حروب مباشرة واحتلالات عسكرية، بسبب أن صورة الولايات المتحدة الأميركية عالمياً، قد اصبحت سوداء في اذهان الشعوب، وأن كراهية الشعوب للولايات المتحدة الأميركيةاصبحت ظاهرة ملموسة، وهذا ما يتنافى مع ما ترغب فيه الولايات المتحدة الأميركية من تصدير النموذج الليبرالي الرأسمالي الحر، ومع قوة الولايات المتحدة الأميركية الناعمة التي تقوم على نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في أقل تقدير، لكي تكون ذات مصداقية على الرغم من براغماتية الفكر الرأسمالي الأميركي، وأيضاً الخسائر التي تكبدتها القوات الأميركية في البلدان التي تحتلها سواء مادياً أو معنوياً أو الخسائر البشرية، فإن هذا الأمر زاد من الضغوطات الشعبية الداخلية في الولايات المتحدة الأميركية، وجعلها تنتهج هذا التكتيك غير المكلف مادياً ومعنوياً وبشرياً، وامتص سخط الشعب الأميركي الدافع للضرائب التي تمول هذه الحروب.

ويذكر المؤلف أن قوة الفوضى الخلاقة وفاعليتها ومكاسبها تكمن في أن هذا التكتيك لا يحتاج إلى نفقات هائلة وكبيرة على القطاع العسكري والدخول في مواجهات مباشرة واحتلالها لدول، مثلما حصل في حروب الولايات المتحدة الأميركية في افغانستان والعراق، فأن الإدارة الأميركية قامت بتوظيف خلافات ونزاعات قائمة وموجودة اساساً في منطقة الشرق الأوسط، وعملت على تغذيتها وتعبئتها، واقنعت كل طرف من أطراف النزاع المذهبي أو الديني أو القومي، بأن الطرف الآخر هو عدو لمذهبه ودينه وقوميته، وبهذا الأمر جعلت الإدارة الأميركية أطراف النزاع هم أداة تتحكم بها وتحركها كما تشاء، بسبب فقدان الثقة بين تلك الأطراف.

ويرى المؤلف أن أبرز الاهداف التي تبغي الولايات المتحدة الأميركية تحقيقها من تطبيق هذا التكتيك، هو إضعاف شعوب ودول المنطقة بشكل عام، وإبقاؤها غارقة في أزماتها الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أهم أهداف تطبيق الفوضى الخلاقة، تكوين حالة من التغيرات المحددة في المجتمعات، أو تعميق الفوارق بينها دينياً وقومياً وطائفياً التي تمهد لتقسيم المقسم وتجزئة المجزأ، وتفكيك الدول والمجتمعات والأنظمة إلى مقاطعات ودويلات صغيرة على أسس قومية دينية مذهبية، لأن الولايات المتحدة الأميركية ترى في بعض الدول خطراً على مصالحها ومصالح حلفائها التاريخيين ومن بينها (إسرائيل) التي تعاني من مشكلة بقاء، وهذا الأمر لن يتحقق إلا إذا كان المحيط الاستراتيجي (لإسرائيل) هو محيط هش وضعيف وممزق.

ويؤكد المؤلف إلى أن الولايات المتحدة الأميركية ترمي من جهة أخرى وراء تطبيقها للفوضى الخلاقة، التلاعب بالمصطلحات وراء مقولات براقة ورنانة مفرغة من مضامينها ومحتواها، كالدعوات للاصلاح والديمقراطية وحقوق الانسان وحق المساواة والتغيير وإيهام وخداع الشعوب. وأيضاً ترمي إلى زيادة أواصر الصداقة بين البترودولار النفطي ومصالحها، إذ التقى الطرفان على هدف يخدم مصالحهما معاً، المصالح الغربية في تقسيم وتجزئة وتفكيك الجغرافية العربية، وإعادة تركيبها خدمةً للاهداف الأميركية والغربية في المنطقة. عبر السيطرة على مواردها وثرواتها، وبالمقابل حماية الانظمة النفطية الحليفة لها من أن تطالها عمليات التغيير ولو بشكل مؤقت، والمقصود هنا دول الخليج الغنية بالنفط.

وحبذت الولايات المتحدة الأميركية لتطبيق الفوضى الخلاقة الكثير من الإمكانات، والعديد من وسائل الجذب والضغط والاقناع الايديولوجي، على مختلف الأصعدة الإعلامي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، ومن ذلك: اتفاقيات التجارة الحرة، والحث على تعديل الدساتير الوطنية، وإقرار قوانين محاربة الإرهاب، وتسخير الإعلام الأميركي بكافة أشكاله والفضائيات ووسائط الاعلام المقروءة والمكتوبة الاجنبية والعربية التابعة للإعلام الأميركي (والإسرائيلي)، كالفضائيات والإذاعات الناطقة بالعربية، وخدمات التواصل الالكتروني المجاني كتويتر والفيس بوك، والتواصل المكثف مع النشطاء والحقوقيين، والتركيز على بعض المسؤولين الحكوميين والأكاديميين الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة الأميركية وأوربا.

ويرى المؤلف أن البعض يظن بأن الفوضى الخلاقة هو تكتيك استراتيجي يخص العراق وحده، لغرض اعادة تشكيل الخارطة السياسية العراقية والتخلص من الذين لا ينسجمون مع الرؤى الأميركية ومصالحها، في حين أن هذا التكتيك، يمكن نقله إقليمياً وربما في أقاليم ودول أخرى مستقبلاً، فالعراق من وجهة النظر الأميركيةأصبح المختبر الحقيقي لتطبيق تجربة الفوضى الخلاقة، والولايات المتحدة الأميركية تنتظر نتائج هذا الاختبار لكي تنقله وتطبقه في دول وأقاليم أخرى فضلاً عن الشرق الأوسط.

فالعراق من وجهة النظر الأميركيةأصبح المختبر الحقيقي لتطبيق تجربة الفوضى الخلاقة

ويؤكد المؤلف أن الولايات المتحدة الأميركية اعتمدت في حربها على الإرهابأساليب عديدة لمكافحته وإيقاف خطره وتحجيمه وتقليص نفوذه، فتغيير الأنظمة واستبدالها هدف استراتيجي أمريكي تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى تعميمه في منطقة الشرق الأوسط، فإن أدوات التغيير الاستراتيجية أمام الولايات المتحدة الأميركية ليست واحدة لكل الحالات، فعلى سبيل المثال تغيير النظام العراقي بالقوة الصلبة، يعد إنموذجاً واضحاً لتفرعات القوة الأميركية بمعناها الشامل (الصلب، الناعم، الذكي). ويذهب المؤلف إلى تطبيقات الفوضى الخلاقة على عدة دول وهي:

أولاً: القوة الصلبة استطاعت الولايات المتحدة الأميركية الدخول للعاصمة العراقية بغداد بتاريخ 19/ مارس 2003، وإسقاط نظام الحكم، ومن ثم

تحقق الهدف التكتيكي الأول من خطة احتلال العراق، وهي هدم أو اسقاط النظام القديم وبناء أوإنشاء نظام حديث، تحت اشراف ورعاية الولايات المتحدة الأميركية، وتدخل عملية تغيير النظام العراقي باستخدام القوة الصلبة، كخطوة أولى لغرض بداية عملية التغيير الشامل في منطقة الشرق الأوسط، إذ كانت المرحلة الأولى من هذا التغيير، إزاحة النظام العراقي وحزبه الحاكم عبر حرب عسكرية شاملة، تجعل الولايات المتحدة الأميركية متمركزة في المنطقة عبر احتلالها العسكري للعراق.

ثانياً: القوة الناعمة إن تبني الاستراتيجية الأميركية لتكتيك القوة الناعمة، جاء نتيجة للافراط الأميركي في تبني الحلول العسكرية، الأمر الذي شوه مكانة الولايات المتحدة الأميركية عالمياً، وأدى إلى عدم تقبلها شعبياً بوصفها قوة تعتمد الخيارات العسكرية في حل قضاياها مع الدول الآخرى، وأن مصطلح (القوة الناعمة) في الاستراتيجية الأميركية، يعتمد على أدوات سلمية بحتة تشمل الدبلوماسية الشعبية، التي تعني التواصل بين جميع الثقافات حول العالم للاشتراك في حل المشاكل الكونية التي تهدد الكوكب، التي تروج لضرورة اشراك الشعوب بالحكم عن طريق بث روح الديمقراطية في هذه الشعوب، وتشجيعهم على المطالبة بحقوقهم ودعم الحريات وضرورة الحصول على أكبر قدر من الديمقراطية، ودعم الحركات التي ترغب في التحرر والانفصال وتقرير المصير، وتشمل القوة الناعمة ايضاً تشجيع الانقلابات والثورات وتغيير الانظمة ودعم المعارضة.

ثالثاً: القوة الذكية هي إحدى تجليات العقل الاستراتيجي الأميركي، إذ يمكن فهمها بأنها القدرة على الجمع بين القوة الصلبة الصارمة وقوة الجذب الناعمة، أي إنها تعمل على التوازن بين القوة العسكرية والقوة الناعمة للدبلوماسية، والتنمية والتبادل الثقافي والتعليم والعلوم، فالقوة الذكية بشرطها الناعم والخشن تمثل عملية استخدام القوة المسلحة بصورة مباشرة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأميركية، بجانب القوة الناعمة كتلة متكاملة من أدوات ثقافية ودبلوماسية واقتصادية والتعاون العلمي والتكنولوجي والصحي. ومن الطبيعي أن تنتهج الادارة الأميركية في أسلوب تعاملها مع القضايا الدولية طرائق مختلفة ومتعددة ومتنوعة، التيتنطلق من فكرة الانتهازية الذكية التي تعني تغيير المواقف بحسب تطور الحالة مع عدم حسم موقفها مع أية جهة ضد الأخرى، إلى حين تأكدها بانتصار هذه الجهة، وهذا ما

حدث في كيفية تعامل الإدارة الأميركية مع حالة التغيير في الشرق الأوسط، فالأحداث في ليبيا وما شهدتها من تطور ملحوظ دفعت الإدارة الأميركية وحلفاءها، بأتجاه استصدار قرارات دولية عبر مجلس الأمن بضرورة التدخل المباشر في ليبيا، لأسباب كثيرة معلنة وغير معلنة (أهمها النفط الليبي)، وإسقاط النظام الذي يقتل وينتهك حقوق الانسان.

إن الادارة الأميركية ولا سّيما بعد حالة التغيير، التي أطاحت بأربعة أنظمة في منطقة الشرق الأوسطفي مطلع العام 2011، وضعت المنطقة تحت الاختبار وانتظارها لاقتناص أية فرصة يمكن توظيفها، للدفع بأتجاه الاستفادة من تجربتها بهذا المجال في العراق على مستوى الشرق الأوسط، وفق آليات مختلفة وشعارات مفرغة من مضمونها كالديمقراطية وحقوق الإنسان والاصلاح السياسي وتداول السلطة. فإن ما تقدمه الفوضى الخلاقة على مستوى الشرق الأوسط من نتائج ستكون بمثابة تجربة أميركية ثانية بعد العراق، وهذه التجربة هي التي سترسم معالم مستقبل تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة على النطاق العالمي، إذ ستكون الانتقالة هذه المرة نحو المحيط الاستراتيجي العالمي، والاستفادة من سلبيات وايجابيات تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة في العراق وفي دول الإقليم الأخرى. وليس سهلاً استشراف مستقبل ظاهرة تتعلق بالاستراتيجية الأميركية، وذلك بسبب تعدد المتغيرات والعوامل التي تربط هذه الاستراتيجية ببعضها، ومعرفة الأهداف الثانوية (المرحلية) أو التكتيكية التي تشكل تفاصيل الهدف الرئيس.

المنطقة تشهد تصعيداً دينياً يمثل أفضل بيئة لعمل الفوضى الخلاقة، وتحاول الإدارة الأميركية بناء توازن مذهبي في المنطقة، تمهيداً لصدام حضارات اسلامي

ويصل المؤلف إلى احتمالين لتطبيق الفوضى الخلاقة على النطاقين الإقليمي والعالمي في المستقبل وهما:

الاحتمال الأول: احتمال استمرار توظيف الفوضى الخلاقة مستقبلاً في الشرق الأوسط، فإن المنطقة تشهد تصعيداً دينياً يمثل أفضل بيئة لعمل الفوضى الخلاقة، وتحاول الإدارة الأميركية بناء توازن مذهبي في المنطقة، تمهيداً لصدام حضارات اسلامي، عبر خلق الفوضى على النطاق الإقليمي، وسيكون مستقبل التعامل مع المنطقة عن طريق تفعيل تناقضات تهدد المنطقة وتماسكها واستقرارها.

الاحتمال الثاني: إن احتمالات تراجع توظيف الفوضى الخلاقة على الصعيد الإقليمي الشرق أوسطي، تكمن في عدة عوامل تدفع بأتجاه عدم استمرار توظيف هذه الفكرة مستقبلاً، وأهمها المقاومة الذاتية التي تبديها شعوب المنطقة، وحدوث خلل في تعامل الولايات المتحدة الأميركية مع هذه المنطقة، بسبب تنامي دور القوى الدولية الصاعدة.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

1 ـ إن مصطلح الفوضى الخلاقة لم ينشأ بصورة عفوية، وإنما بسبب ما تلقته الولايات المتحدة الأميركية من خسائر مادية ومعنوية في العراق، فقد كان العراق أول دولة طبقت فيها الفكرة بصورتها الحديثة، وذلك لضرب الأطراف والمكونات الأساسية لهذا البلد بعضها ببعض، بقصد خلق قطيعة بين فئاته ومكوناته، وصولاً إلى الهدف الرئيس من تطبيق هذه الفكرة، وهو إيجاد عراق ضعيف من الداخل مجزئ ومقسم طائفياً وقومياً.

2 ـ إن من اهداف تطبيق الفوضى الخلاقة هو إنشاء انظمة سياسية ضعيفة، تبدو للوهلة الأولى أنها ديمقراطية، ولكنها تدين بالولاء للولايات المتحدة الأميركية، كي تكون (إسرائيل) وحدها هي القوة الإقليمية في المنطقة.

3 ـ إن تكتيك الفوضى الخلاقة عوض الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها، عن الدخول في حروب ونزاعات مع دول أخرى، وانفاقها لاموال تثقل الميزانية الأميركية في ظل أزمة مالية تعصف باقتصادات العالم، ومن ثم فإن قوة الفوضى الخلاقة وفاعليتها ومكاسبها لا يحتاج إلى نفقات هائلة وكبيرة.

4 ـ استخدمت الإدارة الأميركية في تعاملها مع دول الشرق الأوسط آليات مختلفة، ففي العراق قام التغيير على القوة الصلبة، وفي مصر على التغيير بالقوة الناعمة، وليبيا إنموذجاً ثالثاً يمزج ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في التغيير، ليخرج مصطلح جديد (هجين) يسمى التغيير بالقوة الذكية.

Articles

Assesing the Region's Tenuas Security from an Iraqi Perspective
Hussein Sheloshi 136

Terrorism and Violence in Iraq: Circular Policies
Muna Jalal Awad 148

The Psychological Dimention of the Radical Religious Thought: Connective Assesments
Dr. Nahehd Mossa Telfah 156

The Role of Economic Factors in Depleting Hatred and Terrorism
Dr. Mehdi kalil Shdid 164

Fixed Chapters

Translated Articles:
Abdul Salim Majid 174

Responses:
Atared Awadh Abdul Hameed 184

Thesis: Nidal Jihad Hameed 186

Book Reviews: Dr. Sana'a Hamoudy - Ru'a Kalil 194

Hammurabi Publications: Besma Abdul Mohsen 214

Contents

Trinity of International Terrorism Circular Movement, Maneuvers, and the Axes of Implementation
Dr. Abdul Hussein Sha'ban 4

Focus: The New Saudi Role in the Arab world

The Saudi Role in Disrupting the Project of Resistance in the Region
Dr. Mohsen Saleh 20

Qatar -Saudi Policies ... Feature For Isreali Recruitment
Dr. Yehya Abo Zakariya 44

For Whom do Suadis Buy Arms? Assesing Motives
Dr. Mune'm Khamees Mukhlif 58

The Future of Border Disturbances Between Sauadi Arabia and Yemen
Dr. Isham Abdullah Al -Aryani 70

Essays

The Diminishing Power of Erdoganism in the Middle East
Dr. Bassam Abo Abdullah 80

North Africa as a New Haven for Radicalization
Dr. Abdul Salam Al Baghdadi 98

The Outcome of Change : Between American Clout and the Will of the Arab People
Dr. Taha Al - Anbaki 108

Oil Revenues and Democracy : An open Stage for Debate
Dr. Abid Ali Kadhem Al ma'mouri - Besma Majed Hemza 126

HAMMURABI CENTER
For Researches & Strategic Studies

Hammurabi Journal
Quarterly journal concerned with political and strategic affairs
Issued by
Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies

Editor in chief: Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri

7th Issue - 2nd year - October 2013

Editorial Board

Prof Dr. Mohsen Saleh
Asset-Prof Dr. Jawad Kadhim Al-Bakri
Asset-Prof Dr. Kamil Al-Qayim
Asset -Prof Dr. Hasan Latef Alzobadee
Dr. Fayeq jasem Al-Shajery
Editor Secretariat: Basma Majed - Ghofran Abd Ali
Linguistic Correction:
Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar Al-Moussawi
Design and Layout: Hussak Computer Press
Printing: Sobh Press - Beirut
Distribution: Almahga Albaydha House for Publication and distribution - Beirut: 009611541211

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - Political Sciences - Morocco
Prof Dr. Norhan AL-Sheik - Political Sciences - Egypt
Prof Dr. Said M. Dahdouh - Political Sciences - Iraq
Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - Philosophy - Egypt
Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - International law - Sudan
Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - International law - Iraq
Prof Dr. Arous Zoubir - Sociology - Algeria
Prof Dr. Kamel Wazne - Economics - Lebanon

Hammurabi Journal

A quarterly journal concerned with political and strategic affairs for the region and the world, and put in priority the scientific sobriety, it does not imply a political stance in advance, but belongs to the interests of the peoples of the region in the construction and development, sovereignty and independence, and calls for researchers and Arab writers in various fields of intellectual and political, to supplying their studies to the magazine.

The research and studies will Apply the terms of scientific research and the academic Instructions, according to the following conditions:

1 - The search may not have been published previously.

2 - The language of magazine is Arabic, with clarity and integrity of the text.

3 - documentation of books: the author's name - title of the book - Publisher - Place of Publication - year of publication - the page number.

4 - Documentation Research: Author - Title - the name of the magazine - place of publication, date of publication, page number.

5 - Search does not exceed 15 pages A4.

6 - The Editorial Board may ask to amendments in part or entirely on the research before publication.

7 - The Editorial Board shall notify the researcher to accept his research or study within one month, and the magazine will not return the researches that can not be published.

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227-5312

Price: 4 $

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $
FOR INSTITUTIONS: 50 $
FOR ABROAD: 80 $